وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية الآداب واللغـــات

قسم الآداب واللغة العربية

الأبعاد النصية والتداولية في التراث البلاغي العربي

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الآداب واللغة العربية

تخصص: علوم اللسان العربي

إعداد الطـــالب: إبراهيم بشـــار

إشراف الأستاذ الدكتور: محمد خـــان

لجنـــة المنـــاقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفــة
أحمد مـــداس	أستاذ محاضر "أ"	بسكــرة	رئيــسا
محمد خـــان	أستـــاذ	بسكــرة	مشــرفا ومقررا
الشريف بوشهدان	أستـــاذ	عنـــابة	عضوا منـــاقشا
محمد صـــاري	أستـــاذ	سوق أهــراس	عضوا منـــاقشا
عزيز كعـــواش	أستاذ محاضر "أ"	بسكــرة	عضوا منـــاقشا
أحمد حـــابس	أستاذ محاضر "أ"	عنـــابة	عضوا منـــاقشا

السنة الجامعية: 1436 هـ – 1437 هـ

2015 م – 2016 م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَاللّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ
شَيْئاً وَجَعَلَ لَكُمُ الْسَّمْعَ وَالأَبْصَارَ وَالأَفْئِدَةَ
لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾

[النحل:78]

﴿الرَّحْمَنُ{1} عَلَّمَ الْقُرْآنَ{2} خَلَقَ
الْإِنسَانَ{3} عَلَّمَهُ الْبَيَانَ{4}﴾

[الرحمن:1-4]

شكـــر وعرفـــــــان

﴿هَذَا مِن فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ﴾[النمل:40]

الحمد لله استكمالا لنعمته واستتماما لفضله، فإنه خير من خزن وأفضل من وزن

وبعد:

كم تتناثر الكلمات حبرا وفكرا عند شكر الأستاذ الفاضل: محمد خان، الذي أشرف على هذه الرسالة فوقّى، وساعدني على فتح مغاليق بحثي المعتمة، بنصائحه القيّمة وتوجيهاته السديدة المُثلى... فلكم مني أستاذي الكريم أسمى عبارات الشكر الحُسنى.

الشكر موصول إلى عائلتي الكريمة، التي آنستني في غياهب البحث، وشجعتني لـــمّا تثاقلت خُطاي وخورت قُواي عن إكمال المسير. فلكم مني الشكر الجزيل الجزيل.

وأرفع تحيتي إلى الصديقين: د. بلقاسم بن موناح وأ. البشير جلول اللّذين ساعداني في التدقيق اللغوي للرسالة.

تحية تقدير للأخ والصديق صلاح رحماني، الذي حرص على طباعة هذا البحث وإخراجه في أحسن صورة.

مقـــــــــدمة

تباينت النصوص التي فتحها البلاغيون، وتنوّعت بذلك أهدافهم وتعدّدت الشواهد والمدوّنات التي اشتغلوا عليها، فبحثوا في نظام النص النحوي الدلالي، ليرصدوا ما يحدث فيه من تعليق وتعلّق، وفصل ووصل، وتنكير وتعريف، وتقديم وتأخير، وتنازع البلاغيون والنحاة ما اصطُلح عليه علم المعاني أو معاني النحو. وكان الشاهد البلاغي عندئذ ينحو إلى البساطة في اللفظ والمنطقية في الدلالة. ولم يكتفِ البلاغيون بذلك بل خاضوا في مسائل الدلالة مزاحمين علماء أصول العقيدة والفقه ومقتسمين معهم بعضَ المسائل، نحو ما تقرّر من انقسام اللغة بين الوضع والاستعمال، وانتقالها من الحقيقة إلى المجاز، وتمازَجَ علم الكلام مع البلاغة، وصار العلم بها من العلم بالدين، كونها الممثّل اللغوي الأقرب لتفسير أمور العقيدة والفقه. وفي هذا المنعطف كان النصّ القرآني والحديثي الشاهدَ الأكثر أهميةً، ليشهد العلماء على سموّ البيان واختلافه عمّا عهدوه من أسجاع وأوزان، وتنطلق البحوث عن مكمن الإعجاز في القرآن الكريم.

وبالموازاة مع ما سبق شدَّ علماءُ العربية ما خلّفه أسلافهم من جميل الشعر وبديع النثر، فانبروا يستنبطون خصوصية التواصل اللغوي في شقّيه الإمتاعي والإقناعي، خصوصا أنّ المدوّنات المشتَغَل عليها كانت شعرا فصيحا أو خطبة مبينة بالدرجة الأولى، وازدهرت بذلك فنيات الإنشاد الشعري وتقنيات الإلقاء الخطابي، فتشتّتت مواضيع كالوزن والتوازن الصوتي والسجع والتكرار وأساليب الحجاج والحوار والصراع بين القديم والجديد بين العروضيين والبلاغيين والنقاد.وكان هذا إيذانا بضرورة التمييز بين مستويين في التعبير؛ أعلى وأسفل، يصطبغ الأول بالشعرية في أوسع معانيها، وينزع الآخر نحو المتداول النفعي في أبسط استعمالاته. وآثر علماء البلاغة في مراحل معيّنة أن يستسلموا لأذواقهم، فرفعوا نصوصهم إلى مصاف البيان، واقتربوا من النقد والأسلوبية. على حين ظلّ الرهان العلمي هاجسا يؤرّقهم بعد أن عرفوا قيمته في علم المعاني، فتوّجهوا في المراحل المتأخرة نحو ضبط الذوق وتسوير

الملكة التواصلية بطائفة من المصطلحات والمفاهيم، تتأى بالشاهد عن خصيصته المقامية المتغيّرة إلى خصيصة مقامية ثابتة نسبيا.

ولئن تماهت الأقاليم البلاغية بين علوم القرآن والنقد وتاريخ الأدب والنحو وعلم الكلام فإنّ ذلك يعكس المرونة المنهجية التي اتّسم بها البحث البلاغي من جهة وشساعة الأراضي التي مُنِحت للبلاغة وهي أولى بها من جهة أخرى. ومرجع ذلك في اعتقادنا هو اشتغالها على **النص/ النصية**.

ولم يتخلّف الباحثون العرب عن التأليف في البلاغة بل وصل الأمر بهم حدّ الإسراف الذي يصعب معه التمثيل؛ لكن أغلبهم آوى إلى ظلّ ذي ثلاث شُعب:

- إعادة شبه كلية لما وُجِد في البلاغة القديمة في عصورها المتأخرة (السكاكي والقزويني)، إن في التقنيات أو في الشواهد، أو إقحام غير مسؤول للبلاغة الجديدة على نصوص العربية دون مراعاة أيّة خصوصية.
- المقارنة غير التفاعلية بين البلاغة العربية وبعض العلوم اللغوية والأدبية المعاصرة، كالأسلوبية والتداولية ولسانيات النص، حيث يكتفي الدارسون بإعلان وجود هذا المصطلح أو المفهوم المعاصر أو ذاك في بلاغتنا.
- تجديد المقولات البلاغية من خلال الحفر في شروطها النصية الأصيلة التي أنتجتها قديما، وتهيئتها للخوض في غمار مساءلة النصوص الحديثة مع الاستئناس بمستلزمات المنهجية العلمية التي أفرزتها وسائل العصرنة؛ وفي هذا الصدد تحضر على سبيل المثال لا الحصر جهود أمين الخولي ومحمد العمري ومحمد مشبال. ويُخيّل إلينا أنّ عملَنا رام السير في هذا المسلك لولا بعض الهفوات التي ترافق الباحث في رحلته البلاغية.

بناء على ما سبق لا يمكن أن نجزم بكون النص الشعري أو النثري أو القرآني أو النص المبتذل العامي هو الميدان الذي تكتفي به البلاغة، وتبحث في انسجامه

الداخلي والخارجي. إنها ترافق النص في رحلته عن هويّته ونصيّته، النصيّة التي قد يحقّقها تناسب شكلي في سطح الشاهد، أو انسجام دلالي بين قضاياه وقد تتحقّق بناء على فعل تواصلي يسهم في نصيته طرفاه، وربّما اصطبغت النصيّة بنمط النص وهويته الأجناسية حتى يتحقق له الانسجام.

لقد أثار فينا هذا التنوع في الشاهد وفي الهدف وفي آليات التحليل والتفسير، الذي شهدته البلاغة العربية، رغبةً قوية في استنباط طبيعة النص الذي يريد البلاغيون البحث عنه أو فيه، بعد أن استندنا إلى مقولات أفرزتها اللسانيات المعاصرة خصوصا بعد توجّهها نحو النص، النص الذي يمكن أن يكون كلمة ويمكن أن لا يكفيه مجلّد، يرحل إلى ما قبل منتجه وينتهي إلى ما بعد متلقّيه.

من هذه الزاوية يتسلّل بحثنا المعنون **بالأبعاد النصية والتداولية في التراث البلاغي العربي**، ووقع ضبط العنوان على الشكل السابق، لنرصد بكلمة الأبعاد النصية والتداولية كلّ ما من شأنه أن يساعد في انسجام المعطى اللغوي وتحقيق نصيته، وندرأ، في المقابل، مشاريع التقويل أو المقارنة غير المجدية بين علوم العربية والحاضر اللساني، وحتى لا نكون ملزمين بإسقاط مبادئ لسانيات النص أو التداولية على المدوّنة البلاغية العربية. وكي نحاول الإجابة عن عدة إشكالات أبرزها:

- ما العناصر النصية التداولية التي حكمت المقولات الكبرى للبلاغة العربية؟
- كيف نظر البلاغيون إلى الشاهد وما هي الأسس اللغوية والتواصلية التي استندوا إليها في الحكم على انسجامه من عدمه؟
- ما مدى قدرة الأبعاد النصية التداولية للبلاغة الكلية والبلاغات النوعية على الإسهام في نصيّة ملفوظات من أنماط متنوعة وعصور مختلفة؟

لقد أردنا بهذا البحث أن نقف نصيا وتداوليا على التراث البلاغي العربي الذي لن نستطيع الإحاطة به مهما طال الوقت وتضاعف الجهد، كون النظرات البلاغية قد نشأت مترامية الأطراف من جهة، كما أن غزارة المصنفات البلاغية والمصطلحات أكبر من أن تُحصرَ من جهة أخرى؛ وحسبنا أننا حاولنا التنويع قدر المستطاع في الأعصار والأمصار، فحفرنا البلاغة المغاربية وأعدنا قراءة المشرقية، وتناولنا البدايات مع العلماء الأُوَل مرورا بالتجاذبات التي حصلت للبلاغة وانتهاء بدعوات التجديد عند بعض المتأخرين.

ووقفنا عند المفاهيم الأساسية وتركنا ما بلغ فيه البحث مبلغه كالخبر والإنشاء والتعريف والتنكير. وتحدونا في كلّ ذلك نزعةٌ نصّية أصيلة مستنيرة في المنهج، لا تؤمن بالإقصاء، ولا تركن للجزم تبدأ من النص وتنتهي إليه. فيها تأصيل لعديد القضايا النصية بالعودة إلى التراث، كما أنها تضمر استشرافا من خلال اختبار مقولات بلاغية في مقاربة نصوص وخطابات معاصرة. وربما فضّلنا في بعض الأحيان أن نقدم أسئلة أكثر من إجابات، ونسارع إلى الاختبار دون استعجال النتائج.

ولهذا قد التزمنا في عموم البحث بالمنهج الوصفي؛ كونه يعطي الأولوية لدراسة تفاعل الظواهر البلاغية والنصية في إطار سكوني، فحاولنا تخليص بعض الشواهد التراثية من الأحكام المعيارية الجاهزة بعد أن أعطينا الأولوية للنص، ففسّرنا نصّيّا بعض المفاهيم مثل عمود الشعر والبديع وصراع القديم والجديد والسرقات الأدبية، كما أنّا قمنا بتسييق جملة من النصوص فزال تناقضها وظهر انسجامها، وبدت لنا أن البلاغة العربية بخير وتبقى كذلك إذا تخلّص المتأخرون من التقليد.

ونظرا لكوننا قد رمنا التأصيل المعرفي لمفاهيم النصية في تراثنا البلاغي فقد تحتّم علينا الاستناد إلى المنهج التاريخي والتقابلي؛ باعتبار تتبّعنا لبعض المفاهيم البلاغية والنصية تعاقبيا، راصدين تطوّراتها عبر مراحل متتالية، أو من خلال إجراء

مقابلة بين المفاهيم النصّية البلاغية في لسان العرب والمفاهيم اللسانية النصية في لسان الغربيين. غير أننا ابتغينا قدر المستطاع أن تكون قراءتنا عربية بالدرجة الأولى وتجنّبنا المناهج المقحمة والمفاهيم الغريبة ما لم يقم الباحثون العرب بتبيئتها، وليس مردّ الأمر الخوفَ من التجريب فقط، ولكن لانبهارنا بثراء تراثنا البلاغي العربي الذي يمكن أن يفيد الإنسانية في مختلف مناحي الحياة، وما كان لنا من قراءته إلا كمن استظل تحت شجرة بعض الوقت ثم انصرف.

وقد مرت هذه القراءة النصية عبر خطّة بحث، استهليناها، بعد المقدمة، بفصل أول معنون بـــ:" **نحو بلاغية النص**"، تضمّن حديثا مفصّلا عن مفهوم النص والنصية، حيث شهدنا على تطوّر الجهود النصية من البنية اللسانية الوصفية إلى البنية الدلالية ثم توجّهها نحو الفعل التواصلي والبعد العرفني والبلاغي، وقد كان هذا الفصل في عمومه تقديما للنصية وأبعادها المختلفة. وبدا لنا أن ما حدث للنصية يتماثل نسبيا مع ما حدث للبلاغة العربية من مزاحمة علوم أخرى في أقاليمها ومواضيعها، بدءا من أنماط الإحلال والاستبدال المتعلقة بالبنية النحوية الدلالية للنص، وانتهاء بالبنيات البلاغية الخاصة بأنماط من النصوص.

كما كان الشق الثاني من الفصل الأول وقوفا عند مسارات البلاغة العربية، وقد تبيّن لنا أنّ هناك سياقات معرفية شهدتها الحضارة العربية الإسلامية، كانت وراء تبلور البلاغة على أنحاء معيّنة وتمظهر الشاهد بأشكال محددة، واستشهدنا على ذلك بقضية إعجاز القرآن ومجازه والبحث عن الأدبية. لكن قد أفضت هذه السياقات إلى أحكام معيارية، أسهم في التقليد ودوام الحذر من التجديد والابتعاد عن تسييق النص.

وما فتئ الدارسون يسارعون إلى تشييع البلاغة عربيا وغربيا، ويعلنون عدم جدواها، ويطالبون بإلغائها من التعليم، وهنا كانت الفرصة مواتية لظهور علوم ومناهج معاصرة تحتل أقاليم فتحتها البلاغة من قبل، زاعمةً لنفسها التشبّع من المنهج الوصفي

بدل المعياري وعلم التواصل اللغوي عوضا عن المنطق والفلسفة، ومراعية للسياق في قراءة النص، وقد استشهدنا على ذلك بالأسلوبية والتداولية، ثم ختمنا الفصل بالبعد النصي الذي ارتضيناه أساس قراءتنا، لما يمتاز به من مرونة تختص بها البلاغة، فما يكون به الملفوظ نصا لا يحتّم علينا اللغة الجمالية كما عند الأسلوبيين أو اللغة اليومية المنطقية التي ارتضاها التداوليون.

أمّا الفصل الثاني فحمل عنوان: "**قراءة نصية تداولية لأهم مقولات البلاغة العربية**"، وعمدنا فيه إلى مساءلة لسانية نصية وتداولية للمفاهيم المركزية في البلاغة العربية، مثل الفصاحة والبلاغة والبيان والنظم، باعتبار ارتداد جملة المصطلحات والتقنيات إليها. ولم يكن النص غائبا في أذهان البلاغيين ولا في مشاريعهم، غير أنّه اصطبغ مع كل مقولة من المقولات السابقة بالأسس المعرفية التي نشأت فيها.فاتّخذت النصّية عدة مسالك كالسلامة اللغوية والإفهام وحسن الأسلوب والتأثير والإقناع. وقد نحينا في كل ذلك منحى اختباريا؛ حيث حاولنا أن نستشهد بنصوص قديمة وجديدة للاستدلال على استيعاب البلاغة العربية للنصية، باعتبارها هيئة مجرّدة تجعل كلّ ملفوظ قابلا لتحقيقه كيانه اللغوي والتواصلي.

ثم توجّهنا في الفصل الأول من الباب الثاني المعنون **بــ:** "**الأبعاد النصية والتداولية في البلاغات الكلية**" إلى بعض المقولات النصية الجزئية التي حضرت حضورا لافتا في البلاغة العربية، كالتكرار والفصل والوصل والحذف والمبهمات؛ وقد اعتبرناها ضمن البلاغة الكلية، لحضورها الضروري في مختلف النصوص، أدبية أو يومية أو صحفية أو غير ذلك. إذ تتبّعنا أبعادها النحوية والدلالية والتداولية، وأضفنا إليها بعض الوظائف النصية التي أفرزتها مستجدات الساحة المعرفية مع تنوّع النصوص واختلافها عن الشاهد القديم، وتعدد قنوات الاتصال الشفوية والكتابية وتباينها عمّا كان سائدا في القديم.

ولم يكن الفصل الأخير الموسوم **بـــ:"الأبعاد النصية والتداولية في البلاغات النوعية**" مختلفا عن الفصل السابق، من حيث إعادة قراءة بعض الأساليب والفنون على ضوء علوم النص المعاصرة، وقد ارتأينا أن نضمِّن جملة من تقنيات البديع والبيان في البلاغات النوعية؛ لأنّ نشأتها عند العرب ارتبطت بأنماط خاصة من النصوص القرآنية والشعرية والخطابية، غير أننا ما فتئنا نستحضر نصوصا متباينة ومتفاوتة في الأسلوب، لنقف على قدرة كثير من تلك التقنيات البلاغية على مقاربة نصوص فكرية وسياسية وحداثية وتفسير انسجامها وتحقيق فعلها، فالأصل في البلاغة العربية إذا أرادت ألاّ تضمحل مناهجها ولا تفتر عن أداء الوظيفة تقنياتُها أن تتشكّل وتتطوّر بما يحدث للنص في بنيته وفي عملية إنتاجه وتلقّيه.

وكم كان الطريق شاقّا والجهد مضنيا؛ لأننا سرنا قسرا وطوعا على برزخ بين الوافد العربي والموروث الغربي، بين القديم المشدود إلى بيئته والجديد المشدوه بشمولية منهجيته، فكان التفاعل بين النصوص سيّد القرار، حيث راوحنا بين نصوص البلاغة والنصية، بين الشواهد القديمة والشواهد المعاصرة. ولئن أرهقنا الزخم الهائل من المصطلحات المتجانسة وغير المتجانسة التي عجّت بها إمبراطورية البلاغة معانٍ وبيانٍ وبديع، فإنّ الأبعاد النصية التي حاولنا استنباطها من تراثنا أو تبيئتها من الحاضر الغربي لم يسعفنا فيها الحال دائما، وحسبنا الاجتهاد في البحث عن قراءة مختلفة للبلاغة العربية.

ولئن كان هذا حال الوضع في البحث فقد أعددنا لعملية الجمع جملة من الكتب التراثية والحديثة، العربية والمترجمة أسهمت في إنارة الممرات المظلمة وتذليل الصعوبات، وقد راعينا التنوّع في أمات الكتب البلاغية وتلافينا التكرار، فعدنا إلى كتاب البيان والتبيين ودلائل الإعجاز والروض المريع والطراز ومفتاح العلوم والوساطة، أمّا نصيبنا من الكتب المعاصرة فقد توزّع على عدة مصنفات، مثل كتاب

البلاغة بين التخييل والتداول لمحمد العمري، والأنساق الذهنية في الخطاب الشعري لجمال بن دحمان، ومدخل إلى علم اللغة النصي لـــديتر فيهفيجر و ولفجانج هاينه مان.

وخير ما نختم به هذه المقدمة أن نحمد الله عز وجل على أن وفّقنا إلى إكمال هذا البحث، وأن نتقدّم بأصدق عبارات الشكر والامتنان إلى أستاذنا الكريم الفاضل محمد خان، الذي حبانا بعطفه وأنار لنا طريق البحث بعلمه، فكان أفضل مُعين وأصدق مشرف على هذا العمل.

والله ولي التوفيق

الباب الأول:

بين النصية والبلاغية

الفصل الأول: نحو بلاغية النص

الفصل الثاني: قراءة نصية تداولية لأهم مقولات البلاغة العربية

الفصل الأول:

نحو بلاغيـــة النص

المبحث الأول: في مفهوم النص والنصية

المبحث الثاني: البلاغة العربية بين سياق القراءة وقراءة السياق

تمهيـــــــــد:

يجسد عنوان هذا مقابلة مصطلحية مع الفصل الثاني: "قراءة نصية تداولية لأهم مقولات البلاغة العربية". لكن لا يجسّد ذلك تناقضا ولا مراوغة، فلئن اقتربت المقولات الأساسية في بلاغتنا من سمات النص، التي تعدّدت وتنوّعت وضاقت واتّسعت حسب كل مصطلح وسياقه نجد، في المقابل، النصية، بعد رحلة طبعها التجاذب بين المنظِّرين والمطبِّقين، تنزع نحو الخصوصية التعبيرية لأشكال أدبية وغير أدبية، حتى لم نعد نظفر بتحديد نهائي أو شمولي للنص إلا في إطار بنية معرفية لجنسه وبيئته وسياقه.

لنقرّ ابتداءً أن مختلف المدارس اللسانية التي ظهرت في النصف الأول من القرن العشرين لم تخرج عن الإطار العام، الذي حكم الدرس اللساني منذ دوسوسير(Ferdinand De Saussure) إلى رواد الدلالة التوليدية. ويتمحور هذا الإطار في كون اللغة نظاما من العلامات، يجب أن يُدرس في لسانيات اللغة لا لسانيات الكلام. ولعلّ ذلكما جعل تلك المدارس« لا تولي النص أدنى مكانة في أجهزتها النظرية، لاقتصارها على الجملة وما دونها، واعتبارها أقصى الوحدات اللغوية النظامية تجريدا»[1]. وهذا ما أفضى بنتائج اللسانيات النظامية (لسانيات الجملة) إلى أن تنزع نحو الدقة والوضوح، ولكنه كان على حساب قضايا جوهرية تتعلق إجمالا بالدلالة والتواصل.

وما انتُقِدت فيه البنوية على اختلاف توجهاتها والتوليدية- التحويلية في مختلف مراحلها لا يفضي أبدا إلى عدّ لسانيات النص والتداولية وبقية علوم النص بديلا ينسف النظريات السابقة، كونها مثلت أرضية صلبة لمختلف التوجهات النصية؛ فـــهاريس (Z. Harris) الذي يعد أول من صرح بضرورة تجاوز الجملة إلى الخطاب كان

---

[1] محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية- تأسيس نحو النص، جامعة منوبة-المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط1، 1421هـ-2001م، 1/ 41.

توزيعيا، وهاليداي ورقية حسن (M.A.K.Halliday & R. Hassan) قد أسهمت البنوية الوصفية في تشكيل مشروعهما النصي في كتاب:"الاتساق في اللغة الإنكليزية"، ولم يفتأ فان ديك وبتوفي(Van Dijk & J.S. Petöfi) يستعينان بدقة التوليديين في تمثّل العمليات الذهنية التي ترسم الدلالة.

فالهنات التي عجّت بها كتب بعض المتحمسين للسانيات المعاصرة لا تعدو أن تكون نقدا، يفرضه المنهج العلمي، ويتماشى مع حركة التطور الفكري، التي تستدعي إبراز مواطن الضعف والانطلاق منها بصفتها ركائز لنظرية مستجدة؛ تستلهم مجمل أفكارها من النظريات السابقة.

المبحث الأول: في مفهوم النص والنصية

أولا/النّـــــــص:

قبل أن نخوض في تعريفات النص يكون من الضروري الوقوف عند دلالاته المعجمية؛ لنعرف مدى أصالة الكلمة في العربية، وكيف تحوّلت إلى مصطلح. ويبدو تعريف النص أمرا مشوبا بالانزلاقات المنهجية والمصطلحية، يخضع لمنطلقات الباحثين فيه ومناهج دراستهم له، كما أن تنوّع أشكال النص وتعدد مضامينه أفرز تعريفات كثيرة؛ تراعي بنيته تارة ووظيفته تارة أخرى. ونظرا لتَميُّز هذا المصطلح بالتداخل والتشعب في التحديد؛ بل وتعدّده وتنوّعه لدى الباحث الواحد، فإن الانطلاق من الدلالة المعجمية يعدّ مدخلا مهمّا لتأصيل المصطلح.

1- في المعجم

تنوعت الدلالات المعجمية لمادة (ن ص ص) في لسان العرب وبقية المعاجم العربية، وإن كانت في مجملها تدل على:

- **الرفع والإظهار:** «النصُّ رَفْعُكَ الشَيء، نَصَّ الحَديثَ يَنُصُّهُ نَصًّا رَفَعَهُ، وكُلُّ مَا أُظْهِرَ فَقَدْ "نُصَّ"، ومنه:"نصّ" المتاعَ نصًّا: جعل بعضه على بعض»[1].

- **الوضوح والثبات:** ويتصل هذا المعنى بالسابق، فإذا رُفع الشيء تجلى وبان وقيل: « نَصُّ القُرْآن ونَصُّ السُنَّة أي ما دَلَّ ظَاهِرُ لَفْظِهِمَا عَلَيْه مِنَ الأَحْكَام»[2]. لوضوح دلالتهما وثبات أحكامهما، ومن ذلك قول «عمرو بن دينار: ما رَأَيْتُ رَجُلاً أَنَصَّ لِلْحَديثِ مِنَ الزُهْرِي»[3]، فهو ينقل الحديث بلفظه دون تغيير أو تحوير. ومما يدل على

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت–لبنان، ط1، 1997م، 196/6، مادة (ن ص ص).

[2] المصدر نفسه، 197/6.

[3] المصدر السابق، 196/6.

الثبات كذلك النصنصة وهي « إِثْبَاتُ البَعِير رُكْبَتَيْهِ فِي الأَرْضِ وتَحَرُّكُه إذا هَمَّ بالنُهُوض»[1].

- **الاستقصاء والإحكام:** يتجلّى هذا المعنى في «قول أبي عبيد: "النَصُّ التَحْرِيكُ حَتَّى تَسْتَخْرِجَ مِنَ النَّاقَةِ أَقْصَى سَيْرِهَا". ولن نبتعد كثيرا عن معنى الإظهار والثبات لنستشف معنى الإحكام وعدم التفكك، فـــ"نَصُّ الأَمْرِ شِدَّتُه"»[2].

وورد في المعجم الوسيط« المنصوص عليه: المبيَن المعيَّن. النصُّ صيغة الكلام الأصلية التي وردت من المؤلّف(مو). وما لا يحتمل إلا معنى واحدا أو لا يحتمل التأويل. ومنه قولهم: لا اجتهاد مع النص(مو). (ج) نصوص. و(عند الأصوليين) الكتاب والسنّة»[3].

من ينعمُ النظر في المعاني السابقة يجد النص ظاهرا جليّا، من حيث كونه متحققا باللفظ أو الكتابة. والنص قبل أن يتشكّل من ذبذبات مسموعة أو من صور مكتوبة كان أفكارا باطنية، مخبوءة في ذهن المتكلم غير واضحة بالنسبة للسامع، حتى إذا أراد المتكلم إبلاغ معنى معين رفعها من نطاق الكمون إلى نطاق التحقق، ومن الموجود بالقوة إلى الموجود بالفعل، فصارت الرسالة واضحة بالنسبة للمتلقي.

ثم إن وسْم النص بالإحكام، والاستقصاء التام، والترتيب، والتركيب، والاقتصاد، يجسّد تحديد النص المعجمي- الاصطلاحي بأنه «الشكل اللغوي (الصوتي-الكتابي)

(1) المصدر السابق، 6/197.

(2) المصدر نفسه، 6/196.

(3) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 1425هـ-2004م، ص926، مادة (ن ص ص).

الظاهر على تركيب مخصوص بنمط ترتيبي ثابت، يستقصي جميع مفردات خاصته»[1].

وبهذا تقترب مادة (نصص) من المعنى الاصطلاحي العام للنص؛ إذ يُظْهِر المتكلم النص باللغة ويُركِّبُه بوحداتها ويُثْبِتُهُ بالكتابة أو اللفظ، بعد أن كان حدثانا غير متسق في الذهن، ثم يُرْسِله للمستمع في صورته المنتهية القصوى.

لكن الدلالات المعجمية السابقة في ارتباطها النسبي بالدلالة الاصطلاحية العامة تفي بتأصيل كلمة "نص" دون أن تقودنا إلى التسليم بوجود نظرية أو مشروع في تراثنا العربي للنص بهذا المصطلح، غير أنّا لا نعدم تواريه في مقولات ومصطلحات أخرى. فصاحب معجم التعريفات يعرّف النص انطلاقا من الكتاب والسنة؛ «فالنص ما ازداد وضوحا على الظاهر لمعنى في نفس المتكلم وهو سوق الكلام لأجل ذلك المعنى. أو هو ما لا يحتمل إلا معنى واحدا وقيل مالا يحتمل التأويل »[2].

ولم يبق مصطلح النص عائما عاما، تتلاعب به الأقلام بل خضع النص لمعايير كثيرة وتبلور في صور عديدة، أسهمت في تعقّد مفهومه، وتنوُّع دراساته، وتباين وجهات الدارسين في مقاربته؛ بعد أن صار المركز الذي تلتقي فيه جلّ المعارف والمناهج.

2- في الاصطلاح:

يشغل النص مكانة مرموقة في الحضارة الإنسانية؛ فبه يتجلّى الفكر وتُحفَظُ الثقافة وتُتَرجَم المشاعر والأحاسيس في شكل لغوي. لذا كان النص محور معارف

---

[1] عمر أبو خرمة، نحو النص نقد النظرية... وبناء أخرى، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ط1، 1425هـ-2004م، ص31.

[2] الشريف الجرجاني، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1416هـ-1995م، ص241.

كثيرة ونقطة التقاء مناهج عديدة، فاختلفت بذلك الدراسات التي تناولته وتعدّدت الممارسات التي طُبّقت عليه.

هذا الوظيفة التي يؤدّيها النص جعلت مهمة تحديده صعبة؛ إذ تتنوع أشكاله تبعا للمجال الذي يوضع فيه، وتتعدد وظائفه حَسْبَ مقاصد منتجه وظروف إنتاجه، وتتباين تأثيراته بتفاوت قرائه والمحلّلين له. وهناك صعوبة لا تقل خطورة عن الأولى؛ تتمثّل في اختلاف مشارب الباحثين وتباين منطلقاتهم الفلسفية واللسانية، مما أثَّر على مناهجهم في دراسة النص. فبعضهم ينطلق من بنيته اللغوية الصرفة، وآخرون يهتمون بمنتج النص ليحاوروا القصدية في أعمق مظاهرها أو يلقون نصية المعطى اللغوي على قارئه، بوصفه الطرف الرئيس في الحكم على انسجام النص. ويعمّم طرف ثالث مفهومه للنص ليَشْمُل سياقه التواصلي التداولي أو الذهني العرفني. لهذا سنأخذ من كل تصوّر شامل تعريفا يعكس توجُّه أصحابه، ولا يُمَثِّل تحديدَهم النهائي للنص، حتى لا نزيد الأمر تعقيدا.

ينطلق هارفج (R. Harweg) في تعريفه للنص من ترابطه النحوي النظمي، ويقصد بالنحو – هاهنا– نحو النص لا نحو الجمل؛ لأن هذا اللساني يتحدّث في تحليله عن أنماط الاستبدال التي تحدث للوحدات اللغوية على مستوى سطح النص، مثل إحالة الضمائر وأسماء الإشارة وأدوات الربط وغيرها، فالنص عنده: ترابط مستمر للاستبدالات النظمية الأفقية، التي تُظْهِر الترابط النحوي في النص.[1]

فهذا التعريف ركّز على النص في بنيته النحوية الكلية، وحصَرَه في كلّ تتابع مرتبط نحويا، وهي نقطة على قدر كبير من الأهمية؛ إذ يوسّع نطاق التحليل إلى ما فوق الجملة، ويجعل من النص الوحدة الكبرى للدراسة اللسانية.

---

[1] ينظر: سعيد حسن بحيري، علم لغة النص– المفاهيم والاتجاهات، مكتبة لبنان ناشرون–بيروت، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان–مصر، ط1، 1997م، ص108.

غير أن هارفج أغفل الجانب الدلالي في النص والوحدة الموضوعية، فقد تكون الجمل مترابطة نحويا مكتملة بنائيا لكنها لا تشكّل نصا، وفي مقابل ذلك قد يفتقد النص للترابط النحوي ويؤدي وظيفته على أكمل وجه، فمثلا لا نعد المعطى اللغوي الآتي نصا:

* ينحدر الشيخ عبد الرحمن الأخضري من ولاية بسكرة، التي تمتاز بمناخ صحراوي لكنها تشهد حوادث مرور قياسية. من أجل ذلك ترك لنا الشيخ عبد الرحمن عدة كتب من بينها "الدر المكنون" في البلاغة، لأن وحدة النسق اللغوي ممثلةً في وجود الروابط كالاسم الموصول "التي" وحرف الاستدراك"لكن" أو السبب"عليه"لم تقضِ على الهلهلة في ترتيب الموضوعات، التي جعلت الكلام لعبا لغويا أقرب إلى الهذيان.

إن هذا النوع من التعريفات(*)صدر من لغويين نشأوا بين مبادئ البنوية، فظلوا أوفياء لشروط الاستقلالية والتفاعل الذاتي، فتنامت رغبة في عدم إخراج النص من بوتقة النظام، وقد تجلّى ذلك في عنايتهم بالجانب الشكلي دون الجوانب الأخرى. وقد أسهم هؤلاء الباحثون في استنباط قواعد تفوق بنية الجملة: كأنماط الاستبدال والإحلال والتكرار والحذف، التي ظلّت تطلب الدلالة في مقاربتها.

ولعل هذا ما دفع بعض اللغويين إلى تجاوز الخصيصة النحوية للنص إلى البحث في ترابطه الدلالي؛ فقد عرف كلاوس برينكر (Klaus Brinker) النص بأنه: «مجموعة منتظمة من القضايا أو المركبات القضوية، تترابط بعضها مع بعض على أساس محوري- موضوعي أو جملة أساس، ومن خلال علاقات منطقية دلالية»(1)؛ أي

(*) ممن ركز على الاتساق في تعريف النص برينكر (Brinker) وإزنبرج (Usemberg). ينظر: زتسيسلاف وارزنياك، مدخل إلى علم النص- مشكلات بناء النص، ترجمة سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، ط1، 1424هـ-2003م، ص53.

(1) سعيد حسن بحيري، علم لغة النص- المفاهيم والاتجاهات، ص109، 110.

إن وحدة الموضوع الذي يتحدث عنه النص وترابط أجزائه (قضاياه) دلاليا ومنطقيا كفيلتان بتمييز النص عن مجرد أيّ تتال من الجمل؛ فقد يطول المنجَز اللغوي إلى أن يُشَكِّل رواية أو ملحمة، كما قد يُختزَل إلى جملة أو أقل ويبقى في النهاية نصا؛ لأنه يعالج موضوعا واحدا.

لكن السؤال المطروح هل كل تتابع لغوي مرتبط شكليا ومترابط دلاليا ومتوحد موضوعا يُشكِّل نصّا؟! لعل المثال الآتي يجسّد لنا عدم كفاية ذلك وحده في نصية المعطى اللغوي:

* يسأل أستاذ اللسانيات طلبته: ما هو اللسان؟ فيجيب طالب: اللسان عضو مرن يقع في الفم ويساعد على الهضم و يسهم في نطق الحروف... فيوقفه الأستاذ: أنا لم أقصد ذلك، بل قصدت اللسان/ اللغة المعينة(La Langue).

فتكون بذلك سلامة النص النحوية والدلالية غير كافية دون استحضار القصدية، إذ يفترض في النص وظيفة تواصلية وأداة اتصالية وسياق تداولي.

من هذا المنعطف اتّجه بعض اللسانيين والنقاد إلى الذهن، كخطوة أولى لإماطة اللثام عن العناصر الخارجية التي تنتج أو تستقبل النص؛ فيتعمق فان دايك (Van Dijk) في تصوّره للنص متأثرا بمقولات النحو التوليدي التحويلي؛ مُفترِضا للنص تمثيلا دلاليا مجردا، ينعكس على بنية النص. فأصل النص« بنية سطحية تُوَجِّهها وتُحَفِّزُها بنيةٌ عميقة دلالية. ويتصوّر فان ديك البنية العميقة للنص كمًّا مُنَظَّما من التتابعات، فهي تَعْرِضُ البنية المنطقية المجردة للنص، وتُعَدُ البنية العميقة الدلالية للنص بالنسبة له أيضا نوعا من إعادة صياغة مجردة، تتحد في النواة (البنية الموضوع للنص). ويقوده فهم البنية العميقة الخاصة بموضوع النص أيضا إلى التحديد التالي:

يمكن أن يُنْظَر إلى البنية العميقة على أنها خطة نص ما، على نحو ما يبدو أنه يمكن أن يُحَدِّد سلوكَنا من خلال خطة أساسية» [1].

يوضِّح هذا التعريف كيفية إنتاج النص انطلاقا من تشكُّلِه في الذهن عن طريق التأليف بين الدلالات والأفكار ثم تجسّده على سطح النص. وقد حاكى في هذا الوصف تفسيرَ نوام تشومسكي(Noam Chomsky) غير أنه تجاوزه؛ إذ تعمّق في دلائلية النص وبنيته، وافترض له بنيات شاملة كبرى تتحدّد بوحدتها لا بانفصالها عن بعضها بعضا. لكن إنتاج النص لا يمثّل إلا عنصرا من العناصر التي تحدد النص.

كما أن النص ليس مجرد نظام يُشَكِّلُهُ المتكلم في ذهنه قبل أن يُرَكِّبَهُ على لسانه أو يُسَجِّلُهُ على ورقته، فالنص أقرب إلى المنجَز أو المستعمَل منه إلى المفترَض أو المجرَّد. وإذا كان النص سيستعير من اللغة نظامها ومن الكلام معناه وسياقه، وجب مراعاة ذلك في تعريفه.

من هذه الزاوية جاء رولان بارث(Roland Barthes) ليقدِّم لنا في تعريفه عناصر جديدة، ويطرح قضايا مهمة تسهم في نصية الرسالة اللغوية، وأكَّد على أن النص مفتوح، ينتجه القارئ في عملية مشتركة لا استهلاك. هذه المشاركة لا تتضمن قطيعة بين البنية والقراءة، وإنما تعني اندماجها في عملية دلالية واحدة؛ فممارسة القراءة إسهام في التأليف.[2]

ويتجلّى دور القارئ في تأويل الرموز وربط بنى النص وأحداثه التي تبدو متباعدة ظاهريا، فالنص وبخاصة الأدبي منه ينفرد ببعد الدلالة وعمق المعنى المقصود، وبجمالية الصورة وحداثتها، وتعدد القراءة وتجددها. إن المعنى ليس ملك

---

(1) زتسيسلاف وارزنياك، مدخل إلى علم النص، ص56.

(2) ينظر: صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، دار الكتاب المصري، القاهرة- دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1425هـ-2004م، ص271، 272.

صاحب النص أو حبيس البنية؛ بل يسهم القارئ في إنتاجه من خلال التأويل وملء الفراغات وتصور التوقعات، لهذا أولت مناهج ما بعد الحداثة وبخاصة نظريات القراءة وجماليات التلقي لدى ياوس و ولفكانك إيزر(H.R. Jauss & W .Iser) عناية فائقة بالقارئ، وجعلته محور التفاعل الأدبي.

إن التفاعل اللغوي سواء أكان أدبيا أم غير أدبي تحكمه أمور أخرى تسهم في العملية التواصلية اللغوية، مثل السياق الحقيقي والتخيلي للنص، والخلفيات المعرفية للمتكلم والمستمع، والتفاعل الإستراتيجي بين أفكار الناس وتوارد خواطرهم وتلاقحها في إنتاج النصوص.

نلحظ من تعريفات النص السابقة كيف بدأت تتسلخ من بوتقة الشكلانية وسلطة النظام إلى فضاء أرحب هو عالم النص، حيث المعنى الكلامي الحرّ وملابسات الاستعمال، وما يكتنفه من علاقات تتجاوز اللغة إلى التواصل، وما يؤثر في إنتاجه وتلقيه من نماذج غائبة وأخرى حاضرة، يتفاعل فيها الداخلي مع الخارجي واللغوي مع الفكري.

فانطلاقا من فاعلية الإنتاج عرَّفت جوليا كرسيتيفا (J. Kristeva) النص بأنه:«جهاز عبر لساني يعيد توزيع نظام اللسان، بواسطة الربط بين كلام تواصلي يهدف إلى الإخبار المباشر وبين أنماط عديدة من الملفوظات السابقة عليه والمتزامنة معه. فالنص إذن إنتاجية»[1]، تنطلق من اللغة وتنفتح على عوالم أخرى مثل الوقائع النفسية والمعطيات الاجتماعية والأحداث التاريخية، مما يجعله نسقا لغويا ذا بعد فكري إستراتيجي تتداخل فيه الأنظمة اللغوية مع بعضها ومع غيرها، وتتفاعل فيه الأفكار

---

[1] جوليا كريستيفا، علم النص، ترجمة فريد الزاهي، مراجعة عبد الجليل ناظم، دار توبقال، المغرب، ص21.

ينظر: صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، 269.

وتتصاهر حتى تفرز نصا ينبثق من غيره، وينفرد بأصالته، وينفتح على الفكر والثقافة عبر لغته.

يتطلب استكناه النص استحضار النصوص الغائبة، وهذا الاستحضار مرهون بالربط بين اللغة والفكر. ولا جرم أن تحديد كرسيتيفا (J. Kristeva) للنص نتاج منطقي ومرتقب لاشتغالها الواسع على التناص وأبعاده السيميولوجية، ثم إنها تحدثت عن التواصل بين عناصر العملية الكلامية. ولهذا طفق مفهوم النص يتوسع ليحتك بمقصدية المرسِل ونسقية الرسالة وتأويل المرسل إليه، مما أحدث إشكالات وأثار تساؤلات أكثر مما قدّم إجابات؛ لأنه دخل فضاء التواصل اللغوي بوسائله اللغوية وعبر اللغوية وتمثلاته المتنوعة تنوع المقاصد والسياقات والخلفيات.

فكل نص يؤثر في المجتمع من خلال تغيير سلوكات أو تحقيق أغراض معينة، وبنية لغة النص ليست غاية في حد ذاتها، إنما هي وسيلة تشكّلت بطريقة ما لغرض ما. من هنا كان التركيز على النص بوصفه سلسلة من الأفعال اللغوية المتعلقة بعضها ببعض، على أساس بنية هرمية.(1)

وقد تأثّر الفعل الكلامي النصي بأفعال اللغة الخاصة بالجملة، حتى لا تكاد تخرج هذه المقاربات المتأثرة بالتداولية عما طُرِح في أعمال سيرل(Searle) مع توسيع نطاق التحليل إلى سلسلة الجمل.

ولعل أشمل تعريفات النص وأكثرها تداولا بين الباحثين تعريف دوبوكراند (R.A. De Beaugrande) ودريسلر(W.U. Dressler)؛ فالنص-حسب تصورهما-

---

(1) ينظر: بسمة بلحاج رحومة الشكيلي وغيرها، مقالات في تحليل الخطاب، تقديم حمادي صمود، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات، منوبة، 2008م، ص 62.

«حدث تواصلي، يلزم لكونه نصا أن تتوفر له سبعة معايير للنصية مجتمعة، ويزول عنه هذا الوصف إذا تخلف واحد من هذه المعايير»[1].

وتتمثل هذه المعايير في:

- الاتساق **Cohesion**: ويقصد به الترابط الرصفي النحوي، الذي تتحقق به خاصية الاستمرارية في ظاهر النص على صورة وقائع يتعالق بعضها ببعض، ويؤدي السابق منها إلى اللاحق.

- الانسجام **Coherence**: وهو ترابط المفاهيم والأفكار في عالم النص، ويتحقق بتنشيط عناصر المعرفة لإيجاد الترابط المفهومي للنص.

- القصدية **Intentionality**: وتتمثل فيما ينويه منشئ النص من جعل صورة ما من صور اللغة متسقة ومنسجمة تؤدي وظيفة معينة. ويتعلق هذا المعيار بصاحب النص.

- المقبولية **Acceptability**: ويتعلق بموقف مستقبل النص إزاء منجز لغوي ينبغي أن يكون مقبولا ومستحسنا لدى متلقيه.

- المقامية **Situationality**: وترتبط المقامية بالسياق الذي يظهر فيه النص ويتحقق بوصفه أداة اتصالية بين شخصين. وهذا الموقف يمكن استرجاعه ولو بصورة افتراضية حتى يتسنى لنا الحكم على نصية الرسالة اللغوية.

- التناص **Intertextuality**: فكل نص يُبْنَى على كتابات سابقة طالما أن أفكار البشر نتاج ثقافات وأفكار إنسانية، ونموذج للتفاعل والتلاقح القصدي وغير القصدي بين النصوص.

---

[1] ينظر: روبرت دو بوكراند و ولفغانغ دريسلر، مدخل إلى علم لغة النص، ترجمة إلهام أبي غزالة وعلي خليل حمد، مطبعة دار الكتاب، بيروت، ط1، 1413هـ-1992م، ص 77، 233. سعد مصلوح، "نحو أجرومية للنص الشعري- دراسة في قصيدة جاهلية"، مجلة فصول، المجلد 10، العدد1-2، جويلية-أوت، 1991م، ص154.

- الإعلامية **Informativity**: يحمل كل نص كمية إعلامية تتفاوت بتنوع أشكال النص ووظائفه.[1]

يُعَدُّ تصور دوبوكراند ودريسلر(De Beaugrande & Dressler) للنص أشمل التحديدات؛ إذ إنه راعى الجوانب الداخلية للنص المتمثلة أساسا في ترابطه الشكلي والمعنوي، وأثار قصدية المتكلم ومقبولية المتلقي، وبيَّن أهميةَ السياق الخارجي في فهم النص والحكم على اتساقه وانسجامه، ثم ما يمكن أن يمتد عبر جسر النص من قضايا التفاعل مع النصوص الغائبة، ومسائل الكم المعلوماتي للنص.

وينضوي هذا التعريف التركيبي على عناصر متعددة المنطلقات والفلسفات، يمثّل كل منها توجّها بمفرده في مقاربة النص، وقد يصعب تطبيقها إجرائيا على النصوص.فكلّ هذه المعطيات جعلت اللسانيين والنقاد العرب يقرّون بتكامل عناصر النصية تطبيقيا على نحو ما نجده في أعمال محمد مفتاح، الذي انتهى إلى أن النص مدونة حدث كلامي ذي وظائف متعددة؛ فهو تواصلي وتفاعلي ومغلق وتوالدي.[2] وبهذا يُصبح النص استراتيجية شاملة أصلها الكلام، وفرعها وظائف متنوعة تشترك فيها النصوص سواء ما تعلق بالمادة اللفظية (مدونة، كلامي، مغلق) أم ما تعلّق فيه النص بغيره: (حدث تواصلي، تفاعل، تناص، معرفية.. وغير ذلك) مما يُوَضِّح دلالية النص وديناميته وعرفنته.

قد أصبح جليّا أنّ من الصعوبة أن نزعم لتعريف بأنه الأفضل، أو نحكم على آخر بأنه الأكمل لتحديد النص. ولكن تحليل أدبيات الموضوع يُظهر أن النص أكبر من

---

[1] ينظر: روبرت دوبوكراند، النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان، دار الكتب، القاهرة–مصر، ط1، 1418هـ–1998م، ص103–105.

[2] ينظر: محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري–استراتيجية التناص، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء–المغرب، دار التنوير، بيروت، ط3، 1992م، ص119، 120.

كونه وحدة شكلية أو دلالية، فهو واقعة اتصالية تقع بين مُرْسِلٍ ومُرْسَلٍ إليه في سياق معين، وتتضمن تقاطعات مع نصوص أخرى تتفاعل معها لتُسهِم في تشكُّلها وتشكيلها النهائي، وأصبح الحديث اليوم عن التعريفات التي عُنيت بسياق النص ووظيفته أكثر استقرارا، وأدق تحديدا من تلك التي ربطت النص بالجملة أو بالقضية أو بهما معا.

ثانيا-النصّــــــــــية:

إذا عدنا إلى تراثنا اللغوي والأدبي العربي وبَحثنا عن النصية أو ما يكون به الملفوظ نصا سنجد شيئا مما ذُكِر آنفا، وإن كان بحاجة إلى التجميع والتصنيف والإضافة أرجأناها إلى سياقات أخرى في البحث. فقد فصّل صاحبا دلائل الإعجاز ومفتاح العلوم، مثلا في الحديث **عن القواعد النظمية والدلالية** التي تحكم الربط بين الجمل، مؤكدَّين على الغرض المنوط بها. ولم ينفلت من البلاغيين والنقاد – من أمثال القرطاجني– **التماسك النحوي والدلالي** الذي يحكم النص، على نحو ما حلّل به قصيدة **أغالب فيكَ الشوق والشوق اغلب**، والأكثر من ذلك نرصد انبثاق **علم المناسبة**، الذي استطاع أن يقارب النص في ترابطه وتفاعله مع السياق والبنية المعرفية للمتكلم والمتلقي، وقد برز في هذا المضمار علماء أجلّاء.[1]

لكن اكتفاء هذا العلم بمقاربة النص القرآني المتفرّد بخصوصياته الإعجازية جعلت تعميم النتائج التطبيقية على غيره من النصوص ضربا من التعسف.

وقد يكون حضورُ عنصر الإفادة في مجمل الشواهد اللغوية والبلاغية خصوصا قبل ركونها إلى التقليد دافعا لعدم استقلالية النظر إلى النصية، فضلا عن تحسّس

---

[1] ينظر: فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب/ التفسير الكبير، أبو جعفر الغرناطي، البرهان في مناسبة ترتيب سور القرآن، برهان الدين البقاعي، نظم الدرر في ترتيب الآيات والسور، السيوطي، تناسق الدرر في تناسب السور.

العلماء صعوبةَ ضبطها وتسويرها في إطار معين، كما تجسّد ذلك مفارقاتُ الجاحظ في كتابه: البيان والتبيين.

إذ إن شروط نجاح الفعل التواصلي من قصدية واتساق وانسجام ومقبولية حضرت بوجه أو بآخر، جميعا أو فرادى في التحليل غير أنها توارت في التنظير. ثم إن تناثر هذه الملامح وافتقادها الشمول والضبط والتصنيف، قد حال دون أن تأخذ طريقها إلى العلم المكتمل.

لذا صار ضروريا استثمار ما تخمّر لدى الغربيين من جهود مدققة وتنظيرات مقننة، تسنح للباحث التعرف على النصية في إطار علم هو لسانيات النص يبحث في «النص من حيث هو بنية مجردة، يتوّلد بها جميع ما نسمعه ونطلق عليه لفظ نص، ويكون ذلك برصد العناصر القارة في جميع النصوص المنجزة، مهما كانت مقاماتها وتواريخها ومضامينها. وهي في هذا تتقاطع في موضوعها مع جميع العلوم المتعلقة بدراسة النص وتجمعها فتتجاوزها؛ لأنها أقصاها تجريدا، فلا تبحث في المضمون إنما تهتم فيما يكون به الملفوظ نصا»[1]؛ أي إن لسانيات النص توجّه اهتمامها إلى العناصر التي تحقِّق نصية ملفوظ ما، مهما كان نوعه (أدبيا، تاريخيا، قانونيا...)، ونمطه (حواريا، سرديا، وصفيا...)، ووظيفته(إخبارية، إقناعية، إمتاعية...)، وسياقه، مستعينة في ذلك بمعارف عدة ومناهج في النظر شتى. وسيكون هذا العلم رافدا مهما، لكن ليس وحيدا لبلورة قراءتنا المراهنة على التراث البلاغي في بعده السكوني وفي استمراريته.

وجدير بالذكر أن التشعّب الذي طبع مفاهيم لسانيات النص، قد أثّر على تصوّر العلماء للنصية. فما عناصر النصية ؟ ذلك ما سنحاول استخلاصه من خلال عرض بعض المقترحات النصية الغربية:

---

[1] الأزهر الزناد، نسيج النص– بحث فيما يكون به الملفوظ نصا، الدار البيضاء–المغرب، بيروت–لبنان، (د ط)، (د ت)، ص18.

1- نظمية النّص (سلامة الوضع)

تطلق كلمة النحو على مجموع القواعد الصرفية والتركيبية التي تتحكم في اللسان أو الكلام تنظيرا، وفي الجملة أو النص تطبيقا. ومعلوم أن الجملة في عرف النحاة عربا وغربيين قد تنازعتها الآراء، فميّز علماؤنا الجملة من غيرها على أساس الإسناد تارة وعلى أساس الإفادة تارة أخرى، وهما مقولتان يؤسسان لسلامة الوضع والاستعمال. ولم يبتعد الغربيون كثيرا عن ذلك حين فرّقوا بين الجملة النظامية والنصية، فاشترطوا في الأولى السلامة النحوية واشترطوا في الثانية مراعاة السياق فضلا عن مسألة الصحة النحوية.(1)

غير أن عموم النحاة العرب لم يتجاوزوا عنصر الإفادة في مختلف الشواهد التي ذكروها، فما سمعنا بـــ: "نوم الأزهار الخضراء عديمة اللون"، مما يشي بتفكك العرى بين البنية والوظيفة الدلالية والتداولية، وإن كنا لا نبرِّئ بعض نحاتنا من الأمثلة المصطنعة كقولهم: "قام القوم إلا حمارا"، أو الشواهد المبتورة من سياقها خصوصا في المراحل المتأخرة. لكن نشير إلى أن مفهوم الإفادة تطوّر كثيرا في الدراسات اللسانية؛ فتجاوز الدلالة المعجمية والدلالة الإسنادية. ليستمر معنا في مختلف اتجاهات النصية المعاصرة.

ونحن لسنا بصدد نقد علماءٍ قد سطّروا بوضوح ودقّة نظامَ اللغة. ففي هذا السياق نشير إلى أن النحويين لم يقفوا مليّا عند التغيرات التي تحدث للوحدات اللغوية في إطار أكثر من جملة، ولعل ذلك يرجع إلى إيمانهم بأن الجملة كافية لتمثيل مختلف بنيات اللسان ووظائفه. ولم يجانبوا الصواب كثيرا؛ فاستبدال الضمير بالاسم الصريح، أو ربط الجمل منطقيا، أو الحذف الجملي ترجع ابتداء إلى الجملة، لكن لابدّ أن تفتح

(1) ينظر: محمد خان، لغة القرآن الكريم-دراسة لسانية تطبيقية للجملة في سورة البقرة، دار الهدى، عين مليلة، ط1، 2004م، ص 18، 25. دبوكراند، النص والخطاب والإجراء.

نوافذ إلى السياق اللغوي وغير اللغوي، فتتفاعل مع مقتضيات اجتماعية ووقائع نفسية وأسس عرفانية، لتأخذ بيد اللغة نحو التواصل، وبالنص إلى وظيفته في الحياة والمجتمع.

ولـــمـــّا كان ما يفتحه النص من أفق وأبعاد لا يتلاءم مع أوّليات التقعيد النحوي عند العرب، فقد تُرِك للبلاغة التي تصدّت للتجاوز بمختلف معانيه، على حين أُجِّل في الدراسات اللسانية الغربية الحديثة إلى الستينات من القرن الماضي بعد تبلور علمنة دراسة اللغة وتمثّل اللسانيين لنظامها.

وأمام هذا اللّبس في حدود مصطلح النحوية وارتباطه بالقواعد أكثر من إسهامه في النصية، آثرنا أن نطلق مصطلح آخر هو "**النظمية**"، قد استقيناه من مبحث تواشج فيه النحو والبلاغة هو إطار علم المعاني أو معاني النحو، لنُعبِّر به عن الأسس اللغوية التي تسهم في نصّية المعطى اللغوي. فالنظمية يمكن أن تجيب عن مجموعة من الأسئلة التي طُرحت في إطار لسانيات النص الوصفية والتوليدية من قبيل:

- هل الوحدات اللغوية المدمجة للنص مترابطة ترابطا متواليا على نحو مناسب؟
- هل كانت مختارة ومنظّمة على نحو مناسب، وهل بُنيت بشكل مناسب؟ إنها أسئلة عن جودة السبك وجودة التأليف والنحوية.(1)

إذ في البدء لم يكن سهلا تجاوز الجملة خصوصا أن العقل اللساني لا يزال مشدوها بما وصلت إليه اللسانيات من نتائج دقيقة، فظل الحديث مقصورا على تعميم قواعد الجملة إلى قواعد النص. من ذلك مثلا ما قام به هايدولف (K.E. Heidolph) حين استنبط قواعد العلاقات السياقية للجمل في إطار النحو التوليدي، وسعى ازنبرج (V.P. Usemberg) إلى التعريف بقاعدة النص التي يمكن أن تتوسّع إلى الجمل

(1) مجموعة من الباحثين، إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة، ترجمة سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار، القاهرة– مصر، ط1، 1428هـ–2008م، ص12.

المفردة. وركز هارفج (Harweg) على أنماط التحويل التي تحدث للعبارة على مستوى النص. ووصل الباحثون في هذا المجال إلى وصف مظاهر التعلّق الشكلي، التي تعكس الاتصال الزمني والتقابل الضدّي وتخصيص العام وتصحيح السابق في النص، فحدّدوا وسائل متنوعة: كالضمائر وأسماء الإشارة والأدوات وأشباه الظروف وعلامات التقسيم والإشاريات والتعريف والتنكير.

وقد استمرت طرائق التحليل المطبّقة في النظريات اللسانية المتعلقة بالجملة إلى الاتجاهات النحوية/النظمية في البحث النصي. فمن ذلك مثلا طريقة التشجير والبنية الأساسية/قاعدة النص والبنيات السطحية كما في هذا الرسم:[1]

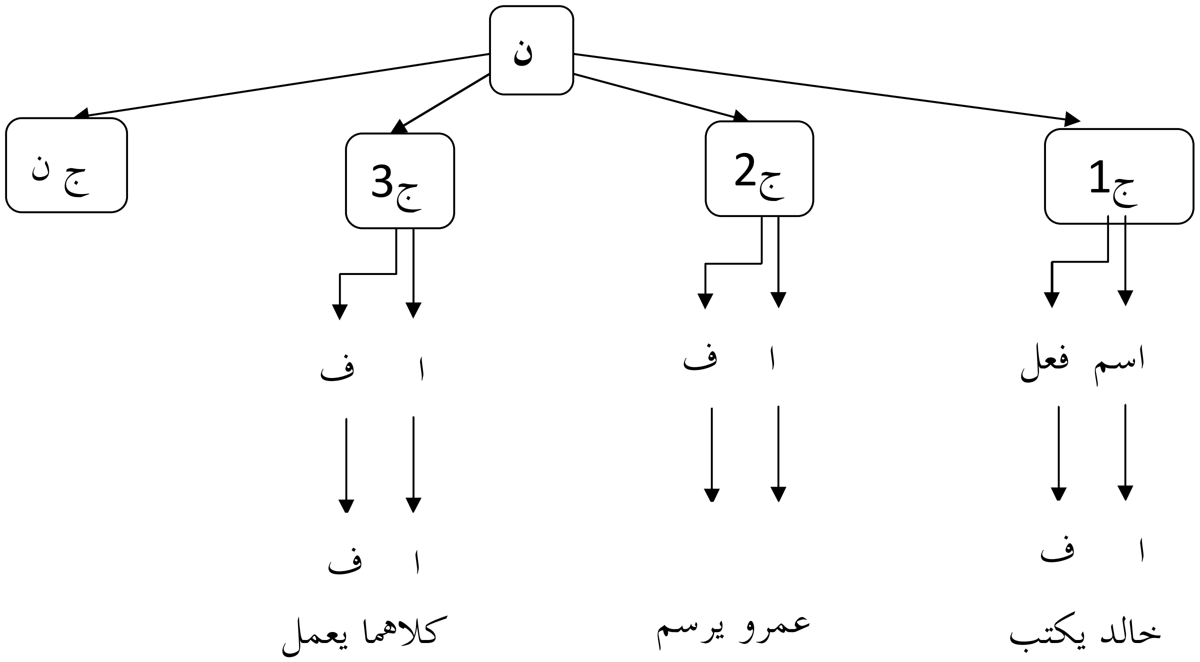

وعموما ارتبطت النصية في البدايات الأولى بنظْم النص لكن توزّعت في عدة اتجاهات؛ فــهارفج (Harweg) ركّز في بحوثه كثيرا على سلاسل الإضمار، بوصفها وسائل لتمييز النص عن غيره، كونها الضامن الأساس لتناسق النص داخليا. إذ يحصل

---

[1] ينظر: فولفجانج هاينه من وديتر فيهفيجر، مدخل إلى علم اللغة النصي، ترجمة فالح بن شبيب العجمي، النشر العلمي والمطابع–جامعة الملك سعود، (د ط)، (د ت)، ص23، 30.

للألفاظ والعبارات تحويلات في النص إلى ضمائر وأدوات إشارة وكلمات إحالية، لكنها تتكامل جميعها في صناعة الاستمرارية.

ولا يكاد يخلو نص من هذه الاختزالات؛ فمثلا لو نتتبّع الضمير "هم" في سورة محمد (صلى الله عليه وسلم) نلحظ أهمية سلاسل الإضمار في وحدة النص. من ثَمَّ تظهر الرؤية الكلية للنص، ليتأكّد كيف يتيح النص إمكانات لعناصره اللغوية كي تتلون شكليا، وتأخذ أبعادا وظيفية فرادى وجميعا.

ومن هذا المنحى اتجه فاينريش (Z.B. Weinrich) إلى أدوات التعريف والتنكير وبعض الصيغ الصرفية المحددة لمفاصل الزمن، كونها تُجسِّد تفاعل وحدات النسق لغويا وتواصليا، فضلا عن إسهامها المباشر في فهم النص.فالنص تكوين حتمي يحدد بعضه بعضا، وتستلزم عناصره بعضها بعضا لفهم الكل؛ إنه كلّ تترابط أجزاؤه من جهتي التحديد والاستلزام، ويؤدي الفصل بين الأجزاء إلى عدم وضوح النص، ويؤدي أيضا عزلُ أو إسقاط عنصر من عناصره إلى عدم تحقق الفهم ويفسر هذا بوضوح من خلال مصطلح الوحدة الكلية والتماسك.[1]

وإجمالا تستلزم أدوات التعريف إحالة نحو عنصر لغوي سابق في النص أو في الذهن على حين تحيل أدوات التنكير، غالبا، إلى عناصر لاحقة. قال تعالى: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَى وَاللّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنثَى﴾[آل عمران:36]. قال الزمخشري: ومعناه ليس الذكر الذي طلبت كالأنثى التي وُهِبت لها، واللام فيهما للعهد.[2]

---

[1] ينظر: سعيد حسن بحيري، علم لغة النص – المفاهيم والاتجاهات، ص 99، 100.

[2] ينظر: الزمخشري، تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الكتاب العربي، بيروت– لبنان، (د ط)، (د ت)، 356/1.

وعموما انطلق علماء اللغة نحو البنيات النصية اللغوية مفصّلين القول فيها، فوجدوا نحوا يختلف عن نحو الجملة، ليس في حجم الوحدة المدروسة /النص فحسب، ولكن في طبيعة هذه القواعد التي تنتظم النص. فوصفُ مظاهر التماسك النصي السابقة لا يمكن أن يتم بالطريقة نفسها التي تمّ بها تحليل الجملة.من هذا الأساس ما فتئ الدرس النصي يجترح قواعد أخرى تتصل ابتداء بالدلالة.

2- دلالية النص (منطقية الربط والوضوح بين الكلمات):

يكاد يجمع الدارسون على ضآلة البحث الدلالي في لسانيات الجملة، إذ لم تكن الدلالة أولوية خصوصا مع انكفاء الدراسة على البنية اللغوية وما تتطلبه من اتحاد ذاتي شكلي، لا تستطيعه الدلالة بأنواعها. وقد صرّح بذلك عديد اللغويين أمثال بلومفيلد (L. Bloomfield).[1] ولم يكن الحال كذلك مع النص؛ إذ ساد وصف النص بكونه وحدة دلالية منذ الإسهامات الأولى في نظمية النص، بل إن قواعد النص الشكلية تنفرد عن قواعد الجملة في ارتباطها الدائم بالدلالة والتداول.وقد عرف البحث الدلالي للنص تطورات، انطلاقا من الدلالة المعجمية إلى الدلالة الجملية/البنوية إلى الدلالة المقامية والعرفنية.

كما احتل مفهوم التشاكل مكانة مركزية ضمن الدراسات المدافعة عن انسجام الخطاب، بدءا بما قام بوتيي(Bautier) وكريماص(Grimas)، وجماعة "مو" (Groupe(mu))، ومحمد مفتاح، وكلماير (Kallmeyer)، إذ عُدّ التشاكل تنمية لنواة

[1] ينظر: كريم زكي حسام الدين، أصول تراثية في اللسانيات الحديثة، مكتبة النهضة المصرية، ط3، 1421هـ-2001م، ص 242، 243.

معنوية سلبيا وإيجابيا، بإركام قسري أو اختياري لعناصر صوتمية ومعجمية ونحوية ودلالية وتداولية ضمانا لانسجام الرسالة.(1)

غير أن المحاولات الأولى للبحث في دلالية النص عَرَفت رغبة لم تنقطع في علمنة الدراسة، لأجل ذلك انكب الباحثون على استثمار مقولة السمات الدلالية نصيا، من خلال البحث في قدرة النص على تجسيد التوافقات المعجمية.إذ جرت العادة أن يحافظ كلّ نص على نسق من التوافقية لسمات مختلفة في الوحدات المعجمية الموجودة في نص واحد؛ فالمتكلم عندما يريد أن يؤلّف نصا ما يبدأ بنموذج يجمع الخصائص المشتركة من اللكسيمات/الوحدات المعجمية الظاهرة في النص، وهذه البؤرة تكوّن شبكةً من النظائر يبنى عليها كامل النص. وبتتبّع حركية تلك الأنساق يمكن استعادة كيفية تكوين النص كما يمكن فهمه.ومن أنماط التوافقات التي تطّرد في النصوص:

- إعادة بسيطة، تكرار، سائق– سائق.
- استئناف متنوّع: عبر مترادفات أو رموز معممة أو رموز مضادة أو بدائل.
- تعويض عبر عناصر قواعدية كالضمائر مثلا.(2)

إن ما يحمله النص من توافقات معجمية لا يمثّل في حقيقة الأمر إلا نزرا قليلا من دلالة النص، فالنص، خلافا للجملة بمفهومها اللساني/النظامي، لا يبقى وفيا للمعجم في أغلب أحواله. ثم إن ما يحدث في النص من تحويلات سياقية يجعل النظر إلى البنية اللغوية بشقيها الصرفي والتركيبي لهذا النص ضرورة خالصة لاستنطاق الدلالة الناتجة عن التفاعل.

(1) ينظر: جمال بن دحمان، الأنساق الذهنية في الخطاب الشعري–التشعب والانسجام، رؤية للنشر والتوزيع، بالقاهرة، ط1، 2011 ، ص117، 118.

(2) ينظر: فولفجانج هاينه من وديتر فيهفيجر، مدخل إلى علم اللغة النصي، ص39، 41.

وقد ثبت أنّه رغم أهمية شبكة النظائر المقدّمة في تكوين النص تظلّ غير كافية لإيضاح وحدة كليات النص. وقد أورد بعض الباحثين مثلَين؛ أحدهما يوضّح توافق السمات المعجمية دون أن تشكّل نصا والآخر يبرز إمكانية تباعد السمات المعجمية في النص:

- "لا يوجد أحد لا يأخذ غناؤها بلبه. مغنيتنا اسمها جوزيفين. غناء كلمة من أربعة أحرف. المغنيات يصنعن كلمات كثيرة".

- "المياه الفضيّة هاجت وطيور الغاب زقزقت وأجراس القطيع صوّتت والأشجار الخضراء المتنوعة أصبحت ذهبية من شعاع الشمس".

لكنّ الأمر لم يستمر على ما كان عليه، إذ رأى صنف من الباحثين أن تماسك النص لا يمكن أن يتم إلا عبر ربط البنية اللغوية بالوظيفة، فتماسك النص مبنيٌ على علاقات منطقية-دلالية. فقدّم الباحثان هاليداي ورقية حسن (Halliday & R. Hassan) الاتساق بوصفه الفاصل الرئيس بين النص واللانص، لذا أوليا عناية فائقة بكيفية تماسك النصوص، معتمدين في ذلك على الآليات الداخلية للغة.ويوضح الشكل الآتي تصوّر الباحثَين للنصية:[(1)]

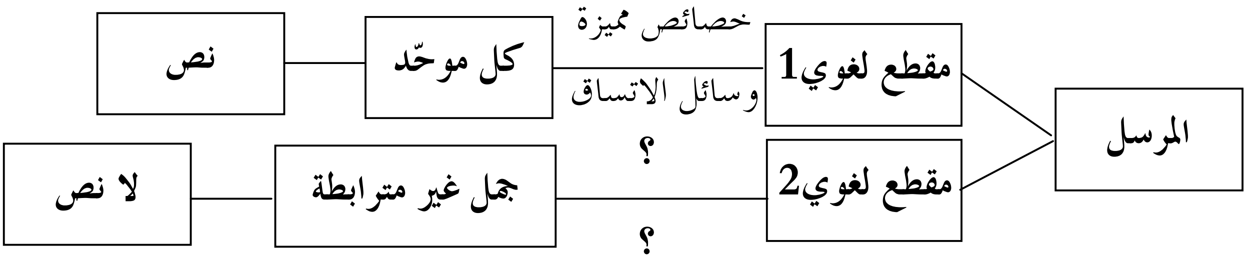

[(1)] محمد خطابي، لسانيات النص- مدخل انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، بيروت- لبنان، ط1، 1991، ص12.

إنّ المقصود بالاتساق – ههنا – علاقة معجمية ونحوية ومعنوية، فالنص وحدة دلالية[1] تتحقق في الملفوظ لتشكِّل نصيته تبعا لمستويات عدة، كثير منها متعلق بالدلالة والمعنى، في ارتباطهما بالمعجم والنحو، ثم ما يتصل بمادة الملفوظ نفسها، من حيث كونها نظاما صوتيا أو تعبيرا كتابيا، على نحو ما هو مجسد في هذا الشكل:[2]

المعاني(النظام الدلالي)

↙

الكلمات (النظام النحوي– المعجمي، النحوي والمفردات)

↙

الأصوات / الكتاب (النظام الصوتي والكتابة)

يبدو واضحا من الشكل السابق أن مفهوم النصية لدى هاليداي ورقية حسن (Halliday & R. Hassan) مؤسس على معطيات اللسانيات النظامية، يتجلّى ذلك من خلال تصنيفها لوسائل الاتساق أو النصية على ضوء مستويات اللغة، ويؤكده إقرار الباحثَين باتكائهما على المنهج الوصفي في مدارسة اللغة والتقعيد لها.[3] وقد استطاع الباحثان تحديد قواعد للنص تميزه عن باقي أشكال اللغة.

إن أبرز الجهود الباحثة في دلالية النص تعمّقت في كيفيات دمج معاني الوحدة النصية في مركبات مشكّلة للنص من خلال:

- وسائل ربط نحوية بين عناصر النص.

---

(1) ينظر: كورنيليا فون راد صكوحي وغيرها، مقالات في تحليل الخطاب، ص 58. سعيد يقطين، انفتاح النص الروائي، النص والسياق، المركز الثقافي العربي، بيروت– الدار البيضاء، ط2، 2001م، ص 17.

(2) محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ص15.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص12.

- مبادئ دمج دلالية، وبخاصة من خلال بناء سلاسل اسمية معينة أو خطوط تناظر بين الذِكر الأول (إيراد الموضوع) وتكريره.

- درجة الدمج المشتركة التي تشترط أنظمة معرفية خاصة لدى شركاء التواصل لتفسير تتابعات جملية بأنها متماسكة.[1]

وقد أفرزت لنا هذه الدراسات كثيرا من وسائل التماسك الصرفي والنحوي، التي لا تقوم إلا على أساس الدلالة، كالتعريف والتنكير والحذف والإحالة والتكرار المعنوي والترادف والربط والتضام.

ولعل الدراسات التي ربطت المستويات اللغوية بالدلالة لم تستطع الإجابة عن أسئلة فهم النص، بعيدا عن معطيات الدلالة الظاهرة في سطح النص، خصوصا في النصوص ذات الانزياحات التعبيرية. كما أن النص منظورا إليه ككل لا يفرض منطقية دلالية في جميع الأحوال. ففي سياق متّصل دفعت وحدة الخطاب الدّلالية وبؤرته الرّئيسة بعض اللّسانيين إلى التركيز على موضوع النص أو الخطاب بدلا من تتبع تناسق الجمل؛ ذلك أنّ الموضوع- كما تذهب أكريكولا(Agricola) هو« الفكرة الأساسية أو الرّئيسية في النّصّ التي تتضمّن معلومة المحتوى الهامة المُحَدِدَة للبناء في كامل النص بشكل مركّز ومجرّد»[2].

وقد لا يفضي استقراء الوحدات اللغوية الصغرى إلى نتيجة حاسمة تحدد موضوع النص، ممّا يجعل البحث في موضوع النص/الخطاب آلية عملية لمعرفة كيفية إنتاج الخطاب وتلقيه ثم فهمه من لدن المتلقي.

---

[1] ينظر: مجموعة من الباحثين، إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة، ترجمة سعيد حسن بحيري، ص 268.

[2] ينظر: ديتر فيهفيجر و ولفجانج هاينه من، مدخل إلى علم اللغة النصي، ص50.

حيث أخذت الدّراسات الدّلالية للنّصّ تتّجه نحو كيفيّة إنتاجه، في محاولة لاستثمار قواعد النحو التّوليديّ التحويلي وتطبيقها على نصوص بكاملها، فاجتهد "فان دايك"(Van Dijk) في استنباط البنية الكبرى والصغرى للنصوص، إذ تُقدِّم الأولى المعنى الشاملَ للنص. وتستثمر قواعد اصطلح عليها "فان دايك" بالقواعد الكبرى: كالحذف والتعميم والتركيب تفرز لنا اختصارات تفضي إلى الموضوع أو القضية الكبرى وعادة ما تكون هذه الأمور غاية في التجريد.وربما ظهرت في النص من طريق اللفظ الموضوع أو الكلمة المفتاح.[1]

لكنّ طبيعة النصّ من حيث كونه نظاما واقعيا ذا طبيعة اتّصالية، جعلت هذه المحاولات الإسقاطية تفشل في صياغة قواعد مثالية مجرّدة، تمكّننا من التّمييز بين ما يعد نصّا وما لا يعد. كذلك أدّى هاجس القواعد العالمية للنّصوص، وإبعاد طرفي التواصل في التّحليل إلى عجز في شرح المستوى التّداولي للنّصّ.[2]

ثم إن تقليل قيمة المرسِل في جعل عينة لغوية متسقة، وإهمال دور المتلقي في التمييز بين النص واللانص، فضلا عن إهمال القواسم المشتركة بين عناصر المقام، كل ذلك أثر سلبا على إقامة تمييز صارم بين النص ومجرد متوالية متسقة من الجمل.ولعل هذا ما جعل بعض اللسانيين يوسّعون من إطار النصية، ويدمجون عناصر أخرى في تحقّقها، فالنظرية اللسانية تتعامل مع أنساق اللغة الطبيعية من حيث تركيبها المنجز والمحتمل، والتغييرات التي تطرأ عليها، ووظائف اللغة وعلائقها بالمجتمع

---

(1) ينظر: أعمال فان دايك: النص والسياق- استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق – المغرب، (د ط)، 2000.علم النص- مدخل متداخل الاختصاصات، دار القاهرة للكتاب، ط1، 1421هـ- 2001م.

(2) ينظر: ديتر فيهفيجر و ولفجانج هاينه من، مدخل إلى علم اللغة النصي، ص44، 45.

والثقافة والفكر[1]، وتأثير مجمل ذلك على استعمالات اللغة المتنوعة. إنّ اللغة أثناء تجليها فعلا تواصليا تخضع إلى أمور نفسية تؤثر في هندسة تعبير المتكلم، وتوجيه مقبولية المستمع، وملابسات اجتماعية تسهم في بناء النص وتحقيق وظائفه.

3- تداولية النص (سلامة الغرض/الإفادة):

بعد أن توقّفتْ الجهود النصية عند مسائل العلاقات النحوية التي تنتظم علامات النص ومسائل النحو الدلالي ودلالية النص، انطلق باحثون آخرون إلى البعد التواصلي للغة، خصوصا أن الدراسات السابقة أكدت أن جلّ مسائل النحو والدلالة تتوقّف أهميتها على أهدافها التواصلية. وليس يُفهم من الوظيفة التواصلية التي تُراعى في تحقيق النصّية العوامل الخارجية فحسب.

فالقواعد التداولية عند علماء النص تتمتّع ابتداء بالسمات ذاتها الموجودة في القواعد النحوية والدلالية، ويذهب فان دايك (Van Dijk) إلى أن الأفعال الكلامية والأفعال الاجتماعية تخضع للأعراف إلا أن يكون المتكلّم كاذبا أو مخادعا.[2]

ولأنّ مجال التداولية واسع قد يفتح نوافذ لا حصر لها فقد قُسّمت الدراسات الباحثة في تداولية النص إلى فرعين كبيرين:

- نماذج السياق (نص عوامل ذرعية).
- نماذج النص الاتصالية بالمعنى الضيق (عوامل ذرعية نص): وتتفرع إلى:
  - نماذج قائمة على نظرية الحدث.
  - نماذج ممارسة (اجتماعية النص).

حيث إن البحث التداولي للنص يفرق بين نوعين من التساؤلات التي يمكن أن تُصاغ بالنظر إلى طبيعة النص:

---

[1] ينظر: فان دايك، النص و السياق- استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ص17.

[2] ينظر: فان دايك، علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، ص 117.

– في أية سياقات للفعل اجتماعية وبينَ فردية تُتضمّن الأفعال المعقدة المنجَزة بالتحقيق اللغوي للنص، وما الشروط الاجتماعية المميزة التي تثبت مشروعية هذه الأفعال؟

– ما الأفعال التواصلية التي تنجز بتحقيق النص، وفيمَ تكمن الخصوصية التواصلية الموحَّدة للفعل الخاصة بالنص الكلي؟

يُنظر إلى النص على أنّه تجلٍّ لفعل اجتماعي يثبت مشروعيته من خلال شروط اجتماعية مميزة، وهو وحدة يُنظّم فيها تواصل لغوي.[1] ومن الغريب في تلقي لسانيات النص عربيا أن البحوث في هذا المجال لم تأخذ حيزا كافيا كالذي عرفناه في الدراسات الوصفية الباحثة في التماسك النصي، على الرغم من أفولها في الدراسات الغربية واستشراف التداولية النصية على يد جان ميشال آدام (J.M. Adam).

ولعل أبرز المسائل التي توافق عليها جلّ الدارسين في البعد النصي التداولي هي النظر إلى النص على أنه فعل كلامي يحقق مشروعيته انطلاقا من بنيته اللغوية، أو أنه تجلّ لغوي للفعل التواصلي. فالبعد التداولي يأخذ نقطتي انطلاق، الأولى من النص إلى ما يحققه اجتماعيا (الفعل الكلامي)، والأخرى تنطلق من مقتضيات المقام إلى النص(الفعل التواصلي).

3-1- النص بوصفه فعلا كلاميا:

جرت العادة أن يُحدد الفعل الكلامي انطلاقا من الجملة، خصوصا أنها كافية لتحقيق وظائف اجتماعية: كالتهديد والطلب والنهي، وما إلى ذلك إذا ما رُبطت بسياقها الخاص. فالأفعال الكلامية تنجز داخل الجملة وفق قواعد قد تعلّمها كلُّ شريك لغوي في عملية تكيّفه الاجتماعي تعلّما كافيا.[2]

---

(1) ينظر: مجموعة من الباحثين، إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة، ص 10، 11.

(2) ينظر: كلاوس برينكر، التحليل اللغوي للنصوص–مدخل إلى المفاهيم والمناهج، ترجمة سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار، القاهرة، (د ط)، (د ت)، ص 110.

يعني هذا أن تحديد الفعل الكلامي يكون انطلاقا من مؤشرات لغوية ودلالية وتداولية تعارف عليها الناس (فالتعويل يكون على ما ينبغي أن يكون).

وعلى الرغم من كون كثير من الدارسين فضّلوا اعتبار النص متوالية من الأفعال الكلامية تطلّع آخرون خصوصا النقاد المعاصرين إلى البحث عن فعالية النص أو الفعل الكلامي النصي، الذي يعني أساسا « قصد التواصل لدى الباث المعبَّر عنه بوسائل محددة وسارية عرفيا، أي مقررة بشكل ملزم في جماعة التواصل، وهكذا فالأمر يرتبط بقصد الباث الذي ينبغي أن يعرفه المتلقي. وكما يقال حول توجيه(إرشاد) من الباث إلى المتلقي، على أي نحو ينبغي أن يفهم ذلك الأخير النص إجمالا مثلا، بوصفه نصا إبلاغيا أو بوصفه نصا استثاريا»[1].

إن هذا النظر النصي بُني على أساس تواتر أنماط معينة في أداء وظائف محددة، فتشكّلَ نوعٌ من العرف لا يصل بطبيعة الحال إلى الجزم والثبات المعهود في بحث الجملة بنويا بل تداوليا. فالنص فضاء حرّ لتجاور أفعال كلامية مختلفة، لا يفسّر اختلافها وربما تعارضها إلى السياق بمعناه العام. فمثلا ما قدّمه جروسه(Grossa) من نموذج للفعل الكلامي النصي، سُطّر أساسا على كلمات تتوارد غالبا في أنماط نصية لم تكن كافية، فليس الورود الشائع لأشكال لغوية مقوّمة (إيجابا وسلبا) قرينة للوظيفة الاستثارية (الإقناعية) للنص دائما.

لأجل ذلك توجّه برينكر (Brinker) إلى تحديد ثلاثة أسس تسهم إلى حد كبير في مقاربة القصد/ الفعل الكلامي النصي:

- صيغ وأبنية لغوية يعبّر بها الباث بشكل صريح عن نوع الاحتكاك التواصلي المقصود حيال المتلقي مثل صيغ أدائية صريحة.

---

(1) ينظر: المرجع السابق، ص 112.

- صيغ وأبنية لغوية يعبر بها الباث – بشكل صريح أو ضمني– عن موقفه من مضمون النص أو موضوع النص (يعرف، يظن، يشك، حقا، بالتأكيد، الظاهر أن...).

- المؤشرات السياقية مثل الإطار الموقفي وبخاصة المؤسسي للنص أو المجال الاجتماعي للفعل والمعرفة الخلفية المفترضة. [1]

ومن جانب آخر يقترح برينكر تصنيفا لوظائف النص اعتمادا على أنواع الأفعال الكلامية المصنفة إلى خمسة أقسام في نظرية سيرل (Searle):

- وظيفة الإخبار(fonction d'information)،
- وظيفة الطلب (fonction d'appel)،
- وظيفة الالتزام (fonction d'auto-obligation)،
- وظيفة الاتصال (fonction de contact)،
- وظيفة الإعلام (fonction de déclaration). [2]

ولعل هذه الأصناف الخمسة، وتلك الأسس الثلاثة على أهميتها، تبقى محاكية في تصورها العام لنموذج الفعل الكلامي عند سيرل المرتبط ابتداء بالجملة؛ إذ لحظنا حضور أشكال لغوية وقضوية مشروطة بالسياق. ومصدر هذا النوع من التصوّر يُعزى إلى دوام الارتكاز على العرف اللغوي– الاجتماعي للنص. وقد انتُقد من جهة إسقاطه الفعل الكلامي الخاص بالجملة على الفعل الكلامي النصي.

غير أن هناك من الدارسين من رأى أن نظرية الأفعال الكلامية ركّزت على أفعال جزئية تنتمي إلى اللغة العادية، أمّا الأفعال الكبرى الخاصة بالنصوص فتقتضي أولا التمييز بين النظام الأدبي وغير الأدبي. [3]

---

[1] ينظر: المرجع السابق، ص 129، 128.

[2] ينظر: كورنيليا فون راد صكوحي وآخرون، مقالات في تحليل الخطاب، ص 62، 63.

[3] Dominique Maingueneau, Pragmatique pour le discours littéraire, Bordas, Paris, 1999 , P : 25.

لذا طوّر الدارسون أمثال فيهفيجر المبادئ الأساسية لدراسة النص المعتمد على نظرية الفعل، نوجزها فيما يلي:

- الفعل الكلامي جزء من أفعال شاملة متصلة بالمجتمع من حيث تبادل الأفكار والأهداف والاهتمامات.

- الفعل الكلامي يتم على شكل إنتاج نصوص وتلقيها، لذا يمكن أن تُدرَس النصوص على أنها تعاقب من أفعال كلامية/مركبات أفعال كلامية/أبنية من الإنجازات النظرية.

- الفعل الكلامي يخدم الوصول إلى أهداف معينة، ويُحدَّد الهدف العام للنصوص بوساطة نمط الفعل السائد (الرجاء، الوعد...)، وردود الفعل النفسية المتوقَّعة من السامع (الاعتقاد، تلقي الإهانة...).

- الفعل الكلامي المقصود الموجّه إلى الهدف يحدث حسب خطة الفعل، فيستفيد المتكلم من إمكان الاختيار بين الوسائل المختلفة. (1)

3-2- النص بوصفه فعلا تواصليا/تخاطبيا:

قد يبدو غير منطقي في البحث النصي فصلُ المستويات اللغوية بعضها عن بعض، إذ لا وظيفة لقضايا الترابط النصي: كالتعريف والتنكير والفصل والوصل والحذف والتناسق الزمني، إلا بمعرفة أسسها النحوية والدلالية ومقتضياتها التداولية. لكن من الدارسين من جعل العلم بالنصية مبنيا أساسا على الحيز التواصلي، أي يستلزم على المحلل أن يعرف أولا الدواعي الاجتماعية التي أفضت بالمتكلم إلى استخدام الربط والإحالة والحذف في ظاهر النص لا أن يفسرها بنويا.

فالقواعد اللغوية التي تحكم النص في نظر هؤلاء وُجدت من قبل أن يوجَد، بل إن بعضها قد دُرس في إطار لسانيات الجملة.

---

(1) ينظر: ديتر فيهفيجر و ولفجانج هاينه من، مدخل إلى علم اللغة النصي، ص69، 70.

أما المشروعية الاجتماعية- التواصلية للنص فهي المميِّز الحقيقي في نظر هؤلاء الدارسين. من هذا المنطلق طُرحت أسئلةٌ مهمة عن المقام والقصدية والمعرفة الخلفية وطبيعة المتلقي، فأسهمت في تنويع وجهات النظر النصي ليصير أقرب إلى التداولية، وساعدت في فتح المجال نحو تفسير كثير من النصوص المشفّرة الأدبية وغير الأدبية.

فالتواصل عنصر مهم في اللغة؛ لأن الناس بحاجة دائما إلى اعتقادات وافتراضات تُظهر اختلافهم، وتجعلهم قادرين على حل مشكلات المعرفة الإنسانية.(1)

لقد قاد الانطلاق من المشروعية الاجتماعية نحو البنية اللغوية ومن النص نحو الجملة إلى اكتشاف المنطلقات التي تتحكم في اختلاف الأبنية النصية، وتوصّل الباحثون في هذا المجال إلى تقديرات وفرضيات تساعد على نمذجة النصوص في إطار **مفهوم النمط النصي**. إذ إن طبيعة المتكلم ومركزه الاجتماعي وحالته النفسية وحمولته الثقافية، تسهم كثيرا في وضع النص الذي ينتجه في موضعه المناسب ومقاربة المقصدية.

كما أن طبيعة المتلقي ومعرفته الخلفية وسياق التلقي تكفل شيئا من فتح مغاليق في النص، ربما لم تحضر أصلا في وعي المتكلم أو مقصديته. ولكن هناك من تحفّظ على هذا التوجّه وتحاشى الخوض في الفعل التواصلي لمزاحمة مفهوم الخطاب كثيرا لمفهوم النص.

إنّا لن نكرر ذلك الجدل العميق في التفرقة بين النص والخطاب، كون التداخل بينهما تطبيقيا هو النتيجة الحتمية لذلك. ولكن نقرّ ابتداء أن هذين المصطلحين متداخلان إلى حد التماهي، وتدقيق النظر في تعريفاتهما يشكّك في انفراد النص بالكتابة والخطاب بالشفوية، تلك الرؤية التي تشكّلت من أصلية تحقّقهما لا تجد مكانا لها في

---

(1) Michel Meyer, Question de rhétorique-langage raison et séduction, Ed livre de poch, P : 81.

الخطابات المُسَّجَلة. كما أن التمييز بين النص والخطاب على أساس الطول أو العموم، طَبَعه التعارض بين النظرية والتطبيق، والتناقض في التصور بين جاعلٍ النصَّ أكبر وأشمل من الخطاب والعكس. وعليه لا فرق بين النص والخطاب من حيث التحديد الكمي والماهوي؛ إنما يكمن الفرق في استغناء النص نسبيا عن آليات التواصل وعناصره، وكفاية بنياته اللغوية في التحليل، واستدعاء الخطاب مقامَه التواصلي من متكلم ومستمع وملابسات، وارتباط بنياته اللغوية بذلك.[1]

لقد جعل بعض الدارسين الحديث عن الفعل التواصلي في النص استشرافا لعلم جديد اصطلُح عليه بلسانيات الخطاب أو التداولية النصية، على حين اعتبره الآخرون زاوية من زوايا النظر إلى النص فقالوا بتداولية النص.[2]

وفي هذا السياق نشير إلى أن الإقرار بالجانب التواصلي في النص لم تغفله المشاريع الأولى في لسانيات النص، نحو ما ذكره هاليداي ورقية حسن عند الغربيين، ومحمد خطابي بالنسبة للعرب، لكن لم تتعاط معه تطبيقيا، إذ ظل مشروعا مؤجلا تفرضه مخافة الانزلاق عن العلمية أو الخروج عن النطاق اللساني في التحليل.

لكن مع تطور التداولية والعلوم المعرفية وتحكّمِ الدارسين في الخصوصيات المنهجية التي يفرضها النص استطاع العلماء أن يقاربوا عناصر الفعل التواصلي لسانيا من خلال مفاهيم المقام والمقصدية والمقبولية، واعتُبرت عناصر عبر لغوية تسهم في النصية. فـــ:

---

(1) ينظر: إبراهيم بشار، "الخطاب الشعري من منظور لسانيات النص، قصيدة عاشق من فلسطين أنموذجا"، مذكرة ماجستير مخطوط، جامعة محمد خيضر– بسكرة، 2009. ص 178، 179.

(2) Jean- Michel Adam, linguistique textuelle des genres de discours au textes, Nathen Université, Paris, 1999, P121.

ينظر: ديتر فيهفيجر و وفولفجانج هاينه من، مدخل إلى علم اللغة النصي، ص 55 وما بعدها.

المقـــــام: يعد عنصرا جوهريا في تفسير النص وتحديد أفعاله الكلامية، وقد خاض فيه الباحثون في التداولية كثيرا.(1) لكن لم يقفوا إلا قليلا وفي أمثلة معدودة عند وظيفته في إثبات النصية. إذ ليس النص فعلا كلاميا فحسب، فهو أيضا وحدة منتظَمة متسقة ومنسجمة. ويسهم المقام في توضيح الارتباطات غير الظاهرة على سطح النص.

وقد اختلفت الاصطلاحات في تسمية هذا العنصر الهام من عناصر التواصل، فسُمي بالسياق الاجتماعي وبالظرف وبالسياق المقامي وبسياق الحال وبالعناصر الخارج لسانية. وفي هذا الإطار يميّز العلماء المقام عن العناصر الداخلة اللسانية. ويتشكّل المقام إجمالا من الزمان والمكان وهوية المتكلمين ووضعياتهم أثناء حدوث التواصل بينهم، ولعله يتقارب كثيرا مع مفهوم السياق في المقاربة التداولية.(2)

ونجد أحمد المتوكل يلخّص ما حواه مصطلح المقام عند علماء العربية، ذاهبا إلى أن مفهوم المقام عنصر أساسي ومركزي في الفكر اللغوي العربي القديم، خاصة في لسانيات الخطاب مثل: البلاغة والأصول والتفسير، حيث ميّز علماء العربية بين نوعين من المقامات:

- مقام مباشر يشمل فترة ومكان التلفظ والعلاقة بين المتكلم والمخاطَب، ويُلحَظ على علمائنا عنايتهم البالغة بالمتكلم.

---

(1) ينظر: خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة-دراسة نحوية تداولية، جامعة منوبة- المؤسسة الوطنية للتوزيع، تونس، ط1، 1421هـ- 2001م، ص 361 وما بعدها. عبد السلام عشير، عندما نتواصل نغير مقاربة تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج، أفريقيا الشرق، المغرب، ط2، 2002، ص 98.

(2) ينظر: نور الدين رايص، اللسانيات المعاصرة في ضوء نظرية التواصل، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ط1، 2014، ص 238.

- مقام غير مباشر يشمل مجموع العادات والتقاليد في فترة معينة من التطور الاجتماعي لجماعة لسانية. فالشاطبي مثلا يركز ويؤكد على ضرورة معرفة الأوضاع العامة للمجتمع العربي أثناء الدعوة لفهم جميع آيات القرآن.(1)

ومن يُنعم النظر في تناسب الآيات والسور يرصد عمليا وظيفة المقام الأساسية في زحزحة الاختلاف والتنوع، وربما التناقض الذي قد يواجه المتلقي في ظاهر النص القرآني. وهذه الوظيفة التي يضطلع بها المقام تكتسب قيمتَها في تحقيق النصية من خلال استنباط أهم ما يرنو إليه الباحث في علم النص والتداولية، إنها: **القصدية**؛ فـــ«الأصل في الكلام القصد»(2).

وعلى الرغم من كون المعطيات تشير إلى ارتباط القصدية بالمتكلم، لكن الحقيقة أنها تتطلب طرفين أساسَيين: مرسلا ومتلقيا. فالمقاصد أنواع؛ أولي يمثّل المعتقدات والرغبات التي تكون لدى المتكلم، وثانوي يكون فيما يعرفه المتلقي من مقاصد المتكلم، وثلاثي ينعكس فيما يهدفه المتكلم من جعل المتكلم يريد جوابا ملائما.(3)

والحقيقة أن علماء النص اكتفوا في دراساتهم التطبيقية بالاتساق والانسجام، وردّوا كل المعايير النصية نحو خدمة هذين العنصرين، لكن هذا التصور قد قادهم إلى جعْل هذين المفهومين ذوي مرونة، تتجاوز الإجماع وسلطة القاعدة وتخضع إلى النص بسياقه ونمطه.

---

(1) ينظر: المرجع السابق، ص240.

(2) ينظر: طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-بيروت، ط1، 1998م، ص 103.

(3) ينظر: محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري- استراتيجية التناص، ص 164. عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب- مقاربة تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2004م، ص 180.

إن كل إرسال أو تواصل يقوم على ثلاثة مقومات أساسية: المرسل والمرسل إليه والرسالة، تفترض ثلاثة أخرى: اللغة والقناة وعالم- مرجع تحيل إليه الرسالة. حيث تضع كلّ عملية كلام أو تخاطب أو كتابة، علنا أو ضمنا، المتكلّم إزاء آخر يوجّه إليه الكلام، وهذه الصورة البديهية للتخاطب يعكسها جيدا المنظور العربي لبنية الضمائر (المتكلم والمخاطَب، الغائب). ومصطلح الغائب يفيد أمرين: ينشئ تقابلا بين الغائب والحاضر.يحصر صفة الحاضر بركنين "المتكلم والمخاطَب" ويوازي بينهما.[1]

- وذهب الجابري إلى القول إن الأبحاث البيانية في تراثنا العربي قد انقسمت منذ قيامها إلى قسمين: قسم يُعنى بقوانين تفسير الخطاب، وقسم يُعنى بشروط إنتاج الخطاب.[2]

والقصدية جزء من مقولات الإنتاج التي ترتبط ابتداء بالمرسل للنص، وتتأثر بكفاياته المتنوعة. لكنها تبقى بلا وظيفة إذا لم يُراعَ فيها المتلقي وموقفُه من النص، فمن الضرورة أن يصطبغ موقفه من النص بـــ:

الاستحسان/المقبولية: الذي يرتبط في حوانب عدة بالقصدية ارتباط المرسل بالمتلقي في عملية التخاطب، فكل واحد منهما يستدعي الآخر، ولئن كان أصلُ المقصدية للمرسِل لكن لا تتحقق كينونتها إلا بمدى قدرة المتلقي على مقاربتها، وكذلك لا يتأتى استحسان المتلقي للنص ما لم يستأنس بمقصدية المرسل. فكم من نصّ قد يبدو مفككا لكنّ العهد المبني بين المرسل والمتلقي يجعله منسجما، وكم من نص قد لا يسعفه حكم نقدي لتحاشيه المقصدية.

---

[1] ينظر: مريم فرنسيس، في بناء النص ودلالته (نظم النص التخاطبي- الإحالي)، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، (د ط)، 2001م، ص64، 65.

[2] ينظر: محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي، دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة العربية في الثقافة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط7، 2004م، ص 20.

إذ يُروى مثلا أن أبا عمرو بن العلاء وخلفا الأحمر أتيا بشار بن برد فقالا له: أنشدنا يا أبا معاذ، فأنشدهما:[الخفيف]

بكّرا صاحبيَّ قبل الهجير   إنّ ذاك النجاح في التبكير

حتّى فرغ منها فقال له خلف: لو قلتَ يا أبا معاذ: "بكّرا فالنجاح في التبكير" كان أحسن. فقال بشار: إنما بنيتها أعرابية وحشية فقلتُ: إن ذاك النجاح في التبكير، كما يقول الأعراب البدويون. ولو قلتُ: بكّرا فالنجاح كان هذا من كلام المولدين، ولا يشبه ذاك الكلام، ولا يدخل في معنى القصيدة.(1)

فواضح أن خصوصية المتلقي في النص والمقصد الذي يتطلع إليه المتكلم، كانا وراء بناء نمط معين من الأسلوب عد منسجما ومحققا لوظيفته التواصلية، التي لم تتحدد إلا عبر استحضار آلية التخاطب.

إن الحديث عن المتكلم والمتلقي قد تركته الدراسات اللسانية في النصف الأول من القرن العشرين، لصعوبة ضبط الأمور النفسية والاجتماعية بله الذهنية التي تتضافر في إنتاج نص ما أو تلقيه. لكن لم تقض التطورات التي عرفتها اللسانيات وتفاعلاتها مع مختلف العلوم بجواز الاستمرار في الصدود عن عناصر الفعل الكلامي، فما فتئت اللسانيات تستعين بانبثاق العلوم العرفنية، كي تقارب المعطيات الذهنية بمنهج أكثر علمية وأبعد عن الخلطة السحرية التي تناثرت في بعض الأحكام الجزئية.

4- عرفنة النص (انتظام اللغة/الاستعمال في الذهن):

خصصنا اللغة بالاستعمال في هذا العنوان كي ندفع احتمال تعلق ما سنقول بالنحو التوليدي التحويلي خصوصا أنه وقف كثيرا عند البعد البيولوجي الذهني للغة النظام.

---

(1) ينظر: الجرجاني، كتاب دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه محمود شاكر، دار المدني، جدة- القاهرة، ط3، 1413هـ -1992م ، ص272، 273.

ففي إطار لسانيات النص أراد بعض الباحثين، مثل دوبوجراند ودريسلر (De Beaugrande & Dressler)، في تعريفهم للنصية أن يستوعبوا جميع عناصر العملية الكلامية ليجمعوا ما أمكن من أبعاد النص. حيث انطلق هذا التصور التركيبي من اللغة ليؤسس اتساق النص وانسجامه، ويستجلب من المرسِل قصديته، ومنالمتلقي مقبوليته، أضف إلى ذلك اهتمامه بقضايا تفاعل النص مع النصوص الأخرى، وإسهامات المقام الموسّع والخاص في فهم النص وتأويله، ثم ما يمكن أن يقدمه من معلومات تتعلق بالأشخاص والمواقف. بيد أن هذه المعايير قد استُنبطت من نصوص متعددة الوظائف متنوعة الأشكال، لهذا لا نعدم تفاوت النصوص في حضور تلك المعايير كما وكيفا.

إذ يجمع تحليل النص بين أنواع مختلفة من المعارف، بعضها خاص باللغة وبعضها الآخر خاص بالعالَم. وتتصل في إنتاج النص المعرفة اللغوية بالمعرفة بالعالَم وتتم صياغتها بحسب نية المتكلم متوجها إلى مخاطَب معين في مقام تواصلي خاص، مما يتطلّب معرفة التفاعل ومعرفة المقصود بالقول.[1]

بناء على هذا المنعطف نزعت الأبحاث المتجهة إلى المعنى المقصود نحو المقام الموسّع، ممثّلا في المعرفة بالعالم وأثرها في تشكيل المعرفة الخلفية عبر أطر وخطاطات وسيناريوهات ومدونات، تجسد وظيفة الدماغ والسبل التي تسلكها العمليات الذهنية في إنتاج النص وتلقيه ثم مدى تطابق المقام الخاص مع المعطيات السابقة.

إن النظر العرفني للنص استفاد كثيرا من التقدم الذي عرفته العلوم المعرفية بالموازاة مع تقدم الأبحاث التداولية. واستثمر ما توصّل إليه الدارسون في مجال الحاسوب والذكاء الصناعي وعلم النفس اللغوي وعلم الأعصاب اللغوي، فبدت مناهجه

---

[1] ينظر: كورنيليا فان راد صكوحي وغيرها، مقالات في تحليل الخطاب، ص 69.

وأبحاثه أكثر مقدرة على سبر أغوار الذهن من تلك التي عرفتها التوليدية التحويلية في مراحلها الأولى.

لقد اكتشفت النظرياتُ اللسانية العرفنية أو أعادت اكتشاف البنيات اللسانية المتنوعة صوتمية وصرفية وتركيبية ومعجمية، على ضوء التفاعل الحاصل بين البعد اللساني الإنساني والاجتماعي والبعد اللساني الفردي والتداولي. فتمّ بناءً على مقابلة منهجية واستعارة مصطلحية جسدنةُ الذهن، وتفسير عملية معالجة الكلام "إنتاجه وفهمه" بطريقة تشبه عمل الحاسوب. ولعل أكثر ما يهمنا في مجال عرفنة النص هو التعريف ببعض المصطلحات والآليات التي من شأنها الإسهام في النصية خصوصا المتصلة **بالمعرفة الخلفية**.

إذ إنّ فَهْم الخطاب ليس أمرا هيّنا، تكفي البحوث اللّغويّة للسيطرة عليه، بل هو عمليّة معقّدة تستوجب على المحلّل الاستعانة بمبادئ تتّصل بالمعرفة الخلفية، حتّى يتمكّن من « وصف كيفية تنظيم المعلومات عن العالم في ذّاكرة الإنسان، وكذلك كيفية تنشيطها في عمليّة فهم الخطاب»[1]، وهذا يستوجب وضع النصّ في مقامه بغية الإحاطة بملابسات التواصل، التي تتدخّل بجانب كبير في صياغة النصّ.

وتتشكل المعرفة الخلفية وتنمو من خلال ملاحظاتنا وتصوراتنا عن الأشياء في العالم الخارجي، وتعالق الوقائع وسيرورة الأحداث في حياتنا اليومية، فهذا الكم الهائل المشترك – بنسب متفاوتة– بين الناس يجعل المتكلم يتخلى عن كثير من الشروحات والتفصيلات، إيمانا منه بتوافرها لدى المتلقي.

ولكنْ هذا البناء الخفي للمعلومات في الذهن لا يمكن لواصف اللغة الإحاطة به، لذا كان لا بد من الاستعانة بآليات أخرى مستقاة من « المناهج النفسية والحاسوبية(...)

---

[1] براون ويول، تحليل الخطاب، ترجمة محمد لطفي الزليطي ومنير التريكي، جامعة الملك سعود، الرياض – السعودية، (د ط)، (د ت)، ص285.

لتفسير نمط المعلومات، التي يمكن توقّعها والتي بإمكان الكاتب/المتكلم افتراض توفرها لدى السامع/المستمع كلّما تم وصف موقف معيّن»[1].

ودرءا للغموض الناجم عن استعمال مفاهيم خارجية، وتقييدا للمعرفة بالعالم، صار لابد من الوقوف قليلا عند مصطلحاتها وبخاصة بعد تواتر ذكرها في المقترحات النصّية:[2]

– **الإطـــــــار**: بنية معطيات ثابتة تُستدعى (تُختار) من الذاكرة حين يواجه الإنسان وضعية جديدة. وهذا المفهوم مأخوذ من الذكاء الاصطناعي. حيث إن معرفتنا مخزَّنة في الذاكرة على شكل بنيات معطيات تُسمّى الأطر تمثّل وضعيات جاهزة. ويرى الباحثون أن الطريقة التي تُستعمل بها الأطر على النحو الآتي؛ حين يواجه شخص ما وضعية جديدة فعادة يختار من الذاكرة بنية تسمى إطارا متذكّرا، للتكيف مع الواقع عن طريق تغيير التفاصيل حسب الضرورة.

– **المدونـــــة:** تشبه المدونة الإطار من حيث المجال الذي ينتميان إليه ومن حيث المفهوم، لكنّها تتعامل مع متتاليات الأحداث المنتظمة معياريا في الذهن. وتسهم المدونات كثيرا في فهم النص، حيث إن ترسّخ تبعيات الأحداث في الواقع بصورة منتظمة تفضي إلى ارتسامها في الذهن، مما قد لا يعيق الاستغناء عن حلقة ما من حلقات السلسلة.

– **السيناريــو:** أُخذ هذا المفهوم من علم النفس المعرفي، ويختص بوصف المجال الممتد للمرجع عبر المقامات والوضعيات التي يقترحها نص ما وتساعد على تأويله. أي إنه محاولة لوصف السبل التي يسلكها نص ما في مقامات معينة.

---

(1) المرجع السابق، ص280.

(2) ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص– مدخل إلى انسجام الخطاب، ص63، 66، 312، 313. جيليان براون وجورج يول، تحليل الخطاب، ص 238، 245.

- **الخطـــــاطة:** وهي- كذلك- من معطيات علم النفس المعرفي، تعرّف على أنها بنية معرفية معقدة، تسهم في تنظيم التجربة وتأويلها عن طريق التوقع. وتنشأ الخطاطات عن طريق عمليات عرفنية متداخلة متعددة متواصلة في الزمن، ومنطلقها إدراك الأشياء أو الأحداث في التجربة، فتمثيلها وحفظها في شكل شبكات من المفاهيم والصور تسهم فيما بعد في القدرة على التوقع والتنبؤ.

ويذهب سمولنسكي (Smolinsky) إلى أن المفاهيم السابقة « جُمَلٌ من المعلومات المنظمة سلفا، تُمكِّن من القيام بالاستدلال على المعنى المناسب في وضعيات نمطية جاهزة»[1].

إن هذا الجانب من النصية يبقى محفوفا بالنسبية؛ وما زالت البحوث فيه مشروطة بالحيثيات على الرغم من كون النتائج المتوقعة تبدو ذات أهمية قصوى، خصوصا أنها تستلهم مندقة الحاسوب القدرة على نمذجة اللغة في الذهن، بعد أن بُنيت ذاكرة الحاسوب على نمط الدماغ البشري. وكما قد يكون الحاضر وسيلة لقراءة الماضي باعتبار الوجود العيني، قد يكون النظر في عمل الحاسوب سبيلا إلى رصد تحركات الذهن تجاه أنماط النصوص التي يتلقاها يوميا.

وفعلا تعد أنماط النصوص ركيزة أساسية من الركائز التي تستند إليها النظريات اللسانية العرفنية في إثبات نصية الملفوظات المتنوعة التي تفتقد إلى الترابط المنطقي، فإن جاز الحذف مثلا في النصوص الإبداعية فلا يجوز في الوثائق القانونية.

وفي هذا الصدد يرى هاينهمان (wolfgang heinemann) أن **مفهوم النمط النصي** إلى حدّ الآن « مفهوم قبل نظري(Préthéorique)، ويرجع ذلك إلى تعقيد

---

[1] محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، 1/ 176. للاستزادة الأزهر الزناد، نظريات لسانية عرفنية، الدار العربية للعلوم-ناشرون، بيروت، دار محمد علي، تونس، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 1431هـ-2010م، ص161، 197 وما بعدها.

الظاهرة وعدم ثبوت الحدود بين الأنماط المختلفة في الحياة التواصلية التطبيقية. فلا يمكن تصنيف ظاهرة النص تصنيفا شاملا محيطا، ينتمي فيه كلّ نص إلى قسم واحد فقط من عدد محدود من الأقسام المتجانسة»[1].

ولعل مفهوم النمط النصي عند اللسانيين يقترب من مفهوم الجنس الأدبي عند النقاد. وترجع صعوبة التحديد فيها إلى تداخل الأبنية اللغوية والأسلوبية بين مختلف النصوص، وتشعب السياقات فضلا عن تشاكل الفعل التواصلي وتباينه بين عديد النصوص. فقد يتضمن أيُّ نص شيئا من الحجاج أو الوصف أو المجاز، وربما لا يكفل تحديد نمط النص إلا المقام الذي يوجد فيه.

من هذه الزاوية اهتم الباحثون بمقاييس مختلفة لتحديد أنماط النصوص: مثل السياق التواصلي ومثل طرق الإخبار (سرد، وصف، حجاج) ومثل الوظيفة التواصلية، ومثل بنية النص العامة (أي ترتيب المعلومات فيه، وجود مقدمة أو خاتمة...)، أو حتى وسيلة التواصل مثل: المشافهة أو الكتابة ومثل الأنترنيت أو التلفزة أو الإذاعة، وتساءل الباحثون عن الأسلوب والموضوع وطريقة الموضوع مقارنة بالعوامل التواصلية.[2]

وبدأ الحديث عن الخصوصيات التي تتفرد بها مجموعة من النصوص في بحثها عن كينونتها بوصفها نصا، واجتراح هذه القضية (نمطية النص) انتبه إليها فان دايك(Van Dijk) من قبل، حين تحدّث عن البنيات البلاغية التي يلجأ إليها المتكلم للنجاح في نصه. وأكد أن البنى الأسلوبية متغيّرات في إطار البنى النصية الممكنة، على حين نجد في البنى البلاغية فئات جديدة تؤدي وظيفة، تُحدد بها بنية إضافية على النص.[3]

---

[1] كورنيليا فان راد صكوحي وآخرون، مقالات في تحليل الخطاب، ص 70.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 71.

[3] ينظر: منذر عياشي، العلاماتية وعلم النص، المركز الثقافي العربي، بيروت–الدار البيضاء، ط1، 2004م، ص69.

فلا يمكن أن تُعامل جميع النصوص بمستوى واحد من التحليل وبالآليات نفسها.

5- بلاغية النص:

إن علم النص يفيد بحكم اتساعه في دراسة النصوص بجميع أنواعها، وما يقدمه علم النص من أسس ومفاهيم وإنجازات يفيد في دراسة أو تحليل: الخطاب القانوني، والخطاب السياسي، والخطاب الفلسفي، والخطاب التعليمي، والخطاب الأدبي، وغيرها من أنواع الخطاب.(1)

ولم يهتم علماء النص في البداية بما تتفرق به النصوص، فركزوا على الشمولية وما يتحقق به ترابط النص، لكن بعد مجموع الدراسات التطبيقية تحسسوا اختلافات بينية تتصل ابتداء بما يتميز به نوع نصي عن نوع آخر.فهناك « عدد كبير من مميزات استعمال اللغة تتوارى عن رقابة الوعي. وهكذا فإن لكل متكلم أفضليات شخصية معينة بالنسبة إلى شكل التعبير، مثل استعمال الكلمات وأبنية الجمل التي يمكن تحديد إمكان ظهورها الخاص بالنسبة إلى هذا المتكلم، وذلك عن طريق التحليل الكمي»(2).

فالنص الأدبي مثلا والخطاب الشعري خاصةً تخفت فيه القدرة الإعلامية؛ لأنه لا يهدف إلى تقديم معلومات أو سرد وقائع، بقدر ما يبحث عن تصوير الأحداث وترجمة الأفكار بأسلوب تصويري مراوغ، يأخذ فيه التناقض والمفارقات الجانب الأكبر، وإن وجدت الإعلامية مكانا لها في الخطاب الشعري، فإنها تتجسد في صناعة الصورة الشعرية وابتكار معان جديدة. وليس يعني هذا أن يتتبع علماء لسانيات النص

(1) ينظر: جميل عبد المجيد حسين، علم النص" أسسه المعرفية وتجلياته النقدية"، مجلة عالم الفكر، العدد2، المجلد32، أكتوبر- ديسمبر2003، ص 142.

(2) فان ديك: "النص، بنى ووظائف، ضمن كتاب العلاماتية وعلم النص لمنذر عياشي، ص167.

مسائل الأجناسية أو الخصوصية التعبيرية والثقافية عند كل كاتب ونصه. وفي هذا الصدد يرى منغنو (D.Mainguenea) أن تداولية الخطاب الأدبي تمتلك قوانينها التلفظية الخاصة بها وما الأجناس إلا تجليا لها.[1]

إذ يرى العلماء أن التحليل النصي لا يمكن أن يتجنب التنوع الواسع لأجناس النصوص المدروسة. ويؤكد باختين (Bakhtine) على أهمية أن نتعلّم كيف نقولب كلامنا في صيغ الجنس، فنحن إذ نسمع كلام الآخر، فإننا نعلم مباشرة ومن الكلمات الأولى أن نستشعر الجنس وأن نحرز حجم البنية التوليفية المعطاة وأن نتنبأ بالنهاية.[2]

ومن جهة أخرى اجتهد تودوروف (T.Tudorov) في استنباط معايير النصية التي تتعلق بالنمط السردي، فركز على التعالق المكاني والانتشار الزماني في النص القصصي.[3]

وبدت بلاغية النص من زاوية أخرى ذاتَ بعد نفسي في المقام الأول؛ فاختيار الكلمات وبنى الجمل والمتتابعات ومميزات التماسك انعكاس للاستعداد الذهني للمتكلم ولموقفه وللانفعالات التي يريد التعبير عنها، كما تكون بلاغية النص ذات بعد اجتماعي، حين يخضع المتغّير الأسلوبي للبنية الاجتماعية للمتلقي مثلا.

ولهذا فعندما لا تدرس البلاغة أبنية معينة في مجال الجمل أو تتابع الجمل، لا تغفل عن البنية العامة للنص، التي تتمثّل في شكل قواعد ومقولات حسب أنماط نصية محددة، تشترك في الكليات لكن يمكن أن تتخذ أشكالا للحكي وأخرى للشعر.[4]

---

(1) D.Mingueneau, Pragmatique pour le discours littéraire, Ed Bordas, Paris, 1999, P : 15.

(2) ينظر: جان ماري سشايفر، النص، ضمن كتاب العلاماتية وعلم النص لمنذر عياشي، ص134.

(3) ينظر: تزفتان تودوروف، علم النص، ضمن كتاب العلاماتية وعلم النص لمنذر عياشي، ص109.

(4) ينظر: فان دايك، النص –بنى ووظائف، ص167. فان دايك، علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، ص184.

فكل ذلك يُقصَد به أن تمتلك النصوص أسلوبا معينا، خصوصا إذا تعلق الأمر بالبنى. وليس حصر النصية في أسلوب معين أو قواعد مقننة سلفا بلازم على البلاغة المعاصرة.[1]

إذ إن بساطة الأسلوب تساعد المرء على المعالجة السهلة، على حين يؤدي الخروج من المألوف إلى جعل المعالجة تصبح تحديا مثيرا[2]، حيث يجتهد القارئ لسبر أغوار الانزياح رغبة في إيجاد علاقة قصدها المتكلم، ليصنع إعلامية لنصه، من خلال مخالفة المعتاد وكسر أفق التوقع.

---

[1] نشير إلى أن وسم البلاغة المعاصرة بالوصفية "أسبقية النص على المعيار" لا يستلزم، بالمخالفة، أن كل البلاغة التراثية كانت معيارية، فربط البلاغة بقواعد ثابتة وقوالب جاهزة قد بدأ مع الرازي في كتابة نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز واكتمل بكتاب مفتاح العلوم للسكاكي وشروحه لكن قبل هذه المرحلة لم يكن ربط النص قرآنيا أم شعريا أم خطابيا أم يوميا بتلك القواعد لازما، إذ كان لكل نص شروطه التواصلية واللغوية الخاصة التي تكفل نجاحه أو فشله التخييلي أو التداولي. بل إن السكاكي وأقرانه تجنبوا التخطيء وفتحوا الباب أمام الذوق.

[2] ينظر: إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد، مدخل إلى علم لغة النص- تطبيقات لنظرية روبرت دوبوكراند و ولفكانك دريسلر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، 1999م، ص187.

المبحث الثاني: البلاغة العربية بين سياق القراءة وقراءة السياق:

عدّت البلاغة العربية عند علمائنا الأُوَل من أشرف العلوم وأكثرها خدمة لدين الإسلام، ويكفينا دليلا ما ذكره أبو هلال العسكري في قوله إن: «**أحق العلوم بالتعلم وأولاها بالتحفّظ بعد المعرفة بالله جل ثناؤه علم البلاغة ومعرفة الفصاحة، الذي به يُعرف إعجاز كتاب الله تعالى الناطق بالحق الهادي إلى سبيل الرشد، المدلول به على صدق الرسالة وصحة النبوة التي رفعت أعلام الحق وأقامت منار الدين، وأزالت شُبه الكفر ببراهينها، وهتكت حُجُب الشكّ بيقينها**»[1].

فهذه المقولة، وإن كان ظاهرها يبين خدمة البلاغة العربية لإثبات الإعجاز القرآني فحسب، تشي بعظم شأن هذا العلم، ثم إن من يتتبع كتب الإعجاز والبلاغة عموما يلحظ كيف تجمّعت في وظيفة البلاغة عدة عناصر تتفق في شروط نجاح القول، من حيث تأديته للغرض غير مقصورة على النص القرآني.

وليس أدل على ذلك من تلك الموازنات التي وقعت بين شواهد قرآنية وشعرية ونثرية، فكان من التعليقات ما يؤكد على دقة الاستعمال القرآني في هذا الموضع، وجمالية الاستعارة الشعرية في ذلك السياق، وبلاغة البديع في تلك الخطبة، وأهمية الوضوح في مخاطبة العامة وما إلى ذلك، مما يوضّح أن البلاغة خضعت لسياق النص الذي اشتغلت عليه في عصر من عصورها.

وتعود قيمة أعمال البلاغيين إلى أنها وهي تدافع عن شعرية النص لا تضحّي بتداوليته، فالبلاغيون لا يدرسون النص من جهة عناصره وبنياته الداخلية فقط. إذ يدرسونه كذلك من جهة فعالية هذه العناصر ووظيفتها، ولا يكتفون بدراسة النص من

[1] أبو هلال العسكري، كتاب الصناعتين–الكتابة والشعر، مطبعة محمود بك، الأستانة العليا، ط1، 1320ه، ص2.

جهة قدرته على أن يمثّل خارجا أو سياقا يقع خارجه، بل يدرسونه من جهة قدرته على توفير الشروط التي تحوّله إلى فعل لغوي مناسب للتأثير في سياق خاص.[1]

ويبدو أن الدعوى إلى اتهام البلاغة العربية في عصر من عصورها بالمعيارية نابع من تقليد الغربيين في تقويمهم للتراث اليوناني، إذ على الرغم من رسوخ منهج التقعيد في عهد السكاكي لكن ظل هذا الرجل يفتح مجال الإبداع ويوسّع دائرة الاحتمال. على حين يقرر هنريش بليت (Heinrich Blett) أن البلاغة الغربية القديمة قد صدرت عن تصور معياري، فتنسب للمقاصد البلاغية الثلاثة: "المقصدية الفكرية، المقصدية العاطفية المعتدلة، مقصدية التهييج" وتفريعاتها بعض أجزاء الخطاب وبعض الأجناس وبعض مستويات الأسلوب.[2]

وقد نبهنا علماؤنا إلى أن البلاغة لم تنضج ولم تحترق خلافا لأكثر فروع العربية، التي تمّ على أيديهم نضجها واحتراقها، فهي لم تحترق لحاجة الإنسان إليها ولم تنضج لكون وسائلها تظل بحاجة إلى تجديد يواكب ثقافة العصر الذي نحن نعيش فيه. لهذا لا بد أن تعود البلاغة إلى اعتبارها فنا يتطور بتطور الذوق وباتساع اللغة وباتساع ضروب التعبير واتساع آفاق الثقافة العصرية.[3]

ولعل وقفة مع بعض المناهج والعلوم التي جذبت موضوعات البلاغة واحتلت بيئاتها، تطلعنا على ذلك التفاعل بين المناهج والمصطلحات، وكيف أثر السياق في قراءة النص العربي وأثّر سياق القراءة في تشكل البلاغة.

---

(1) ينظر: حسن المودن، بلاغة الخطاب الإقناعي، نحو تصور نسقي لبلاغة الخطاب، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، ط1، 2014م، ص 146.

(2) ينظر: هنريش بليت، البلاغة والأسلوبية، نحو نموذج سيميائي لتحليل النص، ترجمة وتقديم وتعليق محمد العمري، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، بيروت، لبنان، 1999م، ص 28.

(3) ينظر: منال محمد هشام، نظرية المقام عند العرب في ضوء البرغماتية، عالم الكتب الحديث، إربد الأردن، ط1، 1432هـ– 2011م، ص 84.

أولا/ سيـــــــاق القراءة:

1- البلاغة ومجاز القرآن وإعجازه:

كان البحث في مجاز القرآن الكريم وإعجازه دافعا قويا لبلورة الكثير من الفنون والمصطلحات البلاغية وصياغتها وتجميعها.وقد اتسع مفهوم المجاز في هذه المرحلة من تاريخ التفكير البلاغي، ليشمل مظاهر عديدة وطرائق متنوعة للتعبير بما فيها من تجاوز تركيبي ودلالي خصوصا التي مثلها القرآن الكريم.

وقد عُدّت كتب مجاز القرآن لأبي عبيدة، ومعاني القرآن للفراء، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، وتحرير التحبير وبديع القرآن لابن أبي الاصبع المصري من المصنَّفات الأولى التي جسّدت هذا المنحى من التأليف.وتشبّع أغلبها بعلم الكلام الذي مثّل الأس المتين الذي ألزم البلاغيين الخوض في هذه المسائل، فربما يفهم القارئ العربي البسيط الآية على ظاهرها، لكن أبى المتخصصون في العقيدة خصوصا في مسائل الذات الإلهية كلامِها وصفاتها وأفعالها، على ضوء قانون الإسلام إلا أن يكشفوا المعنى القرآني فهمَّهم أمر الحقيقة والمجاز.

وبعد أن حفر محمد العمري في أصول البلاغة رأى أن مصطلح المجاز ارتبط في بدايته بعملية معيرة اللغة ومحاولة عقلنة الدين، حيث ظهر أن هناك قطبين: قطب النسق والإطلاق وقطب الشذوذ والنسبية، هناك الله والإنسان من جهة وهناك الإنسان والكلام من جهة أخرى؛ فحيث يفلت الكلام من معايير اللسان "النحو بمعناه الضيق"، وحيث يلتبس الفعل بين الله والإنسان "من الفاعل حقا؟ " ينبثق المجاز.[1]

ولعل هذا ما جعل علم الكلام عند المعتزلة كالجاحظ والقاضي عبد الجبار والنظّام من أشرف العلوم وأقدسها، وأكدوا على صلته باللغة. إذ يؤكد النويري أنه على

---

[1] ينظر: محمد العمري، البلاغة الجديدة بين التخييل والتداول، دار أفريقيا الشرق، المغرب، ط1، 2012، ص7.

الرغم من ظهور مصطلح المجاز أول مرة في نصوص البلاغيين إلا أنه لم يُستَعمل فيها بدلالته البلاغية.

فأول مؤلَّف حمل عنوان المجاز كان لأبي عبيدة، لكن هذا العالم تحفّظ وتلافى الخوض في المسائل التي ترتبط بذات الخالق وصفاته حتى إنه جعل معنى المجاز يصطبغ بالتفسير وبالمعنى وبالغريب وبالتأويل وبالتقدير. وقد لخص بعض الدارسين المعالجات التي أوردها أبو عبيدة في خمسَ عشرةَ معالجة، توزعت بين النحو والصرف والمعجم والاصطلاح والبلاغة وهي: التطابق، ومعاني الكلمات المفردة، والحذف، ومعاني الأدوات ووظائفها، أنماط الأساليب ومعانيها، وخصائص الفعل التقسيمية، وعناصر التركيب، والتغيرات الصرفية، ومعاني التراكيب الاصطلاحية، والمعاني الكنائية، والزيادة والالتفات... إلخ. [1]

ويرى حمادي صمود أن عمل أبي عبيدة لم يتجاوز الوصف لبنية لغة القرآن والتبرير لمجازاته بأنها لم تخرج عن سمت كلام العرب. فكان أقرب إلى الجمع بين الوصف الآني والمقارنة الزمانية.[2]

ولم يبتعد الفراء في كتابه مجاز القرآن كثيرا عن خطوات أبي عبيدة لكن الصبغة النحوية الكوفية كانت ظاهرة، خصوصا عند تعارض النص العربي الفصيح مع القاعدة، حتى صار كتابه حافلا بالتفاعل بين الأبحاث الأسلوبية واللغوية والنحوية

[1] ينظر: أبو عبيدة معمر بن المثنى، مجاز القرآن، اعتنى به وضبط فهارسه إغناطيوس كراتشقوفسكي، دار المسيرة، بيروت، ط3، 1402هـ–1982م. عماد محمود محمد البخيتاوي، مناهج البحث البلاغي عند العرب، دراسة في الأسس المعرفية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2013م، ص 64، 65.

[2] ينظر: حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب– أسسه وتطوره حتى القرن السادس (مشروع قراءة)، منشورات كلية الآداب، تونس، ط2، 1994م، ص 93.

والقراءات القرآنية والتفسير. أما كتابه الآخر: "معاني القرآن" فقد ضمّ فنونا بلاغية عدة من علم المعاني والبيان والبديع لكن طبعها الغموض والتداخل أحيانا.

وقد حدث خلاف بين الباحثين في شأن استعمال الفراء لمصطلح المجاز، فقال نصر حامد أبو زيد: « إذا كان الفراء لم يستخدم كلمة مجاز التي جعلها أبو عبيدة عنوانا لكتابه فإنه استخدم صيغة الفعل (تجوز)، وذلك حين تعرّض لقوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ﴾[البقرة:16]، حيث اعتبر إسناد الربح إلى التجارة تجوزا في التعبير، وهذا الاستعمال للفعل تجوز في هذا السياق يعني أن مفهوم المجاز أو التجوّز قد تقدم على يد الفراء خطوة بعد أبي عبيدة، وذلك أن معنى تجوّز في كلامه أي تكلم بالمجاز»[1]. ولم يبتعد رأي محمد العمري عن نصر حامد أبي زيد في اعتبار مفهوم المجاز قد أخذ بعدا تجوّزيا عند الفراء.

ليأتي باحثون آخرون ويتهمون العالمَين بالوقوع ضحية الوهم والخطأ الإملائي. فالنويري قد ذهب بعيدا في نفي ورود مصطلح المجاز أو مشتقاته عند الفراء، ووافق البخيتاوي أحمدَ مطلوب في ورود مصطلح الإجازة بديلا لمصطلح المجاز عند الفراء لكن مع لبس في تحديد حالاته.[2]

وعموما رأى المتكلمون أن دلالة الألفاظ اللغوية كثيرا ما تتمرّد على الضبط والتحديد اللازمين في نصوص الخطاب الإلهي، فقرروا إخضاعها لأصول علم الكلام القائمة على الأدلة العقلية؛ يقول القاضي عبد الجبار: « فأقوى ما يفرّق به بين المحكم والمتشابه أدلة العقول، ومما يبين ذلك أن موضوع اللغة يقتضي أنه لا كلمة في

---

[1] ينظر: نصر حامد أبو زيد، الاتجاه العقلي في التفسير-دراسة في قضية المجاز في القرآن عند المعتزلة، المركز الثقافي العربي، بيروت-الدار البيضاء، ط3، 1996، ص 103.

[2] ينظر: عماد محمد محمود البخيتاوي، مناهج البحث البلاغي-دراسة في الأسس المعرفية، ص 72، 73.

مواضعتها إلا وهي تحتمل غير ما وُضعت له»[1]. من هذه الزاوية نشأ صراع العقل والنص، فدار جدال عن حدود فهم المؤوِّل وحدود مقاصد اللغة على الرغم من ارتباطهما الوثيق.

وبالغ المعتزلة في اعتبار المجاز أصلا في اللغة وجعلوه منفذا لتأويل كثير من صفات الذات الإلهية؛ يقول ابن جني: «اعلم أن أكثر اللغة، مع تأمله، مجازٌ لا حقيقة. وذلك عامة الأفعال نحو: قام زيد، وقعد عمرو، وانطلق بشر، وجاء الصيف، وانهزم الشتاء. ألا ترى أن الفعل يُفاد منه معنى الجنسية. فقولك: قام زيد معناه كان منه القيام، أي هذا الجنس من الفعل، ومعلوم أنه لم يكن منه جميع القيام»[2].

وينفي محمد عابد الجابري تأثّر المعتزلة بالمنطق الأرسطي في الاستدلال، فقد كانت لهم أساليبهم المنطقية التي اتبعوها في مناظراتهم وذكر الجابري أن المعتزلة لم يجدوا أية حاجة إلى الاستنجاد بمنطق أرسطو في مجادلتهم مع الفلاسفة، فقد كان لديهم طريقتهم الخاصة في الاستدلال.[3]

لكن قابل هذه الرؤيةَ اتجاهاتٌ أخرى ترفض المجاز كليا أو جزئيا في القرآن الكريم وفي اللغة العربية مثل ما رُوِي عن ابن تيمية وابن القيم والشنقيطي، وإن كانت مصنفات هؤلاء العلماء تشي بعدم القدرة على التخلص من المجاز بصورة كلية، سواءٌ في تفسيرهم بعض الآيات والأحاديث، أم من خلال إقرارهم بما ورد عن السلف في شأنها، أم ما ورد في حرّ كلامهم من المجاز.

---

(1) ينظر: أحمد أبو زيد، النظم اللغوي بين المعتزلة والأشاعرة، دار الأمان، الرباط، ط1، 1409هـ –1989م، ص13، 14.

(2) ابن جني، الخصائص، تحقيق الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1427هـ– 2008م، 422/2.

(3) ينظر: محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان، ط1، 1984، ص 122.

ومن أمثلة ذلك ماورد عند ابن تيمية وهو كبيرهم وقدوتهم في إنكار المجاز:

- المعية الربانية: نحو قوله تعالى:﴿إِلاَّ هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾[المجادلة:7]، حيث نقل ابن تيمية عن أحمد بن حنبل أن المعية هنا هي علمه وإحاطته بكل شيء. وهي كذلك عند المجازيين؛ فإذا لم تُسَغ فيها الكناية لجواز إرادة المعنى الظاهر ساغ فيها المجاز المرسل بكل يسر.

- الهلاك: في قوله صلى الله عليه وسلم: أهلك الناسَ الدرهمُ والدينار، وأهلك النساء الأحمران: الذهب والحرير.

- الإقرار بتقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز: حيث قال في حرّ كلامه: "والمجاز قد يشيع ويشتهر حتى يصير حقيقة".

وصفوة القول إن إنكار المجاز في اللغة بوجه عام وفي القرآن بوجه خاص إنما هو مجرد دعوى، بُنيت على شبهات واهية كُتب لها الذيوع والانتشار ولكن لم يُكتب لها النجاح.

على حين توسّط العلماء من أهل السنة والأشاعرة: كبدر الدين الزركشي والجرجاني وابن قتيبة، في شأن الحقيقة والمجاز؛ من خلال عدم ربط المجاز بالكذب؛ ولو كان المجاز كذبا، وكل فعل يُنسب إلى غير الحيوان باطلا كان أكثر كلامنا فاسدا؛ لأنا نقول: نبت البقل وطالت الشجرة وأينعت التمرة وأقام الجبل ورخص السعر.[1]

ولعل عودة القارئ الكريم إلى المناظرات الإسلامية في العصر العباسي، خصوصا التي كانت في عهد هارون الرشيد والمأمون والمتوكل، تجعله يقف عند تصادم الرؤى اللغوية والعقدية والسياسية.

---

[1] ينظر: عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني، المجاز عند الإمام ابن تيمية وتلاميذه بين الإقرار والإنكار، دار وهبة، القاهرة، ط1، 1416هـ–1995م، ص11، 14، 84.

تتدرج الحقيقة والمجاز حسب الاستعمال والعرف والعادات والتقاليد في التلقي والأخذ والرد، وكلّ هذا يتلوّن بتلوّن المعارف والحضارة والمجتمع الذي يتناقل التجارب والأفكار، ويُنمِّي بعضها ويهدم الآخر، ويزيد ويُنقص حتى يشكّل لنفسه موقفا بيانيا يعترف به المجتمع الذي نشأ فيه.(1)

فمن هذه النقطة يرفض حسن طبل أن يُفهَم من مصطلح الوضع ما قصد إليه في الوضع الأول، بل هو، حسب ما تعامل به البلاغيون في شواهدهم، ذلك الوضع أو الاستعمال العرفي الذي يستطاع في ضوئه التفرقة بين الحقيقة والمجاز، والذي يؤمن بتطور اللغة لا بثباتها وجمودها.(2)

إن التجاذب الحاصل بين علم الكلام واللغة في التراث العربي الإسلامي تجلّى بوضوح في ثلاث مسائل:

- مسألة كلام الله عز وجل باعتبارها مسألة دينية–لغوية؛ حيث اختلف العلماء في كلام الله: هل هو من صفات الذات أم من صفات الأفعال. فكان هناك –مثلا– فريق يتصور النظم في صورة تأليف الألفاظ وصياغتها وسبكها، وفريق ثان يتصوّر النظم في صورة تأليف للمعاني على هيئتها التي تقوم في النفس.
- اعتبار علم الكلام عند بعض العلماء المرتكزَ الذي يمكن من خلاله فهم بقية العلوم جعل اللغويين يتأثرون به في قضايا اللغة وإعجاز القرآن.
- كون معظم علماء اللغة والبيان هم رؤوس علم الكلام، كالجاحظ وابن قتيبة وأبي علي الفارسي وأبي سعيد السيرافي والرماني.(3)

---

(1) ينظر: محمد بركات حمدي أبو علي، البلاغة العربية في ضوء منهج متكامل، دار البشير، عمان، الأردن، ط1، 1991م، ص11.

(2) ينظر: حسن طبل، الصورة البيانية في الموروث البلاغي العربي، مكتبة الإيمان، المنصورة، مصر، ط1: 2009م، ص 134.

(3) ينظر: أحمد أبو زيد، النظم اللغوي بين المعتزلة والأشاعرة، ص 14 وما بعدها.

ويرى البخيتاوي أن ما قدّمه أبو عبيدة والفراء والجاحظ وابن قتيبة ومن بعدهم الشريف الرضي في إطار المجاز لا يتعدى المعنى اللغوي للكلمة، لكن مع ذلك يعترف بأن تلك النظرات أسّست للمفهوم المتأخر للمجاز، حتى جاء الجرجاني فاستنبط مفهوما دقيقا للمجاز قائلا: «أما المجاز فكلّ كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني والأول(...) وإن شئت قلت: كل كلمة جُزت بها ما وقعت له في وضع الواضع إلى ما لم توضع له، من غير أن تستأنف فيها وضعا لملاحظة بين ما تُجُوز بها إليه، وبين أصلها الذي وُضِعت له في وضع واضعها فهو مجاز»[1]. وهذا الفارق الدقيق بين أصل الوضع وعدم أصليته كان إيذانا باتضاح نسبي لمفهوم المجاز، قاد إلى موازنة أسلوبية أكثر منها عقدية لأساليب القرآن والشعر العربي.

وبهذا اتجهت البلاغة نحو الخصوصية التعبيرية التي جسّدها القرآن الكريم والنصوص الأدبية الرفيعة، بعد أن أسال الحديث عن الخلافات العقدية الكلامية انطلاقا من المجاز الحبرَ الكثير.

فعموما كانت المقارنة بين الحقيقة والمجاز تنتهي إلى نتيجة واحدة هي أن المجاز أبلغ من الحقيقة.[2]

وانبرى البلاغيون في هذا الصدد يفتحون إقليما آخر لا يقل أهمية عن الأول، إنه البحث في مكمن الإعجاز في القرآن الكريم، وطُرحت أسئلةٌ متنوعة عن **اللفظ والمعنى** والمفاضلة بينهما؛ وعزا مجموعة من الدارسين من أمثال: سهير القلماوي وشكري عياد وإبراهيم سلامة وزغلول سلام وبدوي طبانة، التنافسَ بين أنصار اللفظ والمعنى إلى عوامل عرقية سياسية اجتماعية. فلمّا لم يكن للعرب ما للفرس من

---

[1] الجرجاني، كتاب أسرار البلاغة، قرأه وعلّق عليه محمود محمد شاكر، دار المدني، القاهرة، جدة، (د ط)، (د ت)، ص 351، 352.

[2] حسن طبل، الصورة البيانية في التراث البلاغي العربي، ص180 وما بعدها.

حضارة سوى القرآن الكريم راح الجاحظ يسرد مقولته الشهيرة "المعاني مطروحة في الطريق..."، ليثبت تقدّم العرب في البيان، وتَشيَّع- في المقابل- للمعاني غيرُ العرب ممن لم يتفانوْا في العروبة أو تتلاشى فيها عصبيتهم. لكن منطق العقل وواقع الحال أثبتا أن الشعراء والأدباء الذين يعدّون من الموالي كانوا أكثر افتتانا بالألفاظ.(1)

إن الخلاف بين أنصار اللفظ وأنصار المعنى، وقد ظنّه الكثير من الدارسين المعاصرين اختلافا في النظر إلى جوهر العمل الأدبي، هو خلاف شكلي في أساسه؛ فجلّ علمائنا لم يهملوا الجانبَين في الممارسة النقدية، كما أنهم قصدوا باللفظ في مواضع كثيرة جمالية التصوير لا اللفظ بمعناها المعجمي- اللغوي.(2)

ومهما تنوّعت نظرة البلاغيين للفظ والمعنى فإن هذه الجدلية قد جسدّت بعدا نصيا في التراث البلاغي العربي، يتمثّل في مراعاة جانب الإرسال والاستقبال في الحكم على قيمة النص. فتارة يكون الشأن شأنَ المتكلم "في إقامة الوزن وتخيّر اللفظ"، وتارة يكون الشأن شأنَ المتلقي "في قبوله للمعنى الشريف والمقصد النبيل". كما أنها أفرزت لنا مصطلحات متنوعة كالغرابة والابتذال والفصاحة والنظم.

ولعل أكثر من فَهِم أهمية تكامل اللفظ والمعنى في تحقيق النصية هو ابنُ طباطبا وابن الأثير، حيث شبّه الأول الألفاظ بالمعارض والمعاني بالجواري واعتبر الثاني الألفاظ أجسادا والمعاني أرواحا، يقول صاحب الجامع الكبير: «اعلم أن المعنى هو عماد اللفظ، واللفظ هو زينة المعنى. والمعاني بمنزلة الأرواح والألفاظ بمنزلة الأجساد.

---

(1) مختار بولعراوي، جدلية اللفظ والمعنى في التراث النقدي العربي، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1430هـ- 2009م، 219، 220.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 411.

فأول ما يجب على المتكلم أن لا يؤلّف كلامه من ألفاظ رديئة، ثم إن ألّفه من ألفاظ جيّدة حسنة فإنه لا يكون له مزية ورونق إلا بإيداعها معنى شريفا واضحا»[1].

وقد أفضى اهتمام البلاغيين بشدة ارتباط اللفظ بالمعنى إلى الانتباه إلى تخلّف أحدهما عن ركب الآخر، فعقد ابن طباطبا مبحثا للأبيات الحسنة الألفاظ الواهية المعاني ومبحثا للأبيات الحسنة المعاني الواهية الألفاظ.

فمن الأبيات التي وهن فيها المعنى وسما فيها اللفظ قول جميل:[الطويل]

فَيَا حُسْنَها إذ يغسِلِ الدمْعُ كحلَها   وإذ هي تُذْرِي الدمعَ منها الأناملُ

عشيّة قـــالت في العتاب: قَتَلْتَـــني   وقَتْلي بما قالت هناك تحــــاوِلُ[2]

إن جودة اللفظ لا تخفى ههنا في سلاسته وعذوبته واتساقه لكن كيف وهى المعنى؟ فالقارئ لا يتحسّس ذلك، بل ربما ناله نبلُ المعنى كما ناله حسن اللفظ.

يبدو أن مراد ابن طباطبا ههنا التخييل؛ كونه أشار إلى صحة المعاني ومطابقتها للوصف في النص العادي لكن عدم ملاءمة كلّ ذلك في النص الشعري جعلته يقضي عليها بالضعف؛ حيث تكررت عبارة« فالمستحسن من هذه الأبيات حقائق معانيها الواقعة لأصحابها الواصفين لها دون صَنعة الشعر وإحكامه»[3].

وكأن الشاعر مطالَب بكسر أفق توقع المتلقي؛ من خلال انتقاء المعاني التي لا تتوفّر في ذهن العامة ثم يختار لها المقام المناسب لها؛ فربّ نص جيد اللفظ والمعنى لكنه لم يوضع في مقامه المناسب.

---

(1) ينظر: ابن الأثير، الجامع الكبير في صناعة المنظوم والمنثور، تحقيق مصطفى جواد وجميل سعيد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، (د ط)، 1375هـ- 1956م، ص21، 22. ابن طباطبا، عيار الشعر، تحقيق عبد العزيز بن ناصر المانع، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، (د ط)، 2005، ص11.

(2) ينظر: ابن طباطبا، عيار الشعر، ص136. جميل بثينة، الديوان، جمع وتحقيق إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ط3، 1419هـ-1999م، ص154.

(3) ينظر: المصدر نفسه، ص137.

« وأما المعرض الحسن [المعرض هو اللفظ والجارية بمعنى المعنى] الذي قد ابتُذل على ما لا يشاكله من المعاني فكقول كُثير: [الطويل]

فقلت لها: يا عزُّ كلَّ مصيبة   إذا وُطِّنت يوما لها النفسُ ذلّت

وقد قالت العلماء: لو أن كُثيرا جعل هذا البيت في وصف حرب لكان أشعر الناس»[1].

وبهذا يتضّح أن اللفظ والمعنى قد شكّلا معيارا مهما في النصية. حيث ارتبطا بمراد المتكلم وكفايته اللغوية والشعرية والثقافية، وبالنص في مبناه ومغزاه، وبالمقام وطبيعة المتلقي.

فضلا عن ذلك لقد تبيّن من خلال دراسة حركية الشواهد أن درجة الإبلاغية مرتبطة بشكل متداخل بالعلاقة بين الشاهد البلاغي وجمهور المتلقين وطبقاتهم، وكذا الغرض الذي يعبّر عنه الشاهد، إذ يمكن أن نتعامل مع **الشاهد كنص** مستقل له حدوده، خاصة وأن البلاغيين تعاملوا مع اجتزاء الشاهد ودراسته وتحليله بمعزل عن النص الذي أُخِذ منه.[2]

وقد تقدّم بعض البلاغيين في هذه المسألة حتى عدّت جدليةُ اللفظ والمعنى أسّا معرفيا للبحث في حدود المجاز ونظرية النظم ومقتضى الحال. فضلا عن ذلك انبثقت عن جودة اللفظ والمعنى مفاهيم كثيرة كانت ركيزة في تحقق النصية، منها الفصاحة والجزالة والحسن والقبح والصدق والكذب والاتساق والتنسيق والحبك والانسجام، حيث تشترك في ضرورة عدم التناقض في النص.

---

[1] ينظر: المصدر السابق، ص 142، 143. ابن كثير، الديوان، جمع وتحقيق إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت–لبنان، ط3، 1419هــ–1999م، ص154.

[2] ينظر: نادر عبد الرحمن محمد الوقفي، "الإبلاغية في الشاهد البلاغي، دراسة وتحليل"، رسالة دكتوراه، مخطوط، جامعة مؤتة، (د ط)، 2007م، ص 116.

ثم راح الحديث عن اللفظ والمعنى يشقّ طريقه نحو إثبات نظريات متكاملة، مثل نظرية النظم ونظرية البيان ونظرية الصراع بين القديم والجديد، يمتزج فيها اللفظ مع اللفظ، والمعنى مع المعنى، واللفظ مع المعنى انطلاقا من تشكّل النص في ذهن المتكلم عبر قواعد نحوية متعارف عليها، قد اُختِيرت عن قصد لتتناسب مع مقتضى الحال.

فعلى الرغم من كون نظرية النظم قد نشأت لإثبات إعجاز النص القرآني، لكنّها اتخذت من الجدل الدائر بين أنصار اللفظ وأنصار المعنى ركنا ركينا في تفصيلاتها، يدل على ذلك قول الخطابي: « ولم نقتصر فيما اعتمدناه من البلاغة لإعجاز القرآن على مفرد الألفاظ التي منها يتركب الكلام دون ما يتضمّنه من ودائعه التي هي معانيه وملابسه التي هي نظوم تأليفه(...) فأما المعاني التي تحملها فالأمر في معاناتها أشدّ، لأنها نتائج العقول وولائد الأفهام وبنات الأفكار. وأما رسوم النظم فالحاجة إلى الثقافة والحذق فيها أكثر؛ لأنها لجام الألفاظ وزمام المعاني وبه تُنظَّم أجزاء الكلام ويلتمّ بعضه ببعض، فتقوم به صورة في النفس يتشكّل بها البيان»[1]. من هذا المنطلق أقام الخطابي نظرته للكلام التي تعدّ أسسا فعلية لتبلور فكرة النظم عنده.

ويقول صاحب رسالة "بيان إعجاز القرآن" في موضع آخر:« وإنما يقوم الكلام بهذه الأشياء الثلاثة: لفظ حامل، ومعنى به قائم، ورباط لهما ناظم. وإذا تأمّلتَ القرآن وجدت هذه الأمور منه في غاية الشرف والفضيلة، حتى لا ترى شيئا من الألفاظ أفصح ولا أجزل ولا أعذب من ألفاظه، ولا ترى نظما أحسن تأليفا وأشد تلاؤما وتشاكلا من نظمه»[2].

---

[1] ينظر: الخطابي، بيان إعجاز القرآن "ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرماني والخطابي والجرجاني"، تحقيق محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط3، (د ت)، ص 36.

[2] ينظر: المصدر السابق، ص 27.

وفعلا ارتبطت نظرية النظم بالنحو ابتداء وبالمعنى التقريري المجرد أكثر(1)، ولم تأخذ بعدا فنيا شعريا عند البلاغيين إلا لأهمية الشعر في حركة بناء التراث الثقافي العربي، كما صرّح بذلك الجرجاني في تصدير كتابه دلائل الإعجاز.

والمتتبع للشواهد البلاغية ينتبه للطاقات الإبلاغية المرتفعة، حيث اعتمدت على الانزياح اللغوي، وتمّ فيها خرق قواعد اللغة المعيارية وقواعد التصاحب المعجمي، بحيث يمكن ملاحظة الفارق في الشحنات الانفعالية بين لغة الشاهد واللغة بمستواها النحوي المباشر.(2)

لقد ظهر موقف عبد القاهر في رفضه للتمايز بين اللفظ والمعنى، وأعاد طريقة التفكير الأدبي تحت مظلة نظرية النظم التي فرضت استقرارها على قواعد ثابتة: لغوية، ونحوية، وبلاغية، وأدبية. فنظر صاحب الدلائل والأسرار إلى النص الأدبي كبنية واحدة، تصنعها عناصر فنية مختلفة تتداخل فيما بينها في تأثير متبادل، بحيث يصعب تحديد العنصر المؤثر فيها وتمييزه، إلا بدراسة النظام الكلي للترابط العام بين الألفاظ والحروف والمعاني والتراكيب اللغوية التي أعطت للنص صورته الأدبية.(3) وفتحت المجال نحو علمنة تفسير العملية الإبداعية بإرجاعها إلى البنية اللغوية.

إن ما يهمّنا في هذا السياق هو ارتباط البلاغة العربية في بداياتها بأصول ثابتة، تتداخل في تفاصيلها، شكّلت أرضيةً خصبة لتبلور عديد المسائل البلاغية الكلية؛ فكان

(1) ينظر: حسن طبل، المعنى في البلاغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، 1418هـ–1998م، ص211.

(2) ينظر: نادر عبد الرحمن محمد الوقفي، "الإبلاغية في الشاهد البلاغي، دراسة وتحليل"، ص 115.

(3) ينظر: محمد عباس، الأبعاد الإبداعية في منهج عبد القاهر الجرجاني، دار الفكر المعاصر، بيروت– لبنان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1999م، 125، 126.

الخوض في الذات الإلهية وطبيعة القرآن الكريم الموجّهَ إلى تشكّل مسالك المجاز والحقيقة، وتَبَيُّن حدود الوضع الأول والاستعمال الفني.

كما كان الذهول برقي أسلوب القرآن وتشتّت النظر في مكمن الإعجاز مدعاة لإثارة جدلية اللفظ والمعنى في عرف البلاغيين، لينتقل النظر نحو مظاهر الإبداع وأساليب الإقناع التي مهّدت لانبثاق نظرية النظم ونظرية البيان، وفُتح المجال للخوض في عناصر العملية الإبداعية من متكلم ومتلق ونص ومقام.

ويمكن أن نقول بشيء من الإجمال المشوب بالتعميم إن سياق القراءة للنص القرآني، مثّل إلى حد كبير المعين للتوجّهات الكبرى في مسار البلاغة العربية.

2- البحث عن الأدبية (بين هاجسَي الاتّبـــاع والإبداع):

مثّل البحث عن الأدبية أصلا متينا من أصول التفكير البلاغي، انبثقت عنه مسارات كبرى؛ فكما كان القرآن مركز الإشعاع الثقافي في الحضارة العربية الإسلامية كان الشعر علم قوم لم يكن لهم علم سواه. هذه المقولة التي اشتهرت في تراثنا تختصر قيمة الشعر، ابتداء في المنظومة الثقافية العربية، وتشي بحكم إيجابي مسبق ومسلّم عن أهمية الخصوصية التعبيرية.

وقد أفرزت هذه النظرة أسسا متينة لنمذجة الحركة البلاغية والنقدية مثل: عمود الشعر والبديع والسرقات الأدبية والتخييل والصراع بين القديم والجديد.

لقد تساءل العرب منذ بداية نظرهم للعمل الشعري عن طبيعة هذا النص، وعن المزية التي تؤهّل الشاعر حتى يسمو كلامه إلى مصاف الشعرية، وانبروا يفسّرونه في البداية تفسيرا ميتافيزيقيا بأن ربطوه بشياطين توحي إلى الشعراء في وادي عبقر، ثم ربُط بالسحر. لكن هذه التفسيرات لم يُكتَب لها الذيوعُ مع رقي العقل النقدي العربي وتلعثم الشعراء أمام بلاغة القرآن الكريم، فأفَلَت تلك التفسيرات الغيبية وأفل معها مبدأ الصرفة؛ الذي يُرجِع إعجاز القرآن إلى صرف الله عز وجل عقول العرب وألسنتهم

عن الإتيان بمثله، لتنبثق بعد ذلك أصول أكثر منطقية في وصف العملية الإبداعية وتفسيرها مثل:

- الاختلاف بين الشعراء النقاد والشعراء حول ادعاء المولدين السبق.

- عمود الشعر.

- المهيمن البلاغي: زمن التشبيه والكناية والتسجيع/الشعر القديم (من البداية إلى نهاية القرن الأول الهجري). زمن الاستعارة والتقابل(الطباق)/الشعر المحدث أو المولّد (العصر العباسي). زمن التورية والتجنيس/ شعر المتأخرين (بعد القرن السادس الهجري). زمن الرمز والتناص والتطريز (الإيقاعي والفضائي) (الشعر الحديث).[1]

وبعبارة موجزة تفرّع البحث عن الأدبية إلى محورين كبيرين، لم يسْلَما من التداخل هما عمود الشعر الذي تجمّعت فيه ثوابت القصيدة القديمة المطبوعة، والإبداع أو البديع الذي تبنى المتغيرات الفنية التي تطبّع بها جملة من الشعراء المجددين.

لنقرّر ابتداء أن الحديث عن الفصل بين البعد التخييلي الأدبي والبعد الإقناعي التداولي في البلاغة العربية يبقى غير ممكن عمليا، خلافا للبلاغة الغربية. حيث يرى محمد العمري أن كلمة:"Rhetoric, Rhétorique" تتردد بين ثلاثة مفاهيم كبرى:

- المفهوم الأرسطي الذي يخصصها لمجال الإقناع وآلياته؛ إذ تشتغل على النص الخطابي في المقامات الثلاثة المعروفة (المشاورة والمشاجرة والمفاضلة).

- المفهوم الأدبي الذي يجعلها بحثا في صور الأسلوب، هذا المفهوم الذي استقر لها عبر تاريخ من الانكماش تحت إطار ما سمته جماعة مو(Groupe Mu) بالبلاغة العامة.

---

[1] ينظر: محمد العمري، "المهيمنات البلاغية في الشعرية العربية"، مجلة البلاغة وتحليل الخطاب، العدد:3، 2013م، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص 63، 77.

- المفهوم النسقي الذي يستوعب المفهومين السابقين، ويجعل البلاغة علما يشمل التخييل والحجاج. [1]

فالبلاغة التي تبلورت في سياق النموذج اللساني البنوي، وقد ظهرت ملامحها مع دراسة ياكبسون (Jakobson) للاستعارة والكناية، وتطوّرت بعد ذلك في مشروعات موسّعة مثل كتاب البلاغة العامة لجماعة مو، لم تكن في الواقع بلاغة الأدب أو بلاغة النص الأدبي، ولكنها بلاغة الوظيفة الشعرية على نحو ما حددها ياكبسون؛ باعتبارها المكوّن الذي يجعل من أيِّ خطاب لغوي عملا فنيا. [2]

لهذا وجدنا عديد المصنفات البلاغية العربية تبحث في تفسير عملية إبداع النص الأدبي انطلاقا من الخارج نصي، نحو ما ذكره الجاحظ من آليات إنتاج الخطابة، أو ما سطّره ابن الأثير والشيباني من شروط نجاح الكاتب، أو ما استخلصه القرطاجني من القدرات التخييلية التي يمتلكها الشاعر.

- **عمود الشعــر:**

لقد عدّت مقولة الوليد بن المغيرة عن القرآن الكريم بأنه:" ليس بكلام إنس ولا بكلام جن، وإن أعلاه لمثمر وإن أسفله لمغدق، وإنه له لحلاوة وإن عليه لطلاوة"، من الملاحظات السباقة التي تشير إلى تميّز النص القرآني صوتيا/إيقاعيا عن كلام العرب، بعد أن كان النقد في العصر الجاهلي وصدر الإسلام يهتم بتصحيح الأخطاء، التي يمكن إرجاعها إلى مجافاة قاعدة قارة مسلّم بها مثل المواضعات الفنية التي صارت في

---

(1) ينظر: محمد العمري، البلاغة الجديدة بين التخييل والتداول، ص 11، 12.

(2) ينظر: محمد مشبال، البلاغة والأدب- من صور اللغة إلى صور الخطاب، دار العين، القاهرة، ط1، 1431هـ-2010م، ص 55.

مستوى القاعدة كالتزام القافية في الشعر.[1] حيث ارتبطت جلّ الملاحظات النقدية والبلاغية بمدى خلوّ البيت الشعري من عيوب القافية والوزن، قبل أن تُحدِث فواصل القرآن وأسجاعه وتشاكل آياته وتناسب معانيه وتوازي مبانيه ثورة في مجال أذن النقد العربي.

من هذه الزاوية عولجت مظاهرُ التفرّد بناء على موازنات حدثت بين القرآن الكريم وكلام العرب، فلمّا أيقن البلاغيون والنقاد سموّ كلام الله على كلام البشر، انزاحت أهدافهم نحو موازنة نصوص الشعر والخطابة بعضها ببعض بغية استنباط معايير فنية تشكّل ثوابت ينبغي أن يلتزم بها الشعراء والكتاب والخطباء.

وكان من نتائج الوصف الشامل للشعر العربي واحتدام الصراع بين القديم والجديد، وبخاصة بين أنصار البحتري وأنصار أبي تمام "انبثاق **عمود الشعر**"، الذي يعد مصطلحا استراتيجيا، تلتقي عنده ثوابت القصيدة شكلا ومضمونا ووظيفةً.

ولئن ورد مصطلح عمود الشعر في كتاب الموازنة للآمدي وتبلور نسبيا عند القاضي الجرجاني في الوساطة غير أنه لم يأخذ صورته النهائية التي رضي بها النقاد إلا على يد المرزوقي في شرح ديوان الحماسة. فقد قُصِدبه «شرف المعنى وصحته، وجزالة اللفظ واستقامته، والإصابة في الوصف. ومن اجتماع هذه الأسباب الثلاثة كثُرَت سوائرُ الأمثال وشوارد الأبيات والمقاربة في التشبيه، والتحام أجزاء النظم والتئامها على تخيّر من لذيذ الوزن، ومناسبة المستعار منه للمستعار له، ومشاكلة اللفظ

---

[1] ينظر: محمد العمري، الموازنات الصوتية في الرؤية البلاغية والممارسة الشعرية، نحو كتابة تاريخ جديد للبلاغة والشعر، إفريقيا الشرق، ص 55، 56.

للمعنى وشدة اقتضائهما للقافية حتى لا منافرة بينهما، فهذه سبعة أبواب هي عمود الشعر، ولكلّ منها معيار» [1].

فالمرزوقي يجمل ثم يفصّل، ويرى أن هناك ثلاثة أركان يقوم عليها عمود الشعر، تنضوي تحتها أركان أخرى: **شرف المعنى وصحته، جزالة اللفظ واستقامته، الإصابة في الوصف.**

ونعتقد أن هذه العمومية تفصح عن سلامة النظر البلاغي والنقدي؛ كونها لم تضع نموذجا محددا مقيدا ابتداء بقدر ما راحت تضع أسسا لبلاغة كلية: اللفظ، المعنى، الوصف. يدلّك على ذلك قول الشارح: "ومن اجتماع هذه الأسباب الثلاثة كَثُرت سوائر الأمثال وشوارد الأبيات".

غير أن كلّ أمة ترتجل أنماطا معينة للتعبير عن أحاسيسها وتطلعاتها، فيمكن أن تميل إلى الشعر الغنائي، أو النص الخطابي الإقناعي، أو الشعر التصويري الإبداعي. لذلك تراها تنزع ربما إلى الألفاظ المناسبة للمعاني التي تريد، والمعاني المناسبة للأنماط التي تؤم مع الإصابة في الوصف.

من هذه الزاوية تبدأ الخصوصية التعبيرية التي تصدّى لها عمود الشعر قديما واصطلح عليها المعاصرون، مع بعض الاختلاف وكثير من التجوّز، بالبلاغة الأدبية المتضمَّنة في البلاغات النوعية. فبالنسبة للشعراء العرب في العصر الجاهلي قد أنتجوا نصوصا، تعبّر عن حالهم (أطلال، ذكرى الدار والتغزل بالمحبوبة/كثر الترحال، وصف الناقة والرحلة/الصراع بين القبائل، الذات والآخر، الخير والشر...). فتحقق لهم

---

[1] ينظر المرزوقي، شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، علّق عليه وكتب حواشيه غرِيد الشيخ، وضع فهارسه العامة إبراهيم شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424هـ–2003م، ص10.

من شروط النصية سلامةُ المعنى ودقته، ثم اختاروا لتلك المعاني قوالبَ موسيقيةً صوتية، مبنية على التشاكل والتباين والتوازي.

ولكون الإنشاد مثّل قناة الاتصال في الشعرية العربية، فقد ضبط النقاد الإيقاع الشعري على أساس التكرارات الواضحة المتوالية، خصوصا الوزن والروي والقافية. على حين لم يقيموا وزنا للتجانسات الصوتية المتوزّعة على أماكن متنوعة في ثنايا القصيدة العربية.

ولأجل إكمال ما بدأه البلاغيون استنبط محمد العمري أنساقا صوتية من بعض فنون البديع: كالتجنيس والسجع والترصيع، تواترت في الشعر العربي، كان يمكن أن تدخل في عمود الشعر أو على الأقل في عمود غرض من أغراضه. وهذا الجهد نحسبه خطوة متقدمة في طريق استنباط بلاغات نوعية في تراثنا البلاغي العربي.[1] خصوصا أن هذه المظاهر التكرارية من أبرز ما بنى عليه المعاصرون مفهومهم للشعرية على نحو ما نجد أهمية التوازي عند ياكبسون(Jakobson) في كتابه قضايا الشعرية، أو ما يقرّره بعض النقاد من أن «استعمال التماثلات سواء أكانت من أصل صوتي أم من أصل دلالي، ليس شيئا عارضا وإنما هو على العكس من ذلك شيء مطرد على امتداد القصيدة. يكمن هذا الاستعمال المطرد لهذه التماثلات الطبيعية في إنزال عناصر لغوية متماثلة في مواقع متماثلة أيضا»[2].

وعليه فخاصية التوازن في إيقاع الشعر غير مقصورة على العرب، ولكن ربما اتّخذتْ عندهم قدسيةً أكبر بحكم قيمة الشعر في الجاهلية والإسلام. فقصروا الشعر على

---

[1] ينظر: محمد العمري، الموازنات الصوتية في الرؤية البلاغية والممارسة الشعرية، نحو كتابة تاريخ جديد للبلاغة والشعر، ص 135 وما بعدها.

[2] ينظر: محمد الوالي، "مكونات الخطاب الشعري"، ضمن ندوة مكونات النص الأدبي، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، فبراير 1988م، ص32.

الوزن والقافية في بعض تحديداته، وظل اللاحق يحاكي السابق في بحور الشعر وهو أمر محمود لم يخالفه جلّ الشعراء، ولم يجادل فيه النقاد إلا بعد أفول مصطلح عمود الشعر وبروز مصطلح الشعر العمودي مقابلا للشعر الحر في العصر الحديث.

من أجل ذلك تتبّع النقاد سقطات الوزن في هذا الباب وتقبّله الشعراء، ولم يروا بدّا من تقبّله. يقول الآمدي بعد أن أورد شواهد كثيرة للاستدلال على اضطراب الوزن وكثرة الزحاف في شعر أبي تمام: « ومثل هذه الأبيات في شعره كثير إذا أنت تتبّعته، ولا تكاد ترى في أشعار الفصحاء والمطبوعين على الشعر من هذا الجنس شيئا»[1]. فبهذه المقولة يتضح أن مرجعهم الوحيد ههنا النص القديم الفصيح الذي عليه تُقَاس النصوص وبه يُعرَف الملحونُ من الموزون، وليس ما أثبته العروضيون.

لكن هذا الأمر لم يَسْرِ على جميع البيئات، إذ نتحسّس من شعر الموشّحات والأزجال رغبة مضمرة في إبراز خصوصية المغاربة والأندلسيين، الذين برزوا في هذين النمطين الإيقاعيين كما برزوا في الشعر العمودي. ولا يمكن أن نحكم عليهم إلا بمناسبة اللفظ للمعنى والمعنى للفظ؛ لأن اختلاف المغاربة عن المشارقة في بعض المعاني: (الاهتمام بالطبيعة، الفلسفة، التفاعل مع أوروبا، الميل إلى الطرب...) كان من نتائجه انبثاق أوزان تتناسب مع ذلك. على حين ظلّ المشرقي وفيا للأوزان الخليلية ليس فقط لغلبة الطابع العربي الأعرابي في العصر الأموي، ولكن كذلك لوظيفة الشعر الخطيرة في فهم القرآن وفهم الحياة والثقافة.

إذ يرى محمد مندور أن اتصال الشعر بالدين شكّل الدافع الأكبر في الانتصار للقديم، خصوصا أن الشعر القديم مثّل المعين الذي أُخِذَت منه اللغة العربية بعد أن تسللت العجمة بعد الفتوحات، فعلى سلامة تلك اللغة يتوقف فَهْمُهم لمصادر دينهم وهو

---

[1] ينظر: الآمدي، الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، تحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف، الكويت، ط4، 1379هـ- 1960م، 309/1.

أعز ما يملكون، وامتد هذا الأمر إلى الشعراء أنفسهم، الذين ما وجدوا سبيلا لرواية شعرهم من العلماء غير أن يحاكوا القدماء أسلوبا وبناء فنيا.[1]

وإذا كان هذا حال الوزن والقافية، حيث ضبط الخليل رياضيا أوزان الشعر العربي، فالأمر بدا مختلفا في مسألة الاختيارات اللغوية والأسلوبية؛ كون حصر المبدع في ألفاظ بعينها أو صور مكرورة تجعله يقبع في التقليد وتُقبَر عنده الأصالة وروح التجديد.

فمع إصرار النقاد على محاكاة المحدثين في العصر العباسي للقدماء من الشعراء المُفلقين ظلّ بابا سهل الفتح، وحاجزا ليس صعب التجاوز؛ فلا يحيط بلغة العرب إلا نبي، ولا يمتلك إيقاف تطوّر اللغة وتعبيرها عن المستجدات إلا باتفاق سلفي للمجتمع العربي. وهي فرضية غير قابلة للتحقق بعد ما حدث في القرن الثاني للهجرة من تفاعل حضاري وتدفّق.

لأجل ذلك طفق التجاوز يشيع نسبيا في المعاني والبناء مع شعراء النقائض، حين نهضوا بفن الهجاء، بشعر تماثل في الأداء وتشاكل في الصور تقاذفوا فيه المفاخر والنقائص. كما تزعّم أبو نوّاس دعوة علنية إلى أن يعيش الشعراء عصرهم، فكانت ثورته على الأطلال. ثم جاء المتنبي وشُغِل الناس به، وأثار بين النقاد جدلا لـمّا ينتهِ عن عملية إنتاجية النص لا يقل عمقا عما أثارته الخصومة بين الطائيين في مسألة الطبع والصنعة.[2]

---

[1] ينظر: محمد مندور، النقد المنهجي عند العرب ومنهج البحث في الأدب واللغة للأستاذين لانسون و ماييه، دار نهضة مصر، القاهرة، (د ط)، 2004م، ص 75، 81.

[2] ينظر: عماد محمد محمود البخيتاوي، مناهج البحث البلاغي عند العرب– دراسة في الأسس الفكرية، ص205.

وهذه المسائل مبثوثة بتفاصيلها في كتب البلاغة التطبيقية مثل كتاب عيار الشعر لابن طَباطَبا وكتاب الموازنة بين الطائيين للآمدي وكتاب الوساطة بين المتنبي وخصومه للقاضي الجرجاني.

يطلعنا صاحب الوساطة، مثلا، عن زوايا مهمة في النظر البلاغي لعملية إنتاج النص من خلال مقاربة الإشكاليات الآتية: متى يبدأ الإبداع؟ أين نحكم على الشاعر بالسرقة؟ ما هي حدود المعاني المشتركة المتداولة؟

ففي باب إنتاج النص «ما تتسع له أمة وتضيق عنه أخرى، ويسبق إليه قوم دون قوم لعادة أو عهد أو مشاهدة أو مراس؛ كتشبيه العرب الفتاة الحسناء بتريكة [بمعنى بيضة] النعامة ولعل في الأمم من لم يرها، وحمرة الخدود بالورد والتفاح وكثير من الأعراب من لم يعرفهما، وكأوصاف الفلاة ومن الناس من لم يصحر، وسير الإبل وكثير منهم لم يركب»(1).

فمن هذا الجانب تتوارد الصور وتتداخل العبر حتى ترتسم في الذهن الجمعي عند أمة من الأمم، وربما اتسعت لغيرها من الأمم فتكون شعورا إنسانيا كلما ساعدت على ذلك أجهزة الاتصال، وربما ضاقت حتى انحصرت في نظر بعض المبدعين حتى تُكتب باسمه على نحو ما سجّل النقاد بعض إبداعات امرئ القيس في التشبيه. ولهذا نرجح أن قول نقادنا بمصطلح السرقة مبني أساسا على استشراء النحل والانتحال في بيئة الرواة والشعراء من جهة، وتأثّر منهج البلاغيين والنقاد بمنهج علماء الحديث واللغة في الجرح والتعديل والأمانة العلمية من جهة أخرى.

يقول القاضي الجرجاني: فمن السرقات التي قد يغمض مسلكها على من طلب أصلها قول كثير:[الطويل]

---

(1) ينظر: القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني، الوساطة بين المتنبي وخصومه، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ط1، 1427هـ-2006م، ص 163.

أُريدُ لأنسى ذكرَها فكأنّما تَمَثَّلُ لي ليلى بكلّ سبيلِ

حيث يرى أنه تأثر فيه بقول أبي نوّاس:[الكامل]

مَلِكٌ تصوّر في القلوب مثالُـــه فكأنه لم يخلُ منه مكانُ

فالقاضي حين يبرهن على تفاعل البيتين – ههنا – يدرك صعوبة أن تجزم بإغارة اللاحق على السابق، إذ لا يتأتى ذلك للقارئ الغُفْل لتواري كل مؤشرات التفاعل، وهذه في نظر صاحب الوساطة ميزة الشاعر الحاذق« حيث إذا عَلِق المعنى المختلس عَدَل به عن نوعه وصنفه، وعن نظمه ووزنه، وعن رويّه وقافيته، فإذا مر بالغبي الغفل وجدهما أجنبيين متباعدين، وإذا تأمّلهما الفطِنُ الذكي عرف قرابةَ ما بينهما، والوصلة التي تجمعهما»[1].

فإفاضة القاضي الجرجاني في الحديث عن السرقات الشعرية والمعاني المتداولة، وتفاعل النصوص بقصد وبغير قصد يشي بمدى مقاربة بلاغيينا للنص من جهة عملية إبداعه، كون ذلك يمثّل جزءا من مفهوم النصية؛ فكم من قصيدة أو خطبة بدت غير مكتملة وغير منسجمة، حتى إذا علم القارئ تماثُلَها مع النمط السائد من القصائد أو الخطب السابقة لها، وتلاقح بنيات تلك مع هذه وتناغم صورهما حكم عليها بالنصية، وربما لم تسعف بعضَ النصوص الذاكرةُ القرائية فيُحكم عليها بعدم النصية أو الانسجام.من ذلك ما ذكره ابن طباطبا تحت عنوان سنن العرب وتقاليدها:

- إمساك العرب عن بكاء قتلاها حتى تطلب بثأرها، وفي هذا المعنى يقول الشاعر: [الكامل]

من كان مسرورا بمقتل مالكٍ فليأتِ نسوتنا بوجه نهـــار

يجد النســـاء حواسرا يندبنه يلطمن أوجهَهُنّ بالأسحار

[1] ينظر: المصدر السابق، ص 178. ديوان كثير عزة، ص 176. إيليا الحاوي، شرح ديوان أبي نواس، منشورات دار الكتاب اللبناني–مكتبة المدرسة، بيروت، ط1: 1983، 2/ 469.

قد كنّ يَكّنُنّ الوجوه تستُّــرا   فالآن حين برزن للنظّــار[1]

فالناظر إلى النص يتحسّس عدم انسجامه بله تناقضه؛ فهل الشامت المسرور بمقتل مالك سيحزن لبكاء النساء وندبهن وقد كشفن وجوههن؟ إنما أراد الشاعر بقوله هذا أن من كان مسرورا بمقتل مالك فليستدل ببكاء نسائنا وندبهن إياه، على أنّا قد أخذنا بثأرنا وقتلنا قاتله.

- زعمُ العرب أن الرجل إذا خدرت رِجْله ذكر أحبّ الناس إليه فيذهب عنها الخدر: قالت امرأة من بني أبي بكر بن كلاب:[الطويل]

إذا خَدِرت رجلي ذكرت ابن مصعب   فـــإن قلتُ: عبدُ الله أجلى فتورها

وإذا كان النص السابق أو الأصلي لم يحقق نصيته من قبلُ فإن النص اللاحق المتأثِّر به لن يكون بأحسن حال منه، فالشاعر «لا يضع في نفسه أن الشعر موضع اضطرار، وأنه يسلك سبيل من كان قبله، ويحتج بالأبيات التي عيبت على قائلها، فليس يُقتدى بالمسيء، وإنما الاقتداء بالمحسن».[2]

لقد مثّل الصراع بين القديم والجديد ركنا ركينا في توجيه البلاغة التطبيقية؛ ورأى عموم البلاغيين أن الشعر القديم هو النموذج الأرقى والمثال الذي به يُحتذى، فاستنبطوا الجماليات التي تُعبِّر عن عصر أولئك الشعراء، ثم حاولوا أن يعمِّموا نفعها وانسجامها مع العصور المتأخرة، واستجاب لتلك النظرة عديد الشعراء فاقتفوا آثار السلف فبلغوا مبلغهم في الجودة والجزالة.

غير أنه في المقابل أبى جملة من الشعراء إلا أن يكونوا مرآة صادقة لعصرهم؛ فهمّهم أمر ما وصلت إليه الحضارة العباسية من رقي واحتكاك بالآخر وتغيّر لغوي اصطلاحي، فخرجوا عن البناء الفني للشعر القديم. فحدثت الاستثناءات التي راقت

---

[1] ينظر: ابن طباطبا، عيار الشعر، ص 51، 57.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص 14.

أحيانا وتضاءلت واضمحلت أحيانا أخرى. وقد قادت هذه الاستثناءاتُ الدارسين إلى أن يعدّوا البلاغة هي فن التجاوز تركيبيا ودلاليا، وكان مصطلح البديع السلّة التي رميت فيها تلك الفوائد.

- **الإبـــداع/ البديـــع:**

نلحظ في تراثنا البلاغي العربي أن مصطلح البديع كان شاملا في فترة من فتراته لعلوم البلاغة، من خلال تغطيته لكل الخصوصيات التي تجعل من النص شعريا، بدءا من الاختيارات النحوية التي تحدث في النص لأغراض محددة، مرورا بمسالك المعنى من الوضع إلى الاستعمال المجازي، وانتهاء بما استقر عليه مصطلح البديع من مسائل الزخرفة اللفظية والصنعة، فقد كان معناه متناغما مع دلالته اللغوية.

ويرى محمد مفتاح أن «التسميات الثلاث: علم البيان وعلم البلاغة وعلم البديع كانت شائعة في المشرق والمغرب، وتبادلت المواقع بحسب الظروف التعليمية والثقافية والاجتماعية. ولكن هذا التبادل لم يكن إلا في عناوين الكتب، وأما داخلها فكانت تتعايش وتتداخل»(1).

ونحن إذ نقر بما قال محمد مفتاح غير أنّا نرى فيه تعميما لا نتفق معه، فمضمون بعض الكتب البلاغية لا يمكن أن يتعايش مع كتاب: منهاج البلغاء وسراج الأدباء، كما أن كتب البديع التي اشتهر بها المغاربة مثل كتاب: الروض المريع لابن البناء، تبدو مختلفة عن نظائرها في المشرق من حيث المغزى.

وفي سياق متّصل علينا أن نؤمن ابتداء أن مصطلح الإبداع لا يعني الانطلاق من العدم، بقدر ما يعني إعادة ترتيب، وحسن تقديم، ودقة في إيجاز، وإفادة في إطناب،

(1) ينظر: محمد مفتاح، التلقي والتأويل-مقاربة نسقية، المركز الثقافي العربي، بيروت-الدار البيضاء، ط1، 1994م، ص15.

وتقريب المعنى وتقويته بمقاربة بين صورتين، وزخرفة في الأسلوب، من خلال تناغم صوتي أو دلالي.

ولعل صاحب "العيار" قد فصل الخطاب حين أجمل فقال واصفا عملية إنتاج النص الأدبي: «على الشاعر أن يديم النظر في الأشعار (...) لتلصق معانيها بفهمه، وترسّخ أصولها في قلبه، وتصير موادّ لطبعه، ويذوب لسانه بألفاظها. فإذا أجاش فكره بالشعر أدّى إليه نتائج ما استفاده مما نظر فيه من تلك الأشعار، فكانت تلك النتيجة كسبيكة مفرغة من جميع الأوصاف التي تخرجها المعادن. وكما قد اغترف من واد قد مدّته سيول جارية من شعاب مختلفة»[1].

فلا يبقى لأثر تلك النصوص جلاء، بعد أن تفاعلت في ذهنه وتناغمت في روعه وصُقلت حسب وضعه واستعماله، فلم يعد القارئ بله الناقد يستطيع أن يجزم أن الشاعر قد أخذ من هذا أو تأثر بهذا إلا على سبيل المقاربة والاجتهاد. فالنص- كما نادت بذلك كريستيفا (J.Kristeva)- إنتاجية مبنية على أساس إعادة التوزيع والتفاعل مع مقام الإبداع.

ولما كان الاتهام بالسرقة يلاحق مختلف الشعراء، فقد أفضى ذلك إلى تنصّل بعضهم من كل محاكاة، وتغنّى بالحداثة في أحدث معانيها قال أبو تمام في سياق الافتخار بقصائده: [الوافر]

منزّهة عن السّرق المورّى   مُكرّمة عن المعنى المعاد[2]

وفي ذلك ما يدلّ على بداية توجّه التجديد في الشعر، أسهم فيه دعاة التقليد، حين أرادوا تقزيم الشعراء المتأخرين، فتتبعوا هفواتهم وسلطوا الضوء على اقتباساتهم من

---

(1) ينظر: ابن طَباطبا، عيار الشعر، ص 14.

(2) محمد عريقات، الشعر القديم في قلب الحداثة والمعاصرة، موقع: www.addustour. com .تاريخ التصفح: 05-09-2015م، في الساعة: 18:00.

الشعر القديم فحدثت المفارقة، إذ راح كلّ شاعر ينسلخ من المعاني والأساليب المكرورة، فأكثر أحدهم المجاز وبالغ الآخر في التجنيس.. وهلم جرّا.

وقد كان من أبرز مظاهر الصراع بين القديم والجديد **البديع**، حيث آخذ النقاد على الشعراء كثرة توظيف البديع مع عدم وجود داعٍ بلاغي لذلك، ولعله من المجحف أن نتهم البلاغيين بإنكارهم الصنعةَ والزخرفة اللفظية لمجرد أنها طارئة على الشعر العربي، فيمكن أن « يحصل الانسجام مع البديع، الذي أتت به القريحة عفوا من غير استدعاء ولا كلفة، كقول أبي تمام: [البسيط]

إن شئت ألا ترى صبر المصطبر   فانظر على أيِّ حال أصبح الطلل

فأنت ترى انسجام هذا الكلام مع كون البيت قد وقع فيه المبالغة والتعليق والإشارة»[1].

إن البلاغيين أدركوا أن البديع موجود في الشعر منذ القدم، ولا يمكن إنكاره، لهذا ما أعابوه على بعض المحدثين هو عدم انسجام توظيف البديع مع المعنى المراد أو التكلف في توظيفه. مما يفقد النصّ نصيته.

وفي هذا الصدد نذكر ما أورده ابن منقذ في تعريف الاستطراد: اعلم أن الاستطراد نبه عليه أبو تمام والبحتري، وهو أن تمدحنّ شيئا أو تذمّه ثم تأتي في آخر الكلام بشيء هو غرضك في أوله، وهو في أشعار المتأخرين بالقصد وفي أشعار المتقدمين بالطبع. فمما أورده نموذجا عن المطبوع قول الشاعر: [الطويل]

وإنّا لقوم لا نرى القتل سبّةً   إذا رأته عامرٌ وسلــولُ

يُقرّب حبّ الموت آجالنا لنا   وتكرهه آجالُهم فتطــول

---

[1] ينظر: ابن أبي الإصبع، تحرير التحبير، تحقيق عبد آعلي مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1987م، ص432. إيليا الحاوي، شرح ديوان أبي تمام، 417.

ومن شعر المحدثين قول الأستاذ(محمد أبو عبد الله ابن منيرة الكفرطابي): [الكامل]

ومهنّـــــد تقفـــو المنـــونَ ســـبيلُه   أبدًا وكيف يكــون ريـــب منـــون
شركَ المنايا في النفوس فرَحن عـــن   غـــبنٍ وراح ولـــيس بـــالمغبون
ولـــو أن ســـيف ناطقـــا لتحـــدّثتْ   شَـــفَراته بســـرائر وشُـــجُون
يهـــــوي فيتـــرك كـــلَّ قـــدّ توأمـــا   بُهوِّيـــه يكفيـــك عـــينَ خـــؤون
وكأنمـــا القـــدَرُ المتـــاح مجسّـــد   في حدّه أو هـــزمُ عـــزّ الـــدين[1]

ولا ندري كيف حكم ابن منقذ على القدامى بالطبع، وعلى المحدثين بالقصد، على الرغم من كونه لم يقم بتحليل الشواهد التي سردها، ولم نشعر بتخاذل المعنى في مجاراة اللفظ. ويُخيّل إلينا أنه حكم مسبق عن المحدثين فقط.

وكان التخلص من **المقدمة التقليدية** أبرز مظاهر الإبداع التي شغلتْ النقاد والبلاغيين، وأسالت الحبر الكثير، وربما أفضل قراءة لهذا التغيّر في البناء الفني هي القراءة النصية. فهل حقيقةً ما أثار البلاغيين على استبدال المقدمة الخمرية وغيرها بالمقدمة الطلالية، إنما هو الرغبة في محاكاة المحدثين للقدامى؟

إن العودة إلى نصوص الشعر الأموي والعباسي التي ظلّت محافظة على البنية الفنية للقصيدة الجاهلية، لا نتحسس فيها غياب النص كما لا نشعر بذلك في النصوص التي خالفت البناء الفني للقصيدة القديمة. لأن للشعراء المحافظين مقاصدَ وغاياتٍ أفضت بهم إلى استحضار الطلل مثلا في عصر لم يعد للأطلال وجود؛ يقول القرطاجني في سياق المفاضلة بين القصيدة ذات الغرض الواحد والقصيدة المتعددة الأغراض:« والقصائد منها بسيطة الأغراض ومنها مركبة، والبسيطة مثل القصائد التي تكون مديحا صرفا أو رثاء صرفا، والمركّبة هي التي يشتمل الكلام فيها على

---

[1] ينظر: ابن منقذ، البديع في نقد الشعر، تحقيق أحمد أحمد بدوي وحامد عبد المجيد، مراجعة إبراهيم مصطفى، مطبعة الحلبي والبابي وأولاده، مصر، (د ط)، 1380هـ–1960م، ص 78، 79.

غرضين مثل أن تكون مشتملة على نسيب ومديح. وهذا أشدّ موافقةً للنفوس الصحيحة الأذواق لما ذكرناه من ولع النفوس بالافتتان في أنحاء الكلام وأنواع القصائد» [1].

فانظر كيف انتبه صاحب المنهاج إلى نزوع النفس البشرية إلى التنوع خصوصا عند العرب، حيث تهوى التراوح بين الطلل والنسيب والمدح ووصف الرحلة والفخر مع الحفاظ على نسق النص وانسجامه، ولولا استكناه نقادنا لمقاصد المبدعين وقدرة بلاغيينا على عمق التفسير، لَحُكم على القصيدة الجاهلية بله التقليدية بعدم الانسجام أو التلفيق غير المؤسس؛ و« ملاك الأمر في جميع ذلك أن يكون المُفتتَح مناسبا لمقصد المتكلم من جميع جهاته، فإذا كان مقصده الفخر كان الوجه أن يعتمد من الألفاظ والنظم والمعاني والأسلوب ما يكون فيه بهاء وتفخيم. وإذا كان المقصد النسيب كان الوجه أن يعتمد منها ما يكون فيه رقة وعذوبة من جميع ذلك. وكذلك سائر المقاصد»[2].

فتوارد المقدمة الطلالية والغزلية مثلا في الشعر لا يخلو من مقصد إثارة دواخل نفس القارئ العربي الدائم البحث عن عمقه التاريخي، وضياعه النفسي الذي سيزداد خطرا مع اتهامات الشعوبيين للعرب بانعدام الخصوصية، وهو ما يتيحه الشعر الجاهلي.

وبناء عليه، يمكن أن يُقرأ استحضارُ الطلل وغيره من دعائم البناء الفني للشعر الجاهلي على أنه رمز نفسي تاريخي عقدي، يتجاذبه الشعراء لتكون قصائدهم أكثر مقروئية وإبداعية وإنتاجية؛ ولعل الشعر المعاصر قد ضرب لنا أروع الأمثلة في تكثيف النصوص بتوظيف أساطير ورموز كأوديب وجلجامش وعشتار، مما لا عهد

---

[1] ينظر: حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (د ط)، (د ت)، ص304.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص310.

للشعراء العرب بها، لكنه صراع المقروئية والبحث عن الذات في زمن صراع الخطابات.

ثانيـــــا/ قراءة السيـــــــاق:

1- البلاغة والأسلوبية

يمكن القول إن البحث عن الأدبية كان يمكن أن يصل إلى أبعد مما وصل إليه في تراثنا البلاغي، لولا انكماش الشواهد البلاغية على معايير النقاد والبلاغيين، وسيطرة النزعة التقنينية المنطقية بدل المقاربة النصية الوصفية.

ولا نعدم تأثير المنطق على ذلك خصوصا بعد القرن الخامس الهجري، إذ ينقل لنا صاحب كتاب الأثر الأرسطي في النقد والبلاغة، دليلا على عدم اهتمام علماء القرن الرابع الهجري بكتاب الخطابة والشعر لأرسطو، قائلا: « فهذا أبو حيان التوحيدي نقل لنا من كتابيه: "المقابسات" و"الإمتاع والمؤانسة"، أجواء حلقات المناطقة في القرن الرابع الهجري ممن انتهت إليهم صناعة المنطق، وممن كانوا يعنون بعلم الأوائل ترجمةً وشرحا ومناقشةً. نجد في المقابسات والليالي التوحيدية اهتمامات المتفلسفة ومناطقة بغداد داخل منتدياتهم الخاصة. والغريب حقا ألا نجد من بين تلك الاهتمامات عناية بكتابي: "الشعر" و"الخطابة" الأرسطيين. فما عثرت في ست ومائة مقابسة، ولا في أحاديث أربعين ليلة من الإمتاع والمؤانسة ما يذكر قضية واحدة من الكتابين، ولا يثير جزئية كانت من مشاغل القوم»[1].

وليس اتهام البلاغة العربية في هذه الفترة بأثر المنطق مثلبة في حد ذاته؛ كون بعض البلاغيين من أمثال ابن وهب وحازم القرطاجني، لم يجدوا حرجا في الاستناد إلى كتب الفلاسفة والمناطقة، إنما الذي أقض مضاجع المبدعين وشتت أنظار

---

[1] ينظر: عباس أرحيلة، الأثر الأرسطي في النقد والبلاغة العربيين إلى حدود القرن الثامن الهجري، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية- الرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 1999م، ص453.

المتخصصين هو تحييد عناصر السياق والذوق والحيوية التي عرفتها روائع الشواهد البلاغية من قبلُ، بحجة علمنة الظاهرة الأدبية، فكانت المحصلة انفتاق الشاهد البلاغي عن حضوره النصي واتجاه الأدبية إلى مسالك العسر المنهجي.

لترتفع الأصوات المنادية بتبسيط البلاغة، فصار بدلَ إكثار التحليل المنطقي الذي رمى بالبلاغة إلى نظرية الأدب، نزعةٌ نحو التبسيط من خلال الضبط والتصنيف. كان أول من تصدّى لها فخر الدين الرازي، فمن ينعم النظر في بعض تحليلاته للشواهد يشعر بتفاعله معها وتأثره بها، وسنأخذ نموذجا من كتابه: نهاية الإيجاز في دراية الإيجاز، لتبيُّن ذلك: قال ابن المعتز: [الرجز]

والشمس كالمرآة في كف الأَشَلّ

وعلّق الرازي: أراد الشاعر أن يريك مع الاستدارة والإشراق الحركةَ التي تراها للشمس إذا أنعمت التأمل، ثم ما يحصل في نورها من أجل تلك الحركة، وذلك أن للشمس حركة متصلة دائمة، ولنورها بسبب ذلك تموّج واضطراب. ولا يتحصّل هذا الشبه إلا بأن تكون المرآة في كف الرعشاء، لأن حركتها تدوم وتتصل وتكون فيها سرعة، فبدوام الحركة يتموّج نور المرآة، وتلك حال الشمس؛ فإنك ترى شعاعها كأنه يهمّ بأن ينبسط حتى يفيض من جوانبها ثم يبدو له فيرجع مع الانبساط الذي تراه إلى انقباض كأنه تجمّعه من جوانب الدائرة إلى الوسط.[1]

فمع كون هذا التشبيه قد عُدَّ من الغريب لانزياحه عن نمط الصورة التقليدية، لكن صاحب نهاية الإيجاز أبى إلا أن يستنبط سحره، فأخذ يسائل قصدية المبدع في إثارته للمتلقي عبر صورة امتزجت فيها الحركة مع اللون، حيث راح يستنطق الجمال في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشلّ (المرتعش)، بدءا بذكره المقوماتِ الدلالية التي

---

[1] فخر الدين الرازي. نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق نصر الله حاجي مفتي أوعلي، دار صادر، بيروت، ط1، 1424 هـ-2004م، ص 182.

عليها الشمس (الاستدارة والإشراق) إلى تفاعلها مع الناظر (المنعم للنظر)، حيث ينتج عن ذلك حركتان؛ الحركة الأولى في نظر الرازي طبيعية ناتجة سنة كونية، والحركة الثانية تحصل من تأمّل الناظر إلى شعاعها في حركته، إذ يظهر مع حركة الشمس الثابتة الدائمة حركةُ النور المتموّجة المضطربة، فتصغر الشمسُ حتى ينقبض الشعاع إلى وسط الدائرة، ثم تراه يفيض إلى خارج قرص الشمس، وهو ما رآه الشاعر يشبه حركة المرآة وضوئها في كف الأشلّ. فهذه الخطاطة التي رسمها الشاعر لم يكن ليظهر جماليتها سوى ناقد حصيف.

فالبلاغيون توجهوا بهذا الصنيع نحو القواعد، يبوبون ويفرعون ويدققون حتى صارت الكتب البلاغية محشوة بالقواعد متلوة بالشواهد، لكن طفق التحليل النصي يؤول نحو التجريد والتعميم، وتغلبت سلطة القاعدة فصارت الشواهد المختلفة بناء ودلالة ومقاما توضع تحت قاعدة واحدة لمجرد توافقها في أداة تشبيه أو علاقة مجازية.

ومن المعلوم أن النصوص « حين تتعيّن في الوجود اللساني أو الكتابي بعد أن تنضج في وجودها الذهني الكموني تصير مقيدة بقيد السياقية؛ لأنه شرطها الشكلي الذي به تصير ذات معنى تركيبي لفظي أو خطي بعد استيفائها الشرط المضمون يبت جوهر الفكرة في فناء العقل، فالنصوص صامتة في دواخلنا حتى يخرجها بالنطق على شفاهنا سلطان البيان الشفوي، ويؤبدها بالحروف والكتابة سلطان البيان الخطي»[1].

فكاد يجمع الدارسون على حلول البلاغة التعليمية التي تؤم إيصال الفن البلاغي للمتعلم في قوالب جاهزة، حتى يصبح قادرا على استخراج القاعدة لا متذوّقا لجماليتها أو متمكّنا من إنتاج نصوص مماثلة. وإذا استثنينا بعض المشاريع التجديدية كجهود

---

[1] إدريس مقبول، الأفق التداولي، نظرية المعنى والسياق في الممارسة العربية التراثية، عالم الكتب الحديث، إربد– الأردن، ط1، 1432هـ– 2011م، ص 55.

أمين الخولي ومحمد العمري، لا نكاد نعثر على مصنّف مختلف من حيث الأصول المنهجية ومدونة الشواهد عن شروح المفتاح للسكاكي والتلخيص للقزويني.

وقد لاحظ بعض الدارسين أن العديد من دراسات البلاغيين العرب المحدثين والمعاصرين لأبيات شعرية تمس علم البيان عامة ومباحث علم البديع خاصة، وما بنته قراءاتهم لها لم تخرج في نماذجها النهائية ومحصلتها التأويلية عن استنساخ ما ثبّتته وأقرته أجهزة قراء سابقين هي في أصل تكوينها، فحاولت تحيين المعاني بغية الاستيعاب الأكبر لمعطيات الحاضر في أسئلة الماضي.(1)

من هذه الزاوية اتّهمت البلاغة بالمعيارية، والحقيقة أنه اتهام للبلاغة التقليدية وليس للبلاغة العربية الأصيلة، فما ذنب بلاغتنا من دارس عاش العصرنة بكل معانيها، وتواصل بأجهزة الاتصال الحديثة وتناوحته الخطابات الكثيفة من كل جهة، أن يرمي بكل ذلك جانبا ويقبع يجتر بيتا للشنفرى لو عاش وقتنا لمنه استنفرَ، أو يكرر خطبة للحجّاج مكتفيا بها ليرسّخ فيزمن الديمقراطية سطوة القوة على كلّ حوار أو حرية.

ولكون البلاغة عموما عربيا وغربيا قد أصابتها انتكاسة عظيمة، كادت تعصف بوجودها منهجا ومعرفة ومادة تعليمية، بسبب ما علق بها من اتهامات تنتهي بها إلى عدم جدواها في واقعنا المعاصر. جاءت اللسانيات عبر مختلف مدارسها وإفرازاتها تترى وتباعا تجيب عن إشكالات متعددة: عن الأصوات، والنحو، والمعجمية، والدلالة، والنص الأدبي، فكان تفسير النص الأدبي بنظر وصفي ومنهج علمي الشغل الشاغل للأسلوبية التي عدّت الوريث الشرعي للبلاغة.

---

(1) ينظر: أحمد طايعي، التواصل البلاغي من المصرّح به إلى المسكوت عنه، منشورات زاوية، ط1، 1429 هـ- 2008، ص 80، 81.

وليس يفهم من وراثة الأسلوبية للبلاغة تطابق بينهما، ولكن يقصد به محاولة الأسلوبيين احتلال بعض الأقاليم التي شغلتها البلاغة في فترة من فتراتها، وقد أرّخ لهذه الفترة تمام حسان بقدامة بن جعفر إلى السكاكي؛ حيث اتصفت البلاغة بما اتصفت به الأسلوبية من الاستقراء الناقص وإمكانية تحقيق النتائج، والشمول المتمثل في الحتمية وتجريد الثوابت، والتماسك الذي يأتي عن التصنيف وعدم التناقض والاقتصاد بناء على ضبط المفردات على القوانين.[1]

وكان عبد السلام المسدي قد وضّح المفارقات بين الموروث والوارث في هذه النقاط:

- البلاغة علم معياري يرسل الأحكام التقييمية، ويرمي إلى تعليم مادته وموضوعه بلاغة البيان.
- البلاغة علم وصفي ينفي عنه كل معيارية، وتعزف عن إرسال أحكام المدح والتهجين.
- البلاغة ترمي إلى خلق الإبداع.
- تسعى الأسلوبية إلى تعليل الظاهرة الإبداعية.
- البلاغة اعتمدت فصل الشكل عن المضمون، على حين تعتمدهما الأسلوبية على أنهما وجهان لعملة واحدة.
- منحى البلاغة متعالٍ بينما تأخذ الأسلوبية منحى اختباريا.[2]

فالأسلوبية أرادت أن تجيب عن بعض أسئلة البلاغة الأولى وتحقِّق أهدافها الأصلية النصية، قبل أن تؤُول البلاغة إلى غايات تعليمية وتصطبغ بالأحكام القيمية،

---

[1] ينظر: تمام حسان، الأصول- دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو- فقه اللغة- البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1420هـ- 2000م، ص 312.

[2] ينظر: عبد السلام المسدي، الأسلوبية والأسلوب، الدار العربية للكتاب، طرابلس-ليبيا، تونس، ط3، (د ت)، ص53، 54.

لذا يفترض في التحليل الأسلوبي أن يجعل النص موجّها لقواعده خصوصا بعد أن استندا لأسلوبيون إلى مقولات اللسانيات: كالآنية والوصف والتمييز بين اللسان/القواعد والكلام/الأسلوب.

ويلخّص محمد العمري في تقديمه لكتاب هنريش بليت (Heinrich Blett) المهم، أبرز اتجاهات الأسلوبية على ضوء نموذج التواصل في:

- **الاتجاهات الأسلوبية**

أولا/ التركيز على عنصر واحد من عناصر التواصل:

1- الاتجاه التعبيري (المرسل)/الأسلوب هو الرجل.

2- الاتجاه التأثيري (المتلقي)/ التأثير في المتلقي.

3- الاتجاه المحاكاتي (الموضوع-الرسالة)/ علاقة النص بالموضوع.

4- الاتجاه التأليفي (السنن)/ بنية النص اللغوية.

4-1-أسلوبية السياق.

4-2- أسلوبية الانزياح.

4-2-أسلوبية الإحصاء.

ثانيا/ تركيب عناصر نموذج التواصل:

1- أسلوبية السجلات.

2- الأسلوبية السميائية (نموذج هنريش بليت).[1]

وتقبّل الدارسون العرب الأسلوبية بقبول حسن، فكثرت تطبيقاتها على النصوص الأدبية العربية، وشكّلت لحظة من لحظات تاريخ حياة البلاغة المتألق. فبالنسبة للبلاغة العربية لم تكن في لحظاتها واتجاهاتها بلاغة تقوم على مبدأ مراعاة السياق. وعلى

[1] ينظر: هنريش بليت، البلاغة والأسلوبية، نحو نموذج سيميائي لتحليل النص، ص 13.

الرغم من أن هذه الدراسات أسهمت في اختزال البلاغة القديمة عندما اقتصرت على العلاقات بين الدلائل، وانشغلت بتركيب النص وبنيته دون علاقاته السياقية، فإنّها من جهة أخرى حافظت على استمرار التراث البلاغي، عندما أرغمها التحليل النصي على استعادة رصيد هائل من المصطلحات البلاغية في وصف النصوص. لكن لا يمكن للأسلوبية أن تطابق البلاغة؛ لأنّ مقاربة البلاغيين للخطاب لم تنحصر في الجزء المتعلق بوجوهه الأسلوبية، بل شمل أجزاءه التي تمّ إسقاطها من دائرة اهتمام الأسلوبيين.[1]

فضلا عن ذلك، إن أغلب الدراسات الأسلوبية العربية قد وقعتْ في قفص المعيارية؛ فصارت تُسقِط النصوصَ المتباينة على قواعد ثابتة، كالحديث عن تواتر الأصوات والتقديم والتأخير والمعجم الدلالي، بل وصل الكثير منها إلى نقل حرفي للنتائج من دراسة إلى أخرى. وفضلا عن ذلك اشتغلت الأسلوبية على النص الأدبي وبحثت عن فرادته، ولم يكن البعد الحجاجي أو التواصلي ذا حضور في الأبحاث الأسلوبية، كما أنّها عزفت إلى حد كبير عن الأثر الذي يحدثه النص في الواقع.

2- البلاغة والتداولية:

تبحث التداولية عن القوانين الكلية للاستعمال اللغوي، وترمي إلى التعرف على القدرات الإنسانية للتواصل اللغوي، وتصير التداولية من ثَمَّ جديرة بأن تعرّف بأنّها علم استعمال اللغة، كونها تمثل نسقا معرفيا استدلاليا يعالج الملفوظات ضمن سياقاتها التلفظية والخطابات ضمن أحوالها التخاطبية.[2]

---

[1] ينظر: محمد مشبال، البلاغة والأصول-دراسة في أسس التفكير البلاغي العربي، نموذج ابن جني، أفريقيا الشرق، المغرب، ط1، 2007م، ص7.

[2] ينظر: مجموعة من الباحثين، التداوليات علم استعمال اللغة، تنسيق وتقديم حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث، إربد-الأردن، ط2، 2014م، ص 32.

وقد جاءت التداولية وغيرها من العلوم والمناهج السياقية مشروعات تكميلية لدراسة اللغة، بعد أن هيمنت البنوية على اختلاف توجهاتها والتوليدية التحويلية عبر مختلف تطوراتها.

إن علماء التداولية اجترحوا مسائل المعنى في إطار السياق، ففسّروا الإشاريات التي تربط النص بالمقام، واستنبطوا القصدية لأهمية المتكلم في إنتاج النص، كما وقفوا على الأثر من خلال الأفعال الكلامية والحجاج، واستبطنوا الخلفية المعرفية بين طرفي التواصل التي توجّه الاستلزام الحواري. فكانت سابقةً نوعية في ربط اللغة بوظيفتها ذكّرت الدارسين بوظيفة البلاغة، وأثارت فيهم نزعة موازنة ومقاربة بين عدة مقولات بلاغية وقضايا تداولية.

فخلافا للنحاة لم يفت البلاغيين العرب، كما سنلحظ في ثنايا هذا البحث، تفسيرُ المبهمات دلاليا كأسماء الإشارة والضمائر والتعريف والتنكير ضمن تقنيات تحديد المعنى المقامي. ونقف قليلا عند تعليق الزمخشري على الآية الخامسة من سورة البقرة: ومن التنكير الذي يلائم حال التعظيم تنكير هدى في قوله تعالى:﴿ أُوْلَـئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾[البقرة:5]، فإنه يفيد ضربا مبهما لا يبلغ كونه ولا يقدر قدره فيما لو قلنا (على الهدى) كأنه قيل: على أيِّ هدى، كما تقول: لو أبصرت فلانا لأبصرت رجلا.[1]

كما اعتبُرت قصديةُ المتكلم طرفا فاعلا في ضمان نجاعة الفعل التواصلي؛ بل كانت أسا متينا في تعريف الفصاحة: "وأما فصاحة المتكلم فملكة يقتدر بها على التعبير

[1] ينظر: الزمخشري، تفسير الكشاف، 45/1.

عن المقصود بلفظ فصيح"، وكذلك حال البلاغة، وأرجع بعض البلاغيين تمييز صدق الخبر وكذبه إلى اعتقاد المتكلم.[1]

كما أفصحتْ قراءة الإنشاء على ضوء النظر التداولي عن تماثل كبير بين علم البلاغة والتداولية، انطلاقا من الاختيار المعجمي (الإنشاء/ الفعل) وانتهاء بأثر اللغة في المجتمع؛ لأنّ الكلام «بعد وقوع التواضع يحتاج إلى قصد المتكلم له واستعماله فيما قررته المواضعة، ولا يلزم على هذا أن تكون المواضعة لا تأثير لها، لأن فائدة المواضعة الصيغة التي متى أردنا مثلا أن نأمر قصدناها، وفائدة القصد أن تتعلّق تلك العبارة بالمأمور، وتؤثر في كونه أمرا به. فالمواضعة تجري مجرى شحذ السكين وتقويم الآلات، والقصد يجري مجرى استعمال الآلات بحسب ذلك الإعداد»[2]. ولعل هذا النص يبدو كافيا لإثبات التقاطع الكبير بين البلاغة العربية والتداولية في مسألة النظر إلى اللغة على أنها فعل.

ويعد موضوع الحجاج أحد المحاور الكبرى للتداولية، وقد ارتضى الدارسون لسعته وانتشاره في مختلف النصوص والمقامات أن يعدوه علما مستقلا ضمن البلاغة الجديدة. ولا شك أن البلاغة القديمة عند الغربيين كانت معينا للدراسات المعاصرة للحجاج، نظرا لما توفّر فيها من تقنيات الخطاب الإقناعي الذي شغل حيزا مهما، على ضوء الديمقراطية والسوفسطائية عند الإغريق. فالإقناع هو التواصل لغاية تغيير سلوك أو موقف.

أما تصوّر البلاغيين العرب للإقناع وبلاغته فيرى حسن المودن أنه يمكن الانطلاق منه في عصرنا الراهن، خاصة أنه يلفت الانتباه إلى الشبكة المعقدة التي

---

(1) ينظر: القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر، القاهرة، ط3، 1428هـ- 2007م، ص 19، 24.

(2) ينظر: ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1402هـ- 1982م ، ص 42، 43.

تؤسس عملية التخاطب، ويؤكد على أن ظروف الخطاب غير اللغوية تقوم بدور هام في تحديد خصائص الخطاب الداخلية، لأن الخطاب يشغّل لتحقيق غاياته عناصر لغوية (اللفظ، الصوت، التركيب، الصورة) في علاقتها بعناصر مقامية تداولية (المتكلم، المخاطَب، المقام). [1]

ولطالما ارتبط الحجاج بأثر القول في السلوك، فإن لم يكن فلا معنى للقول: قال نُصيب:[الوافر]

يقول فيُحسن القولَ ابنُ ليلى ويفعل فوق أحسن ما يقول

وقال آخر:[الطويل]

ألا ربّ خصمٍ ذيّ فنون علوته وإن كان ألوى يشبه الحقَّ باطلُه

قال الجاحظ: « فهذا هو معنى قول العتابي: البلاغة إظهار ما غمض من الحق، وتصوير الباطل في صورة الحق». [2] حيث إن التماثل بين البلاغة والتداولية يكمن في الوراثة شبه الكلية للبلاغة الإقناعية الخطابية، لكن يبدو أن التأمل في طرائق التحليل ومدوّناته يظهر بعض التباين.

إذ يُلحَظ على أدوات التداولية تشبعها بالمنطق أفضى بها إلى اختيار النصوص العادية وأحيانا المصطنعة نماذجَ لاختبار مقولاتها، فاشتركت في هذه النقطة مع النحو العربي. على حين كانت النماذج التطبيقية في البلاغة العربية فنية عموما. [1]

---

(1) ينظر: حسن المودن، بلاغة الخطاب الإقناعي، نحو تصور نسقي لبلاغة الخطاب، ص31.

(2) الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق درويش جويدي، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، 1429هـ- 2009م، 138/1.

(1) ينظر: صابر الحباشة، "التداولية والأسلوبية، التجاور والتداخل"، مجلة علامات، ج 67، مج 17، ذو القعدة 1429هـ/ نوفمبر 2008م، ص 281، 282.

فضلا عن ذلك لم تفصل البلاغة العربية بين الإقناع وجمال الأسلوب، فالكلام البليغ صناعة، و« هو كل ما تبلّغ به المعنى قلبَ السامع فتمكّنه في نفسه لتمكنه في نفسك مع صورة مقبولة ومعرض حسن»[1].

ويقول أوليفي روبول (Olivier Reboul): إنه ينبغي لنا أن نرفض الاختيار الذي يفصل بين بلاغة الحجاج وبلاغة الأسلوب؛ لأنه لا يمكن أن توجد الواحدة دون الأخرى، ولأن البلاغة تتألف منهما معا. ثم إن معايشة التراث البلاغي العربي تبرز كثرة المصنفات التي احتفت ببلاغة المحسنات منذ عبد الله بن المعتز حتى السجلماسي دون بلاغة الخطابة التي أرسى دعائمها الجاحظ.[2]

ثم إن تنوّع الموضوعات التي تعالجها البلاغة لم تُتَح للتداوليين على الرغم من مساءلة كليهما للمقام، واستنادهما إلى مقولة "لكل مقام مقال" المفضية إلى فتح أقاليم قابلة للتجدد والتفرد.

3- البعد النصي التداولي:

إن الدراسات التي وازنت بين مختلف التوجهات المعاصرة من جهة، والبلاغة العربية من جهة أخرى تعبّر عن سعة المساحة التي شغلتها البلاغة خلال تاريخها الطويل، حتى صعب ضبط أهدافها وطبيعة نصوصها وطرائق منهجها، فاقتربت من البنية النحوية في بعض المشاريع، حتى التبست مسائل النحو والبلاغة في إطار علم المعاني، وتبنّت جدليةَ المفاضلة بين اللفظ والمعنى لتزاحم النقد في عصر من عصوره، وركب البلاغيون مضمار الجدل العقدي والثقافي، فعَلا نصُّ الخطابة والمناظرة ليأذن بفتح بلاغة الخطاب الإقناعي الاستدلالي، وفي المقابل تصدّى بلاغيون آخرون إلى انفتاق النص عن سلطان القاعدة الدلالية، ورحلة المدلول إلى التعدد والأسلوب نحو

---

[1] العسكري، كتاب الصناعتين- الكتابة والشعر، ص 8.

[2] ينظر: حسن المودن، بلاغة الخطاب الإقناعي، ص 8، 9.

التفرّد، لتزدهر البلاغة الإنشائية الجمالية على ضوء اتساع رقعة الاستشهاد بالشعر وصراع الجديد والقديم، ثم جاءت النزعة التقنينية المنطقية تستجمع ذلك الشتات بانطلاقها من القوانين الكلية، بغية تقديم نموذج تعليمي واضح ومضبوط، فتعرّضت إلى ما تعرضّت.

إن الحديث عن أيّ وضع علمي للبلاغة تعترضه مشكلات، كون البلاغة ماثلة في طبيعة الأشياء وفي الحياة وفي جميع أشكال التعبير والتواصل البشري، فلا يمكن أن تكتَسب شكلا محددا كما لا يمكن لقواعدها أن تُلتزم في علم مغلق. فالبلاغة تستمد حدودها ومفاهيمها من طبيعة الإبداع اللفظي وغير اللفظي للإنسان في مجرى التاريخ، لذا لا نُفاجأ من التدفّق الرهيب للصور والوجوه الأسلوبية التي أنتجتها البلاغة الإنسانية في سعيها لتصنيف أشكال التعبير البلاغي في مختلف الخطابات.[1]

لقد كان الجامع المشترك بين كل تلك المقاربات هو **النص**، كونه يمثّل وحدة نحوية دلالية تداولية بلاغية، تتفاعل فيها الدلائل والمدلولات على ضوء المقام، ويتسم بالتجدد الدائم متأثرا بالتطورات التي تعرفها مختلف مناحي الحياة. ولعل العلم الذي تبنى النص اصطلاحا وتنظيرا وإجراء هو لسانيات النص، يظهر ذلك تأثرها به، إذ تعددت مداخلها وتباينت مناهجها، وكانت الملاذ الذي أتاح للنص حضوره بنية ودلالة وتداولا.

لكن لأن هذا العلم بصيغته الغربية قد استعان بإفرازات علم الحاسوب وعلم النفس وعلم الاجتماع، ولم يتمكّن الدارسون العرب بعد من تبيئته، فقد آثرنا أن تستقل دراستنا عن كل قراءة مسبقة موجّهة للأصول، وإنْ كنا لا نعدم أبدا استئناسنا بما قرأت به لسانيات النص أو التداولية أو الأسلوبيةُ مختلفَ النصوص. إن البلاغة تسير مع

---

[1] ينظر: محمد مشبال، البلاغة والأدب، ص 150، 151.

النص جنبا إلى جنب تسائله في بنيته ودلالته ونمطه، في عملية إنتاجه واستقباله، في تأثره بالمقام وأثره فيه. فهذا العلم استطاع أن يستيقظ ويكتسح بقوة الأقاليم المختلفة للنص، وكان من نتائج هذا التطور:

– أنْ صارت البلاغة علما مستقبليا ينزع إلى أن يصبح علما واسعا للمجتمع، فهي لم تعد علما خاصا بالخطاب الخاص، وإنما صارت علما عاما للخطابات كافة.

– أنْ انتقلت من الرغبة في إنتاج الخطاب إلى دراسة خصوصياته؛ أي إنها تخلّت عن نزعتها المعيارية لتهتم برصد الوقائع.[1]

ويرى جان روبريو (J. Robrieux) أن القرون الأخيرة شهدت عودة البلاغة إلى أقاليمها الأصلية؛ فبعد مكوثها في الآداب الجميلة والنزعة الوضعية والشكلانية الروسية واللسانيات البنوية، أدرك العلماء أن نصوص السجال السياسي والخطاب الإعلامي والإشهاري، تتعلق بطرائق معروفة ومكتسبة من طرف الخطباء والبلغاء قديما.[2]

ولعل هذا ما قصده القدماء حين اعتبروا البلاغة علما لم ينضج ولم يحترق، ذلك أن النص هو المرجع الرئيس والموجِّه للقاعدة البلاغية، كما أنه يتأثر بالعصر الذي يظهر فيه. فالبلاغة مطالبة بالتعايش مع مختلف أنماط النصوص التي تبرز في عصرها وقد تأفل في عصر آخر.

إن البلاغة المعاصرة اقترحت استبدال مصطلح السمة بمصطلح القاعدة أو الآلية؛ فبلاغة السمات لا تقوم على قواعد مقررة أو مبدأ عام، بقدر ما تحددها مبادئ

---

(1) ينظر: تقديم عمر أوكان لكتاب: رولان بارث، قراءة جديدة للبلاغة القديمة، ترجمة عمر أوكان، أفريقيا الشرق، (د ط)، 1994م، ص 8.

(2) Jean-JacqueRobrieux, Elément de rhétorique et d’argumentation, Ed ,Dunod-Paris, 1993, P : 3.

جمالية تُستقى من مصادر مختلفة، منها طبيعة النوع الأدبي ومبدأ وحدة النص وانسجامه ومبادئ جمالية عامة كالتصوير والإيحاء والتجسيد وغيرها. [1]

وسنأخذ نموذجين مختلفين؛ الأول آية قرآنية والثاني مقتطف من نص شعري معاصر، فالنص القرآني قد شهدت له البلاغة قديما بالنصية، وحكمت عليه بالسمو فوق كل كلام، أما نص سميح القاسم المعاصر فلا جرم أن البلاغيين القدماء لن يحكموا عليه إلا بالخروج عن عمود الشعر، إن لم يحكموا عليه بالهذيان. فكيف نتصوّر المقاربة النصية أو البلاغة المعاصرة للآية السابقة أو نستعيد القراءة البلاغية القديمة الممكنة لنص معاصر.

قال تعالى:﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللّهُ مَثَلاً كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاء{24} تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللّهُ الأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ{25} وَمَثلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ الأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ{26} ﴾ [إبراهيم:23-26].

- يقول سميح القاسم:

لِشقائق النعمان أن ترتاح
في أفياء أرز الله
للدوري أن يأوي لعش
آمن من شهوة الأفعى
وأن يشتاق قرميد الليالي المقمرة
ولقلب عشتاروت وأن ترتاح
من ضوضاء طائرة تدمّر وردة

---

[1] ينظر: محمد مشبال، البلاغة والأدب، ص 90.

وقذيفة تلقي غبار الطلع

فوق مجنزرة.[1]

علينا أن نؤمن ابتداء أن كل نص مشروط بمقامه؛ والمقام قد يعتبر النص نفسه باعتباره سياقا، تتموقع فيه الألفاظ والجمل والصور، كما أنه قد يتسع قليلا ليشمل السياق الأدبي (الجنس الأدبي، الاتجاه الأدبي...)، وقد يمتد إلى علاقة النص بالإنسان والمجتمع والتاريخ. والأساس هنا أن المقال ليس مادة لغوية منفصلة عن مقامها ولا المقام بعنصر منفصل عن المقال، وتتوضّح هذه الفكرة عندما يتحدث البلاغي عن مراعاة الألفاظ والتراكيب للأغراض والمقاصد.[2]

وقد اجتهد المفسِّرون في تفسير الكلمة الطيبة والكلمة الخبيثة، فقال طائفة هي عبارة التوحيد وعبارة الشرك، وربما شملت دلالة الآية كلّ كلمة يراد بها الخير وكل كلمة أريد بها الشر.

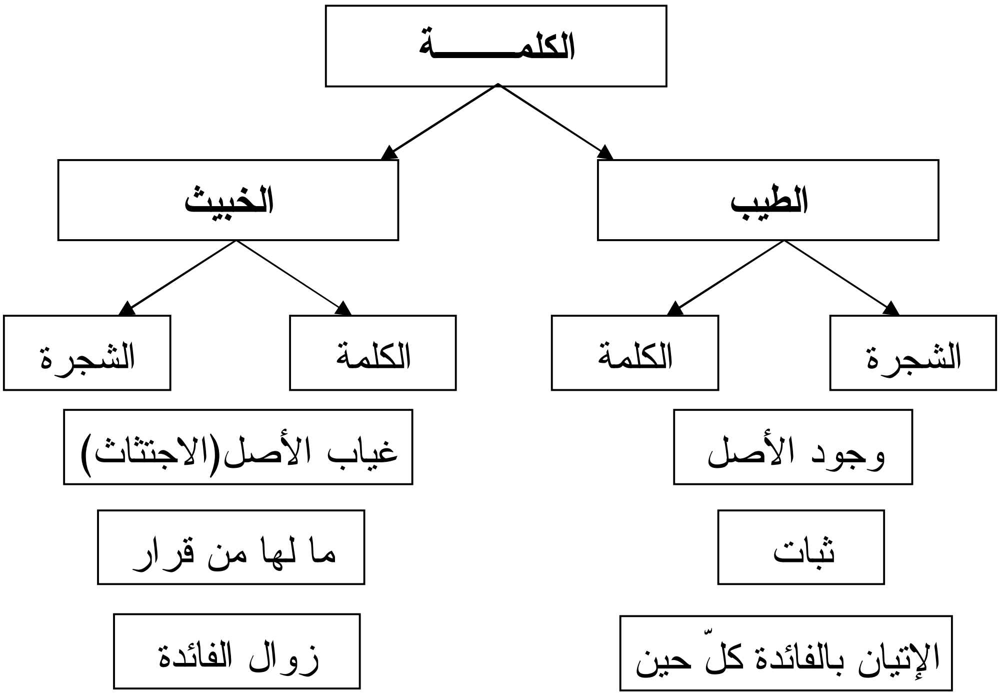

---

(1) ينظر: سميح القاسم، أخذة الأميرة يبوس، دار النورس الفلسطينية، القدس، (د ط)، ص 35، 36.

(2) ينظر: حسن المودن، بلاغة الخطاب الإقناعي، ص 354.

إن الآية الكريمة حققت نصيتها بناء على توافرها على شروط الاتساق والانسجام، إذ حدث الربط بالأداة (الكاف والواو)، كما حدث دون ذكر الأداة لشدة الارتباط عن طريق الوصف والشرح (أصلها ثابت وفرعها في السماء/اجتُثّت من فوق الأرض، مالها من قرار). ثم زاد الاتساق المعجمي والدلالي عن طريق التكرار والإضمار (كلمة/ طيبة، خبيثة).

وفضلا عن ذلك يظهر الانسجام في ضرب المثل بين الكلمة والشجرة الذي تجاوز عصر النبوة إلى جميع الأعصار والأمصار، انسجام في التصوير ونقل عجيب(جسدنة) من خطاطة الكلمة (التجريد) إلى خطاطة الشجرة (الحس)، من حال أصلهما مرورا بفرعهما وانتهاء بما يقدمانه من الثمر والمعاني.

فبلاغة النص القرآني ظاهرة في اختيار الألفاظ والدلالات والعلاقات بينهما والتوازن الصوتي، بحيث تتسم بالتحيين، الذي يجعلها قابلة لأن تُقرأ في القرن الأول للهجرة، وفي القرن الواحد والعشرين دون شعور بقدامة الصورة أو غرابتها، وسواء أكان المقصود بها كلمة التوحيد/الشرك أو غيرها، تبقى دلالة هذه الآية ابتداء قابلة لأنْ تؤتي بلاغتها كلّ حين عن طريق التأويل الذي لن ينفد مع النص المعجز. فالنص القرآني لن يتخلف أبدا عن القراءة البلاغية المعاصرة.

ولكن لو أخذنا نص سميح القاسم السابق على ضوء البلاغة العربية القديمة، فمن الراجح أنّه سيُستهجن، وفي أحسن الأحوال سيثير جدلا أكبر مما أثاره أبو تمام. ليس لأنَّ النص يفتقر إلى النصية بل لكونه جاء معبّرا عن عصر الشاعر وبيئته وثقافته، عن طبيعة قارئه وناقده. فأنّى لبلاغيينا من شقائق النعمان وقلب عشتاروت وشهوة الأفعى وأرز الله، وأين هم من نص انتهك وحدة الوزن والقافية وعبث بعمود الشعر.

غير أن هذه الأسطر الشعرية تعد شعرا في بلاغة اليوم، وعلى القارئ أن يحقق نصيتها مهما تناءت عن الملاءمة رموزُها، فبالعودة إلى دلالة الرمز الأسطوري المتضمّن في النص، قد نستجلي شيئا من دلالته المعتمة الهاربة من مبدأ الوضوح الذي يروق جلّ البلاغيين القدامى. فالأسطورة تحكي: أن شقائق النعمان كانت نتيجة موت أدونيس حبيب عشتروت الأبدي، حيث تحوّل دمه إلى زهرة جميلة عندما أخذتْ عشتروت كأسا من كوثر الآلهة وصبتها على دم أدونيس، فغلى دم أدونيس وتحوّل إلى زهرة الشقيق، فمن ذلك الحين صارت الوردة الحمراء رمز الحزن على أدونيس الجميل.[1]

إن ما أردناه بهذا العرض الموجز المشوب بالإخلال هو الإشارة إلى تحكّم النص في طبيعة قراءته البلاغية، ولا يفضي هذا الحكم إلى نزعة استئصالية تلغي النص من شروطه التاريخية أو تقوّض كل قراءة بلاغية متوارثة.

فكم من نظرية بلاغية ورؤية نقدية تجاوزت عصرها وامتلكت القدرة على مساءلة نصوص معاصرة، ورُبَّ نصّ قديم كُتبت له الاستمرارية في القراءة الذوقية والتحليلية، فقد طُبّقت نظرية النظم ومنهج الموازنة على نصوص حديثة وآتت نتائجها، فكل نص شعري يفترض إيقاعا معينا ومعاني إيحائية. وجرّبت في المقابل مناهج تحليل الخطاب على نصوص قديمة فاستوعبتها وتمكّنت من صناعة مقامها بناء على لغتها.

إن هذه البيننة المنهجية والنصية جعلتنا نسلك أسلوبا وسطيا يبتغي في ما آتاه العلم التراث البلاغي العربي، ولا ينسى نصيبه من علوم النص المعاصرة.

---

[1] ينظر: ناهدة أحمد الكسواني، "تجليات التناص في شعر سميح القاسم، مجموعتا أخذة الأميرة يبوس ومراثي سميح"، مجلة قراءات، العدد:4، سبتمبر 2012، ص 156.

الفصل الثاني:

قراءة نصية تداولية لأهم مقولات البلاغة

المبحث الأول: الفصاحة والبلاغة

المبحث الثاني: البيـــان والنظـــم

المبحث الأول: الفصاحة والبلاغة

أولا/ الفصاحة:

تبدو الصعوبة من الوهلة الأولى في تحديد الأسس النصية التي استند إليها البلاغيون العرب في ضبط تصوّراتهم للفصاحة، ليس لكون البلاغة نشأت مترامية بين علوم القرآن والنقد وتاريخ الأدب فحسب، ولكن لأن مدار الفصاحة مرهون بخصوصيات اللغة النظامية وما يكتنفها من تشابك وتعقيد، وبمقتضيات المقام وما يستدعيه من أبعاد متنوعة فيزيزلوجية وفيزيائية واجتماعية ونفسية.

إذ يلحَظ المتصفِّحُ لكتب البلاغة بعض النصوص المتناثرة، وهي تستجلي شيئا من مقاييس الفصاحة عند القدماء، تبدو متضاربة ابتداءً بين الفصاحة اللغوية والفصاحة البيانية، ثم يمتدّ الاختلاف والجدال إلى النص أو الشخص أو المقام الذي يمكن أن يُحدِّد الفصاحة.

فمثلا ينقل الجاحظ لنا نصّا يُظهِر فيه احتكام الناس إلى القرآن على أنه النص الأفصح؛ حيث قال أهل مكة لمحمد بن المناذر (الشاعر): ليست لكم معاشِرَ أهل البصرة لغة فصيحة، إنّما الفصاحة لنا أهل مكة، فقال ابن المناذر: أما ألفاظنا فأحكى الألفاظ للقرآن وأكثرها له موافقة.[1]

وبهذا يتّضح أن ميدان الفصاحة قد احتكم إلى المحاكاة مثل كل فنّ، محاكاة النص الأفصح والأسمى في العربية، إذ مثّل القرآن النموذج الأعلى، وعليه كان التركيز في بحث الإعجاز والبلاغة والفصاحة، لكن الحصة الأكبر في الاستشهاد كانت لأشعار العرب وخطبهم.

---

[1] ينظر: الجاحظ، البيان والتبيين، 19/1.

لقد اجتهد للتفريق بين الفصاحة والبلاغة أبو هلال العسكري، حين ذهب إلى أن « الفصاحة تمام آلة البيان، فهي مقصورة على اللفظ؛ لأن الآلة تتعلق باللفظ دون المعنى، والبلاغة إنما هي إنهاء المعنى إلى القلب، فكأنها مقصورة على المعنى»[1].

وهو تصوّر يستجلي ثنائية الفصاحة والبلاغة على أساس تمايزي مستندا إلى الأصل المعجمي للمصطلحين، ويشي بجدال عميق بين اللفظ والمعنى في الدرس البلاغي والنقدي، فيصِل بالحديث عن اللفظ إلى المتكلم، كونه منطلق العملية التواصلية عبر جهازه النطقي، ويمتدّ بالمعنى إلى ذهن السامع، وبتضافر العمليتين تتحقّق الفائدة في الخطاب.

إن ربْط الفصاحة بتمام آلة البيان يقصرها على عملية الإنتاج، دون مراعاة لبنية النص أو سياقه بله شروطه النحوية والدلالية. من هذا المنعطف أكّد صاحب "المغني في أبواب التوحيد والعدل"على مسائل السلامة النظمية قائلا: «الفصاحة لا تظهر في إفراد الكلام بالضمّ على طريقة مخصوصة، ولا بدّ مع الضمّ مِن أن يكون لكلّ كلمة صفةٌ، وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تتناول الضمّ، وقد تكون بالإعراب الذي له مدخَل فيه، وقد تكون بالموقع، وليس لهذه الأقسام رابع»[2].

فالقاضي عبد الجبار يركّز على المستوى الصرفي والنحوي في تأليف السياق، ولعلها المحاولة الأولى في الإشارة إلى السلامة اللغوية بصفتها شرطا للفصاحة، « فإذا سلّمنا بأن اللغة من حيث هي جهاز (نظام دلائلي) عمياء من الجمال، فهي آلة لإنتاج

---

[1] أبو هلال العسكري، كتاب الصناعتين- الكتابة والشعر، ص6. ينظر: أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، مطبعة المجمع العلمي العراقي، (د ط)، 1407هـ- 1987م، 111/3، 112.

[2] القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، 199/16 نقلا عن محمد عبد المنعم خفاجي وآخرين، الأسلوبية والبيان العربي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 1412هـ- 1992م، ص47.

الكلام وتركيبه، أما النحو فهو الضابط للسلامة والمقبولية (...) وأما البلاغة فهي الضابط للجمالية»[1]، ويتضافر النحو والدلالة والتداول (الجمالية) في تحديد الفصاحة.

وعلى الرغم من أن عبد القاهر الجرجاني لم يميّز بدقة بين الفصاحة والبلاغة والبراعة والبيان[2]، فقد استطاع أن يضبط أهم مكوّنات الفصاحة بشجاعة لم نعهدها عند السابقين، مقرّرا أن لا فصاحة للَّفظةِ مفردةً؛ « فلو كانت الكلمة إذا حسُنت حَسُنت من حيث هي لفظ، وإذا استحقّت المزية والشرف استحقّت ذلك في ذاتها وعلى انفرادها، دون أن يكون السبب في ذلك حالا لها مع أخواتها المجاورة لها لــَمَا اِختَلَف بها الحال، ولكانت إمّا أن تحسن أبدا أو لا تحسن أبدا»[3]. إذن ليست هناك فصاحة مطلقة توجَد خارج النص دون أن تنضوي في بنيته، إنها فصاحة متعلّقة بالنظم مرتبطة بالنص.

ويمكن أن تحدَّد تبعا للسياق الذي ترد فيه، إذ يمكن أن تجعل العلاقات الصوتمية والمعجمية والصرفية والتركيبية من كلمة "غير فصيحة" في حالة إفرادها فصيحةً مُبِينة في كنف النظم، فــ« الفصاحة لا تُطلَب في كتب اللغة ولا حتى في الكتب المؤلَّفة في الفصاحة والبلاغة، ولكنّها تُطلَب في مظانّها، ومظانها النص المؤلَّف وما يحكم نظمَه من أنساق ومن بنى، ويُبنى على هذه الخاصية النوعية للفصاحة أمورٌ منها أن الفصاحة، وهي تتنوّع بتنوّع النصوص وتعدّد البنى واختلاف النظم، هي في حقيقة الأمر فصاحات»[4].

---

(1) صابر الحباشة، مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية، قراءة في شروح التلخيص للخطيب القزويني، دار صفحات، دمشق، ط1، 2011م، ص40.

(2) ينظر عبد القاهر الجرجاني، كتاب دلائل الإعجاز، ص34.

(3) المصدر نفسه، ص48.

(4) محمد عمر الصماري، " النحو ونظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني"، ضمن ندوة عبد القاهر الجرجاني، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، صفاقس، 1998م، ص26، 27.

وما أشبه رؤية الجرجاني لفصاحة الكلمة بالدلالة السياقية لدى اللسانيين مع اختلاف المصطلحين، فالوحدة اللغوية عند دخولها في نص تتفاعل صوتيا وصرفيا وتركيبيا ودلاليا وتداوليا مع الوحدات الأخرى مما يُحَوِّر في ماهيتها بنيةً ووظيفةً، لذا لا نعدم أن تكون الكلمة متضمِّنة عدة وجوه، والفصاحة متخّذةً عديد المظاهر.

وقد سارع الجرجاني إلى دحض المحاولات التي تقصر الفصاحة على بضع صفات في اللفظة مفردةً، فــ« هل يقع في وهم، وإن جهد، أن تتفاضل الكلمتان المفردتان من غير أن يُنظَر إلى مكان تقعان فيه من التأليف والنظم»[1].

إذن مجال الفصاحة البيانية أوسع من أن نحصره، لأن المعوّل عليه في النهاية هو النص وسياقه، وهذه النظرة وإن بدت غير دقيقة المنهج وغير واضحة المعالم إلا أنها تجعل الفصاحة «متصورًّا بابه الوصف والملاحظة، وليس بابه المعيارية والتقييم، والدارس يتصيّد خاصتّه وحقيقته من النص الذي ورد فيه ومن سياقات النص»[2].

ولعل كثيرا من الشواهد التي ساقها البلاغيون المتأخرون، قد تكون فصيحة إذا حُدّد لها مقام مناسب، حيث يظهر جليا أن مراعاة شروط الإنتاج وظروف التلقي كفيلة بتوضيح الفائدة أو الفعل، كونه بنية متآلفة من مقتضيات آنية، تتزامن مع النص وخلفيات سابقة وسيناريوهات مستقبلية، فضلا عن البنيات اللغوية للنص وعلاقات الاتساق والانسجام، فــ« هل تجد أحد يقول هذه اللفظة فصيحة إلا وهو يعتبر مكــانها من النظم، وحسن ملاءمة معناها لمعاني جاراتها، وفضل مؤانستها لأخواتهــا؟ »[3].

---

(1) عيد القاهر الجرجاني، كتاب دلائل الإعجاز، ص 44.

(2) محمد عمر الصماري، " النحو ونظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني"، ص28.

(3) المصدر السابق، ص44.

فلا يمكن أن يدّعي الفصاحة النصية أيٌّ مركب من مركبات النص، مهما كانت قيمته، كونها وليدةَ تضافرِها جميعا، وإنما اتّصفت بالمزية والفضل لهذا الكل المتكامل.[1]

وبالموازاة مع هذه الرؤية التي أكدّ عليها الجرجاني صراحة والبلاغيون الأوائل: كالجاحظ والقاضي عبد الجبار ضمنا، برز ابن سنان الخفاجي مجتهدا في تقعيد الفصاحة، واستجلاء المعايير التي يمكن أن تُقَاس عليها النصوصُ في مدى فصاحتها؛ فقصرها في تعريفه على وصف الألفاظ، بينما جعل البلاغة لا تكون إلا وصفا للألفاظ مع المعاني، فكلّ كلام بليغٍ فصيحٌ ولا ينعكس، كَأَنْ يُستخدَم الإسهاب في غير موضعه.[2]

يبدو واضحا أنّ ابن سنان يؤكد على مسألة اقتصار الفصاحة على حسن اللفظ من خلال قبوله جعلَ الإسهاب – إن كانت ألفاظه فصيحة – في غير موضعه داخلا ضمن الكلام الفصيح وليس البليغ! باعتبار أن البلاغة وصف للألفاظ مع المعاني.

انطلاقا مما سبق اشترط ابن سنان قيودا لفصاحة اللفظة الواحدة والتركيب، نوجزها فيما يلي:[3]

فبالنسبة لفصاحة اللفظة الواحدة أورد ثمانية شروط:

1- أن يكون تأليف تلك اللفظة من حروف متباعدة المخارج، فالحروف أصوات تجري من السمع مجرى الألوان من البصر، وتستقبح الأذنُ تأليفَ الحروف المتقاربة (الهعخع)، كما يستقبح البصر بعض الأمزجة من الألوان.

---

(1) ينظر: محمد عمر الصماري، "النحو ونظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني"، ص28.

(2) ينظر: ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص59.

(3) المصدر نفسه، ص 64 وما بعدها.

2- أن تجد لتأليف اللفظة في السمع حسنا ومزيّة على غيرها وإن تساويا في التأليف من الحروف المتباعدة، كون التأليف بين الأصوات جاء على نمط مخصوص مُحدِثا نغما محسوسا (عبق).

3- أن تكون الكلمة غير متوّعّرة وحشية (تتكأكؤون، افرنقعوا، المرسن ...).

4- أن لا تكون الكلمة ساقطة عامية كما قال الجاحظ (تفرعن، فطير...).

5- أن تكون الكلمة جارية على العرف العربي الصحيح غير شاذة، ويدخل في هذا القسم كلٌّ ما ينكره أهل اللغة من كون الكلمة غير عربية، أو فاسدة التصرف، أو عبرت عن غير ما وضعت له.

6- أن لا تُستخدَم الكلمةُ، وإن كانت حسنة التأليف صحيحة القياس، في موضع غير مناسب لها، مثل قول الشريف الرضي:[الطويل]

سَلامٌ عَلَى الأَطْلال لا عن جَنَابَة   لكنّ بأسا حين لم يبق مطمع

فإن (جنابة) هنا لفظة غير مرضيةٍ، للوجه الذي ذُكِر، وإن كانت لولا ذلك فصيحة خالية من العيوب.

7- أن تكون الكلمة معتدلة غير كثيرة الحروف، فمن شأن كثرة الحروف أن تُذهِب الفصاحةَ على الكلمة خصوصا في الشعر (أذربيجان، حوباواتها).

8- أن تكون الكلمة مصغّرة في مقام اللطف أو الخفاء أو القلة، فإذا استخدمتَ التصغير في غير موضعه قَبُح ذلك، نحو قول أبي الطيب:[الطويل]

إذا عذلوا فيها أجبت بأنه   حُبَيبتا قلبي فؤادي هيّا جَمْلُ

إن هذه الخطوة النوعية التي قام بها ابن سنان في تاريخ البلاغة سعت نحو ضبط علمي منهجي للاجتهادات المختلفة، غير أنها لم تلقَ القبول كليا، فابن الأثير يستغرب اشتراط ابن سنان تباعد الحروف، وعدم الوحشية لفصاحة الكلمة زاعما أنه:

« خالف بذلك نص العرب؛ لأنهم قالوا: إن اللفظة الفصيح هو الظاهر الواضح، ولم يقولوا إنه المتباعد مخارج الحروف، ولا الذي ليس وحشيا ولا متوعرا»[1].

وعلى الرغم من أن ابن الأثير رمى الفصاحة إلى العرب، إلا أن حجته ليست قوية، فما جرى على ألسنة العرب من الكلام الظاهر الواضح قد سنّه صاحب سر الفصاحة ضمن شروطه وقواعده.

أما القاضي عبد الجبار وعبد القاهر الجرجاني فقد وُفّقا كثيرا في جعل الفصاحة مرتبطة بالنص، لكن دعواهما لا تبطل رؤية ابن سنان الخفاجي، لأن هذه الشروط التي تخصّ اللفظة والتركيب ابتداء لا تغفل عن مستعمل اللغة خاصة السامع أو المتلقي، فقوله:«الحروف التي هي أصوات تجري من السمع مجرى الألوان من البصر». تؤكد على أن مقبولية المتلقي السمعية عنصر فعال في تحديد الفصاحة.

كما أن حديث ابن سنان عن وجوب عدم الإغراب في الكلمة يحكمه جدلٌ يفضي إلى استثارة المتلقي ونزوع المتكلم في نظمه؛ فـــ « إن كان هؤلاء الشعراء أرادوا الإغراب حتى يتساوى في الجهل بكلامهم العامة وأكثر الخاصة فما أقبح ما وقع لهم، وقد رأيت أن جماعة يتعمدون هذا»[2]، حتى لا يسقط الكلام في المكرور المبتذل، أو بغية تنشيط فعل القراءة وفتح فضاء التأويل.

وحديث علماء البلاغة على الغرابة يؤكّد على اهتمامهم بالاستعمال في مسألة تحديد الفصاحة، يعني أن المسألة نسبية، فما يكون غريبا في بيئة قد يكون مألوفا في مكان آخر، ويبقى الفيصل في نعت الكلام بالفصاحة في مطابقته للمقام فضلا عن السلامة الصرفية والنحوية.

---

[1] ابن الأثير، الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، ص78.

[2] ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص 71 .

بناء على ما سبق يتقرر لدينا أنّ متكلم اللغة الطبيعية لا يعرف ما يقوله فحسب، بل يعرف كذلك كيف يقول ذلك لمخاطَب معين في موقف تواصلي، قصد تحقيق أهداف محدّدة.(1)

نقد الشواهد: إن الشواهد التي ساقها البلاغيون أدلةً على عدم الفصاحة، بعضها مرتبط ببنية معرفية وسياقات سابقة، حين كان الوضوح معيارا أساسيا للتفاضل واقتفاء الأثر في التصوير علامة على النبوغ، وهذه بعض الشواهد التي ساقها البلاغيون للاستدلال على عدم الفصاحة:قال العباس بن الأحنف: [الطويل]

سأطلبُ بُعْدَ الدار عنكم لتقربوا له   وتسكبُ عينايَ الدموع لتجمدا(2)

عُدّ هذا البيتُ غير فصيح عند جمهور البلاغيين؛ لأن الشاعر« كنىّ بسكب الدموع عما يوجبه الفراق من الحزن وأصاب؛ لأن من شان البكاء أن يكون كناية عنه(...)، ثم طرد ذلك في نقيضه، فأراد أن يكنى عمّا يوجبه دوام التلاقي من السرور بالجمود(...) وأخطأ؛ لأن الجمود خلو العين من البكاء في حال إرادة البكاء منها، فلا يكون كناية عن المسرة وإنما يكون كناية عن البخل»(3).

وتوجيهٌ كالذي سبق، وقد قال به جمهور البلاغيين، يستند إلى شواهد سابقة استخدمت الجمود للدلالة على بخل العين من الدموع؛ وكأن المتكلم المبدع مطالب بأن لا يخرج عن المعاني المعهودة (تعاظم سلطة القديم/ المعيارية).

فكيف تمّ ربط الجمود بخلو العين من الدموع مع إرادة البكاء؟

---

(1) ينظر: منال محمد هشام سعيد نجار، نظرية المقام عند العرب في ضوء البراغماتية، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ط1، 2011م- 1432هـ، ص 30.

(2) مجيد طراد، شرح ديوان العباس بن الأحنف، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 2، 1417هـ-1997م، ص118.

(3) الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار، القاهرة، ط3، 1428هـ-2007م، ص16 ، 17

وبغض النظر عن الاستدلال الذي أوصل البلاغيين إلى ربط لفظ "الجمود" بالمقومات السابقة، تحضر بنية المقابلة في النص التي تسوّغ وجود ما سبق: فإذا كان البعد مقابلا للقرب، فإن سكب الدموع يقابله الجمود. وأما السرور فقد يكون من مستلزمات خلو العين من الدمع. وسياق النص لم يصرّح عن مستلزمات قرب العاشق من محبوبته بقدر ما ركز على الوصف العام؛ فطلب القرب بالبعد وطلب جمود العين بكثرة الدموع.

- ومن بين الشواهد التي تُتداول في عدم الفصاحة كذلك قول العجاج:[الكامل]

.... وفاحما ومرسنا مسرّجا

حيث إن عدم وجود معنى محدد واضح لكلمة (مسرّجا) أفضى به إلى عدم الفصاحة.

فلم يضبط البلاغيون المقصود من قوله "مسرّجا" حتى اختلف في تخريجه، فقيل هو من قولهم للسيوف "سريجية" منسوبة إلى قين يقال له سريج، يريد أنه في الاستواء والدقة كالسيف السريجي، وقيل من السراج في البريق وغير ذلك من وجوه التأويل.[1]

وإذا سلّمنا جدلا بأن الكلمة غير محددة المقصود، أو أنها حمّالة أوجه فهل يفضي ذلك إلى وسمها بعدم الفصاحة؟

لقد تعددت الشواهد غير الفصيحة التي تداولها علماء البلاغة، واجتهدوا في تقديم تبريرات لتقريراتهم، وكان من المسائل التي اختلف في أمرها التكرار؛ إذ ميّزوا بين المحمود منه والمذموم؛ فإذا لم يُوفَّق الشاعر في توظيف التكرار فإنه يقعد به إلى الرتابة والابتذال نحو قول أبي الطيب [الطويل]:

مِن جاهلٍ بي وهو يجهل جهلَه   ويجهل عِلمِي أنّه بي جاهلُ

حيث يتّضح تكرار لفظ (الجهل) خمس مرات وهذا قبيح.[1]

---

[1] ينظر: المصدر السابق، ص 13.

[1] ينظر: ابن سنان الخفاجي، سرّ الفصاحة، ص104.

لكن ألم يكن التكرار ههنا وظيفيا؛ فصوّر هيمنة الجهل على صاحب المتنبي وانغماسه فيه. فامتعاض البلاغيين من التكرار عموما يرجع إلى استثقال السمع لتوارد الأصوات نفسها بكثرة في فترة زمنية قصيرة، خصوصا أن أغلب الشواهد كانت مروية بالمشافهة، فضلا عن تضاؤل عنصر الإعلامية عند استعمال التكرار.

- يقول أبو تمام:[الكامل]

مُتَفجِّر نادمتـــه فكأنّني   للدلو أو للمِرزمَينِ نديـــمُ[1]

فلأن كلمة "الدلو" تداولتها الألسن وجرت بها الأقلام على غيرما قصده الشاعر، من أنه أحد البروج على غرار "المرزمين" (وهما نجمان من نجوم المطر) ظل اللبس يعتور المعنى ففقد فصاحته، فالكلمة قد عبّر بها عن أمر آخر يكره ذكره وهي غير مقصود بها ذلك المعنى.[2]

وعليه تختزن الذاكرة الجماعية علاقات معجمية/وضعية أو دلالية/استعمالية بين اللفظ والمعنى بعضها يحيى بالاستعمال، والآخر يزول بالندرة وعدم التداول؛ إذ« يستخف الناس ألفاظا ويستعملونها وغيرها أحقّ بذلك منها»[3]، لكن مشكلة التقعيد في الفصاحة البيانية كونها موجّهة بصرامة؛ لأن مسائل تنافر أحرف الكلمة والغرابة والتعقيد المعنوي واللفظي، لم يغفلها الباحثون في غريب القرآن والحديث واللغة.

فالجاحظ أصّل لمخالفة المعهود في المعاني، من خلال حديث سهل بن هارون « الشيء من غير معدنه أغرب، وكلما كان أغرب كان أبعد عن الوهم وكلما كان أبعد في الوهم كان أطرف، وكلما كان أطرف كان أعجب، وكلما كان أعجب كان أبدع(...)

---

[1] إيليا حاوي، شرح ديوان أبي تمام، دار الكتاب اللبناني، بيروت، (د ط)، (د ت)، ص 585.

[2] ينظر: ابن سنان، سر الفصاحة، ص 85، 86.

[3] الجاحظ، البيان والتبيين، 1/ 20.

والناس موكلون بتعظيم الغريب واستطراف البعيد»[1]، فبعض البلاغيين لم ينظروا إلى الكلام مُفرَغا من مقامه أو مفصولا عن أغراضه.

ثانيا/البـــــلاغـــــة:

لما كانت الثقافة العربية القديمة تقوم على المشافهة ولم تتعمق فيها أسس التفكير الكتابي، فقد اتجهت دلالة البلاغة فيها إلى الكلام لا إلى الكتابة، ففي سياق متصل بالفصاحة والبلاغة وقف الجاحظ كثيرا عند التعبير الشفهي.

وقد تعدّدت تحديدات البلاغة وتنوّعت ووصلت إلى حد التعارض، ونرى ابتداء أن نميّز بين البلاغة، بصفتها نعتا للنص (فن البلاغة)، والبلاغة بصفتها علما له قواعده وقوانيـــنه.[2]

فالمفهوم الأول يتجاور مع الفصاحة ويتداخل معها كثيرا، على حين يشمل المفهوم الثاني كل المفاهيم والمصطلحات والوسائل، التي من شأنها أن تبرز الأصول التي يبنى عليها الكلام الفني.

1- **البلاغة فنا:** أُطلِقت على جودة العمل الأدبي منذ القديم حين كانت وصفا للكلام فقال أكثم بن صيفي: "البلاغة الإيجاز"، أو وصفا للمتكلم في قول صحار العبدي: البلاغة الإيجاز، والإيجاز أن تجيب فلا تبطئ وأن تقول فلا تخطئ[3]، ولم يستثقل الجاحظ نقل تعريفات البلاغة عند العرب والأمم الأخرى، إيمانا منه بشمولية هذا الفرع وتعدّد أسسه النصية والمعرفية:

---

(1) المصدر السابق، 64/1.

(2) ينظر: حامد صالح الربيعي، مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء، جامعة أم القرى، (د ط)، 1416هـ-1996م، ص35.

(3) ينظر: الجاحظ، البيان والتبيين، 67/1.

« قيل للفارسي: ما البلاغة؟ قال: معرفة الفصل من الوصل. وقيل لليوناني: ما البلاغة؟ قال: تصحيح الأقسام واختيار الكلام. وقيل للرومي: ما البلاغة؟ قال: حسن الاقتضاب عند البداهة والغزارة يوم الإطالة. وقيل للهندي: ما البلاغة؟ قال: وضوح الدلالة وانتهاز الفرصة وحسن الإشارة»[1]، ولم تستقص هذه التعريفات وجوه البلاغة بقدر ما استأثرت ظاهرة معينة لها حضور متميز في تحقيق المراد.

لكن تحقيق المراد لا يقتضي مخالفة السنن والاقتراب من الهذيان؛ « فمن زعم أن البلاغة أنْ يكون السامع يعلم معنى القائل، جعل الفصاحة واللُّكنة والخطأ والصواب والإغلاق والإبانة والملحون والمعرب كلَّه سواءً وكله بيانا»[2]، وكأن الجاحظ بعد أن أورد تعريفات البلاغة عند الأمم الأخرى أحسّ بتغافل عن سلامة البنية اللغوية للنص وشروطها.

وفي موضع آخر يستحسن الجاحظ تعريفا يراهن على التوسّط بين أنصار اللفظ والمعنى: « قال بعضهم: وهو مِن أحسنِ ما اجتبيناه ودوّنّاه، لا يكون الكلام يستحق اسم البلاغة حتى يسابق معناه لفظه ولفظه معناه، فلا يكون لفظه إلى سمعك أسبق من معناه إلى قلبك»[3].

وتتّخذ البلاغة هدفا دينيا عند المتكلمين المعتزلة، فتمثِّل وسيلة إقناع وأداة هداية يراد بها تخيّر اللفظ في حسن الإفهام[4]، وهو ما أفضى بعد ذلك إلى اتّساع النظر في تحديد البلاغة، من اللفظ والمعنى إلى عناصر المقام خصوصا المتكلم والمتلقي؛ لتقترب أكثر من فن الإلقاء الخطابي وما يتطلبه من هيئة فيزيولوجية دون أن تغفل مراعاة جمهور المخاطَبين، من حيث مستوياتُهم الفكرية والاجتماعية.

---

(1) الجاحظ، المصدر السابق، 63/1.

(2) المصدر نفسه، 105/1.

(3) المصدر نفسه، 78/1.

(4) ينظر: المصدر نفسه، 77/1، 78. محمد كريم الكواز، البلاغة والنقد، المصطلح والنشأة والتجديد، ص12.

والمقصود من كل ذلك الإقناع، الذي طفق يتسلل عبر اشتداد الخلاف بين الفرق الكلامية الدينية، فقيل:« أول البلاغة اجتماع آلة البلاغة، وذلك أن يكون الخطيب رابط الجأش ساكن الجوارح قليل اللحظ متخيِّر اللفظ. لا يكلّم سيد الأمة بكلام الأمة ولا الملوك بكلام السوقة، ويكون في قواه فضل التصرف في كل طبقة. ولا يدقّق المعاني كل التدقيق، ولا ينقِّح الألفاظ كل التنقيح، ولا يُصفِّيها كل التصفية، ولا يهذّبها غاية التهذيب، ولا يفعل ذلك حتى يصادف حكيما أو فيلسوفا عليما»[1].

كان الجاحظ يقدّم وسيلة للحوار في عصره بين الفرقاء في المجال الفكري والسياسي، من خلال الرصيد الخطابي العربي من جهة، وأحوال المخاطبين من جهة أخرى، مع ما يؤدي إليه هذا المسعى من مفارقة بين الجمال والمنفعة العلمية.

ويُسجِّل محمد العمري ملاحظة تبدو ذات أهمية كبيرة، تتمثّل في أن كلمة "بلاغة" ظهرت في تاريخ وصف الخطاب في اللغة العربية، في الحقل نفسه الذي ظهرت فيه الريطورية (الخطابية) عند اليونان وهو الخطابة. ولا يتعلق هذا الاستنتاج بقضية الأثر والتأثر والتبعية والأسبقية، بل يتعلق بطبيعة الخطابة نفسها.[2]

وآثر ابن سنان الخفاجي تحديد مصطلح البلاغة بناء على مقابلته بالفصاحة قائلا:« والفرق بين الفصاحة والبلاغة، أن الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ، والبلاغة لا تكون إلا وصفا للألفاظ مع المعاني. لا يُقال في كلمة واحدة لا تدل على معنى يفضل عن مثلها بليغة وإن قيل فيها فصيحة، وكل كلام بليغ فصيح وليس كل فصيح بليغا»[1].

---

[1] الجاحظ، المصدر السابق، 66/1.

[2] ينظر: محمد العمري، البلاغة بين التخييل والتداول، أفريقيا الشرق، المغرب، ط2، 2012م، ص 39، 40.

[1] ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص 81.

وامتد هذا التقابل من ثنائية اللفظ والمعنى إلى ثنائية المفرد والتركيب.« واعلم أن البلاغة تعمّ الكلام مركبا لا مفردا، وإنما كانت كذلك لأن المفرد لا يكون مفيدا، وما ليس بمفيد فلا يسمى بليغا»[1]، وهي إشارة إلى نصية المنجز اللغوي، فالإفادة التي ميزت النظر اللغوي العربي عن النظر اللغوي التقليدي عند اللغويين، هي الفيصل الحقيقي بين الكيان اللغوي والوظيفة، إن شرط الإفادة في الكلام عند النحاة وفي البلاغة عند أصحابها هو محاولة وصف شمولي للنص.

- **البلاغة علمـــا:**

لم يظهر علم البلاغة إلى الساحة المعرفية بحلته المعهودة بل انضوى تحت تسميات أخرى، فقبل البلاغة كان البديع والبيان، حيث سرد عبد الله بن المعتز في كتابه البديع مجموعة من المصطلحات المرصودة لوصف الخطاب من زاوية الخصوصية التعبيرية، واستطرد الجاحظ في التقعيد للبيان من منطلق الفهم والإفهام.[2]

فكلمة البلاغة مرّت بالمعنى اللغوي العام وظلّت تحمل معنى فن القول سنوات عديدة حتى إذا بدأت علوم العربية تستوي، وأخذت العلوم تستقر ظهر معناها الذي أبعدها عن حسن القول وبديع البيان. ولم تُستعمَل كلمة "علم" مضافة إلى البلاغة خلال الخمسة القرون الأولى، إلا ما جاء عند العسكري في بعض المواضع من كتاب الصناعتين، ولم يحمل هذا الاستعمال معناها الاصطلاحي.[1]

ولعل أول محاولة لتقسيم مباحث البلاغة كانت على يد الزمخشري حيث تفرّعت إلى ثلاثة علوم هي المعاني، البيان، البديع.[2]

---

[1] ابن الأثير، الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، ص 79.

[2] ينظر: محمد العمري، البلاغة بين التخييل والتداول، ص36، 43.

[1] ينظر: أحمد مطلوب، البحث البلاغي عند العرب، منشورات دار الجاحظ، بغداد- العراق، ص6، 7.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص240، 241.

وقد تداخلت مع بعضها بعضا لتناغمها في الخطاب، وظلّ الحال كذلك إلى أن جاء مهندس البلاغة السكاكي، فقال: إن البلاغة « بلوغ المتكلم في تأدية المعنى حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقَّها وإيراد التشبيه والمجاز والكناية على وجهها»[1].

ولم يدمج السكاكي المحسنات البديعية داخل مباحث البلاغة على الرغم من استشرافه علمَ الأدب، وكأنه ابتغى الشمولية وآثر التداولية على الخصوصية والجمالية. مع أنّ العلماء يرون للبلاغة طرفين: أعلى وأسفل متباينين تباينا لا يتراءى لأحد ناراهما، وبينهما مراتب متفاوتة تكاد تفوت الحصر، فمن الأسفل تبتدئ البلاغة وهو القدر الذي إذا نقص منه شيء التحق ذلك الكلام بأصوات الحيوان! ثم تأخذ في التزايد متصاعدة إلى أن تبلغ حدَّ الإعجاز، وهو الطرف الأعلى.[2]

ولعل هذا ما يفسِّر انشغال بعض البلاغيين كالجرجاني وقدامة وابن المعتز بلغة الشعر، وإيثار الباقلاني والرماني وغيرهما اكتناه إعجاز القرآن، على حين قلّ البلاغيون الذين اهتموا بالنصوص المتنوعة فنيةً وعاديةً، وقد يكون في نظرات السكاكي والقرطاجني ما يقترب من ذلك.

وفي سياق متّصل يقول القزويني في تعريف مفصّل:« وأما بلاغة المتكلّم فهي ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ، وقد عُلِم بما ذكرناه أمران، أحدهما أن كل بليغ – كلاما كان أو متكلما– فصيح، وليس كل فصيح بليغا، الثاني أن البلاغة في الكلام مرجعها إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، وإلى تمييز الكلام الفصيح من غيره، والثاني – أعني التمييز– منه ما يتبيّن في علم متن اللغة أو التصريف أو

---

(1) السكاكي، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1407هـ–1987م، ص415.

(2) ينظر: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني، ص75.

النحو أو يُدرَك بالحس، وهو ما عدا التقعيد المعنوي. وما يُحترَز به عن الأول – أعني الخطأ – هو علم المعاني، وما يُحترَز به عن الثاني – أعني التعقيد المعنوي– هو علم البيان، وما يُعرَف به وجوه تحسين الكلام – بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال وفصاحته– هو علم البديع»(1).

وبهذا اتّضحت إلى حد كبير مباحث علم البلاغة وفنونها، بعد أن تبنّتها علوم أخرى أفقدتها خصوصيتها المنهجية، وأسهمت غاياتُ كلٍّ باحث في توجيه مشروعه: ويمكن اختصار ذلك بشيء من الإخلال:

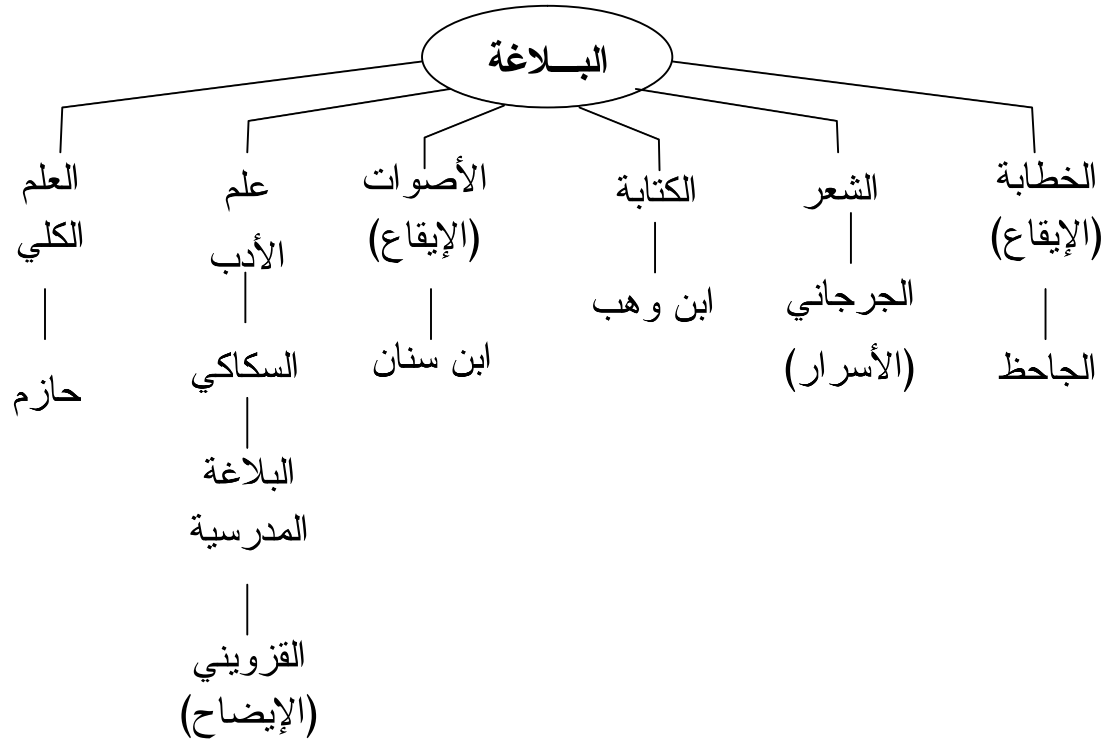

– إن النص: إذًا كان حاضرا بقوة في مسيرة البلاغة، فعلى الرغم من تواريه وتلوّنه لكنه حدد الأطر والأسس التي قامت عليها مشاريع البلاغة. فلئن لم يهتم البلاغيون العرب كثيرا بالجوانب النفسية والأخلاقية للمرسِل والمتلقي، فإنهم حاولوا أن يدرجوا

(1) ينظر الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 21.

تحت عنوان المقام والحال ملاحظات كثيرة فيما ينبغي للخطيب أن يكون عليه أو يراعيه من أحوال المستمعين.[1]

فإذا عدنا إلى كتاب البيان والتبيين مثلا نجد وصفة بلاغية لنجاح النص وتحقيقه " لفعـــــــله":

- يقول عامر بن عبد القيس: الكلمة إذا خرجت من القلب وقعت في القلب، وإذا خرجت من اللسان لم تجاوز الأذان.

- يقول إبراهيم بن محمد: يكفي من حظ البلاغة أن لا يُؤتَى السامعُ من سوء إفهام الناطق، ولا يؤتَى الناطقُ من سوء فهم السامع. قال أبو عثمان: فأما أنا فاستحسن هذا القول جدا.[2]

- قيل للعتابي: " ما البلاغة؟ قال : كل من أفهمك حاجته من غير إعادة ولا حبسة ولا استعانة فهو بليغ. فإذا أردت اللسان الذي يروق الألسنة ويفوق كل خطيب، بإظهار ما غمض من الحق وتصوير الباطل في صورة الحق".

- يقول عمرو بن عبيد في تعريف البلاغة:« إنك إن أردت تقرير حجه الله في عقول المتكلمين وتخفيف المؤنة على المستمعين، وتزيين تلك المعاني في قلوب المريدين، بالألفاظ المستحسنة في الآذان المقبولة عند الأذهان رغبةً في سرعة استجابتهم، ونفي الشواغل عن قلوبهم بالموعظة الحسنة على الكتاب والسنة، كنت قد أُوتيت فصل الخطاب واستوجبت على الله جزيل الثواب»[1].

---

[1] ينظر: محمد العمري، في بلاغة الخطاب الإقناعي- مدخل نظري وتطبيقي لدراسة الخطابة العربية، الخطابة في القرن الأول نموذجا، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء- المغرب، بيروت- لبنان، ط2، 2002م، ص21.

[3] ينظر الجاحظ، البيان والتبيين، 61/1، 63.

[1] ينظر: المصدر السابق، 77/1، 78.

إن المقولة الأولى المنسوبة لعامر بن عبد القيس تختصر لنا القصدية في نجاح الخطاب، فعلى الرغم من كون الحكم عاما والتصديق به يحتاج إلى دليل، إذ إن كثيرا من النصوص تخادع المتلقي.

لكن هذا لا يمنع من تحقّقه في مقامات عدة. ومن الأمثلة الجياد في هذا الموضع قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾[المنافقون/1]. فلا يختلف اثنان في كون شهادة المنافقين لمحمد بالرسالة كانت من اللسان دون القلب، لكن لم يكن هذا الحكم تخمينا أو مسلّما به غيبيا، بل إن الله عز وجل عقّب بقرائن لغوية مقالية (المنافقون) ولغوية/مقامية (اَتّخذُوا أيمانهم جنّة، تعجبك أجسامهم، يحسِبون كلَّ صيحة عليهم...). فعلى الرغم من صعوبة التمييز العلمي بين الكلام الصادر من القلب والكلام الصادر من اللسان، إلا أن هناك دراسات في هذا المجال، تسعى نحو تسوير هذه الرؤية من خلال البحث في التناقضات وعدم المنطقية في النص، مما يعيق انسجامه، ولكنها تبقى بحاجة مسيسة إلى الخلفية التي يحملها المتلقي عن المتكلم.

- قال عبد الملك بن مروان لعبيد الله بن قيس الرقيات حيث عتب عليه في مدحه إياه، فقال له: إنك قلت في مصعب بن الزبير: [الخفيف]

إنّما مصعب شهاب من الله   تجلّت عن وجهه الظلماء

فقلتَ فيَّ [المنسرح]:

يأتلق التاجُ فوق مفرَقه   على جبين كأنه الذهب[1]

---

[1] ينظر: قدامة بن جعفر، نقد الشعر، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، (د ط)، (د ت)، ص184.

يبدو من خلال النص السابق أن عبد الملك بن مروان، انطلاقا من اللغة عرف قصد الشاعر، ذلك أن الكلمة تُبِين عن دواخل المتكلم؛ فجلّ اهتمام الشاعر بالـــمَلِك كان منصبًّا على مقامه ومنزلته الشريفة (التاج، الجبين، الذهب...).

- أما بالنسبة لمقولة إبراهيم بن محمد:بـــ « أن لا يُؤتى السامعُ من سوء إفهام الناطق، ولا يؤتى الناطق من سوء فهم السامع»، فهذا كثيرا ما يقع في نصوص اللغة الطبيعية، سواء كانت النصوص الفنية أم عادية ومن أمثلته:

قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُواْ بَقَرَةً قَالُواْ أَتَتَّخِذُنَا هُزُواً قَالَ أَعُوذُ بِاللّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ{66} قَالُواْ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لّنَا مَا هِيَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لاَّ فَارِضٌ وَلاَ بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ فَافْعَلُواْ مَا تُؤْمَرونَ{67} ﴾ [البقرة: 66، 67] فهذا النص يجسِّد سوء فهم السامع المقصود.

وقد يصطدم السامع بسوء إفهام الناطق لمقتضيات معيّنة ترجع إلى أمراض الكلام أو غرابة الصورة أو بعد المقام. ومن منّا من لم تصله قصة علي بن الجهم مع المتوكّل حين أراد مدحه فقال: [الخفيف]

أنت كالكلب في حفاظك للودْ   د وكالتيس ّفي قراع الخطوب

أو قول جرير في حضرة عبد الملك بن مروان [الوافر]:

أتصحو أم فؤادك غير صاحٍ   عشية همّ صحبُك بالرواح[1]

حيث استقبح الخليفة هذا المطلع على الرغم من أن الشاعر يخاطب ذاته؛ فاختيار الشاعر للكلمات والصور يجب أن يدخل في علاقات تناسب مع المقام والمتلقي، كي يضمن نجاح خطابه. فارتباط الكلب بالوفاء وحفظ المودة والتيس بالقوة منطقي عند عموم البدو، لكن هذا التناسق التركيبي والدلالي قابله عدمُ انسجام في العلاقة بين المتلقي والنص، والنص والمقام.

---

[1] جرير، الديوان، دار بيروت، (د ط)، 1403هـــ-1983م، ص 76.

ومع إيماننا بأن هذه العلاقة الثنائية المظهر لا تستمر على ثباتها، إذ تتعرض إلى التغيير والتعديل فقد يؤثِّر الخطاب في المؤسسة فيعدّل قوانينها ويكيُّفها، ولكن ذلك لا يمنعها من أن تستمر حاضرة وإن بلباس آخر، لتبدأ العلاقة من جديد في نسج أشكال أخرى للتنافر أو التقارب.[1]

والنص الآخر بدا أكثر انسجاما من حيث التركيب والدلالة غير أن المخاطَب هاهنا خاص، فالحكام ينظرون إلى الشعر بعين الكبرياء والأنفة وقد قيل في المثل الهندي: "إن الحكام يغضبون كما يغضب الصغير ويأخذون كما الأسد".

وفي هذا السياق نقل الجاحظ تعريف عمرو بن عبيد للبلاغة :« إنك إن أردت (...) أوتيت فصل الخطاب واستوجبت على الله جزيل الثواب»[2]. إذ كان الحديث عن البعد الديني في تعريف البلاغة يفصح عن منظومة ثقافية متكاملة، تجعلنا لا نعزل هذا الخطاب عن جذوره، لكن هذا لا يحول أبدا دون ربط النص بالمجتمع، وربط الكلام بالفعل بوساطة آليات الحجاج، فالنمط الحجاجي في تعريف البلاغة يمكن أن يُعمّم على عديد النصوص وليس مقصورا على الخطاب الديني .

كما أنّ القول يحدث تأثيرات في غالب الأحيان، ويرى أوستين (Austin) أن لهذه التأثيرات خاصيتين أوليتين فهي:

أ- تتصل إمّا بالمخاطَب (فردا أو مجموعة) وإما بالمتكلم وإما بشخص أو أشخاص آخرين.

ب- ذات طبيعة إما نفسية ذهنية (الأفكار والمشاعر) وإما عملية (الأعمال والسلوكات).[1]

---

(1) ينظر: جمال بن دحمان، الأنساق الذهنية في الخطاب الشعري- التشعب والانسجام، ص37.

(2) ينظر: الجاحظ، البيان والتبيين، 1/ 78.

(1) ينظر: شكري المبخوت، دائرة الأعمال اللغوية- مراجعات ومقترحات، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2010م، ص65.

ولتوضيح الأمر أكثر نورد نصوصا غير متزامنة:

- قال الشاعر الفلسطيني تميم البرغوثي: [الطويل]

ترى الطفل من تحت الجدار مناديًا   أبي لا تخفْ والموت يهطل وابلُه

ووالـــده رُعبـــاً يشيـــر بكفّـــه   وتعجز عن ردّ الرصاص أناملُه[1]

فعلى الرغم من كون النص وصفيا أكثر منه إنشائي، غير أن غايته التأثير على جمهور المخاطبين (الأفكار والمشاعر)، أما تغيير السلوك فمن ذلك ما ورد في كتب الأدب، أن الملك العباسي السفاح أشفق على بعض الأمويين، وقد أُلقِي عليهم القبض بعد أن زالت دولتهم، فكاد أن يعفو عنهم لولا تدخّل الشاعر سديف بن ميمون الحجازي ببيتين غيّرا سلوك هذا الملك: [المنسرح]

لا يغرنّك ما ترى من أنـــــاس   إن بين الضلوع داء دويّـــا

فضع السيف وارفع السوط حتى   لا ترى فوق ظهرها أمويا [2]

ففعل النص ههنا (فعلتَه).

وعمرو بن عبيد يركز كثيرا على شروط نجاح النص، من خلال بدئه بالمتلقي "تقرير حجة الله في عقول المتكلمين وتخفيف المؤنة على المستمعين، وتزيين تلك المعاني في قلوب المريدين"، ثم يعرّج على أدبية النص وذلك في قوله (تزيين المعاني) بالموعظة الحسنة فصل الخطاب.

إنّ التعريف السابق يتضمن أبعادا نصية تتعلق بأطراف التواصل:

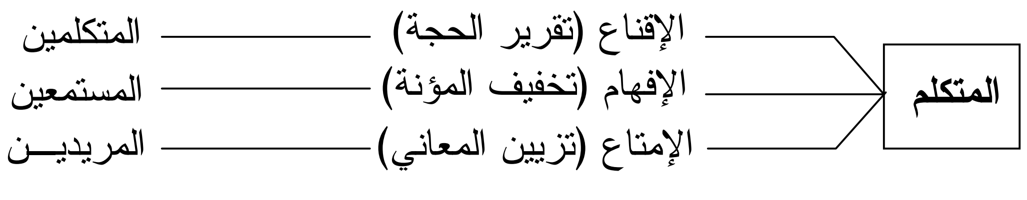

[1] تميم البرغوثي، في القدس- شعر، دار الشروق، مصر، ط1، 2009م، ص98.

[2] ابن رشيق، العمدة، 50/1.

وعلى الرغم من كون السياق العام لهذا التعريف ارتبط بالمناظرات والمجادلات، إلا أن ذلك لا يمنع من استشفاف رؤية نصية عند الأوائل، خصوصا أن المعاصرين ليسوا بمنأى عن التوجّهات الفلسفية التي طغت في العقود الأخيرة، كالوضعية والبنوية.

أما تعريف العتابي فيبدو مركِّزا على منتِج النص أكثر، بل ربما لم يتجاوز السلامة الفيزيولوجية (الحبسة) والتكرار وما شابهها.

إن سلامة الجهاز النطقي عند المتكلم تضمن نجاح النص والتأثير في المتلقي، وهنا يكمن التركيز على مسألة النطق لارتباط المسألة بالثقافة الشفوية في التراث العربي، كما أن الإعادة والاستعانة من مظاهر ضعف الأداء لدى المتكلم. إذ يركز هذا التعريف على نوع خاص من التواصل:

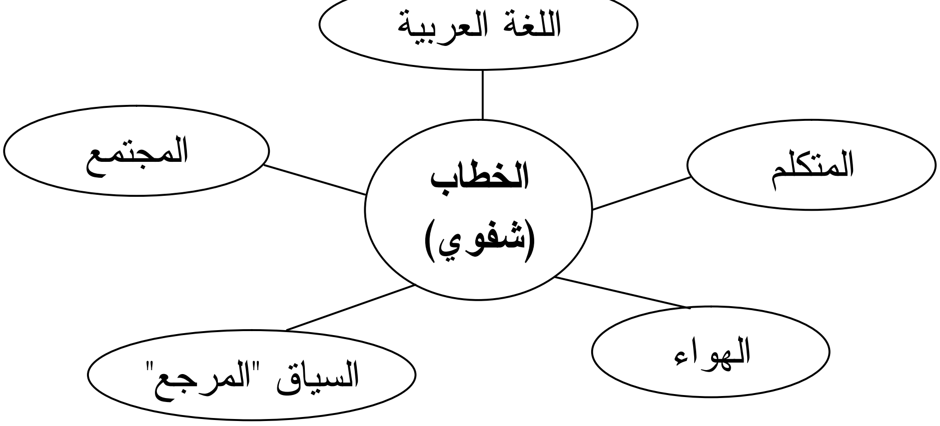

فمشكلة الحبسة والاستعانة (كقول المتكلم: هنا، استمع إلى، هل فهمت..) لا تظهر عند الكاتب كما أنها نادرة في الخط وقد لا يلتفت إليها القارئ.

وقد تحدّث الجاحظ عن أمراض الكلام كاللثغة والتأتأة في بداية كتابه البيان والتبيين، ذلك أن « البيان يحتاج إلى تمييز وسياسة وإلى ترتيب ورياضة، وإلى تمام الآلة وإحكام الصنعة، وإلى سهولة المخرج وجهارة المنطق وتكمِيل الحروف وإقامة

الوزن، وإنّ حاجة المنطق إلى الطلاوة والحلاوة كحاجته إلى الجلالة والفخامة، وأن ذلك من أكبر ما تُستمَال له القلوب وتنثني إليها الأعناق وتزين به المعاني»[1].

تبدو مهمة المخاطِب بوضوح في عملية الاختيار، حيث ينتقي من اللغة الأمثلةَ والتنوعات التي هي أعضاء في المناويل اللغوية المجردة، ويخضع اختيارُه عادةً لمقاصده الإبلاغية وطبقا لنظرية الإفادة المؤسّسة على مبدأ أن المعنى يستلزم اختيارا، فإنه لا يكون للعنصر معنى في سياق ما إلا إذا كان مختارا من مجموعة عناصر، يمكن لكل منها أن يكون له وجود في ذلك السياق.[2]

وهكذا فإلى القرن الخامس الهجري لم تكن كلمة بلاغة (باعتبارها الحاكم العام المقبل لأرض الخطاب)، قد بسطت نفوذَها بعدُ على كل الأراضي التي فتحها أعوانها في مختلف أقاليم الخطاب: شعر(الجرجاني)، خطابة (الجاحظ)، كتابة(ابن وهب).[3]

وإلى حدود تلك الفترة تقريبا كذلك، بدأت تتضح ملامح الانتقال في تعريف البلاغة من مرحلة الإحساس بالموضوع إلى ضبطه وتسويره.

---

[1] الجاحظ، البيان والتبيين، 16/1.

[2] ينظر: محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى، أنظمة الدلالة في العربية، دار المدار الإسلامي، لبنان، ط2، 2007، ص152، 153.

[3] ينظر: محمد العمري، البلاغة الجديدة بين التخييل والتداول، ص 41.

المبحث الثاني: البيـــان والنظـــم

أولا/البيـــان:

قال تعالى:﴿ الرَّحْمَنُ{1} عَلَّمَ الْقُرْآنَ{2} خَلَقَ الْإِنسَانَ{3} عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ [الرحمن:1-4]. لعل أفضل نعمة امتن به الله على بني آدم أن علمهم البيان، لأجل ذلك جهد العلماء الأوائل أنفسهم في فهمه واستنباط أركانه وأنواعه وتحديد أحكامه، فاتسع مفهوم البيان حتى شمل كل أنواع التواصل اللفظي وغير اللفظي وانحصر أحيانا في بعض الأساليب البلاغية. وبين هذا وذلك يصعب على الدارس وضع حدود واضحة لهذا المصطلح الاستراتيجي.

فالبيان عند الجاحظ « اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى وهتك الحجُب دون الضمير حتى يفضي السامع إلى حقيقته ويهجم على محصوله، كائنا ما كان ذلك البيان ومن أيّ جنس كان ذلك الدليل؛ لأن مدار الأمر والغاية التي إليها يجري القائل والسامع إنما هو الفهم والإفهام؛ فبأي شيء بلغت الأفهام وأوضحت عن المعنى، فذلك هو البيان في ذلك الموضع»[(1)].

وبذلك فالبيان يمتد في المشروع والطموح إلى نظرية في المعرفة استنباطا ومعالجة وتداولا، ويتراجع في الـمُنجَز، حسب مقتضيات اللحظة التاريخية، معرفةً ووظيفة إلى تقنية في التأثير والإقناع. ففي مسألة التحول من الطموح إلى المتاح والعملي تدرّج الجاحظ من كلمة بيان إلى كلمة بلاغة، ومن كلمة بلاغة إلى كلمة خطابة، ينتقل من الواحدة إلى الأخرى وكأنما يتحدث عن الشيء نفسه.[(2)]

[(1)] الجاحظ، البيان والتبيين، 56/1.

[(2)] ينظر محمد العمري، البلاغة بين التخييل والتداول، ص39.

1- البعد الشفوي المتحقق في البيان:

يبدو البيان في نظر الجاحظ متعلّقا بالاتصال والممارسة أكثر من تعلّقه بالملكة والاستعداد العقلي، فعلى الرغم من كون الجاحظ معتزليا يقدّم العقل إلا أنه جعل المزية كل المزية في الاتصال الشفوي:« قال بعض جهابذة الألفاظ ونقاد المعاني: المعاني القائمة في صدور العباد المتصوّرة في أذهانهم والمتخلِّجة في نفوسهم والمتصلة بخواطرهم والحادثة عن فكرهم مستورة خفية، وبعيدة وحشية، ومحجوبة مكنونة وموجودة في معنى معدومة، لا يعرف الإنسان ضمير صاحبه ولا حاجة أخيه وخليطه، ولا معنى شريكه والمعاون له على أموره وعلى ما لا يبلغه من حاجات نفسه إلا بغيره، وإنما تحيا تلك المعاني في ذكرهم لها وإخبارهم عنها واستعمالهم إياها، وهذه الخصال هي التي تقرّبها من الفهم وتجلّيها للعقل، وتجعل الخفي منها ظاهرا والغائب شاهدا والبعيد قريبا، وهي التي تلخِّص المُلتبَس وتجلي المنعقد، وتجعل المهمل مقيدا والمقيد مطلقا، والمجهول معروفا والوحشي مألوفا، والغفل موسوما والموسوم معلوما. وعلى قدر وضوح الدلالة وصواب الإشارة وحسن الاختصار ودقة المدخل يكون إظهار المعنى»[1].

يتجلى تركيز الجاحظ على البعد النصي في قوله: "**وإنما تحيا تلك المعاني في ذكرهم لها وإخبارهم عنها واستعمالهم إياها**". وكأن صاحب البيان والتبيين يتحدث عن النص، حين ينتقل من نطاق الكمون إلى التحقق، ومن التحقق إلى الإيصال (علاقة المتكلم بنصه)، ومن الإيصال إلى الاتصال (إخبارهم عنها)، ومن الاتصال إلى الفعل (استعمالهم إياها). وفي هذه الرحلة تدخل البنى اللغوية في تفاعل مع الدلالة ومع المقام لتحقق الانسجام ثم الوظيفة أو الفعل اللغوي الذي مثّل له صاحب البيان بـــــ: إظهار

[1] الجاحظ، البيان والتبيين، 56/1.

الخفي- استحضار الغائب- تقريب البعيد- حل المنعقد وإزالة الملتبس- تقييد المهمل- إطلاق المقيد - إزالة الجهل- جعل الوحش مألوفا...وغيرها.

فالجاحظ يوسِّع دائرة الفعل الكلامي انطلاقا من الغرض الأساس للتواصل اللغوي؛ وهو إظهار الخفي وإزالة الجهل واستشهاد الغائب، مبرزا أن الأصل في اللغة الطبيعة أن توفر إمكاناتها الصوتية والدلالية لتعويض الأشياء، ورسم معالمها بناء على نظام ذهني يكفل مقاربة المحسوسات والمجردات في هذا العالم، فيضع كلمات تنتظم في سياق بسيط يختزل عشرات المعاني والتأويلات، و"يحذف" أطرا وسيناريوهات وخطاطات[1]، تشتغل في الذهن.

نموذج: إظهار الخفي وإزالة الجهل

قال رسول الله عليه الصلاة والسلام في معاوية بن أبي سفيان: « اللهمَّ اجعلْهُ هادِيًا مَهْدِيًّا، و اهْدِه، و اهْدِ بهِ، يعني مُعاويةَ »[2]. هذا النص بسيط من حيث بنيتُه التركيبية، تتوالى فيه ثلاث جمل بسيطة، تنتظم في إطارها ثلاث قضايا مرتبطة بالهداية.

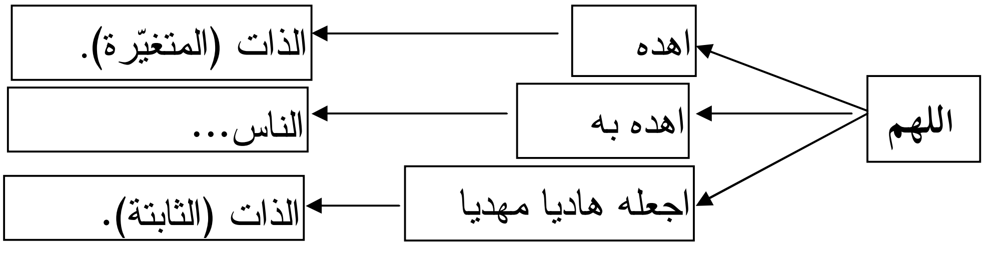

---

(1) الإطار بنية معطيات ثابتة تستدعى من الذاكرة حين يواجه الإنسان وضعية جديدة، وهذا المفهوم مأخوذ من الذكاء الاصطناعي المدونة متتالية الأحداث المنتظمة معياريا في الذهن. السيناريو يختص بوصف المجالات الممتدة للمرجع عبر المقامات والوضعيات التي يقترحها نص ما وتساعد على تأويله. أما الخطاطه فهي بنية معرفية معقدة تسهم في تنظيم التجربة وتأويلها عن طريق التوقع. ينظر محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، تأسيس نحو النص، جامعة منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط1، 2001م، ص176.

(2) الترمذي، الجامع المختصر من السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل(سنن الترمذي) ، دار الفكر، بيروت- لبنان، عناية وشرح صدقي جميل العطار، (د ط)، 1425هـ-2005م، ص 1090.

على أن هناك معانيَ مضمرة وصريحة وآنية (خطابية) ونصية (تأويلية) في هذه الكلمات، "قد" تسهم مع قرائن سياقية في بلورة المعنى المقصود والحقيقة في هذا النص:

1. طلب الهداية تكون للضال وللمهتدي زيادةً في هدايته:
2. مباركة لأعماله.
3. ردّ على دعاوى مغرضة ممكنة.

هذه الأطر الممكنة يمكن أن تصحّ بفعل التأويل مادام أنها مستنبطة من البنية اللغوية للنص، وقد تتضافر جميعها في انسجام باطني ذهني:

4. اهده في بعض أخطائه.
5. اهد به في فتوحاته ومناقبه.
6. اجعله مهديا في عموم أعماله (كتابته الوحي، فتوحاته...).

وعلى الرغم من أن هذه الأطر منطقية إلا أن المتلقي بإمكانه إضافة الكثير عنها وترجيح أحدها على الآخر، وهذا التساوق بين القضايا السابقة يعضده المبدأ القائل بانسجام الأنظمة في العالم وعدم خروجها عن التفاعل، إذ« إن للخطاب رغبتَه الممتلكة لكينونتها الذاتية، والتي لن ترضى عنها المؤسّسة التي تتدخّل لتوجّه بلغة أبوية صارمة، ترسّم الحدود وتحدّد المعالم»[1]، أو بعبارة أخرى يدخل المنجز اللغوي في مصالحة مع المتلقي تبعد وترفض التناقض.

قد يَسْهُل سردُ النماذج والشواهد المتعلقة بإعلام الجاهل وإيضاح المبهَم. لذا سنحلّل بعض الشواهد الخاصة حيث تلتئم المتباعدات وتتصل المتقاطعات في إطار البيان.

---

[1] جمال بندحمان، الأنساق الذهنية في الخطاب الشعري، التشعب والانسجام، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2011، ص36 .

«...قبل أن نفترق أردتُ أن أساله عن حاله...عن حالنا جميعا...أردت أن أقول له لِمَ يمنح بعض المسؤولين الذين يخرّبون البلاد السيارات الفاخرة... وينجز هو عمله مترجّلا رغم مستواه العلمي ومهمته الصعبة، ولكني سكت وهو يضغط على أصابعي ويقول:

ذو العلم يشقى في النعيم بعقله   وأخو الجهالة في الشقاوة ينعم

كان هذا البيت كافيا للإجابة عن حيرتي كأنما قرأ ما جال في نفسي» [1].

فالبيان هو ما سوّغ استدراج بيت المتنبي في هذا السياق على الرغم من الهوة التاريخية والثقافية والنفسية بله الأجناسية (رواية / الشعر)، لكن تبقى للغة صفة الخلود والاستمرارية، ولن يتم لها ذلك إلا من خلال التأويل.

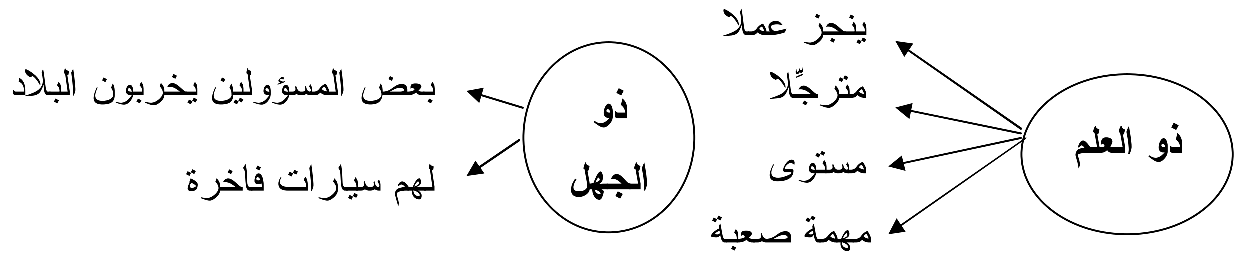

بل صار هذا النص (المقحَم) مركزا، عندما تحوّل إلى فعل: "كان هذا البيت كافيا للإجابة عن حيرتي"، ذلك «إن تبادل النصوص أشلاء نصوص دارت أو تدور في فلك نص يعتبر مركزا، وفي النهاية تتحد معه، هو واحدة من سبل ذلك التفكك والانبناء، كل نص هو تناص»[2]. ولن يُعرف التناص إلا بتحليل القارئ لبنية النص واستنطاق ذاكرته القرائية وتسبيق الانسجام بين النص الحاضر والنصوص المتزامنة والسابقة.

---

(1) عز الدين جلاوجي، رأس المحنة، 1+1=0، دار الأمير خالد، الجزائر، ص105.

(2) محمد خير البقاعي، دراسات في النص والتناصية، مركز الإنماء الحضاري، حمص، ط1، 1998، ص38.

نموذج: حل المنعقد وإزالة الملتبس.

قال عليه الصلاة والسلام: « أتدرون مَن المُفلِسُ ؟ قالوا: المُفلِسُ فينا مَن لا درهمَ له ولا متاعَ له. فقال: المُفلِسُ مِن أمَّتي مَن يأتي يومَ القيامةِ بصلاة وصيامٍ وزكاة، ويأتي قد شتَم هذا وقذف هذا وأكَل مالَ هذا وسفَك دمَ هذا وضرَب هذا، فيُعطى هذا مِن حسناتِه وهذا مِن حسناتِه فإنْ فنِيَتْ حسناتُه قبْلَ أنْ يُقضيَ ما عليه أَخِذ مِن خطاياهم فطُرِحت عليه ثمَّ طُرِح في النَّارِ».[1]

نموذج: جعل المهمل مقيدا:

« البث الإعلامي الموجه والمباشر عبر الأقمار الصناعية يحكمه مبدآن من المبادئ القانونية:

الأول: هو حرية تدفق المعلومات عن طريق البث المباشر، كحق من حقوق الإنسان في حرية الفكر المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948م، وفي بقية المعاهدات المنظمة لحقوق الإنسان.

الثاني: هو مبدأ سيادة الدولة المطلقة على إقليمها وشعبها، وبالتالي فإن الإعلام الموجّه إليه عبر الأقمار الصناعية يتناقض ومبدأ السيادة الذي يقتضي ملكية الدولة لأدوات الإعلام والمواد الإعلامية».[2]

حيث قيد المبدآن الأول والثاني ما كان عاما ومطلقا. وكثيرا ما ترتبط هذه الوظيفة بالعلوم القانونية، لأنها تسيِّج سلوكات الناس وفق مبادئ وقوانين تعود إليها وتكون النصوص – سواء أكانت مكتوبة أو شفاهية– ذات صيغة « اصطلاحية قانونية ثابتة دقيقة للغاية، مع تغيرات خاصة وقواعد مميزة تعتمد على الوظائف القانونية

---

[1] مسلم، صحيح مسلم، تحقيق صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت–لبنان، ط1، 1424هـ–2003م، ص194.

[2] صالح محمد محمود بدر الدين: المسؤولية الدولية عن أضرار البث المباشر للأقمار الصناعية، ملتقى الإعلام والقانون، في 14–1999/03/15، جامعة حلوان، ص 48، 49.

الدقيقة لهذه النصوص. وعلى هذا فإنه يمكن لذلك أن تنشأ صلة وثيقة بين علم النص وعلم القانون»[1].

لم يتسنّ للجاحظ تصنيف أنواع النصوص على ضوء مفهوم البيان، لكن استطراداته الكثيرة وتعمّقه في البنية المجتمعية للحياة العباسية يقضي بأنه استنبط مفهوم البيان من كلام الخطباء، والشعراء، والقضاة، والأمراء، والدعاة، والحضر، والبدو، والسوقة، والحمقى، وغيرهم ممن تتنوع خطاباتهم.

نموذج: جعل الوحشي مألوفاً.

إن الحديث المستفيض في كتاب البيان والتبيين عن مظاهر البيان كالصمت والكلام، والإطالة والإيجاز، والتكرار والحذف، والتصنع والطبع، والوحشي والمألوف، وغيرها مما قبحه الجاحظ وحسنه وقدّمه وأخّره، يفصح عن إيمان بانسجام في هذا العالم، انسجام تتواءم فيه المتضادات وتتجاور المفارقات وتتفاعل مع بعضها بعضا على نحو خفي وباطني؛ فما من طبيعة إلا وهي مجذوبة بطبيعة أخرى، وما من طبيعة إلا وهي مقصورة لطبيعة أخرى، وما من طبيعة إلا وهي تهيمن على طبيعة أخرى.

وعلى الرغم من كون هذه النظرية الفلسفية القائلة بانسجام الكون وقابلية التفاعل بين كلّ الأنظمة، قد قابلتها نظرية تؤمن باتحاد الهويات وانفصالها[2]، إلا أن هذا لا يمنع من كون الجاحظ قد سطّر بناء على قدرة استدلالية عالية مظاهر الانسجام بين المتضادات من خلال تقبيح المحاسن وتحسين المساوئ. ولو عدنا إلى قوله بأن البيان يجعل الوحشي مألوفا لتبيّن لنا ذلك، فمثلا:

---

[1] فان دايك، علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، ترجمة وتعليق سعيد حسن بحيري، دار القاهرة للكتاب، مصر، ط1، 2001، ص 29.

[2] ينظر: محمد عابد الجابري ، تكوين العقل العربي، ص182.

- استعمال كلمة (أيضا) في الشعر عُدّ من الوحشي؛ كونها نادرة الاستعمال، لكن استساغه البلاغيون في قول أبي بكر الشبلي :[بحر الرمل][1]

رُبَّ وَرْقاءَ هتــوفٍ فــي الضُّــحا ... ذات شــجوٍ صــدحت فــي فــنن
ذكــرتْ إلفًــا ودهــرًا سالفـــا ... فبكتْ حزنـــا فهـــاجت حزنـــي
فبكـــــائي ربّمـــا أرّقهـــــا ... وبكاهـــــا ربمـــــا أرّقنـــي
ولقــد تشــكو فمـــا أفهمهـــا ... ولقــد أشــكو فمـــا تفهمنـــي
غير أنــي بالجـــوى أعرفهـــا ... وهي أيضــا بالجـــوى تعرفنـــي

حيث تذوّق بعض البلاغيين جمالية الإيقاع في استخدام كلمة (أيضا) في هذه القصيدة، فأسقطوا سوط المعيار وحاجز الفصاحة؛ لأن الكلمة دخلت فضاء النص وتخلّت عن حمولتها الاجتماعية العرفية المعهودة، لتكتسي من خلال تفاعلها مع كلمات أخرى فصاحة غير معهودة، وتحقّق الوظيفة الشعرية التي قد لا تحققها كلمة أخرى في هذا السياق.

قراءة أولى للنص من شأنها أن تجعل القارئ ينتبه لتواتر صوت النون (13 مرة)، فضلا عن التجانسات الصوتية بين كلمة "أيضاً" مثلا وغيرها في هذه الأبيات.

إِلْفًا، دَهْرًا ، أَيْضًا، شَجْوٍ

/0/0 /0/0/0/0/0/0

وهذا ما جعلها تتماهى في نسق موسيقي مبني على التناسب مما أحدث الوظيفة الشعرية، « فأجود الشعر ما رأيته متلاحم الأجزاء سهل المخارج، فيعلم بذلك أنه أُفرِغ إفراغاً واحدا وسبك سبكا واحدا، فهو يجري على اللسان كما يجري على الدهان»[2].

---

[1] علي الجارم ومصطفى أمين، البلاغة الواضحة، البيان والمعاني والبديع، ويليه دليل البلاغة الواضحة، دار الفكر، بيروت- لبنان، ط:1، 2009، ص 8.

[2] الجاحظ، البيان والتبيين، ص 50.

وفي الشعرية الحديثة ظلّ التعويل على الإيقاع قائما، حتى إنّنا لم نعد نسمع بكلمة لا تجوز في الشعر أو تنبو عن الاستعمال، فيضمن الشعر المعاصر خصوصا الحداثي كلمات (خريطة، كيمياء، المجنزرة...).

نموذج: جعل الغفل موسوما والموسوم معلوما.

تمثل الدوال نظاما تعويضيا لعديد الأشياء فتصف اللغة نفسها وغيرها ، لكن التعويض الذي تقوم به اللغة ليس تطابقيا، كون الدوال، وإن فُصِلت عن سياقها، تشكّل في الذهن نظاما آخر تكتسب من خلاله هويتها؛ فلا يمكن أن نقول إن كلمة (إبل) متطابقة مع نظيرتها في اللغة الفرنسية مثلا"فهذه الكلمات المعزولة – نسبيا- تتفاوت بين العربي وغيره. يقول بنفينيست (Benveniste): « نحن نتأمل عالما شكّلته أو مثّلته قبلنا لغتنا».[1]

وإذا كان جعلُ الغفل موسوما يجسِّد الوظيفة الابتدائية للغة، فإن جعل الموسوم معلوما تترجمه الوظيفة الشارحة.

قال تعالى: ﴿ فَإِذَا جَاءتِ الصَّاخَّةُ{33} يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ{34} وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ{35} وَصَاحِبَتِهِ وَبَنِيهِ﴾[عبس الآية: 33-36]، فتسمية يوم القيامة بالصاخة يدخل في جعل الغفل موسوما، أما أن نقف عند التعريفات الاصطلاحية -مثلا- في كتاب التعريفات للجرجاني فتمثل جعل الموسوم معلوما .

2-البعد المعرفي في البيان (الذاكرة التناصية/ التناص).

لم يتقبل ابن وهب عمل الجاحظ بعد أن وصفه بالانتقائية والسطحية، وانطلاقه من المنجَز والمتحقَّق الخاص دون الإنجاز الكامن العام، الذي بإمكانه وصف كل الخطابات. لأجل ذلك استهل صاحب البرهان في وجوه البيان كتابه بحديث مفصّل عن

---

[1] خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة، الجزائر، ط2، (د ت)، ص27.

العقل موهوبا ومكتسبا، في سابقة تؤكد على الطابع الذهني للسان، وارتداد كل المنجزات اللغوية إلى تصورات عقلية، فضلا عن تناسخ تلك المنجزات مع المكتسبات الواقعية (المعرفة بالعالم/ العقل المكتسب). « **فبالفكر والاعتبار يُتَّقَى الزللُ والعِثار، بالتجارب تُعرَف العواقب وتُدفَع النوائب. فإذا تفكّر الإنسان وتدبر ونظر واعتبر، وقاس ما يدله عليه فكره بما جربه هو من قبله تبيّن له ما يريد أن يتبينه، وظهر له معناه وحقيقته. وقد ذكر الله عز وجل البيان وامتدحه وامتدح بأنه علّمَه الإنسان**»[1]، فكان بذلك تصوُّر ابن وهب متّجها نحو الباطن المعرفي لا المتحقق الشفوي.

والخلاصة أن البيان مرتبط في كتاب البرهان بالاستدلال والإقناع بالوسائل المنطقية والخطابية، كما أنه مرتبط بتجويد قناة التواصل مثل الكتابة، وذلك بتقديم المعارف اللازمة لهذا التجويد.

فالناس يدركون ويعبّرون بثلاث وسائل أساسية:

1. التفكير والتأمل في الكون عن طريق العقل، أو إدراك معانيه (الكون) عن طريق الحواس، وهذا هو الاعتبار. ويختزنون تلك المعارف ويحلّونها محلّاتها من نفوسهم، وذلك هو الاعتقاد.
2. التعبير اللغوي عن هذه المعارف وهو العبارة.
3. نقل المعارف عن طريق الخط وهو الكتاب. [2]

لقد سعى ثلّة من اللسانيين المعاصرين إلى إبراز أهمية الملكة النصية في إنتاج نصوص متّسقة ومنسجمة، سواء ما تعلّق بالاتجاه التوليدي التحويلي على يد بتوفي

---

(1) ابن وهب، البرهان في وجوه البيان، تقديم وتحقيق حفني محمد شرف، مطبعة الرسالة، مصر، ص9.

(2) ينظر محمد العمري، الموازنات الصوتية في الرؤية البلاغية- نحو كتابه تاريخ جديد للبلاغة والشعر، أفريقيا الشرق، بيروت، ط1، 2001، ص 85.

(Petöfi) و فان دايك (Van Dijk) [1]، أم ما طرحته التداولية النصية مع جان ميشال أدام (Jean-Michel Adam) (الذاكرة النصية)، الذي ربط السياق بالمخزون الفكري والنص بالمتفاعلات السابقة ليتوسل إلى أهمية الذاكرة (تناص، معرفة بالعالم) في إحداث النص لفعله.

وقد ضرب جان ميشال أدام(J-M. Adam) مثلا بقصة واقعية حدثت مع وزير التربية الفرنسي، فبالعودة إلى الذاكرة النصية الجماعية نتوصل إلى مقبولية ذلك النوع من النصوص غير المنسجمة ظاهريا، وعدم الانسجام هنا يقصد به مخالفة المعنى اللغوي لصيرورة الأشياء في الواقع.

4.نمـــــوذج:

✓قتلني عمرOmar m'a tuer: عبارة انتشرت في الإعلام الفرنسي كتبتها سيدة تدعى مارشال في باب بيتها. وقد اتهمت الشرطة في ذلك الوقت مغربيا يدعى عمر رداد كان عاملا عندها .

✓قتلني أليقر Allègre m'a tuer: هذا النص مأخوذ من النص السابق، وقد استخدمه الطلبة الفرنسيون ببعض التصرف ضد وزير التربية الاشتراكي (Paul Allègre) بعد تدني المستوى التعليمي، وقد عمدوا إلى تسجيل النص بخطئه لإيصال رسالتهم. [2]

✓" الخضر في أم درمان 2"[3]: هذا النص مثل عنوانا رئيسا لجريدة النهار، وجاء إعلاما لتأهل المنتخب الوطني الجزائري للدور الحاسم من تصفيات كأس العالم 2014. الكلمة المفتاح في هذا النص وقد شغلت المحمول قضويا والخبر نحويا والبؤرة نصيا هي (أم درمان 2)؛ إذ هذه العبارة تبدو غير منسجمة مع واقع المباراة، لكنها منسجمة مع الذاكرة

---

[1] ينظر فان دايك، النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ص 214 وما بعدها .

[2] Adam Jean-Michel, linguistique textuelle des genres de discours au textes, P127.

[3] جريدة النهار الجديد، ليوم الاثنين 17 جوان 2013 الموافق ل 08 شعبان 1434 ه، العدد 1736، ص1.

النصية الجماعية الجزائرية، حيث تعيد هذه الكلمة للأذهان المباراة الفاصلة بين منتخبي مصر والجزائر في أم درمان.

وبهذا استند الخطاب الإعلامي إلى (نــص) مكثف دلاليا وسيمائيا حتى يربط بين حادثتين (التأهل لكاس العالم 2010 والتأهل لكاس العالم 2014). وما يستتبعها من انعكاسات.

وعليه يصبح حديث ابن وهب عن التدبر والنظر والاعتبار والقياس والتجربة الذاتية، وغير الذاتية قبل البيان، إشارة واضحة إلى عملية إنتاج النص وإلا كيف تتسى له الوصل بين بعض النصوص لجامع خفي هو الانسجام:

الشاهــد:

قال بعضهم: " قل للأرض من شق أنهارك وغرس أشجارك وجنى ثمارك فإن أجابتك حوارا وإلا أجابتك اعتبارا". فهي وإن كانت صامتة في أنفسها فهي ناطقة بظواهر أحوالها. وعلى هذا النحو استنطقت العرب الربع وخاطبت الطلل، ونطقت عنه بالجواب، على سبيل الاستعارة في الخطاب. وقال الله عز وجل في هذا المعنى: ﴿أَوَ لَمْ يَسِيرُوا فِي ٱلأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ كَانُوا مِن قَبْلِهِمْ﴾ [غافر:21]. وقال الشاعر :

ياربع بُسرةَ بالجنـــاب تكلّـــم — وأبن لنا خبرا ولا تستعجم

مالي رأيتك بعد أهلك موحشا — خلقا كحوض الباقر المتهدّم

فاستنطق ما لا ينطق بلسانه، لأن أحواله مظهرة لبيانه.[1]

---

[1] ابن وهب، البرهان في وجوه البيان، ص56، 57.

3- المَلكـــــة النصية- البيان:

يتعمق صاحب البرهان في جوه التبيان كثيرا في عملية إنتاج النص، منتقلا من مسألة تفاعل النصوص على تنوّعها إلى تكوين الملكة النصية، حيث يركّز كثيرا على ما يشبه في تعليمية اللغة الحوض اللغوي :« وليس شيء أعون على جزالة الكلام وخروجه عن تحريف ألفاظ العوام من مجالسة الأدباء، ومعاشرة الفصحاء وحفظ أشعار العرب ومناقلاتهم، والمختار من رسائل المولدين الأدباء ومكاتباتهم»[1]. وتراهن اليوم التعليمية كثيرا على ما أفرزته لسانيات النص من إجراءات عملية لتقليص الهوة بين اللغة الافتراضية والواقع اللغوي من خلال تعليمية اللغة بالنصوص.[2]

حيث استطاع علماء النص من خلال مقاربتهم لعديد النصوص أن يستنبطوا بنيات مماثلة تتحكم في أنماط نصية لكل لسان. ولأجل ذلك « كانت ملوك بني أمية يخرجون أولادهم إلى البوادي، لينشؤوهم على الفصاحة وجزالة الألفاظ، وله أيضا علّم الناس أولادهم الرسائل وروّوهم شعر القدماء وحفّظوهم القرآن وأمروهم بتحقيقه ورفع أصواتهم بالقراءة والإنشاد، ليعتادوا الكلام الجزل وتتفتق به لهواتهم وتذر به ألسنتهم وتتشكل بتلك الأشكال ألفاظهم؛ فإن التخلق يأتي دونه الخلق والعادة كالطبيعة ».[3]

البيان (النص) ← البوادي ← الفصاحة وجزالة اللفظ.

البيان (النص) ← الحفظ والتعلم وقراءة الفصيح من النصوص.

---

[1] المصدر السابق، ص201.

[2] ينظر إبراهيم بشار، مقدمة نظرية في تعليمية اللغة بالنصوص، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 7، جوان 2010، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 280 وما بعدها. محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، منشورات الاختلاف، الجزائر، ص 115 وما بعدها.

[3] ابن وهب، البرهان في وجوه البيان، ص 201.

حيث إن هناك طريقين تقودان إلى تهيئة الملكة النصية، الأولى تتطلب نقل المتكلم أو المرسل إلى المناخ اللغوي الحقيقي(البادية قديما)، والثانية تتطلب معاشرة المتكلم لنصوص فصيحة من شأنها أن تنقش في ذهنه أنماطا بيانية:

ويكون ذلك بعد خطوات:

- السماع (ليعتادوا الكلام الجزل).
- النطق (تتفتق به لهواتهم).
- المحاكاة (تذرّ به ألسنتهم).
- الإنتاج لنصوص موزاية (تتشكّل بتلك الأشكال ألفاظهم).

وهكذا تقترب إسهامات البلاغة مع إنجازات لسانيات النص، فالبيان أو النص قادر على تفعيل القدرة الإنتاجية للمتعلم وتنشيط القراءة النقدية له .

4- البيان باللفظ/ شروط الإنتاج والإيصال المباشر (الخطاب):

إذا عدنا إلى أصناف الدلالات عند الجاحظ: اللفظ والخط والإشارة والعقد والحال، نجد تأكيدا على المتحقق والمنجز من اللغة، فالأوجه الثلاثة الأولى تنضوي تحت الجانب الفيزيائي الفزيولوجي (اللفظ والإشارة والخط)، على حين يشتغل الذهن عن طريق النظر والاستنتاج والتأويل في (العقد والحال). ولا نعدم في هذين الركنين تدخّل الجانب اللغوي (القواعد المركوزة في الذهن).

فالرؤية البيانية مهما اتسعت وذكر فيها أصناف الدلالات على المعاني ظلّت رؤية بيانية لغوية تهتم "بالبيان باللفظ"، أما ذكر أصناف البيان الأخرى فكان عملية إخلاء لتحديد الموضوع الذي هو الدلالة باللفظ، كون الجاحظ تعامل أساسا مع البيان الشفوي، مع الخطاب بمعناها الواسع الذي يمتد من الحديث العادي الدائر بين الناس في حياتهم العامة إلى الخطاب الشعري الذي كان هو الآخر منشدا.

بينما اتخذ صاحب البرهان منحى فلسفيا ووسّع مجاله خصوصا في باب الاعتبار، كما كان مشدودا إلى التطور الذي نال النثر بتطوّر جهاز الدولة وتوسعه وتعقده وتنظيم وظيفة الكتابة وحرفتها، لأجل ذلك خصّ الكتاب أو البيان بالخط بفصل يستحق أن يكون كتابا مستقلا، ليرتسم الانتقال من الشفوية إلى الكتابة.[1]

وبالنظر إلى المعطيات السابقة نجد البيان باللفظ والعبارة (يتجاذب مع مصطلح خطاب خصوصا في تصور غوستاف غيوم (Gustave Gaillaume) « في الخطاب (...) يبدو الفيزيائي الذي هو الكلام في حد ذاته حقيقيا مجسّما ماديا، وصادرا في ما يتعلق به من وضعه النفساني الذي ينطق منه، والكلام، في مستوى الخطاب، تجسم وأصبح واقعا: فقد وجد فيزيائيا »[2].

ويستعرض الجاحظ في عمله عيوب النطق وسلامة الآلة وتنافر الحروف وأثرها في البيان، لأن الأمم القديمة كانت تولي أهمية كبرى لفصاحة اللسان، بل ذهبوا إلى ربطها بالمروءة ولم تنقص أهمية البيان بالعبارة، خصوصا مع ازدهار السمعي البصري وتنافس القنوات في جذب الأسماع والأبصار...

ولم يكن الحديث عن عيوب النطق وسلامة آلة البيان وتنافر الحروف وغيرها في البلاغة مرآة لعصر مليء بالفرق والأهواء فحسب، لكن كذلك لإيمان البلاغيين خصوصا المعتزلة بالطبيعة النطقية للسان. ولعل ما يشهده حاضرنا من ازدهار كبير في المعلومات والتكنولوجيا زاد في أهمية النطق والسماع (السمعي البصري)، بل صار الاعتماد على التسجيل الصوتي مطيّة للوصول إلى النص "الحقيقي".

---

[1] ينظر محمد العمري، الموازنات الصوتية في الرؤية البلاغية والممارسة الشعرية، نحو كتابة تاريخ جديد للبلاغة والشعر، ص 71، 73.

[2] باتريك شارودو – دومينيك منغنو، معجم تحليل الخطاب، ترجمة عبد القادر المهيري و حمادي صمود، المركز الوطني للترجمة ، تونس ، 2008، ص 181.

وتعد عملية النطق من الوسائل الأساسية لتحقيق اللغة لفعلها خصوصا في المشاهد السينمائية والمسرحية فضلا عن ارتباط قداسة بعض النصوص بأدائها:

نمـــــــوذج:

قال تعالى على لسان نوح مخاطبا ابنه:﴿يَا بُنَيَّ ارْكَب مَّعَنَا وَلاَ تَكُن مَّعَ الْكَافِرِينَ﴾ [هود 42] ، هذه الآية يمكن أن تتنوع أفعالها حسب الأداء الصوتي فتكون :

- (اركب معنا) ← أمر بالوجوب (إنذار).
- (اركب معنا) ← عرض النصيحة (عرض)
- (اركب معنا) ← أمر بتردد (مجاملة).

« وإخراج هيئات الكلام هذا المخرج في لغة التخاطب الشفوي يتعذر نقلها بأسلوب التخاطب المكتوب (...) ثم أن التنقيط وطريقة كتابة الحروف الأولى من الكلمات، بتطويلها وترتيب الألفاظ، لا يمكن أن يكون ذلك كله عونا لنا في شيء ولا يعني بغرضنا»[(1)]. لأن فعل التلفظ ينطلق من النطق كما أن من شأن الأداء الصوتي تغيير سلوك الأفراد وإظهار الحق في صورة الباطل أو الباطل في صورة الحق، وهذا ما حدا بعلمائنا الأوائل إلى إيلائه أهمية كبرى، خصوصا أن الذاكرة الجماعية كانت "شفوية": « ... لو أن هذا المتكلم لم يرد إلا الإقامة لهذا الوزن لما كان عليه بأس، ولكنه عسى أن يكون أراد إبطالا لحق فتشادق في كلامه»[(2)]. وهذا الشاهد قيل في ذم السجع خوفا من محاكاة سجع الكهان.

[(1)] جون لانكشو أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلام، ترجمة عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، المغرب، ط2، 2008، ص 100.

[(2)] الجاحظ، البيان والتبيين، 1/175، 176.

5- البيان بالكتاب: خصوصية التأليف والتلقي.

لما انتقلت الحضارة العربية من المشافهة إلى التدوين خصوصا بعد احتكاك العرب بغيرهم وازدهرت المعارف تحول الاهتمام إلى البيان بالكتاب؛ «لأن اللسان مقصور على القريب الحاضر والقلم مطلق في الشاهد والغائب، وهو للغابر الكائن مثله للقائم الراهن، والكتاب يقرأ بكل مكان ويدرس في كل زمان، واللسان لا يعدو سامعه ولا يتجاوز إلى غيره»[1]؛ أي إن تحويل المنطوق إلى المكتوب يفضي إلى خصوصية الاستمرارية التي تتعدى الزمن الحاضر بملابساته الفعلية إلى زمن مفترض احتمالي بملابسات ممكنة.

فإنتاج النص يتأثر بالمقام وقد يكون آنيا محددا أو مؤجلا مطلقا، ثم إن الله عز وجل لما أراد «أن يعمّ بالنفع في البيان جميع أصناف العباد، وسائر آفاق البلاد وأن يساوي فيه بين الماضين من خلقه والآتين، والأولين والآخرين ألهم عباده تصوير كلامهم بحروف اصطلحوا عليها»[2].

ويبدو ارتباط البيان بالنص ظاهرا في استحضار فعلي التأليف والتلقي:

فعل التأليف	فعل التلقي
" القلم أحد اللسانين" استعمال القلم أجدر أن يحض الذهن على تصحيح الكتاب. وهذا البيان والآتي [الكتاب] فهما يتغيران تغير اللغات ويتباينان بتباين الاصطلاحات. " إن الله تعالى أراد أن يعم بالنفع في البيان جميع	" القلم أبقى أثرا واللسان أكثر هذرا". "القلم مطلق في الشاهد والغائب، وهو للغابر الكائن مثله للقائم الراهن". " الكتاب يقرأ بكل مكان ويدرس في كل زمان ".

(1) المصدر السابق، 1/ 59.

(2) ابن وهب، البرهان في وجوه البيان، ص 61.

أصناف العباد وسائر آفاق البلاد، وأن يساوي فيه بين الماضين من خلقه والآتين (...) عبروا به عن ألفاظهم ".	

لقد انتُقِد تعريف بول ريكور (P. Ricour) الرامي إلى جعل النص مكتوبا والخطاب مسموعا، انطلاقا من ارتباط هذا التحديد بوسيلة ووسيط، وليس معبرا عن النص المتعدد السمات[1]. لكن هذا لا يفضي إلى إلغاء خصوصية النص المكتوب، من حيث عملية الإنتاج وما تقتضيه من: اختزال واستبدال وإضمار وتأليف وتكرار وعلامات ترقيم، تستغل فيها الذاكرة البصرية أكثر، بما تتطلب من تفكيك وتركيب وربط وتأويل حسب كل مقام متجدد، فقد يستثقل المتلقي كثرة الضمائر وتداخلها في الخطاب الشفوي بينما يستسيغها في الخطاب المكتوب والأمر نفسه بالنسبة لعملية الإنتاج، إذ لا يلزم المتكلم ما يلزم الكاتب من المراجعة: "القلم أجدر أن يحض الذهن تصحيح الكتاب "، " القلم يقرأ بكل مكان ويدرس في كل زمان".

ولا يلغي اللسان الكتاب أو الكتاب اللسان، على الرغم من أن التيار العام كان لصالح الخطاب الشفوي « فجُعِلَ اللفظ لأقرب الحاجات، والصوت لأنفس من ذلك قليلا، والكتاب للنازح من الحاجات»[2].

فالمقيد بالخط يملك استقلاليته من كون المتلقي مؤجلا، وقد يتعدد حسب ملابسات القراءة. يشتغل فيها الذهن أكثر "القلم أجدر أن يحض الذهن على تصحيح الكتاب"، وعملية التلقي بما تتضمنه من قراءة وتأويل وتفكيك وتركيب حسب كل مقام

(1) ينظر: باتريك شارودو و دومينيك منغنو، معجم تحليل الخطاب، ترجمة عبد القادر المهيري وحمادي صمود، ص553.

(2) الجاحظ، كتاب الحيوان، ج1، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط2، 1384 هـ – 1965م، شركة مصطفى الباجي الحلبي، مصر، 1/ 47، 48.

متجدد "يقرأ بكل مكان ويدرس في كل زمان". ولا يلغي اللسان الكتاب أو الكتاب اللسان كونهما مظهرين أساسيين لكلٍّ موضعه.

ونستنتج مما سبق أن مقاربة البلاغيين للفظ (العبارة)/ والخط (الكتاب) ارتكزت على الجانب التفاعلي أكثر من البنيوي .

والركن الثالث من أصناف الدلالات عند الجاحظ الإشارة، وقد أدرجها ابن وهب ضمن بيان الأشياء بذواتها (الاعتبار). « وقد يصمت الإنسان ويستعمل الكتمان لمخافة أو رقبة أو إسرار عداوة أو بغضة، فيظهر في لحظاته وحركاته ما يبين عن ضميره ويبدي مكنونه، مثلما يظهرالدمع عند فقد الأحبة، ومن تغير النظر عند معاينة أهل البداوة (...) وهذا من بيان الأشياء بذواتها»[1].

6-البيان بالاشارة نحو استيعاب نصوص غير لغوية:

من أصناف الدلالات التواصل بالإشارة، ففي الوقت الذي أفرد لها الجاحظ نوعا نجد ابن وهب قد أدرجها في باب الاعتبار، حيث« قد يصمت الإنسان ويستعمل الكتمان لمخافة أو رقبة أو إسرار عداوة أو بغضة، فيظهر في حركاته ولحظاته ما يبين عن ضميره ويبدي مكنونه مثلما يظهر من الدمع عند فقد الأحبة، ومن تغيّر النظر عند معاينة أهل البداوة (...) وهذا من بيان الأشياء بذواتها»[2].

لكن رؤية دقيقة لعلاقة الدوال بالمدلولات تجعلنا نسلم بوجود إمكانات أخرى للتعبير غير اللفظ، فــ « لولا الإشارة لم يتفاهم الناس معنى خاص الخاص ولجهلوا هذا الباب البتة. ولولا أن تفسير هذه الكلمة يدخل في باب صناعة الكلام لفسرتها لكم»[3]. إن العلاقة بين الإشارات وما تحيل إليه تتجاوز التعويض المعروف المتداول

(1) ابن وهب، البرهان في وجوه البيان، ص 61.

(2) المصدر نفسه، ص61.

(3) الجاحظ، البيان والتبيين، 1/58 .

للمعاني، لتكتسي وظيفة من وظائف اللغة الرئيسية سماها القدماء تفسيرا أو تأويلا، ويسميها العلماء اليوم بوظيفة « ما وراء اللغة عندما تدور اللغة على نفسها وينكشف بعضها ببعضها بصياغة النص صياغة أخرى»[1]. فتكون الإشارة نعم الترجمان عن اللفظ خصوصا في مقام «مخافة أو رقبة أو إسرار عداوة أو بغضة»[2]. وهنا نتساءل عن حال الإشارة مع الخط خصوصا إذا كانت الكتابة أدبية .

الإشارة / مع التواصل العادي	الإشارة / مع التواصل الأدبي
- " وفي الإشارة بالطرف والحاجب وغير ذلك من الجوارح مرفق كبير".[3] - " وحسن الإشارة باليد والرأس من تمام حسن البيان بالبيان مع الذي يكون مع الإشارة من الدال والشكل والتفتل والتثني واستدعاء الشهوة وغير ذلك من الأمور".[4] - " فيظهر في حركاته ولحظاته ما يبين عن ضميره ويبدي مكنونه، مثلما يظهر من الدمع عند فقد الأحبة ..."	- استخدام الضمائر والعناصر الإحالية عموما. - استخدام الرموز خصوصا في النصوص الفنية. - استعمال النصوص القديمة عبر آلية التناص (دينية، أسطورية...). - الإلغاز والتغريب في صناعة الصور.

(1) ينظر حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس (مشروع قراءة)، منشورات الجامعة التونسية، تونس، ط1، 1981، ص 172.

(2) ابن وهب، البرهان في وجوه البيان، ص 61.

(3) البيان والتبيين، 57/1.

(4) المصدر نفسه، 59/1.

إذا كان الدرس البلاغي متوزعا بين الحديث عن المناسبة التداولية والغرابة الشعرية فإن الأمر ينطبق على الإشارة بين الخطاب الشفوي العادي والنص المكتوب الفني، ويوحد بينهما المقام إلى حد ما ويفضي إليهما معنى خاص الخاص؛ فمقام: " الخوف أو الرقابة أو إسرار العداوة أو البغضة"، كما قال ابن وهب تفضي إلى لعب باللغة وتغريب للمعنى حتى تصل الرسالة في صورة محددة، وليس هذا محصورا في زمان أو مكان، فما نظّر له القدماء من قوانين تثير الحوار بالنسبة للمجادلة وذكروه من هيئات الخطيب، سنجد له أثرا في الكتابة الأدبية بطريقة تختلف، وفي الكتابة الصحفية مع الضغوطات السياسية والرقابة الأمنية.

نمـــــوذج:

« قال الحجاج لرجل من الخوارج: أجمعت القرآن؟ قال أمتفرقا كان فأجمعه؟ ! قال أتقرأ ظاهرا؟ قال: بل أقرؤه وأنا أنظر إليه. قال أتحفظه؟ قال: أخشيت فراره فأحفظه؟! قال ما تقول في أمير المؤمنين عبد الملك؟ قال: لعنه الله ولعنك معه. قال: إنك مقتول فكيف تلقى الله؟ قال: ألقاه بعملي وتلقاه بدمي »[1].

وقد تكون الرقابة نقدية في بعض الأحوال تشجع على اجتراح معنى " خاص الخاص " بتعبير الجاحظ، فيستخدم الأديب ما يمكن أن يعوّض الإشارة كالبياض والسواد والرموز مما يعد عقدا افتراضيا مع نوع خاص من المتلقي .

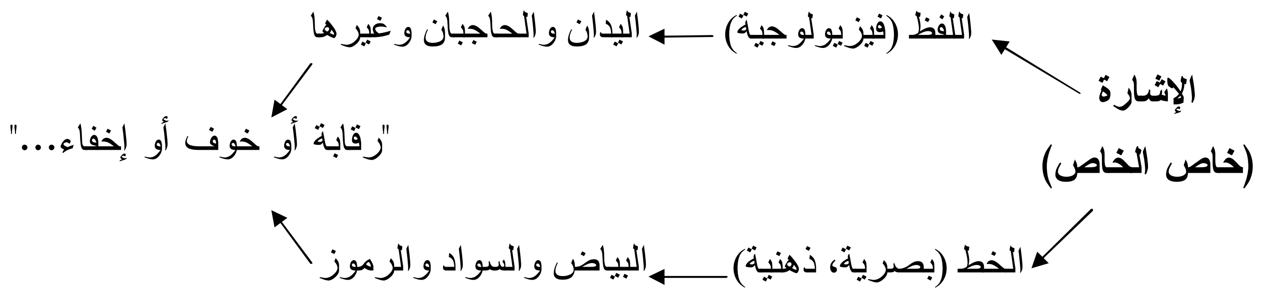

---
(1) المصدر السابق، 303/2.

لا غرو أن يتضافر البيان بالعبارة مع الإشارة في بعض النصوص. قال الجاحظ: فـ«الإشارة واللفظ شريكان ونعم العون هي له ونعم الترجمان هي عنه، وما أكثر ما تنوب عن اللفظ وما تغني عن الخط »[1]. وخصوصا إذا كان فحوى التواصل خاص الخاص؛ فـ « لولا الإشارة لم يتفاهم الناس معنى خاص الخاص ولجهلوا هذا الباب البتة»[2].

نمـــوذج:

« كان أبو شمر إذا نازع لم يحرك يديه ولا منكبيه ولم يقلب عينيه ولم يحرك رأسه. حتى كأن كلامه إنما يخرج من صدع صخرة. وكان يقضي على صاحب الإشارة بالافتقار إلى ذلك وبالعجز عن بلوغ إرادته. وكان يقول: ليس من المنطق أن تستعين عليه بغيره، حتى كلّمه إبراهيم بن سيار النظام عند أيوب بن جعفر، فاضطره بالحجة وبالزيادة في المسألة، حتى حرك يديه وحلّ حبوته [جلسته] وحبا إليه حتى أخذ بيديه».[3]

وكان القرآن الكريم مرآة صادقة لاستخدام الحركة الجسمية المعبرة عن المعاني ليس فقرا في التعبير اللفظي، بل محاكاة لواقع الأمر؛ كون العرب يستخدمون إلى جانب الكلام الحركة الجسمية لاشتمالها على مكملات الكلام الأساسية، والآيات كثيرة التي نقلت هذه المشاهد نذكر منها:[4]

---

[1] المصدر السابق، 57/1.

[2] المصدر نفسه ، 1/ 58.

[3] المصدر نفسه، 65/1.

[4] محمد علي عبد الكريم الرديني، مباحث لغوية، الحركة الجسمية في القرآن الكريم، المحاولات النقدية للمعجمات القديمة والحديثة ، علم اللغة وعلم الكينات، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009.

- قال تعالى:﴿ فَإِذَا جَاء الْخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾[الأحزاب: 19].

-﴿ وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَى مَا أَنفَقَ فِيهَا﴾ [الكهف: 42].

-﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيّاً﴾ [مريم: 29].

- ﴿ وَإِذَا مَرُّواْ بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ﴾ [المطففين:30].

- ﴿وَإِذَا خَلَوْاْ عَضُّواْ عَلَيْكُمُ الأَنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ ﴾ [آل عمران: 119].

لقد نقل لنا القرآن الكريم وكتب الأدب والنقد كثيرا من هذه الإشارات كتابيا، وعملية التحويل من المتحرك إلى المكتوب، أو من الإشاري إلى اللغوي تقضي إلى اختزالات وتغيرات عن النص الأصل. فعلى الرغم أن كليهما مبني على سنن « فهل تعدو الإشارة أن تكون ذات صورة معروفة وحلية موصوفة»[1]. إلاّ أن الألفاظ لا تطابق الحركة الجسمية "الكينة".

يرى الأنثروبولوجي الأمريكي راي بيردوسل (Ray. L. Birdwistell) « أن نسبة الكلام عن المعاني تتراوح بين 30 إلى 35٪ فقط»[2]. ولعل هذا ما حدا بأبي شمر عند مناظرته للنظام إلى الاستعانة بغير اللفظ، للتعبير عن أدق المعاني وعن خاص خاصتها.

ومقولة خاص الخاص وشرط الحضور (متكلم ومتلق) بعدان نصيان؛ لأن التواصل الإشاري الجسمي تضمن المبادئ الأساسية للنص: التركيب والدلالة والمقام:

---

(1) الجاحظ، البيان والتبيين، 57/1.

(2) محمد علي عبد الكريم الرديني، مباحث لغوية، ص 87.

- السنن: حيث يفترض أن بين طرفي التواصل وضعا متفقا عليه في حركة الرأس والحاجب وكيفية النظر يتشابه مع النظام اللغوي.[*]

- الدلالة: فلحدة النظر ولتقطيب الحواجب والابتسامة دلالة ومعنى مختلف عن طلاقة النظر ورفع الحاجبين والعبوس .

- المقام أو مطابقة النص للواقع الاجتماعي: فهذه أشد ما تكون في التواصل بالإشارة، لأنها تصريحية مباشرة في أغلب الأحوال .

وأرجع بعض الباحثين الإكثار أو الإقلال من استخدام الحركة الجسمية إلى الرغبة في التخفيف من مشقة الكلام، نظرا لمزاج المتكلمين أو فقر لغتهم أو حالة المناخ أو غير ذلك من الأسباب.[1]

وبغض النظر عما أثاره استخدام الحركة الجسمية أثناء الكلام من جدال، فإنه لا ينكر أحد الحاجة إليه في عمليات الاتصال، خصوصا في الخطابة والوعظ والتدريس والرياضة والفن المسرحي... مما يجعل الإشارة ميدانا خصبا تستجديه لسانيات النص في إطار تشعباتها المختلفة .

7- النصبة وبلاغة المعرفة بالعالم :

وليس ببعيد عن الإشارة نجد الحال أو النصبة أو الاعتبار تجوزا، «وهي الحال الناطقة بغير اللفظ والمشيرة بغير اليد. وذلك ظاهر في خلق السموات والأرض وفي كل صامت وناطق وجامد ونام ومقيم وظاعن وزائد وناقص»[2].

---

[*] تشير إلى المحاولات الجادة لعملية دراسة الحركة الجسمية في إطار علم الكينات (Kinesasics)، حيث اجتهد بيروسل لتحليل الحركات الجسمية بمنهج يتجاذب كثيرا مع منهج التحليل اللساني، ينظر : فاطمة محجوب، دراسات في علم اللغة، ص 167 وما بعدها.

[1] ينظر: الرديني، مباحث لغوية، ص 94.

[2] الجاحظ، البيان والتبيين، 59/1.

وهذه نظرة خطيرة في توثيق الصلة بين الجمادات والحيوانات وإيذان بأهمية البنية الكونية في رسم أفق التفكير لدى الإنسان، ويبقى الخيط الجامع في تفكير بلاغيينا هو الدين وإثبات الربوبية ولو ببعض المنطق " فلكل حدث محدث".

لم يكن الحديث عن الأشياء في العالم سواء أكانت محسوسة أم مجردة حاضرة، أم غائبة على سبيل الإطالة، فحقيقتها تكمن في وظيفتها، وأبرز وظائفها إثبات الوحدانية لله عز وجل، بيد أن ما يتطلبه النص من تفاعل بين وحداته وانسجام باطني واتساق ظاهري ينطبق على الكون، بل رؤية الإنسان للعالم وما يحدث فيه من تعالقات تؤقلم الخطاطة الذهنية للنص. فــ« دلالة الشيء على غيره تكون بأحد أربعة أشياء: إما بالمشاكلة (...) وإما بالمضادة فإن الضد يكسب معرفة الضد، (...) وإما العرض كما يعرف الجسم بالطول والعرض والسمك وإما بالفعل كما يدل الولد على الوالد...»[(1)].

إن إبراز انتظام الكون بأنهاره وأشجاره وثماره وشخوصه (علاقات الكلية، السببية، التشابه، الاختلاف..) تجاوز إبراز الدلالة على الربوبية إلى حوار مع الإنسان قال الراعي:[البسيط]

إن السماء وإن الريح شاهدة   والأرض تشهد والأيام والبلـــد
لقد جزيت بني بدر ببغضهم   يوم الهباءة يوما ما له قـــــود [(2)]

كما اعتمد القدماء على تلك الرؤيا لتحليل الكون إلى مكوناته وعناصره لإدراك كنهها ومكانتها وعلائقها وأدوارها، وللتعرف على القوة المسيرة به والمتحكمة فيه، فإن

---

(1) ابن وهب، البرهان في وجوه البيان، ص71، 72.

(2) الجاحظ، البيان والتبيين ، 60/1.

المحدثين المعاصرين يستندون إليها للكشف عن البنية العميقة المشتركة التي وراء ما في الكون جميعه، وعن البنية الرابطة بين العناصر والمجالات والظواهر وغيرها.[1]

لقد حدد ابن وهب محورين أساسيين للاعتبار هما القياس والخبر. فلولاهما لما عرفنا باطن ذلك ولا مراد الله فيه ولا كان ظاهر اللغة يدل عليه.[2]

إذ يصعب فهم العالم دون تجارب سابقة تبنى عليها تجارب لاحقة، حتى تختزل التراكمات وتنظّم العلاقات في إطار التشابه والتدرج، وهنا نقترب من المنطق. غير أن المناطقة « يقولون إنه لا يجب قياس إلا عن مقدمتين لإحداهما بالأخرى تعلق. والقول على الحقيقة كما قالوا، وإنما يكتفي في لسان العرب بمقدمة واحدة على التوسع وعلم المخاطب»[3]، أو بعبارة أخرى يمتلك الإنسان ملكة تشتغل على النماذج المعدودة لتقدم نماذج أكثر بناء على ما يتسم به من إبداعية.

ويذهب براون ويول(Brown & yule) إلى أن المعرفة التي نملكها بوصفنا مستعملين للغة ما ليست سوى جزء من معرفتنا الاجتماعية الثقافية العامة عن العالم ، إذ إنها ليست أساس فهمنا للخطاب فحسب، بل ربما لكل جوانب خبراتنا الحياتية، فمسألة كيفية معرفة الناس بما يجري داخل النص هي حالة خاصة من مسألة كيفية معرفة الناس بما يجري في العالم بأسره .[4]

---

[1] محمد مفتاح، التشابه والاختلاف – نحو منهاجية شمولية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء – المغرب، بيروت– لبنان، ط1، 1996، ص 9.

[2] ينظر: ابن وهب، البرهان، ص 65.

[3] المصدر نفسه، ص 21.

[4] ينظر نعمان بوقرة، المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب، دراسة معجمية، دار عالم الكتب الحديث، جدار للكتاب العالمي ، ط1، 1429 هـ/2009م، ص 136.

نمـــــــوذج:

قال تعالى: ﴿ أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ{17} وَإِلَى السَّمَاء كَيْفَ رُفِعَتْ{18} وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ{19} وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ{20}﴾ [الغاشية: 17-20] لا يمكن أن ننظر إلى هذه الكلمات بمعزل عن حمولتها الثقافية أو أن ما نشير إليه من تداعياتها يمثل نزرا يسيرا من هويتها، فكلمة: "إبل" قابلة للتجزئة [حيوان+ ثدي+ أليف+ آكل نبات+...]، وللتركيب [إبل+ إنسان...]، [إبل + إنسان عربي..].

فلا جرم أن علاقة الإبل بالإنسان وطيدة وعجيبة في حله وترحاله في أفراحه وبكائياته، وقد ضرب لنا الشعر العربي أروع الأمثلة في حميمية العلاقة بين الإنسان وناقته، من هنا كان موضع التأمل في الإبل، وهذا الانسجام في العلاقة بين الإنسان والإبل يعضده انسجام آخر وهو السماء المرفوعة مما يقوّي الوصلة بين خلق الإبل في الأرض ورفع السماء من الله، ويبقى المخاطب ابتداء هو العربي، حيث تطل عليه السماء بشمسها التي تساعد الظاعن مع ناقته وغيومها فتكون الجبال المنتصبة ملجأه الوحيد. ولما كانت شمس العربي ساطعة في أغلب الأحوال، وأرضه مبسوطة أحمدية صوّرها القرآنُ -بناء على رؤية الإنسان- مسطحةً.

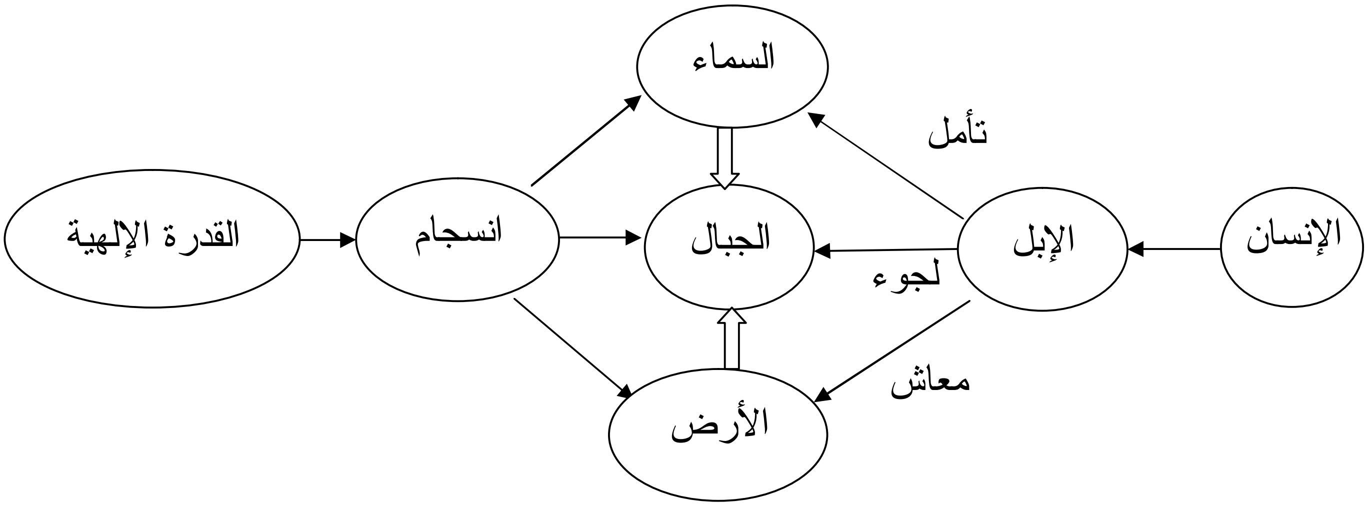

فالتأمل في الكون قراءة لكتاب منظور يتضمن عدة نصوص بالمعنى الواسع لكلمة نص منسجمة، فالانسجام يعني عدم التناقض، إذ يدخل في الانسجام التشابه والاختلاف والتضاد والاشتمال وغيرها من العلاقات.

ومن النصوص " المنظورة" نستلهم النصوص اللغوية، خصوصا إذا كانت دائمة التفاعل مع الإنسان. لكن هذا لا يجعلنا نتوهم أن اللسان تقليد أو محاكاة كلية للأشياء « فلو كان حال الكلم في ضم بعضها إلى بعض كحال غزل الابريسم لكان ينبغي أن لا تتغير الصورة الحاصلة من نظم كلم حتى تزال عن مواقعها، كما لا تتغير الصورة الحادثة عن ضم غزل الابريسم بعضه إلى بعض حتى تزال الخيوط عن مواقعها»[1].

وصفوة القول:

إن مظاهر البيان تنوعت بين الاتصال الشفهي والكتابي واللغوي وغير اللغوي، فاختلفت الأبعاد النصية انطلاقا من عملية الإنتاج، وما تشترطه من سلامة آلة النطق والعقل من مرجعية ثقافية ومن قدرة على الإقناع، وصولا إلى عملية التلقي وما تتطلبه من حضور المتلقي الخاص أو العام، الصريح أو الضمني، الحاضر أو المؤجّل .

عموما ارتبط البيان بالوظيفة أكثر من البنية، وبالفهم والإفهام أكثر من نظم وحدات النص، وكأن لسان حال البلاغيين يقول إن البيان وحدة دالة تواصلية تكمن قيمتها في ظروف الإنتاج والاستقبال. وأما الحديث عن تركيبية النص وخصوصية قواعده (الإحالة والحذف والاستبدال، والتكرار..). فلم تمثل الشيء الكثير عند علماء البيان، وأجّلوها لمصطلح آخر لا يقل أهمية هو النظم.

لقد كان الجاحظ يتشوف لتأسيس علم عام يقارب أنواعا مختلفة من النصوص: (خطابة، شعر، أمثال، حكم، رسائل، منظرات...) ذات أنماط عديدة: (حجاجية،

(1) الجرجاني، كتاب دلائل الإعجاز، ص372.

وصفية، إخبارية، سردية، حوارية..) ليقترب من الوظيفة الفعلية للبلاغة الجديدة، فتاه في تجليات اللغة الطبيعية المتشابكة ومفارقات الاستعمال العجيبة:(الإيجاز، الإطناب، الفصاحة، اللكنة، الصمت، الكلام، الإعراب واللحن، المنطق والإشارة، الطبع والصنعة ...) واتجه بذلك اتجاها وصفيا استقرائيا يقدم النص ثم يستنبط انسجامه.

ثم إن نزوع صاحب البيان والتبيين نحو اختيار النصوص ليس داعيا كافيا لاتهامه بالمعيارية وأنه "ذكر أخبارا منتخبة ..." كون الجاحظ قد آمن بالانسجام بوصفه آلية لمطابقة النص للواقع الاجتماعي والثقافي، فلم ينتصر لقضية إلا وهو قد سرد عديد الاستثناءات التي تكثر نافيا بذلك سلطة المعيار ومنتصرا لسلطة النص مع مقامه.

تعمّق ابن وهب في مفهوم البيان من خلال التنقيب في أصوله وفروعه، ظاهره وباطنه فسيَّج – ما أمكن– بيان الجاحظ المطلق عبر نظرة فلسفية دينية تؤسس لبيان عقدي.

ثانيا/ النظـــــــــــــــم:

يمتاز التراث بحضور مزدوج، نجد فيه الثابت والمتحول، فأما وجوده الثابت فيظهر من حيث كونه وجودا ماديا ملموسا، يتشكل عبر وجوده في رحاب المكتبات والخزانات وبطون الكتب وسطور المخطوطات التي تحفظه، وعليه فهو قارّ معلوم ومحدود ومستقل. وأما وجوده المتحول، فلا يظهر إلا من خلال وَعْينا لهذا التراث وتعاملنا معه عبر معرفة خاصة ووعي ذاتي، وكأنه مادة طينية له خاصية التحول، فهو لا يهدأ على حال ولا يستقر على قرار حسب تنوّع المعارف والثقافات والمناهج التي تدرسه.[1]

---

[1] ينظر: نور الدين محمد دنياجي، التفكير اللغوي عند عبد القاهر الجرجاني، قراءة في اللغة ولغة الخطاب، منشورات مجموعة البحث في علوم اللسان العربي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 1997م، ص8.

من أين نبدأ نظرية النظم؟ سؤال يفرضه منطق المنوال المتشعب الذي نحن بصدد قراءته، قراءة لن تكون بمعزل كلي عن زخم القراءات التي تناولت النظم من زوايا عديدة (نحو، شعرية، بلاغة، إعجاز، تداولية، أسلوبية، وظيفية) مهما حاولنا التنصل من الخلفيات والأسس المعرفية التي توالت عليه وكثرت حتى وصلت إلى حد التناقض.

فالوجود الثابت لنظرية النظم ارتبط بالبحث عن الإعجاز؛ حيث تخللت إرهاصات النظم كتب معاني القرآن ومجازه وإعجازه، حتى توقّف العلماء عند دلالات التقديم والتأخير والانسجام الصوتي والانزياحات (المجاز) والالتفات، وغيرها مما يستدعي القصد في التصرف في اللغة والمقبولية في تلقي النص .

لكن أكثر الباحثين يقرّون أن القاضي عبد الجبار هو واضع أسس نظرية النظم وقليل منهم من يتعرّض له بالنقد والدراسة. ولعل ذلك يرجع إلى عمق اعتزاله وصراحة مذهبه في ارتباط نظريته بالعقيدة.

ويبدو منوال الجرجاني ذا أهمية كبرى؛ لأنه يقع في فضاء تفاعل مع الشعرية والنحو والبلاغة، حيث إن المفاهيم الثلاثة: التخييل، النظم، معنى المعنى متواشجة الأطراف موصولة الزوايا، لأن البليغ من المتكلمين باللغة لا يبين عن غرضه، إذا قصد الإبانة، إلا إذا راعى معاني النحو وأحكامه وهي أساس النظم، وذهب في التخييل مذهبا يدفع إلى تعقّل كلامه والاستدلال على حسن نظمه، ونفذ من المعنى إلى معناه، فتركب خطابه بطبقتين.[1]

---

[1] ينظر: أحمد الجوة، "معاني النحو والبلاغة في كتب عبد القاهر"، ضمن ندوة عبد القاهر الجرجاني، جامعة صفاقس، ص51.

وعلى الرغم من هذا التداخل والتفاعل المبثوب في ثنايا دلائل الإعجاز خصوصا، يتحفّظ كثيرون على إدراج هذا الكتاب ضمن البلاغة، في الوقت الذي يجمعون فيه على عدّ كتاب أسرار البلاغة سفرا بلاغيا .

ولعل مردّ ذلك أن الجرجاني كان بصدد مشروع ذي شقين، ينطلق الأول من الوضع اللغوي العام ولا يبتعد عنه إلا بحبل متين يجسّده النحو والمقام، وهو ما أسماه النظم، ويتجه الشق الثاني إلى خطاب خاص هو الشعر وكيف يتصرف المبدع في فنون اللغة لتحقق الجمالية.

يستفتح الجرجاني كتابه دلائل الإعجاز بحديث عن مكانة العلم ليسهب القول في الدفاع عن الشعر والنحو[1]، في سابقة ترسّخ العلاقة بين الوضع اللغوي وما يحكمه من نواميس وخصوصيات والخطاب الشعري بما يحدث فيه من انزياحات.

فعلى الرغم من الطابع الجدلي الذي يميّز العلاقة بين نظام افتراضي مغلق واحتمالي، ومنجز واقعي منفتح واختياري لكن لا وجود لأحدهما دون الآخر، يدل على ذلك أن النحاة العرب استندوا بالدرجة الأولى إلى الشعر، بصورة أثرت كثيرا على تقعيد النحو العربي حتى أفرز لنا ذلك مفاهيم" الضرورة الشعرية، التضمين، التوسع، شجاعة العربية، الاتساع...". فضلا عمّا يطالب به النحوي من معرفة وجوه تصرف اللغة، التي يمثّلها بالدرجة الأولى ويجليها الشعر، حيث يُسمح التلميح والتلويح ويستحسن الحذف والتكرار ويتجاور الإضمار والإظهار بحسب كل حال.

ولا ينكر أحدٌ أهمية الطرفين في الحقل الإبستمولوجي عند العرب المسلمين، فالشعر ديوان العرب خصوصا في الجاهلية، وعليه تعويلُهم في استنباط جل المعارف اللغوية بعد الإسلام. وكان في بعض الأحيان المعيار الذي قاس عليه بعض الباحثين حدّ

---

[1] ينظر: الجرجاني، كتاب دلائل الإعجاز، ص 8، 9.

الإعجاز في القرآن الكريـــم[1]. ولولا مكانة الشعر وسحر البيان في عقولهم وقلوبهم، لما قاسوا كلاما فوقيا سماويا مقدسا بكلام بشري يعتريه الخلل والاضطراب.

1- النظم من التشكّل في الذهن إلى الصياغة في الخطاب:

وقف الدارسون قديما وحديثا عند علاقة اللغة بالواقع وعلاقة اللغة بالعقل أو علاقة العقل بالواقع. فكانت اللغة وسيلة للتواصل وتحليل الأشياء، وتركّزت الدراسة على الـــمُتحقَّق وأُفرِدت الأصوات ببحوث مستقلة، ونُوقشت قضايا السلوك اللغوي ووظائف اللغة في الجانب الأول، وفي هذا السياق تحضر على سبيل المثال جهود الفراهيدي وسيبويه والجاحظ وابن سنان وبلومفيلد وفيرث مع تفاوت بينهم وتعدد زوايا نظرهم.

على حين آثر صنف من الباحثين استبطان اللغة، واستظهار العمليات العقلية الكامنة وراء إنتاجها، على التيه في تشعبات السلوك اللغوي، حتى غدا البحث فيها أقرب إلى البيولوجيا وعلم النفس الإدراكي، خصوصا أن أصحاب الاتجاه الأول دخلوا في جدال مع الواقع اللغوي (الجاحظ مثلا)، ووظيفة اللغة (ابن سنان)، أو اقتصروا على شكلانية اللغة بلومفيلد(Bloomfield).[2]

---

[1] ينظر: الباقلاني، إعجاز القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف، مصر، (د ط)، (د ت)، ص322.حيث يرفض الباقلاني هذا الرأي الذي يقيم موازنة بين شعر البحتري وامرئ القيس والأعشى لكنه يقع في شرك الموازنة دون أن يشعر.

[2] ينظر: البيان والتبيين للجاحظ، سر الفصاحة لابن سنان، اللغة لبلومفيلد؛ فبحث الجاحظ في آلة البيان انطلاقا من سلامة مخارج الحروف مرورا بأمراض الكلام ليقف زمنا يسيرا عند سلامة النظم، ويتعمق ابن سنان في الأصوات بوصفها المادة الأساس للنص. أما بلومفيلد فأثرت عليه خلفيته السلوكية في عدِّ اللغة سلوكا يتمثل في الأصوات بوصفها وقائع فيزيائية وفيزيولوجية.

ولعل أبرز من تصدّى للبحث في علاقة اللغة بالعقل روادُ النحو التوليدي التحويلي، إذا غضضنا الطرف عن بعض الإرهاصات في التراث الغربي والعربي على نحوها هو مجسد في نظرات ابن خلدون وأبحاث همبولت(Humboldt).

أما علاقة العقل بالواقع فلا يمكن أن تكون إلا بوساطة اللغة، حتى إن ما تلتقطه الأبصار والأسماع وتستنتجه الأذهان يتمّ عبر قوالب ذهنية لغوية.

ولعل الأبحاث في هذا المجال قديمة جديدة، من حيث إنها تتخذ أشكالا معينة واسعة تتفرع عنها معارف عدة، وتقترب المعرفة التي تستبطن العلاقة بين الذهن والعقل واللغة والذكاء والذاكرة من اللسانيات العرفانية، فاتحةً آفاقا جديدة في تمثّل البنية المعرفية للعالم من خلال اللغة.[1]

وقد قال الجرجاني عن علم البيان « لولا تحفّيه بالعلوم وعنايته بها وتصويره إياها لبقيت كامنة مستورة، ولما استبنت لها يدُ الدهر صورة، ولاستمر السِرار بأهلتها، واستولى الخفاء على جملتها إلى فوائد لا يدركها الإحصاء، ومحاسنُ لا يحصرها الاستقصاء».[2] وإذا كان هذا حال العلوم التي تستبان باللغة وتتجلى حقائقها بما يستنبطه التأويل، فمن باب أولى البحث عن أسس تشكّل اللغة.

إن النظم عند الجرجاني ينبثق من الذهن ومن التجريد في المعاني، فهو «صنعة يستعان عليها بالفكرة لا محالة، وإذا كانت مما يستعان عليه بالفكرة ويُستخرَج بالروية فينبغي أن يُنظَر في الفكر بماذا تلبّس؟ أبالمعاني أم بالألفاظ؟ فأيُّ شيء وجدته الذي

---

[1] الدراسات في هذا الجانب قليلة، وقد برز من بين الدارسين غربيين ومغاربة: الأزهر الزناد في كتابه: " نظريات لسانية عرفنية"، ومارك جونسن: "الجسد في العقل (Body in the mind)".

[2] الجرجاني، كتاب دلائل الإعجاز، ص6.

تلبّس به فكرُك من بين المعاني والألفاظ فهو الذي تحدث فيه صنعتُك، وتقع فيه صياغتُك ونظمك وتصويرك»[1].

إذن يفترض صاحب الدلائل طريقتين للنظم: طريقا للمعاني وأخرى للألفاظ، وكلتاهما ينطلقان من مصدر واحد هو الفكرة (المرتبطة بالمتكلم). والفكرة النظمية كامنة ليس في أفراد الألفاظ أو المعاني بل في العلاقات التي تحكم الألفاظ والمعاني والفعل التواصلي.

- الألفاظ مع الألفاظ. ← البنية النحوية
- الألفاظ مع المعاني. ← البنية المعجمية
- المعاني مع المعاني. ← البنية الدلالية
- الألفاظ مع المعاني مع المقام. ← الفعل التواصلي

وتتّصف كذلك بكونها غير ظاهرة، ذلك أن البيان هو «القوة التي تضمن الطفرة الضرورية لانتقال المدركات من حيز القوة إلى حيز الفعل، ولو عدمنا هذه القوة لم تر لسانا يحوك الوشي ويصوغ الحلي ويلفظ الدرّ وينفث السحر ويقري الشهد»[2]. بل دخل الكلام في نطاق الهذيان وصار بعيدا عن وظائف البيان.

ولم يكن من السهل التعمّق في النظام الذهني للمعاني في النفس؛ كون اللسان ذا طبيعة إنية، وجوده كامن في غيره وقواعده مضمرة وراء ألفاظه، لكن الجرجاني أشار إلى نقطة مهمة في عملية إنتاج النص، هي تقديم المعنى في وصف النظم، فلا يُتصوَّر أن تتوخى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيبا ونظما، وأنك تتوخى الترتيب في

---

(1) المصدر السابق، ص51.

(2) نور الدين محمد دنياجي، التفكير اللغوي عند القاهر الجرجاني- قراءة في اللغة ولغة الخطاب، ص51.

المعاني وتعمل الفكر هناك، فإذا تمّ ذلك أتبعْتَها الألفاظ وقفوت بها أثارها.[1] وهل يُتصوّر أن نتواصل بالألفاظ الجوفاء أو الأصوات المكررة البتراء؟

إن المعنى هو الذي يفرض نسقا صوتيا وصرفيا وتركيبيا بصورة سريعة، كون الدلالة نتاجَ المستويات اللغوية، تنطبق على الواضع أو المحلل لا على المتكلم. ولأجل ذلك وُفِّق الجرجاني في استصحاب المعنى أثناء تقعيده.

لكن مع ذلك لا تعدم توارد الألفاظ مع المعاني، بحيث إنك «إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف فكرا في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدمٌ للمعاني وتابعة لها ولاحقة بها. وإن العلم بمواقع المعاني في النفس علمٌ بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق»[2]، وقد يتجاوز المعنى اللفظَ إلى النص بأكمله، من منطلق أن المعنى نتاج تفاعل اللغة مع المتكلم والمتلقي والمقام. فينعكس ذلك من خلال عمليات تحويل وحذف وتكرار وربط، يحدث على ظاهر النص لكن بعدما برمجت في الذهن.

من هذه الزاوية تُميِّز نظرية النظم الجرجانية بين نظم الحروف ونظم الكَلِم:

*** الحروف المنظومة والكَلِم المنظومة (من البنية إلى الوظيفة):**

لم يبذل الجرجاني جهدا كبيرا في دحض العلاقة الطبيعية والمنطقية بين الأصوات والمعاني، التي تأخّر الفصل فيها إلى قرون متأخرة حيث قال :« فلو أن واضع اللغة كان قد قال: "ربض" مكان "ضرب" لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد»[3]. كون تآلف الأصوات يتم بطريقة اعتباطية غير ضرورية؛ فليس هناك منطق يُلزِم أصواتا معينة بمعنى محدد، أو تماثل بين الكلمة وتصوّرها الذهني.« وليس نظمُها

---

[1] ينظر الجرجاني، كتاب دلائل الإعجاز، ص53.

[2] المصدر نفسه، ص54.

[3] المصدر نفسه، ص49.

بمقتضى عن معنى، ولا الناظم لها بمقتفٍ في ذلك رسما من العقل اقتضى أن يتحرّى في نظمه لها ما تحرّاه»[1].

وكأنَّ نظم الحروف، خلافا لنظم الكلم، ليس مؤسَّسًا على معرفة خلفية أو إعادة إنتـــاج أو« بمقتفٍ في ذلك رسما من العقل»[2]، على حين يتطلّب نظم الكلم على مستوى الجملة أو النص قوالب أساسية، تمثِّل البنية العميقة للجمل ونصوصا سابقة تُستدعَى أثناء عملية الإنتاج، ليتم عليها الحذف أو النقض أو الإضافة أو التوسع أو المحاورة أو المحاكاة.

فليس النص في نظر جوليا كرستيفا (J.Kristeva) سوى « جهاز عبر لساني يعيد توزيع نظام اللسان، عن طريق الربط بين كلام تواصلي يهدف إلى الإخبار المباشر وأنماط سابقة من الملفوظات المتزامنة والسابقة عليه، فالنص إذن إنتاجية»[3]، بعد تحقّقه على مستوى الفعل الكلامي يخلد إلى الكمون ليسهم في إنتاج نصوص أخرى.

أمّا نظم الحروف فلا يتم لها ذلك إلا في نطاق ضيق، يتلخص في الاشتقاق أو النحت. لكن من جهة أخرى علينا أن نميِّز في نظم الكلم بين:

- النظم المفضي إلى تركيب الجملة: حيث تنتظم بعض الكلمات وتتفاعل وظائفها داخليا بقواعد على المستوى النحوي، وليس هذا النوع بمعزل عن المعرفة الخلفية التي

---

(1) المصدر السابق، ص 49.

(2) نشير إلى أن الفرق بينهما ليس كميا بقدر ما هو نوعي بالدرجة الأول، فالجملة بنية منطقية تحكمها علاقات نحوية أما النص فهو وحدة دالة تواصلية. مع الإشارة إلى حضور شرط الإفادة في مفهوم الجملة العربية مما يجعلها أقرب إلى النص.

(3) جوليا كريستيفا، علم النص، ص21. صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص269.

تشكّل النواة. وقد تعمّق في هذا الجانب شومسكي (N. Chomsky) رائد النحو التوليدي التحويلي في أعماله الأولى.

-إن الأساس النحوي الذي يقوم عليه هذا النوع من النظم ذو طابع خلاق، فإمكانياته معانيَ ووجوها، قوانين وأصولا، مناهج ورسوما، أحكاما وفروعا كثيرةٌ، « ليس بها غاية تقف عندها، ونهاية لا يجد لها ازديادا بعدها»[1].

فالنظم في حقيقة أمره نُظُم متنوعة متجددة يكون فيها باب ابتكار التراكيب والأساليب مفتوحا.[2] والقواعد التي يتحدث عنها الجرجاني مضمَرة داخل اللغة، وليست معزولة عنها؛ بدليل أن البدوي الذي لم يسمع قط قضايا النحو، ولم يعرف المبتدأ أو الخبر وغيره، ومع ذلك يأتي في كلامه بنظم لا يحسنه المتقدم في علم النحو، لأن الامتياز يكون بمعرفة مدلول العبارات لا بمعرفة العبارات. فإذا عرف البدوي الفرق بين أن يقول: جاءني زيد راكبا، وبين قوله: جاءني زيد الراكب، لم يضره أن لا يعرف أنه إذا قال: "راكبا" كانت عبارة النحويين فيه أن يقولوا في "راكب" أنه حال. وإذا قال: "الراكب" أنه صفة جارية على زيد.[3]

تكمن أهمية النظم المفضي إلى سلامة الوضع في التحرر من الخطأ ومراعاة القواعد النظامية لكل لغة، ولم يجعله سوطا ينقاد له كل فن أو علم، فـــ«ما كان من هذا وشبهه لم يجب به فضل إذا وجب إلا بمعناه أو بمتون ألفاظه، دون نظمه أو تأليفه».[4] أي إن هذا النظم مرجعه الالتزام بالقواعد والحرص على السلامة الوضعية، سواء أكان

---

[1] الجرجاني، كتاب دلائل الإعجاز، ص 88.

[2] ينظر: محمد عمر الصماري، "النحو ونظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني"، ص 17.

[3] ينظر: المصدر السابق، ص322. نور الدين محمد دنياجي، التفكير اللغوي عند عبد القاهر الجرجاني، ص53.

[4] عبد القاهر الجرجاني، كتاب دلائل الإعجاز، ص 98.

النص أدبيا أم غير أدبي، اكتسب معاني شريفة أم وضيعة. وقد وقف الجرجاني عند أنواع من التعليق، فجعل القارئ يتتبع بناء الجملة من النواة إلى المحوّلة.

وبهذا خالف الجرجاني عموم النحاة المعياريين، الذين لم يكتفوا بجعل الصواب النحوي جماعَ كلِّ مزية ورأس كل فضيلة حتى أخضعوا له كلَّ فن من فنون القول، وحتى حكّموه في أساليب القرآن نفسه.(1)

وهكذا أدرك الجرجاني أهمية كل علم ووظيفته، فالتصرّف في بعض القواعد المطردة والانزياح عما يُفترض أن يكون، لدواع بيانية اقتضتها سياقات معينة لا يفسد في النحو شيئا، ولا يضطرنا إلى تعميق الهوة بين الوضع والاستعمال. ولعل النصوص الفصيحة خير شاهد على ذلك؛ يتقدمها النص القرآني بقراءاته المختلفة.

وقد اهتم الجرجاني بمساءلة البنية اللغوية النصية عندما تطرق للضمائر والحذف والتكرار والفصل والوصل لينتقل إلى أنماط النص اللسانية المجردة.

إذن تحدّث الجرجاني عن الجمل بمفهومها اللساني، كونها بنى مجردة لا تنتمي للقابل للملاحظة ولا للمعطى، ولكنها عناصر من المادة النظرية المؤسسة لتتأكد من المعطى.(2)

الشـــــاهد:

قال بعض البلغاء في وصف اللسان: «اللسان أداة يظهر بها حسن البيان، وظاهر يخبر عن الضمير، وشاهد ينبئك عن غائب، وحاكم يفصل به الخطاب، وواعظ

---

(1) ينظر: محمد عمر الصماري، "النحو ونظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني"، ص19.

(2) ينظر: صابر الحباشة، لسانيات الخطاب –الأسلوبية والتلفظ والتداولية، دار الحوار، سوريا، ط1، 2010م، ص26.

ينهى عن القبيح، ومزيّن يدعو إلى الحسن، وزارع يحرث المودة، وحاصد يحصد الضغينة، ومُلْهٍ يونق الأسماع»[1].

إن تنوّع الشواهد التي يضربها الجرجاني لهذا النوع من النظم "دعاء، وصف الخطيب، الثناء، وصف اللسان" مقترحات يفسر بوساطتها الحالة النحوية الإعرابية المقبولة، ومع ما فيها من سجع وانسجام صوتي ومنطقية لغوية لا يلفت صاحب الدلائل للمعاني التي ألبستها، بل يقصر حديثه عن كونها وحدات منضّدة، "قد اطّردت على الصواب وسلمت من العيوب".

لكن هذه النصوص وغيرها لا تكون كما زعم الجرجاني معدومة الفضل دون معناها، إلا إذا قسناها على عصره، أو على نصوص إبداعية شعرية على وجه الخصوص.فصور هذه النصوص "المتداولة" محفورة في ذهن الجماعة اللغوية من الحرف إلى الكتل اللفظية الكبيرة.

من هذه الخلفية السوسيولسانية قلّل الجرجاني أهمية هذا النظم، ليطلعنا من جهة مقابلة على إدراكه أن كفاءة المتكلمين تتجاوز حدود الجملة إلى حدود النص. وهذا يتجاذب مع ما اعتبره اللساني الروسي باختين التحول نحو «أنماط الملفوظات الثابتة نسبيا (...) وفي اتجاه ما يسميه في موضع آخر إعراب الكتل اللفظية الكبيرة: ملفوظات الحياة اليومية الطويلة والحوارات والخطابات، والمصنفات والروايات»[2]. وبهذا أقرّ أن لنصوص اللغة الطبيعية أشكالا مجرّدة وضعية نحوية، وحدتها النص وليس الجملة بنوعيها النظامية أو النصية.

إذن أثّرَتْ نظرة القدامى التقديسية للقرآن الكريم واللغة العربية التي نزل بها والشعر الفصيح على تجاهل أنماط النصوص النثرية وبنياتها القواعدية، حتى عُدّ الكلام

---

(1) الجرجاني، كتاب دلائل الإعجاز، ص97.

(2) صابر الحباشة، لسانيات الخطاب- الأسلوبية والتلفظ والتداولية، ص12.

المتّسق ظاهريا والمنسجم باطنيا دلاليا ومقاميا غير ذي فضل في النظم، وغير ذي شأن في الدرس فَضُيِّق واسع من اللغة العربية الطبيعية وتوقفت وظائفها عند تلك النصوص.

إنّ حقيقة النص تسمو فوق كل قيد والنظم "العادي" لا يكتسب حقيقة إلا في عاديته، ولا قيمية بين أنواع النصوص، ما دامت تؤدي وظيفتها: (سلامة الوضع، سلامة الدلالة، مراعاة المقام بمعناه الواسع).

الشـــــاهد:

«إن من الواجب ألا توقفنا أخطاؤنا عن السير حثيثا نحو الحضارة الأصيلة، توقفنا خشية السخرية أو الكوارث، فإن الحياة تدعونا أن نسير دائما إلى الأمام. وإنما لا يجوز لنا أن يظل سيرُنا نحو الحضارة فوضويا، يستغله الرجل الوحيد أو يضله الشيء الوحيد بل ليكن سيرنا علميا عقليا»[(1)].

ظاهر النص يوحي بأن صاحبه سبيله «سبيل من عمد إلى لآل، فخرطها في سِلْكٍ لا يبغي أكثر من أن يمنعها التفرق، وكمن نضد أشياء بعضها على بعض، لا يريد في نضده ذلك أن تجيء له منه هيئة أو صورة»[(2)].

لكنّ المستقرئ للنص بِناءً على محوري الاختيار والتأليف يدرك ملاءمة هذه الألفاظ للمعاني، التي أرادها المتكلم ولطبيعة المتلقي الذي قصده، فمع ما في هذه الفقرة من مباشرة وبعدٍ عن التخييل نجد جهدا ملحوظا في اختيار الكلمات، إن لم نقل المصطلحات: "حضارة أصيلة، أخطاؤنا، الحياة، فوضويا، علميا، عقليا، الواجب". فضلا عن منطقية العلاقات بين هذه القضايا المبرزة لشروط النهضة:

---

(1) مالك بن نبي، شروط النهضة، ترجمة عمر كامل مسقاوي وعبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق- سوريا، (د ط)، (د ت)، ص164.

(2) الجرجاني، كتاب دلائل الإعجاز، ص96، 97.

- نتيجة:ضرورة السير الحثيث نحو الحضارة دون التفات للأخطاء.
- تفريع: مثال عن الأخطاء: (السخرية أو الكوارث).
- السبب: الحياة تدعونا دائما للسير نحو الأمام.
- استدراك: السير لا يكون فوضويا.
- توضيح: يستغله الرجل الوحيد أو يضلله الشيء الوحيد.
- إخبار: إن من الواجب ألا توقفنا أخطاؤنا عن السير الحثيث نحو الحضارة
- تمثيل وتوضيح: توقفنا خشية السخرية أو الكوارث.
- استدلال: إن الحياة تدعونا أن نسير دائما إلى الأمام.[الاستدلال عام يفضي إلى نتيجة نمطية: كل سير إلى الأمام كفيل بإدراك الحضارة الأصيلة؟]
- استدراك: لا يجوز لنا أن يظلّ سيرنا نحو الحضارة فوضويا.
- توضيح: يستغلّه الرجل الوحيد أو يضلله الشيء الوحيد، فما الحل؟
- ليكنْ سيرُنا علميا عقليا.

وهكذا تتواشج العلاقة بين الجمل قضويا حتى تصل الرسالة في أوجز صورة ممكنة، ويخبئ كلُّ كَلِمٍ مجموعةً من الافتراضات والتأويلات غير ظاهرة على سطح النص لكنها جزء منه، و«لا يمكن أن نُسنِد للمتكلم القصدَ الواعي للتعبير عن هذه الدلالة، وفي بعض الأحيان نرفض له المعرفة الواعية، ونعتبر اكتشاف المضمر عاكسا لإرسالية عميقة مجهولة لدى المتكلم»[1].

فما يمكن قوله في هذا الصدد أن الشبكة العلاقية للنظم سواء أكانت نحوية أم دلالية أم تداولية (افتراض السؤال، توهم الإشكال، مراعاة المتلقي) تُمثّل الأساس الضمني للنص، يتقاطع مع البنية الأساسية للجملة في منظور النحو التوليدي التحويلي،

---

[1] بنعيسى عسو أزابيط، الخطاب اللساني العربي- هندسة التواصل الإضماري (من التجريد إلى التوليد)، مستويات البنية الإضمارية وإشكالاتها الأساسية، ، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ط1، 2012م، 34/2.

ويتفارق معها في كون النص وحدة كلامية مستمدة من اللغة الطبيعية:(نحو + دلالة + تداول).

إن النظم المفضي إلى تركيب الجملة والنص حسب منوال الجرجاني مبني أساسا على المتحقق والمستعمل من اللغة العربية (اللغة الطبيعية)، وليس الأمر متعلقا بقوالب ثابتة تتساق لها كل الأساليب وتتحطم على جدارها "اختراقاتُ" المتكلمين.

ولهذا كانت طريقة الاستشهاد في الدلائل قد شهدت تقلّبات جمة وتحولات عميقة نظرا إلى طبيعة النظم والإجراءات كما أدركها الجرجاني، فإجراءات النظم كما تناولها المؤلِّف تفضي إلى جداول وأودية من العلاقات "الممكنة " بين الكلم.[1]

وهذه التوأمة المنهجية بين النحو، بصفته البنية اللسانية الوضعية للمنجز اللغوي، والمعنى بصفته الهدف من استعمال اللغة، تجعل الفصل بين النظم المفضي إلى التركيب اللساني والنظم المفضي إلى النص إجرائيا؛ لأنّك « لو عمدت إلى بيت شعر أو فصل نثر، فعددتَ كلماتِه عدًّا كيف جاء واتفق وأبطلت نضده ونظامه الذي عليه بُني، وفيه أفرغ المعنى وأُجري، وغَيَّرت ترتيبه الذي بخصوصه أفاد ما أفاد، وبنسقه المخصوص أبان المراد»[2].

لكن هل للمعنى سنَنٌ ومسالكُ كما كان لقواعد النحو، وكيف تعقَّبها الجرجاني بعد أن أقرّ بصعوبتها القدامى والمحدثون؟

---

(1) ينظر: مراد بن عباد، مدونة الشواهد في التراث النقدي والبلاغي، ص419.

(2) عبد القاهر الجرجاني، كتاب أسرار البلاغة، قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، جدة، (د ط)، (د ت)، ص4.

2- النظم المفضي إلى سلامة الاستعمال (النص والخطاب):

نُعِت المعنى بكل صفات الحركة وعدم الاستقرار كالهلامية والزئبقية والتجريدية والنسبية والتقريبية. وتزداد درجة هذه الصفات كلما ابتعدت الألفاظ عن المعجم وخرجت العلاقات عن المتداول كون الانتقال يتم عبر مستويات عدة:

- العموم (العرف اللغوي).← الخصوص (الاستعمال الفردي).
- الثابت(المعجم). ← المتغير(السياق بمفهومه العام).
- الموجود بالقوة. ← الموجود بالفعل.
- المستقل نسبيا. ← المرتبط بغيره(عملية الإنتاج والتلقي).

أدرك صاحب دلائل الإعجاز أهمية كل علم في الساحة الثقافية، فلم يفضِ حديثه عن أهمية الشعر والنحو إلى تقليص وظيفة المعنى، بل إنه يجعل ارتباط أحدهما بالآخر بصورة تُغيِّب الأفضلية المطلقة. يقول في سياق معرفة الفرق بين نظم الحروف ونظم الكلم:« ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل»[1].

والعقل ينظِّم الأشياء في الواقع بوساطة اللغة ابتداء؛ فقول القائل: صنَّف المقرّي كتاب نفح الطيب من غصن أندلس الرطيب، فمثّل المصدرَ الصادق لتاريخ نفيس وحضارة راقية.

قد أفضى إلى وصول الفكرة تناسقُ الدلالات نطقيا وذهنيا، فالتصنيف يحيل على المصنِّف(المقري) والمصنَّف (كتاب نفح الطيب). وعنوان المصنَّف يحيل إلى تاريخ وحضارة الأندلس، وقد لا نتحسس ذلك إلا بالمخالفة:

صنَّف المقري نهرا يحكي آلام التهميش....

---

(1) الجرجاني، كتاب دلائل الإعجاز، ص49.

فالربط بين فعل التصنيف والنهر بعيد وغير منطقي عقلا وغير متداول لغة، كذلك التهميش.

ومع إيماننا أن العقل اللغوي أوسع من أن نحصر قواعده أو أن نسيِّج دلالاته، لأنه يدرك الأشياء ويدرك دلالاتها وعلاقاتها، ويمنح علاقات أخرى بصورة أشبه بالحاسوب، بل إنه يتجاوزه، إذ يُشبّه العقلي الحاسوب تجوزا، وباعتبار الاحتكام للملموس فقط لتجسيد المعرفة الباطنية، وإلا فالدماغ أسبق؛ يقول كريفين المنطقي: « فليس دماغنا هو الذي يشبه الحاسوب ولكن الحاسوب هو الذي يسعى جاهدا بتوسط المبرمج ليشابه الدماغ البشري»[1]، في ربطه بين المفاهيم معجميا وتركيبيا وتداوليا بطريقة شبكية معقدة لن تكون بمعزل عن البنية اللسانية للنظم؛ إذ« العلم بمواقع المعاني في النفس علمٌ بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق »[2].

والمنطق يبدأ بالكلمة وينتهي بالنص، ومن البساطة ينحو إلى التعقيد، ومن الإظهار نفهم الإضمار، وبالحقيقة ندرك المجاز.

- **بين الدلالة اللغوية والمعنى الأول:**

استكمالا لما سبق ننبه ابتداء إلى وجود نواميس تحكم المعنى، وليس الأمر اعتباطيا أو مقرونا كليا باللفظ، فـــ« ممّا يُلبَّس على الناظر في هذا الموضع ويغلطه أنه يستبعد أن يقال: هذا الكلام قد نُظمَت معانيه، فالعرف كأنه لم يجر بذلك. إلا أنهم وإن كانوا لم يستعملوا النظم في المعاني قد استعملوا فيها ما هو بمعناه ونظير له، وذلك

(1) صابر الحباشة، لسانيات الخطاب–الأسلوبية والتلفظ والتداولية، ص62. وفي هذا الكتاب مقاله لهارفي بواربي: " كل تفكير هو حساب"، ومقال لمارك جونسن "الجسد في العقل"، تستبطن وظيفة الذكاء الاصطناعي في عملية إنتاج اللغة.

(2) الجرجاني، كتاب دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص54.

قولهم: إنه يرتب المعاني في نفسه ويُنزِلها ويبني بعضها على بعض، كما يقولون يرتِّب الفروع على الأصول، ويتبع المعنى المعنى ويُلحِق النظيرَ بالنظير»[1].

فالعلاقة بين المعاني سنن متعارف عليه، إنْ بين أفراد الجماعة اللغوية أو بين المرسِل والمرسَل إليه فقط.

ويمكن نمذجة المعنى وفقا للمخطط الآتي:[2]

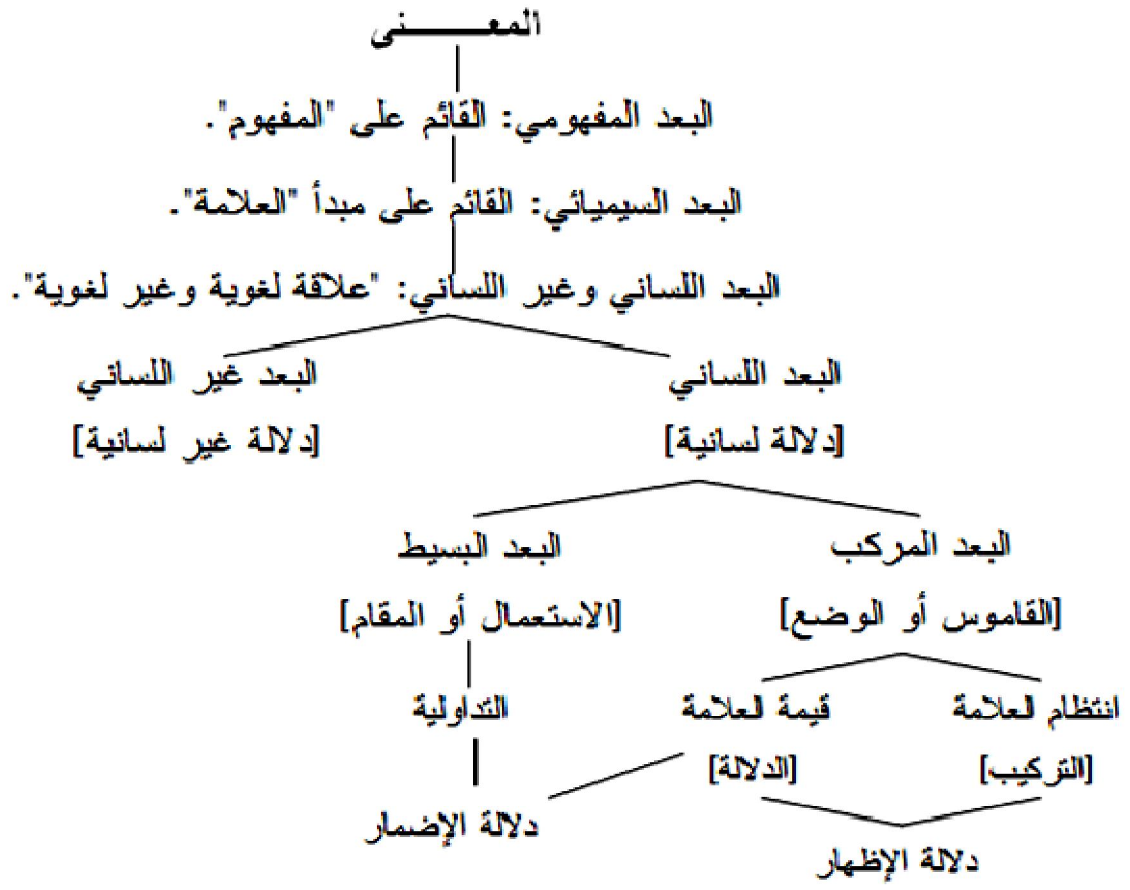

مخطط لنمذجة المعنى صوريا

من خلال المخطط السابق نفهم من البعد المركب القاموسي ما تواضع عليه الناس من ربط لفظ ما بمفهومه؛ أو هو «المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير

---

(1) المصدر السابق، ص53.

(2) بنعيسى عسو أزابيط، الخطاب اللساني العربي– هندسة التواصل الإضماري .(من التجريد إلى التوليد)، طبيعة المعنى المضمر، 98/1.

واسطة»[1]، كأن تكون الواسطة مقدمة شرطية أو استنتاجية تفضي إلى تلك الدلالة عبر عملية ذهنية خاصة.

إن المعنى الأول يكتسب قيمته الدلالية بناء على مقابلته بالدلالات الموازية والمقابلة على سُلّم الاختيار، وكذلك من انتظام العلامة داخل التركيب، ولهذا يميل بعض الباحثين إلى المطابقة بين المعنى الأول والدلالة الذاتية (المعنى اللغوي الوضعي). على حين يترددون في جعل معنى المعنى الممثَل الوحيد للدلالة الحافة، على الرغم من أن كليها ينتمي إلى الكلام.[2]

وسيتم التركيز عن الدلالة الحافة الضمنية؛ كون المكون البلاغي هو« المكوّن الذي يضطلع بإنتاج المعاني الثانية (المضمرة) المقابلة للمعاني الأولى (الصريحة)، وإن كان هو المكوَّن الذي تلتقي فيه الدلالتان الصريحة والمضمرة إلا أنهما يندمجان، فتتمخّض عنهما دلالة مقامية- بلاغية»[3].

فالمعنى النصي يتلوّن بحسب المجال الذي تستغل فيه الخطابات (خطاب قانوني، أدبي، ديني، إعلامي، يومي...). لكن لم يهتم علماؤنا بتلاوين الخطاب، كون المدونة العربية المحتج بها كانت شعرية بالدرجة الأولى تسمو باللغة الطبيعية إلى درجة البيان، ولا تعير اهتماما كبيرا لغير هذه البنية المتعالية من نصوص اللغة. لذا كان التركيز على خصوصية النص الشعري.

---

(1) الجرجاني، كتاب دلائل الإعجاز، ص 263.

(2) ينظر: محمد عمر الصماري، "النحو ونظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني"، ص21، 23.

(3) بنعيسى عسو أزاييط، الخطاب اللساني العربي-هندسة التواصل الإضماري- (من التجريد إلى التوليد)، مستويات البنية الإضمارية وإشكالاتها الأساسية، 37/2.

وأبرز خصائصه معنى المعنى، وهو « أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر»[1] يدرَك بعملية استنتاجية استدلالية، فيها قصدٌ من المرسِل في ربط معنى بمعنى على سبيل المجاز، مراعياً سننا نصيّا خاصّا بتراتبية المعاني، وموجّها إلى متلقٍ يملك القدرة على تفكيك المعنى، واستنباط المعنى المقصود عن طريق التأويل.

إن المعنى النصي أو المعنى الاستدلالي التداولي يتولّد من استعمال العلامة وتأويلها لدى المتخاطبين، حيث يتخذ صيغة مضمرة في التداولية، باعتبارها مجالا يستغل تغيير العلامة اللغوية بالتفسير والتأويل، وتتحكم في إوالية الإضمار مجموعة من العمليات الذهنية التي قد تفسَّر بالاستدلال المنطقي الطبيعي للغة.[2] فمهما انسلختْ من قيود المعجم وقطعتْ الصلةَ بالعرف الاجتماعي، وتناءت عن القبلية لتتغمس في فعل التأويل والفردانية تبقى في إطار منطق اللغة الطبيعي، فكيف تحقّق البعد النصي في معنى المعنى؟

2-1- الكنــــاية بين استلزام المعنى واستنتاج المتلقي:

يقول الجرجاني عن الكناية :« المراد بالكناية هاهنا أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني، فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود، فيومئ به إليه ويجعله دليلا عليه. مثال ذلك قولهم: هو طويل النجاد، يريدون طويل القامة . وكثير رماد القدر، يعنون كثير القرى. وفي المرأة نؤوم الضحى، والمراد أنها مترفة أي مخدومة لها من يكفيها أمرها»[3]. أي إن العلاقة بين

---

[1] الجرجاني، كتاب دلائل الإعجاز، ص263.

[2] ينظر: بنعيسى عسو أزابيط، الخطاب اللساني العربي–هندسة التواصل الإضماري–(من التجريد إلى التوليد)، طبيعة المعنى المضمر، 96/1.

[3] الجرجاني، المصدر السابق، ص66.

المعنى ومعناه علاقة استلزامية في الوجود أو علاقة تتالٍ، أمّـــا من جانب اللغة فظاهر اللفظ لا يوحي بالمعنى الثاني.

فالعقل عَبْر الحواس المختلفة يلتقط تفاعل الأحداث والأشياء في العالم ثم يصنفها إلى بنيات أساسية وأخرى ثانوية، ويتحكّم في المركزية والهامشية هنا طبيعةُ المجتمع اللغوي ابتداء وأطراف الخطاب خصوصا.

إن المعنى الأول المستفاد من عبارة "طويل النجاد"، وعبارة " كثير رماد القدر" و"نؤوم الضحى" غير مهم، أو على الأصح لا يمثّل نصا من اللغة الطبيعية. لكن المعنى الثاني المبني أساسا على المعنى الأول هو الغرض الأساس:

- طويل النجاد. ← طويل القامة (الرفعة).
- كثير رماد القدر. ← الكرم.
- نؤوم الضحى. ←الترف.

لكن هنا نتوقف نقديا أمام هذه الأمثلة المكرورة، التي فقدتْ مزيتَها إلى درجة أنها صارت تعبّر عن معناها الثاني بالطريقة التي تعبر بها عن معناها اللغوي الأول، فضلا على أنها آلت إلى عدم الاستعمال مع أفول مستلزمات معانيها. فلم يعد هناك رماد للاستدلال على كثرة الطبخ، كما لم يشتهر حاليا نوم الضحى للدلالة على الترف وهلم جرا، فبهذا بدأت تتسلخ الأبعاد النصية مع كفاية اللغة في الدلالة على معناها، وضمور القصدية مع كثرة التداول.

ومع إيماننا بأن المتكلم يتلقى زيادة على أشكال اللسان المشترك المتقادمة (المكونات والبنى النحوية) أشكالَ الملفوظات (البنيات الدلالية) التي ليست أقل تقادما بالنسبة إليه، على أن أنماط الخطاب تبقى أكثر تغيرا أو مرونة إذا ما قورنت بأشكال اللسان.[1]

---

[1] ينظر: صابر الحباشة، لسانيات الخطاب- الأسلوبية والتلفظ والتداولية، ص13.

فللكناية غايات منها التعظيم والإخفاء والمبالغة، وهي تتأثر بالمتغيرات الاجتماعية. ففي سياق متصل نجد أن الكنايات التي صارت موضع تداول في اللغة العربية، ومثلت نموذجا للتأثر بالثقافة الغربية قولنا: محمد أطفأ شمعته الأربعين.

وهي كناية على بلوغه أربعين سنة. فقد تعوّد الإنسان الغربي على الاحتفال بعيد ميلاده كل عام، فيطفئ عددا من الشموع تتطابق مع عدد السنين التي مضت من عمره، ثم انتقلت هذه العادة عبر الثقافة واللغة إلى المجتمع العربي.

- عثمان حاجته ليست له. وهي كناية عن الكرم.

فبين "كثير رماد القدر" و "حاجته ليست له" فرق من حيث البنية اللغوية، إذ يلحظ بساطة المعنى في الكناية الثانية وعموميته التي تضم كلّ حسي ومعنوي.

ولعل هذا ما يتلاءم مع الحياة المعاصرة التي تنوعت فيها مظاهر الكرم، ولم تعد مقصورة على رماد القدر.

بناء على ما سبق يصبح تكرار الأمثلة المبتورة عن الواقع استدلالا فاشلا؛ لأن القدامى أدركوا ما ينبغي في الكناية، بأن ربطوا بين تراتيبة الأشياء في الوجود وصناعة الكناية. ألَمْ يوصِ الجرجاني مستعملَ الكناية بأنّ لا يذهب إلى المعنى مباشرة، ولكن« يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود فيومئ به إليه، ويجعله دليلا عليه»[1].

أما إذا غابت هذه العلاقة في عالم الناس فيتضاءل فعل الكناية؛ فاللغة استعمال مُتحقَّق وليست افتراضا كامنا معزولا عن كل تطور يحدث في المجتمع، وصارت الشواهد القديمة أمثلة، وعادت من التحقق إلى الكمون.

---

[1] الجرجاني، كتاب دلائل الإعجاز، ص66.

ومن الشواهد على الكناية التي يصدق فيها قول الجرجاني أن المعنى الثاني "يكون إذا كان" المعنى الأول قولُه صلى الله عليه وسلم: [لقد أتت عليَّ ثلاثون من بين يوم وليلة، وما لي ولا لبلال من الطعام إلا شيءٌ يواريه إبط بلال] [1]. إنّها كناية عن قلة الطعام. فهذا النوع من الكناية يرتبط بأَلَمِ الجوع الثابت عبر العصور ومختلف البيئات.

فعندما تراعي الكناية تطلّعات الإنسان وتعكس ثقافات المجتمع تصبح أبلغ من التصريح، و« كل عاقل يعلم إذا رجع إلى نفسه أن إثبات الصفة بإثبات دليله، وإيجابها بما هو شاهد في وجودها آكد وأبلغ في الدعوى من أن تجيء إليها، فتثبتها هكذا ساذَجا غُفْلا»[2] تفتقر إلى البرهان والتوضيح من المتكلم والاستنتاج والتأويل من المتلقي.

2-2- بنية الاستعـــــارة:

لن نتحدّث عن الاستعارة في هذا السياق سوى في إطار ثنائية (المعنى ومعنى المعنى) الجرجانية، كون الاستعارة أخذت أبعادا إبستمولوجية ومنهجية جديدة، خصوصا في إطار البلاغات النوعية مما قد ألزمنا إفراد مبحث خاص لها.

في البدء نشير إلى أن كثيرا من الباحثين لم ينفلتوا من نزعة المقابلة بين التشبيه والاستعارة قديما وحديثا؛ فالاستعارة حسب الجرجاني« أنْ تريد تشبيه الشيء بالشيء، فتدع أن تفصح بالتشبيه وتظهره، وتجيء إلى اسم المشبه به، فتعيره المشبه وتجريه عليه. تريد أن تقول: رأيت رجلا كالأسد في شجاعته وقوة بطشه سواءٌ، فتدع ذلك. وتقول: رأيت أسدا»[3] على سبيل الوحدة والاتصال، لا على سبيل المواجهة والانفصال بين الطرفين.

---

(1) الترمذي، السنن، ص 714.

(2) ينظر: الجرجاني، كتاب دلائل الإعجاز، ص72.

(3) المصدر نفسه، ص67.

فعلى الرغم من أن التشبيه والاستعارة يقومان على المشابهة إلا أن الاستعارة توهم بالاختزال الموحَّد، على حين يجعلنا التشبيه نشاهد مواجهة بين مفهومين.(1)

ولعل هذا ما قصده الجرجاني حين قام بموازنة بين:

أ- رأيت أسدا.

ب- رأيت رجلا كالأسد.

فالوحدة المجسِّدة بين الأسد و"الرجل" في المثال "أ" وحدة إحلالية؛ فكلمة أسد عوّضت (رجل + شجاع + كالأسد...) وهذا ما يكسب المعنى مبالغة أكثر. أما في التشبيه فظل التقابل موجودا بين الرجل والأسد، بل ربما فضحت أداة التشبيه "الكاف" نقاط الاختلاف كما أفصحت على نقاط الائتلاف بين طرفي الصورة.

إن الاستعارة في المثال "أ" تتضمن حجة تعد الأرقى في السلم الحجاجي؛ لأنك إذا قلت: رأيت أسدا كنت قد تلطّفت لِـمَا أردتَ إثباتَه له من فرط الشجاعة، حتى جعلتها كالشيء الذي يجب له الثبوت والحصول، وكالأمر الذي نُصب له دليل يقطع بوجوده. وذلك أنه إذا كان أسدا فوجب أن تكون له تلك الشجاعة العظيمة، وكالمستحيل أو الممتنع أن يعرى عنها.(2)

فالتعادل البنوي بين الجملتين: رأيت رجلا، رأيت أسدا.جعل المجاز في الجملة الثانية يقع موقع الحقيقة من حيث التداول والوظيفة. ولا يتسنّى للمحلّل إدراك الفرق إلا إذا قام بتحليل السمات الدلالية لكلمة "أسد"، ثم ربطها بمقاصد المتكلم والمخاطب والمقام، فيفهم أنه أراد الشجاعة من كلمة أسد.

---

(1) فرانسوا مورو، البلاغة-المدخل لدراسة الصور البيانية، ترجمة محمد الولي وعائشة حرير، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء- المغرب، ط1، 2003م، ص25.

(2) الجرجاني، كتاب دلائل الإعجاز، ص71.

بناء على هذه المزية وغيرها عُدَّت الاستعارة وسيلة لغوية ناجحة، يستغلّها المتكلم للوصول إلى أهدافه الحجاجية، ما دامت إحدى الخصائص الجوهرية للسان البشري، فنحن نجدها في اللغة اليومية وفي الكتابات الأدبية والسياسية والصحفية والعلمية.[1]

وربما هذا ما زهد فيه عبد القاهر حين اكتفى بالإشارة إلى أن هناك تفاضلا في الاستعارة من جهة الغرابة، وظلّ يتأرجح بين الأشعار من جهة القيمة الفنية كما في الأمثلة الآتية:

1- رأيت أسدا، وردت بحرا، لقيت بدرا = عامي مبتذل.

2- وسالت بأعناق المطيّ الأباطح = خاص نادر.

إن الجرجاني أقرّ بأن الكلام اليومي استعاري، عندما وصف المثال الأول؛ بأنه عامي مبتذل، فالعموم أمارة على الانتشار بين أوساط الناس في محادثاتهم، والابتذال دلالة على عدم التكلّف وجريان الاستعارة مجرى العادات الكلامية، حتى إنها تؤثر في تصوراتنا للعالم. ويُلحظ في الدرس المعاصر عناية كبيرة بالاستعارات في الخطاب اليومي العادي والنثر العلمي، كونها مرآة لتصوّراتنا عن العالم، فهي موجودة في مختلف تعابيرنا:

1- النظريات والاستدلالات بنايات:

- نحتاج إلى بناء استدلال متين على هذه الفكرة.

- لا استطيع أن أعرف الشكل الذي ستتخذه هذه النظرية.

2- الأفكار أغذية :

- كل ما يتضمنه المقال أفكار فجة ومعطيات يلوكها كلّ الناس.

---

(1) ينظر: أبو بكر العزاوي، اللغة والحجاج، مؤسسة الرحاب الحديثة، بيروت، لبنان، ط1، 2009م، ص107، 110.

- كانت هذه الفكرة تختمر لمدة سنوات في ذهني.

3- الأفكار أشخاص :

- إنه أب البيولوجيا الحديثة (عليك أن تعرفه).
- لقد ماتت أفكاره في مهدها.
- ستظل أفكار الجرجاني حية.

4- الأفكار بضائع:

- تم تبادل وجهات النظر حول الموضوع.
- لن يشتري منك أحد هذه الأفكار.

5- الأفكار نباتات:

- أما آن لأفكاره أن تعطي ثمارا.
- بها خيال خصب.

6- الأفكار مال:

- إن ثروة فكرية هائلة.
- لقد كان في غنى عن أفكارك التوجيهية.

7- الأفكار موضات:

- إنها فكرة عتيقة.
- المفاهيم البالية لا مكان لها في مجتمعنا الحالي.

وفي هذا المنعطف نشير إلى أنّ المحدثين لم تشغلهم فكرةُ الحقيقة والمجاز في التعبير الاستعاري، أو الأصلية والفرعية بقدر ما تعمقوا في الأبعاد المعرفية لها. فجورج لايكوف ومارك جونسون(Lakoof & Jonson) يفترضان أننا نمارس حياتنا باستعارات، وما يجعلنا لا ننتبه إلى الاستعارات هو الطريقة التي تعلمنا بها إدراك

العالم الذي نعيش فيه. بل إننا لا نباشر التجربة إلا عن طريق بعض الاستعارات، فكأنّ ما تقوم به الاستعارات يوازي ما تقوم به حواسنا في إدراك العالم.[1]

وليست الاستعارة حكرا على الأدب كما أنها ليست نقل لفظ أو معنى من موضع إلى آخر، فجل كلامنا مبنين بالاستعارات.

وقد ردّد الجرجاني كثيرا أن المعنى هو الذي تبنى عليه الاستعارة وليس اللفظ، وفَهْم الاستعارة يقتضي معرفة معنى المعنى؛ فالاستعارة ادعاء معنى الكلمة لا نقلها من سياق إلى سياق آخر، حيث ينسى الإنسان وجود تشبيه بين المستعار والمستعار له.[2]

2-3-التمثيــل ولغة الواقع:

ثالث المظاهر التي يتجلى فيها معنى المعنى التمثيل، حيث يقترب من الاستعارة من حيث كونهما مجازا، ومثاله قولك للرجل يتردد في الشيء بين فعله وتركه: أراك تقدم رِجْلا وتؤخر أخرى. فالأصل في هذا: أراك في تردّدك كمن يقدم رجلا ويؤخر أخرى، ثم اختصر الكلام وجعل كأنه يقدم الرجل ويؤخّرها على الحقيقة كما كان الأصل في قولك: رأيت أسدا، رأيت رجلا كالأسد على الحقيقة.[3]

فالتمثيل يقتضي عملية قياسية يصحّ فيها النص المذكور (غير المطابق لحقيقة السياق) بديلا تعويضيا للنص الحقيقي، وذلك لاتحادهما في الغرض (المعنى المقصود).

ولئن تحدّث الجرجاني عن نماذج قصيرة من التمثيل في إطار الجملة، لكنه لم يغفل البعد القصدي والبعد التأويلي عند تحليله الشواهد، فالقصدية والتأويلية معياران

---

[1] ينظر: جورج لايكوف ومارك جونسون، الاستعارات التي نحيا بها، ترجمة عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، المغرب، ط1، 1996م، ط2، 2009م، ص12. عبد الله الحراصي، دراسات في الاستعارة المفهومية، مؤسسة عمان، سلطنة عمان، ط3، 2002م، ص20، 21 .

[2] ينظر عبد الله الحراصي، دراسات في الاستعارة المفهومية، ص14، 15 .

[3] ينظر الجرجاني، كتاب دلائل الإعجاز، ص69.

أساسيان لنصية المعطى اللغوي.« وهكذا قياس التمثيل؛ ترى المزية أبدا في ذلك تقع في طريق إثبات المعنى دون المعنى نفسه. فإذا استمعتهم يقولون: إن من شأن هذه الأجناس أن تُكسِب المعاني نبلا وفضلا، وتوجِب لها شرفا وأن تفخمها في نفوس السامعين، وترفع أقدارها عند المخاطبين، فإنهم لا يريدون الشجاعة والقرى وأشباه ذلك من معاني الكلم المفردة، وإنما يعنون إثبات معاني هذه الكلم لمن تثبت له ويخبر بها عنه»[1]. وهذه بعض أشكال التمثيل مما نسمعه في دارجتنا كثيرا ومن الشعر المعاصر:

1- أطلق الماء على البطيخ: ترك المسؤولية.

2- زاد الطينة بِلّة: خلط الأمور.

3- ينفخ في الرماد أو يخط على الرمل = يعمل في غير معمل.

4- يأكل فيها نيئة: يتسرع في القول أو الفعل.

5- خطوة إلى القدام وخطوة إلى الوراء : التردد.

6- ودار مقلاع الطفل في كفِّه   دورةَ صوفيٍّ مسّه ولع[2]

ونتوقف عند البيت الأخير لنستنبط كيف حدثت المقايسة:

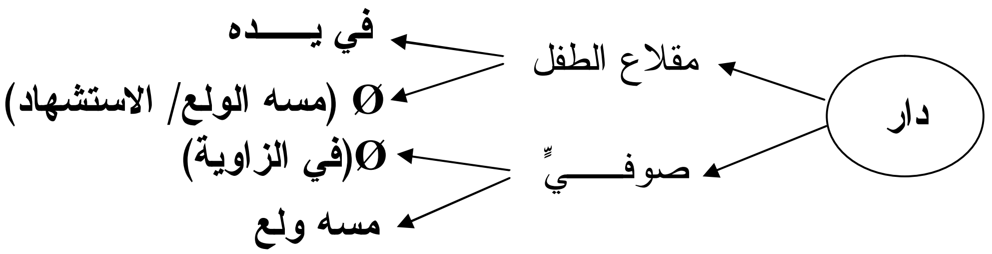

فبَيْنَ الصورتين قياس تمثيل، أراد الشاعر وصف حالة الطفل الفلسطيني وهو يستجدي بمقلاع بسيط فيه حجر، يدور بإيقاع متوازن حتى ينسى ذلك الطفل الشجاعُ

---

(1) المصدر السابق، ص71.

(2) تميم البرغوثي، في القدس، ص 46.

حجم ما يواجه من عُدّة وعتاد، فمثله كمثل الصوفي الذي يدور بحالة من الولع والوله الذي ينسيه جسده ليحل في عالم علوي روحاني، فكلاهما يستعجل اللقاء مع الله.

- الطفــل← دورة المقلاع← ولع بالشهادة← تحقير الموت/سمو الروح.
- الصوفي← دورة الجسد ← ولـــــع بالله ← تحقير موت الجسد.

وهكذا قد يأخذ التمثيل طريقه إلى التناص خصوصا أن التمثيل يقدّم المعنى في صورة المثل، فيكون له قابلية الاستمرارية.

ولعل ما يزخر به تراثنا الجزائري من أقوال تختصر لنا كثيرا من الحالات التي نتعرّض لها في حياتنا اليومية، وبعملية استقرائية إحصائية قد نصل إلى الأسس التي يُبنى عليها التمثيلُ في اللغة الطبيعية، وما هي الوجهة العامة التي ينزع إليها المتكلمون للتأثير في غيرهم، فلا غرو أن تؤثر عبارة مثل: "من ينفخ في الرماد" على من عايش هذه الواقعة حقيقة. ويُعبّر قولهم عن" أحكام المتذبذب: تتحرك رمال الصحراء"...وقد تأخذ المسالة أبعادا أنثربولوجية عند الوقوف عند المعاني المقيس عليها.

3- النظم: التعلّق النظمي والتناسب الدلالي

تواترت كثيرا كلمة التعلّق والتعالق في نظرية النظم للدلالة على ارتباط الكلم بعضها ببعض، على نحو تتضافر فيه العناصر لوظيفة ما، وتبدو لنا كلمة التعلّق أعمق من الاتساق؛ كونه يدل في اللغة على الانضمام والاجتماع، « قال الفراء : وما وسق أي ما جمع وضم. واتساق القمر امتلاؤه واجتماعه. والوسق ضم الشيء إلى الشيء، وفي حديث أحد: استوسقوا كما يستوسق جرب الغنم؛ أي استجمعوا وانضموا(...) واتسقت الإبل واستوسقت، اجتمعت»[1].

[1] ابن منظور، لسان العرب، ص441، (مادة وسق)

فمادة (الوسق) بصيغها المتنوعة تشير إلى الضم والاستواء والجمع والانضمام والاستجماع والانتظام، وهي تتقاطب مع سمات النص من حيث كونه ضمّ جمل بعضها إلى بعض حتى تشكل نصا، يتصف بالاستواء والاكتمال.

على حين لو دققنا النظر في المعاني الاصطلاحية لما أراده النصانيون لألفيناه أكثر من رصف الوحدات اللغوية في إطار نص، إنه تفاعل تلك الوحدات ودخولها في علاقات على مستوى النص؛ بحيث « تبدو بها العناصر السطحية على صورة وقائع، يؤدي السابق منها إلى اللاحق بحيث يتحقق لها الترابط الرصفي»[1].

وهذا ما يرجِّح مصطلح التعلّق من منطلق التركيز على العلاقات التي تربط الوحدات اللغوية (العنصر الإحالي، الإشاري، المحذوف، المذكور، التكرار، ...). «اعلم أن مما هو أصل في أن يدق النظر، ويغمض المسلك في توخي المعاني التي عرفت أن تتحد أجزاء الكلام ويدخل بعضها في بعض، ويشتد ارتباط ثان منها بأول، وأن تحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النفس وضعا واحدا»[2]، فليست المزية في تواليها وانضمامها؛ لأن ذلك لا يفضي بالضرورة إلى النص.

- السيارة والقلم والنافذة تؤدي وظيفة مهمة في بناء النظرية البلاغية.

فالوحدات اللغوية (السيارة، القلم، النافذة، النظرية البلاغية) اتحدت من حيث الظاهر، لكن لم يدخل بعضها في بعض أو يرتبط ثانيها بأولها.« أو يعلّق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك»[1]. لكن من النصوص

---

(1) روبرت دوبوكراند، النص والخطاب والإجراء، ص300.

(2) الجرجاني، كتاب دلائل الإعجاز، ص93.

(1) المصدر نفسه، ص 55.

ما تتوفر على الوحدة والتعلق النظمي دون جمالية تذكر أو مزية تؤثر، إذا كان معناك معنىً لا يحتاج أن تصنع فيه شيئا غير أن تعطف لفظا على مثله.[1]

ولعل هذا الباب مهم بالنظر إلى مكانته في اللغة الطبيعية وأثر استقرائه وتسييجه في استنباط الأبنية الكبرى المنتشرة في الكلام اليومي. ومع ذلك فقد زهد فيه العلماء الأول؛ حيث« لم يكن تعامل القدماء مع الانسجام مقصودا لذاته، بل كان مندرجا ضمن المباحث التي تحاول تحديد أسس الحسن والقبح من جهة، والجودة والرداءة من جهة ثانية، مما جعل التصورات الجمالية تطغى في أحيان كثيرة وتتخذ معيارا الحكم على مكونات النصوص»[2]. وقد تفسر هذه الأحكام القيمية على رسوخ منهج الموازنة والمقايسة في فكر العرب المسلمين.

لكن ما يحسب للجرجاني أنه أولى عناية فائقة للوحدة الكلية للنص وأهميتها في الحكم على صاحبه؛ فكان بذلك مقدِّما التعلقَ على الجودة والرداءة، « فأنت لذلك لا تكبر شأن صاحبه، ولا تقضي له بالحذق والأستاذية، وسعة الذرع، وشدة المنة حتى تستوفي القطعة وتأتي على عدة أبيات»[3]، فكثير من المعاني لا تفهم إلا في إطار كلي، وأغلب الصور تبقى مرهونة بما جاورها من الصور في كل النص، فضلا على أنماط الاستبدال والإحلال التي تحدث للوحدات اللغوية.

3-1- التعلّـــــق النظمــــي:

لا غرو أن يكون النحو أساس نظرية النظم عند الجرجاني؛ فلا ينفك الرجل يذكره حتى تكاد تجزم أن الكتاب في النحو وما هو عنه ببعيد، لكون النحو مفتاحا لكل الأبعاد الدلالية والتداولية؛ « إذ كان قد علِم أن الألفاظ مغلقة على معانيها، حتى يكون

---

(1) المصدر السابق، ص96، 97.

(2) جمال بندحمان، الأنساق الذهنية في الخطاب الشعري، ص 113.

(3) الجرجاني، كتاب دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص88

الإعراب هو الذي يفتحها وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يُعرَض عليه، والمقياسُ الذي لا يعرف صحيحٌ من سقيم حتى يرجَع إليه»[1]، ومن هذه النقطة بالذات ندرك وظيفة النحو في الفعل التواصلي (الغرض)، الذي يكون بين المتكلم والمتلقي، وفي الممارسة النقدية (المبدع، الناقد). فللقطب الثالث(المتلقي) من أقطاب العمل الإبداعي حضور مزدوج (قارئا عاديا، قارئا منتجا):

معاني الألفاظ/الإعراب. ← الفعل اللغوي.

الأغراض والمقاصد. ← الفعل التواصلي.

مقياس جودة الكلام. ← الفعل النقدي.

وإذا تجاوزنا مسائل النحو الجزئية التي لم تكن بمعزل في أي حال من الأحوال عن البعد النصي، لنضرب مثلا من لامية الشنفري: [الطويل]

أقيموا بنـــي أمّـــي صـــدور مطـــيّكم ... فإني إلـــى قـــوم ســـواكم لأميَـــلُ

فقد حمَّت الحاجـــات والليـــل مقمـــر ... وشدّت لطيـــات مطايـــا وأرْحُـــلُ

وفي الأرض منأى الكريم عن الأذى ... وفيها لمن خـــاف القِلـــى مُتعـــزَّلُ

لعمرك ما بالأرض ضيقٌ على امرئ ... سرى راغبا أو راهبا وهو يعقـــل

ولي دونكم أهلـــون سِـــيدٌ عملّســـن ... وأرقط زهلـــولٌ وعرفـــاءُ جيـــألُ

هم الأهل لا مستودع الســـرِّ شـــائع ... لديهم ولا الجاني بما جرّ يخُـــذلُ[1]

فالبيت الأول لا ينبئ بالمعاني الإنسانية التي تضمرها القصيدة "الطبقية، العنصرية، المعارضة... " لكنه يؤذن فقط بالعزم على الرحيل ونبذ الشاعر لقومه، ثم

---

(1) المصدر السابق، ص28.

(1) محمد حسن أبو ناجي، الشنفرى شاعر الصحراء الأبي، وزارة الثقافة، الجزائر، (د ط)، 2007م، ص 113.

يأخذ المعنى في النمو والتطور فيصف لنا بداية الرحلة التي كان سببها الأساسي نبذ قوم الشاعر له، فأثارت فيه رغبة قوية لا تراجع عنها في الرحيل، فهو ذاهب إلى قوم أحسن منهم ويكونون أكثر إنصافا له؛ لأن في الأرض فسحةً لمن احتقرته القبيلة وخذله أقرباؤه.

فهذه الدلالات القريبة من الوضع المعجمي للألفاظ السابقة لا تفتأ تنسلخ مع كلّ قراءة جديدة عن معناها البسيط المشدود لبنية اللغة وتكتسي إسهامات القارئ بفعل التأويل الذي وصل من بين ما وصل إليه: العنصرية في تاريخ العرب، رفض السائد في الجاهلية، النزعة الاشتراكية العربية، التحرر...

وفي المقابل يرى الجرجاني أنّ ثمّة نصوصا تفاجئك بالجمالية عند الوهلة الأولى، وتفصح عن ذاتها في مطلعها، فلا تحتاج إلى استقراء الأبيات كلها حتى تجازي صاحبها، كونك ترى الحسن يهجم عليك منه دفعةً، ويأتيك منه ما يملأ العين ضربةً، حتى تعرف من البيت الواحد مكان الرجل من الفضل[1]، وموضعه من الحذق، وتشهد له بفضل المنّة وطول الباع. ولعل هذا ما يطرح ثنائية الوحدة العضوية/استقلالية البيت في الموروث الشعري العربي، فلكلٍّ أساليبُ تراعيها ومعانٍ تقصدها وأغراضٌ تؤمّها.

وديدن المتكلم إذا اتصل كلامه أن يستعين بالنحو، فيحذف ويضمر، ويقدِّم ويؤخر، ويغير ويكرر، ويعرف وينكر، ويقطع ويصل. وهنا نتوقف عند أدوات التعلق والتماسك التي ذكرها الجرجاني من خلال نظرية النظم.

ففي هذه النظرية حين دُرسَت في إطار معاني النحو وقرِنت بمقامات الخطاب، فإننا سنقف عند بعض مظاهر" النحو النصي" لما له من إسهام في نمذجة اللغة الطبيعية.

---

(1) الجرجاني، كتاب دلائل الإعجاز، ص88.

ورد في كتاب دلائل الإعجاز أن من شأن المتكلم أن « ينظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم تنفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى، فيضع كلا من ذلك في خاص معناه(...) وينظر في الجمل التي تُسرَد، فيعرف موضع الفصل منها من موضع الوصل(...) ويتصرف في التعريف والتنكير، والتقديم والتأخير في الكلام كله، وفي الحذف والتكرار والإضمار والإظهار، فيصيب كلّ من ذلك مكانه، ويستعمله على الصحة وما ينبغي له»[1]. فقد يُستحسن التكرار للتأكيد، ويُلجَأ للحذف للإيجاز ويضمر المتكلم للمقام، ولكن كل هذا يبقى مشروطا بقواعد الوضع ومقتضيات الاستعمال، وسنفرد لها مباحث مستقلة في البحث.

وللاستدلال على أن أنماط الإحلال والاستدلال التي تحدث في النص، أصلها نحوي وفرعها تداولي، يسوق الجرجاني أبياتا للبحتري، يراها قد حققت المراد وبلغت المقصود:[المتقارب]

بَلَوْنا ضرائب من قد نرى ... فما إن رأينا لفتحٍ ضريبا
هو المرءُ أبدت له الحادثا ... تُ عزما وشيكا ورأيا صليبا
تنقّل في خُلُقَي سؤددٌ ... سماحا مُرَجَّى وبأسا مهيبا
فكالسّيف إن جئتَه صارخا ... وكالبحر إن جئتَه مُستثيبا

يؤكد صاحب الدلائل وظيفة الترابط النظمي بوسائله المتنوعة في وحدة النص وجماليته، فانظر واستقصِ في النظر تعلمْ ضرورة أن ليس إلا أنه قدّم وأخّر وعرّف ونكّر وحذف وأضمر وأعاد وكرر، وتوخّى المقام المناسب لكل ذلك فأصاب.[1]

---

[1] المصدر السابق، ص 82.

[1] ينظر: المصدر نفسه، ص85. البحتري، الديوان، شرحه وعلق عليه محمد التونجي، دار الكتاب العربي، بيروت، (د ط)، 1426هـ-2005م، 47/1.

إذ لا يمكن أن نبني دراسة علمية للنص ونرتمي في قصد المتكلم وحده؛ فالقصدية تأفل مع بعد المناسبة ومحدودية الحضور؛ أو نقدّم مفتاح النص للمتلقي وحده فينغمس في فعل القراءة والتأويل غير المؤصل، فنبتعد نسبيا عن الرسالة أو النص بوصفه سننا لغويا، أو نزعم الإحاطة بكل أطراف التواصل، وهذا لن يكون إلا بالاستناد إلى الثابت نسبيا وهو النص بوصفه كيانا لغويا.

فما نلحظه في المنجز اللغوي من وحدة كلية كالكلمة الواحدة(اللفظ) لم تتحقق إلا بوسائل لغوية، تحدث على مستوى الجملة والمتوالية الجملية (ترتيب الألفاظ)، ولم يتحقق هذا الاتساق والرصف إلا بعد تناسب بين المعاني على مستوى الذهن.

وهذا التداخل بين مستوى النير والسدي، وظاهر النص وباطنه، واتساقه وانسجامه منطقي، تفرضه اللغة الطبيعية، لأجل ذلك اجتهد العلماء المعاصرون في استظهار ما بين وحدات النص الصغرى والكبرى من علاقات دلالية.

إذ ميّز فان دايك (Van Dijk) بين العلاقات الموجودة بين الجمل مأخوذة ككل، والعلاقات الموجودة بين أجزاء هذه الجمل، تقودنا الأولى إلى ربط بنية النص بالواقع من خلال اعتبار الجمل قضايا يصدقها الواقع أو لا يصدقها، وتفضي الثانية إلى اتحــاد الهوية المرجعية فقط.[1] وهكذا أمكن التمييز بين التناسب على مستوى النص، بوصفة بنية، والتناسب على مستوى النص، بوصفة بنية لها وظيفة اجتماعية.

إن الكلمة في "بنية النص"[2] تتقاذفها الوظائف حتى تحتفظ بنزر قليل من استقلالها، ويأتي في مقدمة الوظائف المعنى، كون الانسجام الصوتي على مستوى

---

[1] ينظر: محمد العمري، الأدب في القرن العشرين "مقالات مترجمة"، أفريقيا الشرق، (د ط)، 1996م، ص55، 57.

[2] نشير إلى أن اغلب ما ذكره القدماء عن الإفادة في الجملة إن تصريحا أو تضمينا، سيؤول بعد عقود إلى الافتراض والنفوق بعدما توقفوا عند شواهد القدامى أو أبدعوا أمثلة صناعية شكلية.

النص مطلوبا في بعض البنيات الأسلوبية الفنية، والسلامة النحوية (صرفية وتركيبية) سابقةٌ كلّ ذلك، لهذا قالوا:« لفظ متمكن يريدون أنه بموافقة معناه لمعنى ما يليه كالشيء الحاصل في مكان صالح يطمئن فيه، ولفظ قلقٌ نابٍ يريدون أنه من أجل معناه غير موافق لما يليه، كالحاصل في مكان لا يصلح له، فهو لا يستطيع الطمأنينة فيه إلى سائر ما يجيء في صفة اللفظ»[1]. وعلى الرغم من أن البعد النصي هنا قد تسلّل من مفهوم الفصاحة، لكن الأمثلة المقدمة تشي برؤية كلية للنص خصوصا ما يتعلق بالتناسب الدلالي، قال ابن يسير:[الخفيف]

لا أذيل الآمال بعدك إنّـي   بعدهـا بالآمـال جد بخيـلِ

كم لها موقفا ببـاب صديق   رجعت من نـداه بالتعطيـلِ

لم يضرها والحمد الله شـيء   وانثنت نحوَ عزفِ نفسٍ ذهولِ

قال الجاحظ: فتفقد النصف الأخير من هذا البيت، فإنك ستجد بعض ألفاظه يتبرأ من بعـض.[2] ولعل سبب ذلك يرجع إلى توالي المتضايفات بصورة تُستثقَل على اللسان، فضلا على وهن التعلق بين الكلمات:" نفس ذهول، نحو، عزف".

3-2- التناسب الدلالي:

ليس التناسب الدلالي بمنعزل عن التعالق النظمي ولا الألفاظ بمفصولة عن المعاني. فعلى الرغم من محاولات الفصل القديمة والجديدة بينهما (أنصار اللفظ، أنصار المعنى، البنوية، التواصلية) ظل استدعاء أحدهما مرتبطا بالآخر، فلُبِّس على كثير مصطلحاتُهم وتداخلت مناويلُهم.

وقد يظهر من كلام الجرجاني نزوعُه نحو المعنى حين جعل المعاني المقصد الأساس من كل وصف للألفاظ، فلمّا كانت المعاني إنما تتبين بالألفاظ، وكان لا سبيل

---

[1] الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص45.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص57.

للمرتّب لها والجامع شملها إلى أن يعلمك ما صنع في ترتيبها بفكرِه إلا بترتيب الألفاظ في نطقه تجوزوا فكنُّوا عن ترتيب المعاني بترتيب الألفاظ ثم بالألفاظ بحذف الترتيب». [1]

وهكذا نستنبط تدرّجا عجيبا في وصف وحدة النص عند الجرجـــاني:

ترتيب المعاني وجمع شملها
(التناسب الدلالي)
← ترتيب الألفاظ (التعالق النظمي)
← الألفاظ (وحدة النص)

لكن نشير إلى أن العلاقات القائمة على سطح النص تترجِم علاقات معنويةً محدّدة، إذ قد لا تكون كافية للتوافقات المعجمية والقضوية بين وحدات النص. وهو ميدان فسيح عُدّ فيه النص وحدة دلالية.

فالنص كما يرى كرايمز (Krymes) نسق من التوافقية لسمات مختلفة من الوحدات المعجمية، التي تتعلق ببعض عن طريق الترادف والتضاد والعموم والخصوص. [1] فتُشكِّل أنساقا دلالية متعددة، تصطبغ بطبيعة النص من حيث النمو والاستمرارية من جهة، والتقاطب بين الدلالات من جهة أخرى.

إذ إن الحديث عن تيمة للنص أو فعلٍ يؤديه لا يكون إلاّ عبر تراتيبة الوحدات الصغرى؛ فــ « مِثلُ واضع الكلام مثلُ من يأخذ قطعا من الذهب أو الفضة، فيذيب بعضَها في بعض حتى تصير قطعة واحدة، وذلك أنك إذا قلت: ضرب زيد عمرا يوم الجمعة ضربا شديدا تأديبا فإنك تحصل من مجموع هذه الكلِم كلِّها مفهومًا، هو معنى واحد لا عدة معان، كما يتوهّمه الناس. وذلك لأنك لم تأت بهذه الكلم لتفيده أنْفُسَ

---

[1] المصدر السابق، ص64.

[1] فولفجانج هاينه من وديتر فيهفيجر، مدخل إلى علم اللغة النصي، ص39، 40.

معانيها، وإنما جئت بها لتفيده وجوه التعلق التي بين الفعل الذي هو ضرب وبين ما عمل فيه، والأحكام التي هي محصول التعلق»[1].

وقد تكون هذه الكلمات كافية لنمذجة التيمة أو الموضوع الرئيس للنص، فالشرط الأول هو أن لا قيمة لأيِّ كلمة إلا في إطار الكل، وأن كل جزء في النص لا يفيد أنفس معانيه المعهودة في المعجم أو قبل دخوله في سياق النص: [الكامل]

أرقٌ علـــى أرقٍ ومثلـــي يـــأرقُ ... وجوىً يزيـدُ وعَبـرة تترقـرقُ
جُهْدُ الصبابة أن يكون كمـا أرى ... عـين مسـهّدة وقلـبٌ يخفـقُ
مـا لاحَ بـرقٌ أو تـرنّمَ طـائرٌ ... إلا انثنيـت ولـي فـؤاد شـيّقُ
جَرَّبت من نار الهوى ما تنطفـي ... نَارُ الغضا وتمـلّ عمّـا يُحـرقُ
وعَذَلتُ أهلَ العشق حتـى ذقتُـه ... فعجبت كيف يموتُ من لا يعشـقُ
وعذَرتُهم وعرَفـت ذنبـي أَننـي ... عيّرتُهم فلقيتُ مـنهم مـا لقـوا[2]

فكل أجزاء النص وتمفصلاته: (الأرق، الجوى، الصبابة، العين المسهدة، القلب الخافق، ترنم الطائر، نار الغضا، عبرتهم) تخدم المعنى العام لهذا النص، إنه تألّم العاشق. مع أن كثيرا من الكلمات تبدو بعيدة نسبيا عن تيمة النص لولا دخولها في هذا السياق: (نار الغضا، عين مسهّدة، لاح برق..). وقد أجاد صاحب الدلائل عندما شبه فعل التأليف بفعل الصياغة، وأن المتكلم يذيب بعضها في بعض حتى تصير قطعة واحدة، فضلا عن التجانس الصوتي اللافت، من خلال تكرار صوت القاف ليعمّق وحدة النص الظاهرية بعدما اتحد معنويا.

واستكمالا لما سبق يُبرز الجرجاني أهمية تماسك المعاني وتناسبها في وحدة النص فقد «استعاروا النسج والوشي والنقش والصيغة لنفس ما استعاروا له النظم،

---

(1) الجرجاني، كتاب دلائل الإعجاز، ص412، 413.

(2) المتنبي، الديوان، دار البدر، الجزائر، (د ط)، (د ت)، ص189، 190.

وكان لا يشك في أن ذلك كله تشبيه وتمثيل يرجع إلى أمور وأوصاف تتعلق بالمعاني دون الألفاظ»[1].

ويُرجِع عبد القادر المهيري التقريب بين الكلام البليغ والفنون التشكيلية (النفس والتصوير) إلى اعتماد كليهما طرقا مختلفة للتعبير عن أحاسيس متشابهة ومواقف متماثلة، فكلٌّ من المتكلم والفنان يحتاج إلى قدرة على التأليف والتنسيق، وإيجاد الانسجام بين شتات ما يختاره من مواد وعناصر.[2]

لذا قد يروق نص نثري أو شعري جمهور القراء مع كونه مؤلفا من كلمات بسيطة متداولة، أو تستهوي لوحة زيتية أو تمثالٌ منقوش المُشاهِدَ مع بساطه المواد المكونة لها.

لذا نزع بعض العلماء والنقاد إلى زعزعة مقوله الانتصار للفظ أو المعنى، واتجهوا نحو النظم بوصفه مجموع علاقات. بل كان النظم مقياسا أساسيا وركنا ركينا في الحكم على المتكلم، فقد وجدوا في القرآن اتساقا بهر العقول وأعجز الجمهور، ونظاما والتئاما وإتقانا وإحكاما.[1] لكن النظم ينطلق من التشكل الذهني ليمتد إلى الفعل التواصلي مرورا بالتعالق النظمي والتناسب الدلالي.

فالمعنى شديد الارتباط بمقام النص خصوصا إذا كان غامضا والطريق إليه ملتويا؛ فالشاعر مثلا ينزع في بعض نصوصه إلى الغريب من الألفاظ لغاية تتعلق بالمخاطَب.

---

[1] الجرجاني، كتاب دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص35.

[2] أحمد الجوة، "معاني النحو والبلاغة في كتب عبد القاهر الجرجاني"، ص49.

[1] ينظر: المصدر السابق، ص39. نشير إلى كتاب نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للبقاعي، والتحرير والتنوير لابن عاشور. فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ...

الشاهــد:

« روي عن الأصمعي أنه قال: كنت أشدوا من أبي عمرو بن العلاء وخلف الأحمر، وكانا يأتيان بشارا فيسلمان عليه بغاية الإعظام، ثم يقولون: يا أبا معاذ ما أحدثت؟ فيخبرهما وينشدهما، ويسألانه ويكتبان عنه متواضعين به، حتى يأتي وقت الزوال، ثم ينصرفان، وأتياه يوما فقالا: ما هذه القصيدة التي أحدثتها في سلم بن قتيبة. قال: هي التي بلغتكم. قالوا: بلغنا أنك أكثرت فيها من الغريب. قال: نعم، بلغني أن سلْم بن قتيبة يتباصر بالغريب، فأحببت أن أورد عليه ما لا يعرف»[1].

فانظر إلى ارتباط معنى النص وخصوصية نظمه بالمقام، فما كان لبشار أن ينحو نحو الغريب لولا تفاصح سلْم بالغريب، فكانت بذلك العملية التواصلية مقلوبة على الأصل، إذ تحكّم المتلقي في صياغة النص.

وقد تضمر أساليب الكلام عكس ما تظهر وتستخدم معانيه في خلاف ما عهدت له؛ سواء عن قصد أم غير قصد. ويتحكم في إوالية الإضمار والإظهار المعرفةُ الخلفية والمقامُ والمعنى المقصود، « ربَّ هزلٍ صار أداة في جدٍّ، وكلامٍ جرى في باطل، ثم استعين به على حق، كما أنه رُبَّ شيء خسيس توصّل به إلى شريف بأن ضُرِب مثلا فيه، وجُعِل مثالا له»[1]، وهذا التناقض الظاهري بفعل مفارقة استخدام الجد موضع الهزل، أو الباطل في صورة الحق يسوِّغه مقتضى الحال.

أما تصوير الباطل في صورة الحق أو الاعتماد على الشيء "الخسيس" ورفعه إلى مصاف "الشريف" بأن يضرب مثلا له، أو يقاس عليه فتجسده أساليب المغالطة والإعنات التي يعج بها الخطاب السياسي والإعلام المسيس، فضلا عن المعاملات اليومية.

---

(1) الجرحاني، كتاب دلائل الإعجاز، ص272، 273.

(1) المصدر نفسه، ص14.

وقد استنبط محمد العمري آليات للمغالطة والإعنات، مستفيدا من استقراء أرسطو لأساليب السوفسطائيين، زاعما أن المغالطات في بنيتها المشتركة إيهامٌ بوجود منطق ومعنى وإخفاء الانحراف عنها، وهي درجاتٌ من الإخفاء والانكشاف؛ منها ما يلتبس بالأقيسة المنطقية، لا يتوصل إلى كشف زيفه إلا بالنظر السديد العميق، ومنها ما هو فج ظاهر العطب يقوم على الاستخفاف بالمتلقي وهو أقرب إلى الإعنات. ومن آليات المغالطة:

- الانزلاق من معنى إلى معنى آخر لإيقاع الوهم بأن المعنى واحد.
- الانزلاق من تركيب إلى تركيب عبر استبدال كلمة بكلمة أخرى، أو اختلاس الكلمة الأساسية التي يؤدي تغييرها إلى تغيير مسار الخطاب وقيمه الحجاجية.
- المغالطة بالتشويق على المحاور، ودفعه إلى الخطأ بوضعه أمام خيارين فاسدين، كل منهما يؤدي إلى الخطأ.
- إفساد الحوار وإخراج الكلام من نسقه من خلال التبر.
- استخدام التنغيم لتمرير رسائل أو تسفيه آراء..
- إيهام الشمول أو القياس على الأضعف.(1)

ومن الأمثلة التي نوردها في هذا السياق ما حدث من جدال بين فرنسا وتركيا، حيث طالبت الدولة الفرنسية بإدانة دولية لانتهاك الدولة التركية للأرمن وعدم تهميشهم في تدخّل استفزازي. فكان رد رئيس الوزراء التركي أردوغان بأن تاريخ فرنسا الدموي مع الجزائريين لا يسمح لها بالحديث عن حقوق الشعوب. فلم تَمُر أيام حتى

(1) محمد العمري، دائرة الحوار ومزالق العنف- كشف أساليب الإعنات والمغالطة، مساهمة في تخليق الخطاب، أفريقيا الشرق، المغرب، لبنان، ط1، 2002م، ص26، 31.

نطق الوزير الأول- آنذاك- أحمد أويحي، وقد عوّدتنا الدبلوماسية الجزائرية على الصمت المطبق، وقال: نحن لا نسمح بالمساومة في دماء الجزائريين.[1]

ففي هذه الحادثة تجلّت أساليب المغالطة ابتداء من التدخل الفرنسي الاستفزازي، فهل ما يهمّ فرنسا حقا هو حق الأكراد؟ أم أنها تذكير بالأزمات الداخلية التركية التي من شأنها أن تقزّم التعاظم الذي تعرفه الدبلوماسية التركية؟

ثم إن القياس الذي أجراه السيد رجب طيب أردوغان ردٌّ فيه كثير من الحجاج على رسالة فرنسا. كون التاريخ لن ينسى المجازر المهولة في حق الجزائريين، ولن تنسى فرنسا ما أبلاه الشعب الجزائري، فهو رد وتشفٍّ، كما أنه قد يضمر استعدادا من العثمانيين الجدد لفتح جبهة جديدة للنفوذ في المغرب العربي، خصوصا أن العلاقات بين الجزائر وفرنسا قد تلبست برداء الحذر والتحفظ في عهد ساركوزي.

ويأتي التصريح الرسمي من الوزير الأول الجزائري مُخيِّبا للتوقع التركي، ومؤازرا للدبلوماسية الفرنسية. فمهما بلغت درجة التحفظ والحذر من الجانب الفرنسي يبقى الارتباط قائما لعوامل تاريخية واجتماعية واقتصادية، بينما تتخوف الدبلوماسية الجزائرية من كل أمارات الربيع العربي الذي قادته تركيا وقطر وقتئـذ.

إذن يتراوح الخطاب اللغوي بين التصريح والإضمار والمباشرة والرمزية والمحاججة والمغالطة حسب ظروف الإنتاج والاستقبال. علما أن الجرجاني لم يفصّل القول فيها نظرا للأسس الابستمولوجية التي وجهت الدرس البلاغي العربي نحو لغة عليا في عهده. ولعل أبرزها تحولات الخطاب اللغوي العربي من الشفوي إلى المكتوب، ومن الخطابة إلى الشعر، ومن المباشرة والآنية في التواصل إلى الرمزية وفعل القراءة.

---

[1] أردوغان: اسأل والدك عن مجازر فرنسا في الجزائر يا ساركوزي. موقع Ennahar online، تاريخ التصفح: 2013/08/10 التوقيت: 10.00.

إذ « إن توسع الجرجاني في تحليل أصناف المجازات التي أتى عليها بالدرس في مؤلَّفَيه الكبيرين، يدل دلالة قاطعة على تغير منهج التعامل مع النص وتغير الآليات التي يوظفها القارئ الناقد ليقطع المسافة عودا على بدء من النص الماثل أمامه»[1]. وهنا يمثُل أمامنا جهدُ الجاحظ في حشد الشفويات ومقتضياتها، جهد لم يكتب له التطوير والتهذيب مع عودة الشفوية.

غير أن الشفاهية التي أُسِّست عليها الحضارة العربية في أولياتها تختلف عما هي عليه اليوم؛ ذلك أن العصر الالكتروني عصر شفاهية ثانوية، شفاهية التليفون والإذاعة والتلفاز، شفاهية تعتمد على الكتابة والطباعة وتعتمد على شاشة الحاسوب.[2]

---

[1] نور الهدى باديس، بلاغة المنطوق وبلاغة المكتوب- دراسة في تحول الخطاب البلاغي من القرن الثالث إلى القرن الخامس للهجرة، مركز النشر الجامعي، تونس، ط1، 2005م، ص290 .

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 23.

الباب الثاني:

المساءلة النصية والتداولية للبلاغة العربية

الفصل الأول: الأبعاد النصية والتداولية في البلاغة الكلية.

الفصل الثاني: الأبعاد النصية والتداولية في البلاغات النوعية.

الفصل الأول:

الأبعاد النصية والتداولية في البلاغة الكلية

المبحث الأول: بلاغة الوفرة وبلاغة الندرة.

المبحث الثاني: الترابط الظاهري والترابط الإضماري.

تمهيـــــد

إن تقسيم الدرس البلاغي العربي أمر مشوب بالانزلاقات؛ فمهما اعتمدتَ مقياسا للتقسيم وجدتَ معضلاتٍ وتداخلات جمّة، قد تهوي بخطتك نحو التشتّت وعملك نحو التهافت. فمن معتمدٍ على الزمان أو المكان إلى معتمدٍ على العقيدة وعلم الكلام يستوعب المتلقي الأفكار البلاغية، بعد أن تسلّح بقراءة عن قراءة وجّهتْه إلى غاية بعينها، لذا لا نفاجَئ كثيرا بأن يُحذَّر من الزمخشري لاعتزاليته أو نزهد في العلوي لتشيّعه أو نُحسِن الظن بالجرجاني لأشعريته، وقد نحكم على ابن المعتز والجاحظ ببدائية المشروع وعلى السكاكي بنضجه وعلى القزويني باحتراقه؟

فلا الزمان وحده يحدّد مراحل النشوء والتطور، ولا الخلفية المذهبية بكافية في فك رموز المشروع البلاغي، كما أن معرفة الفِرَق والأهواء قد لا تكون معيارا حاسما للمفاضلة بين البلاغيين، أو تُسقِّف الحقيقةَ ما لم يثبتها النص. فهل مبالغةُ الجاحظ في الاعتداد بالعرب والعروبة صدّقها اعتمادُه على عادات الفرس والهنود في الخطابة؟ كما وردت في صحيفة بشر بن المعتمر.

لم يعد في هذا السياق-إذن- ذا أهمية كبرى التمييزُ بين مشاريع البلاغة العربية على أساس مذهبي أو عرقي، وإن كنا لا نعدم تأثّرَنا به؛ كونَ النص(الشاهد) هو القاسم المشترك وتحليلِه وتفسيرِه هو الفيصل الأساس.

من هذا المنطلق آثرنا أن نتبنى تقسيم البلاغة العربية "التراث البلاغي" إلى قسمين كبيرين: البلاغة الكلية والبلاغة الخاصة أو النوعية[1]، علما أن وصف البلاغة

---

[1] نشير إلى أن هناك دعوات عدة لتقسيم البلاغة إلى عامة وخاصة، تشتغل الأولى على أنواع مختلفة من النصوص على حين تكتفي الثانية بإبراز السمات البلاغية التي تميز نصا مسرحيا مثلا أو سرديا عن غيره. ينظر: محمد العمري، البلاغة بين التخييل والتداول، ص35 وما بعدها . محمد مشبال، البلاغة والأدب- من صور اللغة إلى صور الخطاب، دار العين، القاهرة، ط1، 1431هـ-2010 م.

بالعلم الكلي قد نادى به مشروعا العسكري وحازمُ القرطاجني، وأما وصف البلاغة بالخاصة أو النوعية، فصدّقته نسبيا الشواهدُ القرآنية والشعرية التي تمحوَرت عليها عديد الدراسات التراثية، لكن الإشكالية تكمن في إمكانية تعميم نتائجها على أنماط مختلفة من النصوص.

إن البلاغة العامة أو الموسّعة أو الكلية تمثِّل الآليات النصية التي استنبطها البلاغيون من نصوص متنوعة، وتمكّن وجودُها في الشعر والنثر، في السخرية والجدية في القديم والحديث. ولم نزعم، كما فعل العمري، للبلاغيين اشتغال بعضهم على نصوص خاصة، واشتغال الآخرين على نصوص متنوعة، لكن انطلقنا من مقولات نصية ترتبط بالمعجم والنحو والدلالة والتداول يكون حضورها أقوى في كل النصوص أو في نوع بعينه، خصوصا أن عملنا التأصيلي يروم الاستشراف، كما تؤكده الشواهد والأمثلة المعاصرة من اللغة الطبيعية التي نعتمدها.

لأجل ذلك سنتحدث في هذا الفصل عن خمس مقولات نصية تحضر في جل النصوص هي:

- ✓ التكـــــــــرار.
- ✓ الحـــــــــذف.
- ✓ الفصل والوصـــل.
- ✓ المبـــهمـــــات.
- ✓ وحــــدة النص.

المبحث الأول: بلاغة الوفرة وبلاغة الندرة:

أولا/التكـــــــــرار

سنتوجّه في دراستنا للتكرار إلى بعض البلاغيين المغاربة استكمالا لمساءلة التراث العربي، واستتماما لما قدّمه الدارسون المعاصرون من قراءات في تراث الجاحظ والجرجاني والسكاكي، حتى تنزع قراءتنا لمصادر التراث البلاغي المغاربي في التكرار، وغيره من الظواهر البلاغية نحو البعد عن تشويش القراءات المتوارثة، التي طبعت أمات كتب البلاغة العربية.

ويبرز في هذا الصدد السجلماسي الذي قدّم لنا مُصنّفا قيّما بعنوان: "المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع"، مسهبا القولَ في قضايا أسلوبية عديدة بطريقة منظّمة مبوَّبة وممنهجة تغري القارئ والناقد؛ فالسجلماسي فصّل القول في التكرير بصورة يمكن إجمالها في المخطط الآتي:[1]

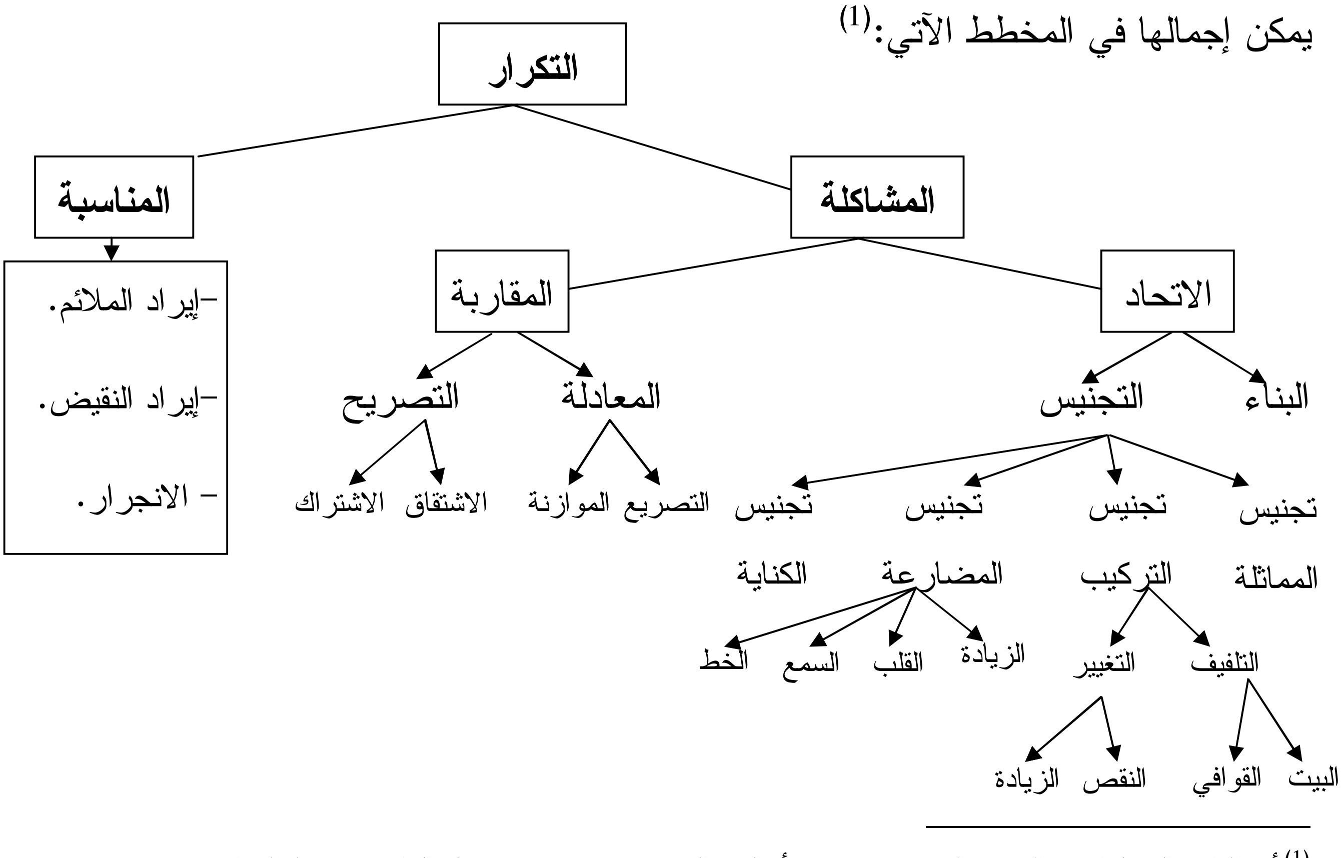

(1) أبو القاسم السجلماسي، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، تقديم وتحقيق علال الغازي، مكتبة المعارف، الرباط، ط1، 1401هـ-1980م، ص476، 525.

نستعمل في كلامنا اليومي ألفاظا نعيدها مرات ومرات، بقصد التأكيد أو استجابةً لأمور داخلية تمارس ضغطا، فنجد في اللغة المسكن الوحيد. وقد حفلت مصادر التراث بالحديث عن التكرار، لكن لم تضبط معالمه أو تتخلّ عن معيارية الخطأ والصواب، أو الحسن والقبح في مقاربته، بل ربما طغى حكم استكراه التكرار بدعوى الرتابة والإسهاب. ففي هذا الصدد يقول ابن الأثير:التكرار« المفيد يأتي في الكلام تأكيدا له وتشييدا من أمره، وإنما يفعل ذلك للدلالة على عِظَم محلِّ الشيء الذي كرّرت فيه كلامك، والإشعار بفخامة شأنه وعلوّ قدره أو الدلالة على حقارته والإعلام بهوانه واتضاعه، وغير المفيد لا يأتي في الكلام إلا عبثا وخلطا من غير حاجة إليه»[1].

لكن نلاحظ في استقراءاتنا لمعالجة صاحب المنزع نظرات دقيقة وآفاقا جديدة على نحو ما سيأتي، فالرجل لم يتخندق في الحكم النقدي"الحسن والقبح"، بقدر ما راح يتتبع الشواهد ويستنبط وظيفة التكرار فيها بطريقة وصفية. بينما عوّدنا ثلّةٌ من العلماء على تقسيم التكرار إلى حسن وقبيح، نجد السجلماسي يستند إلى وجهي العلامة أو الكلمة اللفظ والمعنى أو تجوّزا الدال والمدلول؛ فـ« التكرير اسم لمحمول يشابه به شيء شيئا في جوهره المشترك لهما؛ فلذلك هو جنس عالٍ تحته نوعان: أحدهما: التكرير اللفظي، ولنُسمِّه مشاكلة. والثاني التكرير المعنوي، ولنسمِّه مناسبة، وذلك لأنه إما أن يعيد اللفظ وإما أن يعيد المعنى»[2]، وهو تقسيم علمي دقيق شامل تنضوي تحته جزئيات عديدة، ولازال إلى اليوم يُقسَّم التكرارُ باعتبار العنصر المكرّر.[3]

---

[1] ابن الأثير، الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، تحقيق مصطفى جواد وجميل سعيد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، (د ط)، 1956م، ص204.

[2] السجلماسي، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، ص476، 477.

[3] ينظر دوبوكراند، النص والخطاب والإجراء. محمد خطابي، لسانيات النــص- مدخل إلى انسجام الخطاب.

1- التكرار وسيلة للتعالق النظمي:

جرت سنّة البلاغيين أن يعدّوا التكرار وسيلة استئناف لا وسيلة ربط وبناء، خصوصا أن المتكلم يلجأ إلى الضمائر عند الرغبة في مواصلة الحديث، ويستعين بالتكرار في حالة الابتداء والتأكيد.

لكن وجهة النظر هذه لم تقنع كل البلاغيين، فهناك من ربط بين العناصر المكرّرَة وما يحدث أثناء اتصالها من وظائف ومعان، لم تكن لتحدث لولا تساوقها في النص. ففي "البناء" وهو «إعادة اللفظ الواحد بالعدد وعلى الإطلاق المتّحد المعنى كذلك مرتين فصاعدا خشية تناسي الأول لطول العهد به في القول»[1]، يعدّ التماسك الغاية الأولى لوجوده، ويكون المتلقي هو الحكَم. فالتكرار «يُستغنى عنه عند أمن محذور التناسي»[2].

ويرتبط التناسي بالذاكرة السمعية أو البصرية للمتلقي، وبناء على هذا يكون التكرار وسيلة لربط الكلام بعضه ببعض، فضلا عن ضرورة توافقه مع المقام مُمَثَّلا في السامع أو القارئ. إن التكرار في نظر هاليداي ورقية حسن(Halliday & R.Hassan) شكل من أشكال الاتساق المعجمي، يتطلّب إعادة عنصر معجمي أو ورود مرادف له أو اسما عاما.[3]

إن أسلوب التكرار يتم في المستوى الصوتي أو المعجمي أو فيهما معا، فيلحقُ الصوتَ المفرد والمقطع والكلمة والجملة أو ما أكثر منها، ويعبّر عن معان إفرادية وتركيبية. ويرتبط بأطراف التواصل اللغوي؛ كونه« يدل على قوة ومنّة المتكلم في

---

[1] السجلماسي، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، ص477، 478 . ينظر: محمد خطابي ، لسانيات النص- مدخل إلى انسجام الخطاب ، ص134 .135.

[2] السجلماسي، المصدر نفسه، ص479.

[3] ينظر محمد خطابي، المرجع السابق، ص10.

العبارة عن معانيه وتحفّظه فيها بما يخل في القول بمبانيه»[1]، أو يكون التكرار استجابة شعورية أو لا شعورية لمضامين استفزازية أو ضغوطات نفسية.

الشـــــــاهد:

أورد صاحب المنزع شواهد قرآنية وشعرية بالدرجة الأولى، تعكس تكرار المعاني عن طريق الإجمال والتفصيل، فالتكرير« يكون بناءً بطريق الإجمال والتفصيل، وذلك بأن تتقدم التفاصيل والجزيئات في القول، فإن خُشي عليها التناسي لطول العهد بها، بُني على ما سبق منها بالذكر الجُمْلي، وأذْكِرَت الجزيئات الداخلة في ضمن المقتضي الأول به. ومن هذا الموضع قوله عز وجل:﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ وَكُفْرِهِم بَآيَاتِ اللّهِ وَقَتْلِهِمُ الأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقًّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلاَ يُؤْمِنُونَ إِلاَّ قَلِيلاً{155} وَبِكُفْرِهِمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَى مَرْيَمَ بُهْتَاناً عَظِيماً{156} وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَـكِن شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُواْ فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِيناً{157} بَل رَّفَعَهُ اللّهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللّهُ عَزِيزاً حَكِيماً{158} وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً{159} فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ اللّهِ كَثِيراً{160} وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُواْ عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَاباً أَلِيماً{161}﴾[النساء: 155، 161]. فقوله: "**فبظلم**" بناءٌ بالذكر الجمْلي على ما سَبَق من التفاصيل من النقض، والكفر، وقتل الأنبياء، وقولهم قلوبنا غلف، والقول على مريم البهتان، ودعوى قتل المسيح عليه السلام (...) ولذلك لمّا ذكّر بالبناء لذكر جُمْليِّ الظلم من قوله فبظُلم، لأنه يعمّ كل ما تقدّم قبله وينطوي عليه (...) كما أنه أيضا مشتمل على كل ما تأخّر

---

[1] السجلماسي ، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، ص 478.

عنه من الجزيئات الأخر التي تعدّدت بعد، فالآية بالجملة أيضا داخلة في باب ذكر الشيء بعموم وخصوص»[1].

إن هناك كلماتٍ في النص مكثفة دلاليا، يُمكن تحليلها إلى عدد من الجمل. وبهذا يتراوح الخطاب اللغوي بين الإجمال والتفصيل حسب السياق؛ فكثير من المُنجزات الكلامية لا يمكن وصفها بالنص إلا إذا تحقّقت فيها الوحدة المعجمية الدلالية.

2- التكرار وسيلة للحجاج:

يقوم التكرار على التشابه والاختلاف، ويعكس نموّا واستمرارية على جسد النص، ويؤدي في بعض النصوص وظيفةً جمالية من خلال الإيقاع الذي يحدثه، وقد يُعتمَد التكرار أسلوبا للمحاججة والضغط على الخصوم، خصوصا إذا كان العنصر المكرّر مشحونا بحمولات دلالية وفكرية. مثلما يجسّده قوله تعالى:﴿فَبِأَيِّ ءَالَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾، حيث تكررت هذه الجملة في سورة الرحمن ثلاثين مرة فصارت كاللازمة، أو ما يحدث في الخطب السياسية مثل: تكرار كلمة "الشرعية" عشرين مرة، في آخر خطاب للرئيس المصري المــُنقلَب عليه محمد مرسي[2]، التي كانت بمثابة المرتكز الأساس والحجة المعوّل عليها في استمرارية الحكم في نظره.

لكن هذه الكلمة "النص" قد تعالقت بغيرها من الكلمات على المستوى النظمي (الاتساق)، وتوافقت مع غيرها على المستوى الدلالي التداولي (الانسجام)، غير أنها فقدت كلَّ شيء؛ كونها لم تغيّر الواقع حينئذ (الفعل الكلامي) خصوصا مع زيادة الحشد ضد الرئيس من جهة، وتراجع قوة التيمة "الشرعية" في نفوس الشعب المصري بله خصومه.

---

(1) المصدر السابق، ص479، 480.

(2) ينظر: خطاب الرئيس محمد مرسي مكتوب:موقع www. ghalsa. com. . تاريخ التصفح: 02-08-2015م، الساعة: 11:45.

فلو قمنا بموازنة بين تواتر كلمة "الشرعية" في الخطابات الأولى للرئيس من جهة، وآخر خطاب له قبيل الانقلاب عليه نجد ما يلي:

الشرعية في الخطابات الأولى ← فوز ساحق في الانتخابات (انسجام النص مع السياق العام).

بعد عام:

الشرعية في آخر الخطابات ← ضغوطات شعبية وضغوطات سياسية.

تأثير الإنتخابات ⇐ عدم انسجام النص مع السياق العام.

فقد لا يكفي أن يكون الإنسان ممتلكا لجمهور عريض حتّى يتغنّى بالشرعية، لأن هذا الجمهور قد يتغيّر بحسب المتغيرات الداخلية والخارجية. إن الحجاج بالسلطة علميةً أو إدارية أو سياسية يفترض خمسة شروط لنجاح الحجة بالسلطة:

- أن يفهم معنى السلطة والحجة بدقة.
- أن تكون السلطة متمتعة بكفاءة حقيقية.
- أن يُراعى التخصص في كل مجال.
- أن يكون الرأي معضودا بدليل.
- أن توجد تقنية توافق بين السلطتين.(1)

أغفل علماء البلاغة في تحليلهم للشواهد هذه الوظيفة الحجاجية من التكرار، بل ربما اقتصروا على الوظيفة الجمالية، خصوصا مع توجّه الشواهد العربية نحو الشعر والقرآن بالدرجة الأولى، ولعل هذا كذلك ما حدا بالعلماء إلى ربط كثير من التكرار

---

(1) Woods John et Douglas Walton, Critique de l'argument logique de sophismes ordinaires, Traduit cordonnée par DH.Plantin, Ed . Kme, 1992 , P40.

بالرتابة والقبح، خصوصا إذا لم يتولّد معنى ظاهر، يقول الجرجاني:«لا تستحسن تجانس اللفظين إلا إذا كان موقع معنيهما من العقل موقعا حميدا، ولم يكن مرمى الجامع بينهما مرمى بعيدا. أتُراك استضعفت تجنيس أبي تمام في قوله: [الكامل]

ذهبت بمذهبه السماحةُ فالِتوتْ   فيه الظنون أمَذهَب أم مُذهَب

واستحسنت تجنيس القائل:[الرجز]

حَتّى نَجَا مِنْ خَوْفِهِ وَمَا نَجَا

لأمْرٍ يرجع الأول إلى اللفظ أم لأنك رأيت الفائدة ضعفت عن المذهب الأول وقويتْ في الثاني؟ وراءيته لم يزدك بمَذهَب ومُذهَب على أن أسمعك حروفا متكررة، تروم لها فائدة فلا تجدها إلا مجهولة منكرة»[1]. ولو أننا أمعنا النظر في هذا البيت الذي استقبحه الجرجاني لِما فيه من تكرار "غير وظيفي في نظره"، لألفينا توازنا صوتيا يعضده معنى متشابه يزُكِّيه ذلك التكرار؛ فالظنون التي عصفت بالمخاطَب من تشابه الأمور وتجاذبها تولّد عنها تشاكل لفظي صوتي:" ذهبت، بمذهبه، أمذهب أم مذهب"، فكان بذلك التكرار، على استثقاله، معبّرا عن حالة تيه وارتباك وضياع في البيت الشعري.

3- التكرار: الاستمرارية والتدرج

يوصف النص بكونه استمرارا أو نموا أو تطورا باعتبار أن كل كلمة أو دلالة فيه مبنية على ما سبقتها من كلمات في بنية النص ونسقه الدلالي، إذ يُبنى النص على محوري التشاكل والتباين، وتسهم البنيات المتماثلة في تشكيل نسق الوحدة بينما تتضافر البنيات المتباينة في صناعة النمو الذي يحدث في دلالاته، فــ« المعنى الحقير الفاسد والدنيء الساقط يعشِّش في القلب ثم يبيض ثم يُفرِّخ، فإذا ضرب بجرانه ومكّن لعروقه

---

[1] عبد القاهر الجرجاني، كتاب أسرار البلاغة، ص7.

استفحل الفساد وبزل»[1]. وليس ببعيد عنه في السيرورة المعنى الشريف مع اختلاف المآل.

وعلى الرغم من كون التكرار يفضي إلى التأكيد ويعمل على النمو في عمومه غير أن عديد البلاغيين لم يُصرّحوا بذلك إلا ما جاء مضمرا و قليلا؛ فمن ذلك ما أشار إليه ابن الأثير من اختلاف في المعاني بين العناصر المكررة؛ حيث يكون« التكرير في اللفظ، والمعنى يدل على معنى واحد، والمقصود به غرضان مختلفان كقوله:﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتِيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ وَيُرِيدُ اللّهُ أَن يُحِقَّ الحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَيَقْطَعَ دَابِرَ الْكَافِرِينَ{7} لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ{8}﴾[الأنفال:7، 8] وهذا تكرير في اللفظ والمعنى، وهو قوله: يحق الحق، وليحق الحق، وإنما جيء به هاهنا لاختلاف المراد؛ وذاك أن الأول تمييز بين الإرادتين، والثاني بيان لغرضه فيما فعل من اختيار ذات الشوكة على غيرها، وأنه ما نصرهم وخذل أولئك إلا لهذا الغرض»[2]، فاختلاف المعنيين يؤذن بنموّ في دلالة النص.

وفي سياق متصل نستحضر قول الشاعر محمود درويش في قصيدة "عاشق من فلسطين":

وأنا غريب الدار
أنا المنفي خلف السور والباب
أنا زين الشباب وفارس الفرسان
أنا ومحطّم الأوثان [3]

---

[1] الجاحظ، البيان والتبيين، 1/ 62.

[2] ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، قدمه وعلق عليه أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة، (د ط)، (د ت)، ص5.

[3] محمود درويش، الديوان، المجلد1، 2، دار الحرية، بغداد، ط2، 2000، ص41.

فهذه الجمل التي تمثل الأسطر (43، 82، 111، 112) تكرر فيها ضمير المتكلم"أنا"، وأُسندَت إليه محمولات مختلفة تُبرِز التباين والنمو الذي حدث لدلالاته، ففي المشهد الأول من القصيدة يصوّر الشاعر آلام محبوبته وأوجاعها بعد أن تغيّرت ملامحها (الهوية، الزمان، المكان)، حتى أحسّ بضياع واغتراب: "وأنا غريب الدار". ثم تتأزم الأمور أكثر بفعل ما يصنعه الصهاينة من تشويه للوطن وتشويش للحس والجمال، حتى تطوّرت الغرابة إلى نفي وسجن:"أنا المنفي خلف السور والباب".

وبين الغربة الحسية والاغتراب النفسي تتغلغل مأساة المواطن الفلسطيني، من خلال الترحيل واللجوء والسجن مثلما يجسده نص القصيدة.

لكن هذا التتابع المنطقي الذي تصدقه معرفتنا بالعالم (تهجير وتغريب وتضييق) لن يفضي إلى استسلام أو استكانة، لأن الفلسطيني يأبى الخضوع والانقياد لأعداء الله. لذا مهما تغيّرت ملامح المكان والإنسان وشُوِّهت تبقى فلسطين فلسطينية.

فلسطينية كانت... ولم تزل

وهكذا أخذ المشهد السردي يتجه نحو تمجيد الأنا وتكريمها، حيث استعاد الشاعر ثقته الكاملة بنفسه، فأسند إلى ضمير المتكلم صفاتِ الجمال والقوة، بل إن هذا العاشق صار:"زين الشباب وفارس الفرسان"، وهو أكثر ما يهمّ محبوبته وأرضه. ويعضد هذا التكرارَ القيمةُ الحجاجية التي تضمنها التناص، من خلال استحضار بطولات أبي فراس الحمداني أثناء أسر الروم، حيث يقول مخاطبا ابنته: [مجزوء الكامل]

قولي إذا ناديتنـــــي   وعيَيتُ عن ردّ الجوابْ
زينُ الشباب أبو فرا   س، لم يُمتّع بالشبـــابْ[1]

[1] أبو فراس الحمداني، الديوان، رواية أبي عبد الله الحسين بن خالويه، دار صادر، بيروت، (د ط)، (د ت)، ص55.

بل يضرب لنا الشاعر أقوى الأمثلة حجاجيةً عندما يدخل في توأمة، تسترجع روح الزمن القديم في أرض كنعان مع إبراهيم عليه السلام، ليجمع معاني جليلة مثل القوة والفتوة والحق والإيمان..."أنا ومحطِّم الأوثان". وهكذا يرتبط الشاعر بماضيه لاسترداد مواقف القوة والنصر، ويكون الضامن للربط بين كل هذه التنوعات المتخيّلة العناصر المكررة.

إذن يفضي تنوّع النظائر أو البدائل اللفظية المجاورة للعناصر المكررة إلى استرسال وتناسل يجسّد الاتساق ضمنيا، ويبرز قدرةَ العنصر المكرَّر على حمل ألوان متنوعة ومختلفة من المحمولات.

ولعل هذا ما قصده ابن البناء العددي عندما فرّق بين استخدام الضمير وإعادة اللفظ « كقولنا: زيد عالم، زيد شجاع، زيد كريم. فهذا تقسيم لاعتبار صفات زيد حتى صار كأنه ثلاثة أشخاص، كلّ واحد موصوف بصفه، وإنما فصلته بالتكرار لتدل على استقلاله في كل صفة منها»[1]، فضلا عمّا يسهم فيه التكرار من التقرير ونفي الاحتمال والتخفيف.

وعلى الرغم من هذه الإشارات نقر بعد قراءتنا لعدة مصنّفات بأن علماء البلاغة العربية لم يتتبعوا، كثيرا، الأبعاد السردية للتكرار من تدرّج وتناسل ونموّ وجمالية. ونعتقد أن هذا راجع إلى **شفوية الشاهد البلاغي**، التي أثّرت في عدم قدرة الأذن النقدية على تتبع تراكمات التشاكل والتباين المبنية أساسا على الذاكرة البصرية، خصوصا مع غلبة الاستشهاد بالبيت الشعري والمثال النحوي البسيط.

---

[1] ابن البناء المراكشي، الروض المريع في تجنيس أساليب البديع، مراكش، (د ط)، 1985، ص157 وما بعدها.

ثانيا/ الحـــــــــذف:

تنوّعت تعريفات البلاغة عند العلماء، وارتبط الكلام البليغ في أحايين كثيرة بالإيجاز، يقال:« أوجز في كلامه إذا قصره وكلام وجيز أي قصير. ومعناه في اصطلاح علماء البيان اندراج المعاني المتكاثرة تحت اللفظ القليل»[1]. وهذه غاية جلّ المتكلمين خصوصا إذا أُمِن اللَّبس وتحقّق الغرض من الكلام. علما أن الشفوية التي كانت الوسيلة الأولى للتواصل في الثقافة العربية الإسلامية قد رجّحت سياسة الاقتصاد اللغوي، كي لا يتضايق المخاطَب من ثقل الكلام، أو تضيع الرسالة مع كثرة التفصيلات والاستطرادات.

يقول الجرجاني في سياق الحديث عن بلاغة الحذف: « إنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطقَ ما تكون إذا لم تنطق، وأتمَّ ما تكون بيانا إذا لم تبن»[2]. ذلك أن ثمة أسرارا بلاغية ووظائف نصيّة تتطلبه.[3]

فالحذف عملية تقوم على إسقاط عنصر أو عدة عناصر من الجملة حضورها في العادة مطلوب، وفي الوقت الذي يركّز فيه النحاة على ماهية العنصر المحذوف ووظيفته "مقدّرا أو مذكورا" في نظام الجملة، نجد علماء البلاغة يستنبطون غايات الحذف التواصلية مثل تقليص العبارة والانفعال.[4]

---

(1) يحي بن حمزة العلوي، كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، دار الكتب الخديوية، مطبعة المقتطف، مصر، 1322هـ-1914م، 2/ 88.

(2) الجرجاني، كتاب دلائل الإعجاز، ص146.

(3) نحيل القارئ الكريم على كتاب: بلاغة الوفرة وبلاغة الندرة لنور الهدى باديس – مبحث في الإيجاز والإطناب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2008.

(4) ينظر باتريك شارودو و دومينيك منغنو وغيرهما، معجم تحليل الخطاب، ص 202 ، 203.

كما أن البلاغيين أوْلَوْا عناية كبيرة بالمقام، خصوصا أن بعض أنماط الحذف قد لا تسعِفها المعرفة بأسس انتظام الجمل نحويا، أو دلاليا في معرفة المحذوفات، بقدر ما تخضع لشروط الفعل التواصلي مثل القواسم المشتركة بين المتكلم والمتلقي، وتراتبية الأشياء في العقل.

ولا يفضي اهتمامُ البلاغيين بما سبق إلى إقصاء الأساس النحوي الذي ينطلق منه الحذف؛ فأكثرهم تناول حذفَ المسند والمسند إليه ومتعلّقاتهما في إطار نحوي لغوي، واعتبر ابن جني الحذف أول مظاهر شجاعة العربية؛ « فقد حذفت العربُ الجملة والمفرد والحرف والحركة»[1]، ولكن حذف الجملة فما فوقها لا جرم أنه أحوج إلى مساءلة المقام واستنطاق المتلقي وتشغيل الذاكرة، فضلا عما يجلّيه من ترابط النص أوّله بآخره، سببه بمسببه. لأجل ذلك آثرنا ألاّ نُقسّم الحذف كما جرت العادة إلى مفرد وجملة، ولكن اعتمدنا على الوظيفة النصية التي يؤديها.

1- التناسب والاتساق:

يتحدث ابن البناء المراكشي عن الحذف انطلاقا من أبعاده الدلالية التداولية، فيذكر الاكتفاء والتناسب والقياس مثلا بوصفها أنواعا من الحذف. فما قاده إلى اصطلاح الاكتفاء والتناسب سوى استحضاره للغرض النصي من الحذف.

- « فمنه ما يقال له الاكتفاء، وهو أن يكتفي بأحد المتلازمين عن الآخر، فيحذف الجواب في الشرطيات كقوله تعالى:﴿ جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَالمَلاَئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ﴾ [الرعد:23]. كأنه قال: لكان هذا...».

[1] ابن جني، الخصائص، تحقيق الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، (د ط)، 1428هـ-2008م، 344/2.
العلوي، الطراز، 92/2، 93.

- « ويُكتفَى في الأشياء المتناسبة بذكر الطرفين ويحذَف الوسطان، فيكتفي بالمقدّم من إحدى النسبيتين، وبالتالي من الأخرى؛ لأن الطرفين حاصران للوسطين ويدلّان عليهما لأجل ارتباط التناسب»(1).

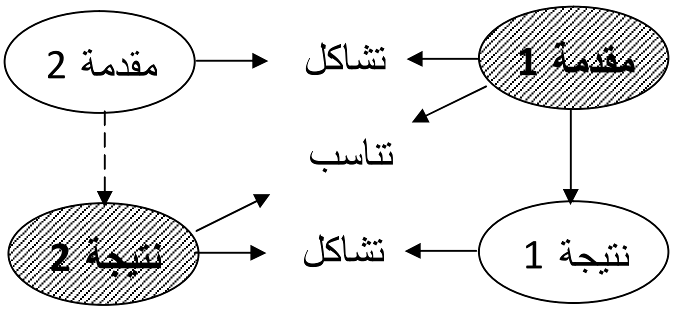

وللتوضيح أكثر نستشهد بالمثال الذي ذكره صاحب الروض المريع:﴿ بَلْ قَالُواْ أَضْغَاثُ أَحْلاَمٍ بَلِ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ فَلْيَأْتِنَا بِآيَةٍ كَمَا أُرْسِلَ الأَوَّلُونَ﴾ [الأنبياء:5]؛ فعوضًا من أن يطول الكلام بذكر المقدمات والنتائج كلها:

1- إذا كنت يا محمد "صلى الله عليه وسلم " رسولا.
2- فمن الضرورة الإتيان بمعجزة " فليأتنا بآية".
3- ذلك أن الرسل الأولى لم تثبت رسالتهم.
4- إلا بعد أن جاؤوا بالآية" المعجزات".

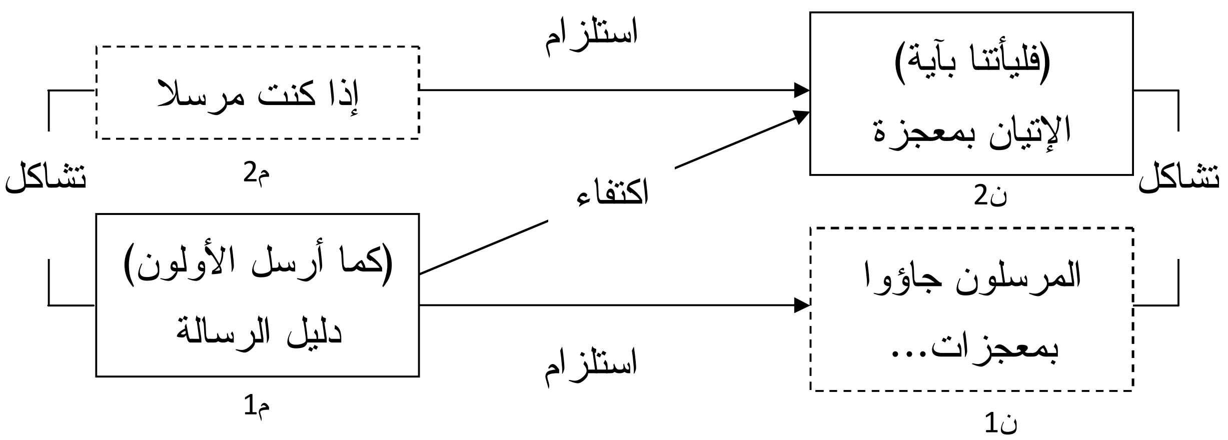

(1) ابن البناء المراكشي، الروض المريع، ص 143، 144.

اختصر القرآن الكريم ذلك بذكر المقدمة الأولى والنتيجة الثانية لعامل التناسب، و"لأن الطرفين حاصران للوسطين"؛ وعليه يصبح الحذف وسيلة للاتساق من خلال ربط المقدمة بالنتيجة وتقليص المسافة الخطية بينهما وتقوية التجاوب بين الدلالات، وإن بدا ظاهر القول أن نسبة الإتيان بالآية إلى محمد- صلى الله عليه وسلم- ونسبة الرسالة إلى الرسل من قبله، فكاف التشبيه ساعدت على ربط القضيتين.

وقد أدرك البلاغيون وظيفةَ التناسب في الإيجاز واستمالة النفس الإنسانية، فالسجلماسي يُكبِر هذا النوع من الإيجاز (الاكتفاء بالمقابل)« لِمَا بين أجزائه من الارتباط، كما للنفس الناطقة من الالتذاذ بإدراك النِّسَب والوُصَل بين الأشياء»[1]، وهذه الظاهرة موجودة في خطاباتنا اليومية فضلا عن النصوص الفنية.

الشـــــــــاهد:

النص الآتي مقتطف من المشهد الثامن من الفصل الأول من مسرحية بلال:

"يدخل النضر بن الحارث بالكاهن على جمع من قريش، فيهمّ عتبةُ بن الوليد وعتبة بن معيط وأمية بن خلف".

الكاهن: جزيت الحمد بالحمـــد   جزاء الأب للولد

فأدنـــوني من العبــــــد   على الفور وأدنوه

بلال: دعوني لست أرضاه.

عتبه: تقدّم كيف تأباه.

بلال: قل هو الله.

الكاهن: إذن فالعبد معتوه.

"والكاهن يعيذه بالتعويذة التالية":

---

(1) السجلماسي، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، ص195.

أعيـــــذ العبـــــد بـــــالزعزع　　وبـــــــالنجم إذا يلمـــــــــع
وبالحيّــــــــة والضــــــــفدع　　وبالبومــــــــــة والبــــــــوه
أُعيـــــذ العبـــــد بالهبهــــــب　　وبالســـــارين فـــــي السبســـــب
ســــــــقعقول و شـــــــعلبب　　وشـــــــرنوع وشـــــــمنوه
بنـــــي الشـــــرق بنـــــي الغـــــرب　　بنـــــي العجـــــم بنـــــي العـــــرب
هــــذى العبــــد مــــن الكــــرب　　يحــــــق اللّـــــــات فكــــــوُوه
بــــلال:أَفِــق أنــــت هــــو الهــاذي　　وصــــــه مــــا أنــــت أســــتاذي[1]

إن هذا النص يدخل ضمن النمط الحواري: حيث تكثر الجمل القصيرة ويبرز الإيجاز بوصفه وسيلة للاقتصاد، ولأن النصوص تقوم على الترابط المنطقي بين الأفكار والدلالات، كما ذكرنا في الفصل الأوّل. فقد تمّ هذا الترابط بناء على علاقات السبب والنتيجة والتلازم والإجمال والتفصيل وغيرها، والأصل في المتكلم ألّا يلجأ إلى الحذف إلاّ إذا ضمِن وصول المقصود.

- الكاهن: فأدنوني من العبد على الفور وأدنوه.[فهمّ الرهط بإحضار بلال إلى الكاهن].
- بلال: دعوني لست أرضاه.
- عتبه: تقدّم كيف تأباه[وهو المقرّب من الإله]
- بلال:[أنا لا أومن بعقيدته ولكن أومن بالله].
- الكاهن: إذن. فالعبد معتوه.[فكل من يوحّد الله معتوه].

---

[1] محمد صالح خرفي، محمد العيد آل خليفة (مسرحية بلال)، المؤسسة الوطنية للكتاب، (د ط)، 1986م، ص161، 162.

فالتناسب الواقع بين المقدمات والنتائج أفضى إلى استثمار المتلقي للقياس في تعويض المحذوفات، وهي عملية ذهنية سريعة تسهم فيها عمليات الاكتساب اللغوي والمعرفة بالعالَم فضلا عن الروابط اللغوية مثل "إذن" و"الفاء" في النص.

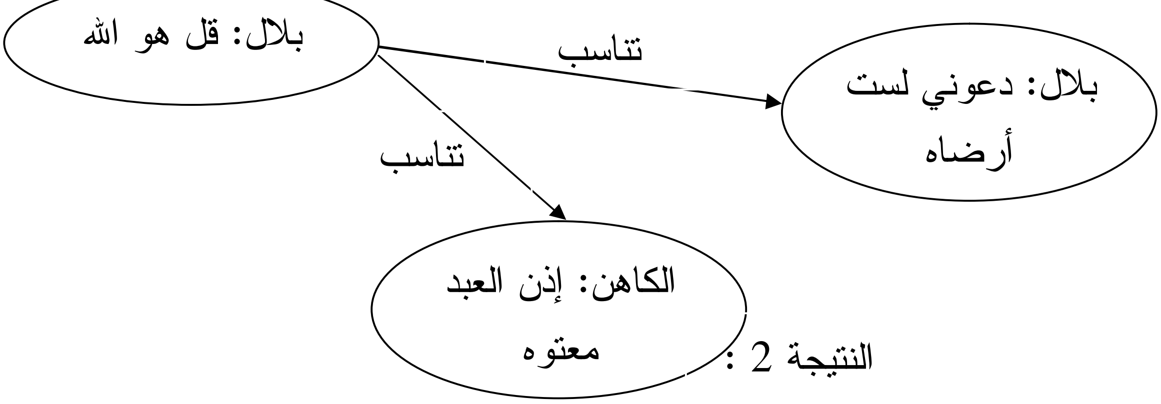

النتيجة 2 :

إن المقدّمة الواحدة قد تفضي إلى نتائج متناقضة بحسب أطراف الفعل التواصلي، وهذا لا يقدّم في التناسب العام للنص ما دام أن المنطق يصدّق ذلك، ومنطق كلّ شخص قد يختلف عن الآخر، فضلا عن أن يختلف منطق الشخص الواحد بحسب كل مقام.

وبهذه الفراغات التي تتركها العناصر المحذوفة في النص يصبح الحذف وسيلة من وسائل الاتساق، باعتبار أن عملية المقايسة تتشاكل باعتبار المقدمة والنتيجة المتوقعة والروابط المنطقية، حتى وإن اختلفت النتائج.

ولقد تحدثت كربرات أوركيوني (K. Orecchioni) عن الكفاية الموسوعية (La compétence encyclopédique) التي تسهم في تناسب النص مع المتكلم والمتلقي، لأنّها تتمثل في تشكيل خزان شاسع من الاختبارات التلفظية الخارجية، التي تحمل على السياق مجموع المعارف والاعتقادات، نسق تمثّلات، تأويلات وتقويمات العالم الخارجي.(1)

(1) ينظر إبراهام مولز، كلود زليتمان و كربرات أوركيوني، في التداولية المعاصرة والتواصل، ترجمة وتعليق محمد نظيف، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، (د ط)، 2014م ، ص84، 85.

وعليه فالمتكلمان والمتلقيان "بلال والكاهن" في النص السابق متناقضان من حيث الكفاية الموسوعية، فقياس بلال مبنيٌّ على التوحيد" قل هو الله"، وقياس الكاهن مبنيٌّ على الشرك"بحق اللات". ورفضُ التناقض يُبنى انطلاقا من المتلقي وليس من الأشياء في ذاتها، لأنها لا تتوفّر على خصيصة معينة (التناقض وعدمه)، إذ هما معا من اختصاص المتلقي الذي ينبغي أن يبذل مجهودا من أجل تكسير كلّ تناقض ظاهري، والبحث عن جسور التداخل والترابط بين العناصر والتناغم بين الأجزاء والمكونات.[1]

فما يقع في الحذف من ترابط على ظاهر النص، به عُدّ الحذف وسيلة اتساق، وتفكّك ظاهري على مستوى باطن النص، يزيله المتلقي من خلال تقدير المحذوفات بناء على السياق اللغوي وغير اللغوي. و« إلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته»[2].

إن الاتساق بالحذف ناتج عن عملية تقدير المحذوفات، يقول السيوطي في معرض الحديث عن الاحتباك، وهو نوع من أنواع الحذف:« ومأخذ هذه التسمية من الحبك، الذي معناه الشدّ، فحبك الثوب سدّ مابين خيوطه من الفُرَج وشَدّ إحكامه، بحيث يمنع من الخلل مع الحسن والرونق. وبيان أخذه منه من أن مواضع الحذف من الكلام شُبِّهت بالفُرَج بين الخيوط، فلمّا أدركها الناقد البصير بصوغه الماهر في نظمه وحوكه، فوضع المحذوف مواضعه كان حابكا له مانعا من خلل يطرقه، فشدّ تقديره ما يحصل به من الخلل مع ما اكتسبه من الحسن والرونق»[3]. ولكن الغريب في كلام السيوطي

---

[1] ينظر: جمال بن دحمان، الأنساق الذهنية في الخطاب الشعري- التشعب والانسجام، ص15.

[2] ابن جني، الخصائص، 360/2.

[3] السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، لبنان، 1408هـ-1988م، (د ط)، 182/2.

أنه يستأثر هذا النوع بخصوصية الاتساق، على الرغم من كون بقية أنواع الحذف (حذف الجملة وما أكثر منها) يحدث لها ما يحدث لما سمّاه الاحتباك!

2- استحضار المتلقي:

تسهم طبيعة المتلقي في تشكيل النص وتحديد أسلوبه، كونه المعني بالدرجة الأولى بالنص، وقد ذكر البلاغيون أهميته وضرورة مراعاة أحواله في أكثر من موضع، فغاية الشاعر عند ابن رشيق« معرفة أغراض المخاطَب، كائنا من كان، ليدخل إليه من بابه، ويداخله في ثيابه، فذلك هو سرّ صناعة الشعر ومغزاه الذي به تفاوت الناس وبه تفاضلوا»[1]، فبيّن كيف يراهن الشاعر، مثلا على المتلقي بوصفه وسيلة ومقياسا حقيقيا لنجاح الخطاب، فمن يتسنى له معرفة ميول المتلقي وخلفياته وطبيعته النفسية ومقتضياته الاجتماعية، يسهل عليه طرْق أبواب القراءة والولوج إلى النص.

وقراءة النص تتأسس على الموجودات اللغوية في النص وإحالاتها والمفقودات أو الفراغات التي يتطلّبها سنن اللغة أحيانا أخرى، فيشتغل المتلقي عليها على أن يكون للمتلقي وسائل سدّ ما نقص.[2] ولعل هذا ما غاب في مشاريع البلاغيين عموما، وحضر حضورا محتشما في منجزاتهم أثناء تحليل بعض النصوص.

وليست هذه المشكلة مقصورة على التراث البلاغي والنقدي العربي، فالناقد فولفجانج أيزر(W.Iser) يقرّ بأن امتلاك القراءة للمعنى مسألة مسلّمة، لكن لا نعرف

---

[1] ابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 1422هـ-2001م، 179/1.

[2] ينظر باتريك شارودو ودومينيك منغنو وغيرهما، معجم تحليل الخطاب، ص203.

عن تقنياتها إلا الشيء القليل.[1] وربما هذا يرجع ابتداء إلى الرموز التي تتفتق من إيحاءاتها دلالاتٌ متنوعة، وكذلك الفراغات التي يصنعها الحذف وتتطلب ملأَها بالتأويل.

ويحضر المتلقي من خلال وظيفتين؛ تتمثل الأولى في استئناس المتكلم بمعرفته، فيزهد في ذكر بعض الأشياء، والثانية في استحضار المتلقي المتوقَّع المساهم في الخطاب بمونولوج داخلي يقع بين المتكلم ونفسه، فيطرح أسئلة أو يقدّم استفسارات لا تظهر في الخطاب، لكن تظهر على شكل نتائج أو تكملات لمقدمات في الذهن.

وعليه فهناك متلقٍ حقيقي أو فعلي ومتلق متوقع أو ممكن، يسوّغ للمتكلم حذف جزء من كلامه وتحقيق المقبولية أو الاستحسان.

ومن مظاهر حضور المتلقي المحتمل أو الممكن ما يصطلح عليه بالأسئلة المقدرة التي لا تظهر على سطح النص، ولكن تظهر إجاباتها، ويلقّب في علوم البيان بالاستئناف، ثم هو يجري على وجهين:

الوجه الأول أن يكون استئنافا بإعادة الصفات المتقدمة، ومثاله قوله تعالى في صدر سورة البقرة:﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ{3} الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾، إلى قوله:﴿أُوْلَـئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ{5}﴾؛ لأنه لمّا عدّدَ صفات المتقين(...) اتّجه لسائل أن يسأل بأن هؤلاء قد اختصوا بهذه الصفات فهل يختصون بغيرها، فأجيب عنه بأن الموصوفين بما تقدّم من الصفات، هم المستحقون للفوز بالهداية عاجلا وللفلاح آجلا.[2]

---

[1] ينظر: خديجة غفيري، سلطة اللغة بين فعلي التأليف والتلقي، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، (د ط)، 2012م، ص201.

[2] ينظر: العلوي، الطراز، 2/93، 94.

فعلى الرغم من كون لغة الآيات تبدو متّسقة منسجمة، لكن منطق اللغة الصرف يجعل تلك الآيات بحاجة إلى جمل مقدَّرة من المتلقي، وتأويلات وتشغيل لعمليات على مستوى الذهن (تقدير السؤال)، وآليات لسانية(العنصر الإحالي: أولئك) حتى تقترب تلك الآيات من محاكاة النص الافتراضي.

ويكثُر هذا التجاوُبُ بين الصريح والضمني في النصوص الحوارية كالمناظرات أو السردية بغية تسريع عملية الحكي، فضلا عن النصوص القانونية.

الشـــــاهد:

نأخذ نصا من قانون الإجراءات المدنية: المادة(294): « إذا أصدرت المحكمة العليا حكما حضوريا مشوبا بخطأ مادي، من شأنه التأثير على الحكم الصادر في الدعاوى جاز للخصم المعني أن يرفع طعنا أمامه لتصحيح هذا الخطأ».

المادة(295): يجوز أيضا للمحكمة العليا أن تفصل في طلب التماس إعادة النظر:

1- إذا تبين أن حكمه قد بُني على مستندات مزورة مقدّمة لأول مرة أمامه.

2- إذا حُكم على الملتمس لتعذّر تقديمه مستندا قاطعا في الدعوى كان خصمه قد حال دون تقديمه.

وميعاد تقديم الطعون المنوّه عنها شهران، ويبدأ هذا الميعاد، حسب الأحوال، من تاريخ تبليغ الحكم المشوب بالخطأ، أو من تاريخ ثبوت التزوير بصفة قاطعة، أو من تاريخ الحصول على المستند الذي حال خصم المحكوم عليه بغير حق دون تقديمه.(1)

إن النصوص القانونية عموما تُبنَى على ثنائية الحكم والاعتراض، لأجل ذلك تجد الحذف يتكرر بصوره نمطية، ويكون النص عبارة عن تفسيرات وإجابات لمقدّمات أو أسئلة مقدرة، ولهذا لم يكن من الصدفة تواتر كلمة الاستئناف في هذا النوع من

(1) وزارة العدل، قانون الإجراءات المدنية، الديوان الوطنية للأشغال التربوية، ط3، 2002م، 1/ 68.

النصوص كما استعمله، توسُّعًا، العلوي في مظاهر الحذف. لكن الأسئلة المقدرة قد تكون من صنع المتكلم نفسه، يبنيها على ما يحمله نصه من الحجج وتوجيه لكفة الحوار أثناء المناظرة مثلا.

فالنص السابق مثلا عبارة عن قوانين واضحة في جواز إعادة النظر في أحكام المحكمة العليا، فهناك حذف بين (إذا أصدرت المحكمة (...) في الدعاوى) و(جاز للخصم المعني (...) هذا الخطأ)، حيث قُدِّر سؤال أو استفسار من قبيل (فماذا يفعل الـــمُدان أو الخصم أو ما هي حقوقه في الدفاع عن نفسه وتصحيح الخطأ).

وهناك حذف كذلك بين جوازات طلب التماس إعادة النظر وميعاد تقديم الطعون، بأن يكون السؤال من متلقّ محتمَل كأنْ يقول: هل يبقى الأمد مفتوحا للطعن؟ وعادةً يكون السؤال المقدّر في هذا النوع من النصوص واضحا جليّا يمكن تصوّره، ويذهب فان دايك (Van Dijk) إلى أن النصوص القانونية تأخذ صيغة اصطلاحية ثابتة دقيقة، مع تعبيرات خاصة وقواعد مميزة تعتمد على الوظائف القانونية الدقيقة لهذه النصوص.[1]

فمن شأن المعطيات السابقة تحديد فضاء التأويل وتقليص عمل المتلقي في انسجام النص. وبهذا لم يكن دفاع الجاحظ عن الإيجاز في بيانه، والرماني في نُكَتِه، والسكاكي في مفتاحه بحثا عن الجمالية أو استنطاقا للتحسين الأدبي، على الرغم من الشواهد المذكورة عندئذ بقدر ما حاول هؤلاء البلاغيون بناء منوال يضبط الجهاز التأويلي التفسيري للإيجاز، فلا إخلال بالمعنى ولا كلام بلا فائدة.

ومن هذه الزاوية تلوح البلاغة بوصفها علما عاما للخطاب[2]، ما يصلح فيه للنص الأدبي أو القرآني يمكن أن يصلح للنص اليومي أو القانوني حسب احتياج كل

---

(1) ينظر: فان دايك، علم النص، مدخل متداخل الاختصاصات، ص29.

(2) ينظر: نور الهدى باديس، بلاغة الوفرة وبلاغة الندرة، ص16.

عصر، وبالعودة إلى شواهد الجاحظ نلحظ كيف حضر القضاة والحُكّام والخاصة والدهماء.

أما الوجه الثاني الذي تحدّث عنه صاحب الطراز من الأسئلة المقدرة قوله تعالى: ﴿وَمَا لِي لاَ أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ إلى قوله:﴿فَاسْمَعُونِ﴾، فموقع الاستئناف هو قوله تعالى:﴿ قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ ﴾؛ حيث ليس هناك صفات أو إحالة تربط السابق باللاحق.[1] فالنصّ السابق يبقى مفكّكا بنويا بالنظر لسيرورة الخطاب، وانتقاله من متكلم (الرجل المؤمن) يتحدث في حياته، ويدعو للتوحيد إلى متكلّم (الله عز وجل) فوقي يخاطِب ذلك المؤمن يوم الحساب!

فعلى الرغم من منطقية العلاقة ظاهريا بين سؤال وجواب (ومالي...أآتخذ...)= (فقيل اْدخل الجنة)، غير أن هناك حذفا ذكره العلوي«كأن سائلا قال: كيف حال هذا الرجل الذي آمن بالله ولم يعبد إلها غيره، وأخلص في عبادته عند لقاء ربه بعد التصلّب في دينه والسخاء له بروحه، فقيل: قيل ادخل الجنة»[2]. وإيجازا في التعبير أفضى إلى اقتصاد في اللغة، مُقرِّبا المسافة بين توحيد الله والتمسّك بدينه ودخول الجنة والتنعّم بها.

3- الاستدلال وتقدير المحذوف:

يعد مصطلح "المعرفة الخلفية" أساسا متينا في تفسير التواصل اللغوي، خصوصا أن السامع يمتلك مخزونا معرفيا من شأنه أن يسهّل عملية التجاوب مع مختلف النصوص، فهو يتيح للمتكلم حذف جزء كبير من الكلام أو الاكتفاء بالإشارة.

وتتشكل هذه المعرفة من ملاحظاتنا وتصوراتنا عن الأشياء في العالم الخارجي وتعالق الوقائع وسيرورة الأحداث، فهذا الكمّ الهائل المشترك – بنسب متفاوتة- بين

---

(1) ينظر: العلوي، الطراز، 94/2.

(2) ينظر: المصدر نفسه، 94/2.

الناس يجعل المتكلم يتخلى عن كثير من الشروحات والتفصيلات، إيمانا منه بتوفرها لدى المتلقي.

وقد أفرز علم النفس المعرفي والذكاء الاصطناعي مصطلحات أساسية، تعمل على أقلمة المعرفة الخلفية في الذهن من خلال الأطر والمدونات والسيناريوهات والخطاطات، وكلها تشترك في منهج الاستدلال؛ يقول سمولنسكي(Smolinsky) عن المفاهيم السابقة: «إنها جمل من المعلومات المنظّمة سلفا تُمكِّن من القيام بالاستدلال على المعنى المناسب في وضعيات نمطية جاهزة»[1].

وفي سياق الحذف يحضر الاستدلال في تقدير المحذوفات، حيث إن المتلقي يشتغل على النص من خلال ملء فراغاته بالتأويل المبني أساسا على الاستدلال والاستئناس بالمعرفة الخلفية التي تُبنَى فيها الأشياء على التلازم، والسببية والتضمّن وغيرها من العلاقات، وفعل التأويل إحياء للنص« وإنما صار الحذف في مثل هذا أبلغ من الذكر، لأن النفس تذهب فيه كل مذهب»[2]، فقد لا يشترك المتلقي مع غيره في تقدير العناصر المحذوفة؛ كون طريقة الاستدلال قد تأخذ مناحيَ مختلفة.

ومن أنماط الإيجاز التي يُعوَّل فيها على المعرفة الخلفية أن يكون الحذف من جهة السبب؛ «لأنه لـمّا كان السبب والمسبب متلازمين، فلا جرم جاز حذف أحدهما وإبقاء الآخر»[3]، وقد وردت آيات قرآنية ذُكر فيها السبب أو المسبب وحده، أوردها الرماني والعلوي وغيرهما[4]، وسنستشهد بنصوص أخرى من اللغة الطبيعية استكمالا

---

(1) محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية – تأسيس نحو النص، 176/1.

(2) الرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، حققها وعلّق عليها محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر ط3، (د ت)، ص77.

(3) العلوي، الطراز، 95/2.

(4) ينظر مصطفى عبد السلام أبو شادي، الحذف البلاغي في القرآن الكريم، مكتبة القرآن، القاهرة، ص113. 136.

لمشروعنا في قراءة واقعنا اللغوي، على ضوء التراث البلاغي العربي مستنيرا بمكتسبات المنهجية اللسانية.

الشـــــــاهد:

يطلق الاستدلال (Inférence) عند كيربرات أوركيوني(K. Oreccioni) على قضية مضمَرة، نستطيع استخراجها من عبارة ما واستنباطها من محتواها الحرفي بوساطة توليف المعلومات ذات القوام المتغيِّر، ثم تأخذ هذه الصيغة القبلية صيغة بعدية عندما تتحقق هذه القضية فعليا في مقام معين.(1)

وعليه فما يحدث من اقتضاءات تأخذ بعدين: البعد الضروري، وهو ما يسهم فيه السياق اللساني بصورة كبيرة ؛ كون المحتوى الحرفي لازما لمحتوى آخر، ومثل هذا يدخل فيه حذف خبر لولا أو حذف الفاعل في قوله تعالى: ﴿كَلاَّ إِذَا بَلَغَتْ التَّرَاقِيَ﴾ [القيامة: 26]. أو حذف الجواب:﴿فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً﴾[البقرة:60]. حيث إنّ هناك جملة محذوفة هي (فضرب موسى الحجر)، تدل عليها مباشرة الكلمات السابقة واللاحقة.

أما البعد الممكن فيتدخل فيه المقام أو السياق غير اللغوي بصورة جليّة، وقد يكون النص مبتورا عن سياقه الحقيقي فيتجلى فعل التأويل، وقد اعتمد البلاغيون القدامى كثيرا على القياس أو الإسقاط(2) في إيجاد القضايا المحذوفة أو المضمرة.

وقد تضيقُ العبارة عن المعنى فيُلجأ للحذف كما في قوله تعالى:﴿ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلّهِ جَمِيعاً وَأَنَّ اللّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ ﴾[البقرة:164].

---

(1) ينظر: بنعيسى عسو أزابيط، الخطاب اللساني العربي– هندسة التواصل الإضماري (من التجريد إلى التوليد). طبيعة التواصل المضمر، 186/1، 189.

(2) ينظر: ابن البناء المراكشي، الروض المريع في تجنيس أساليب البديع، ص146، 147.

وبالعودة إلى القياس في تقدير المحذوفات نستحضر المعرفة بالعالَـم؛ كونها تقوم على التشاكل والتباين.[م= مقدمة، ن= نتيجة]

الشاهد: م1 + م2+ م3...

ن : وتنفّست القدرُ الصعداء.

هذه العبارة التي ترددت على أفواهنا في المرحلة الابتدائية، هي نتيجة لمقدمة محذوفة (مجموع قضايا)، كانت تتحدث في وضعها الأول عن غليان المرق في القِدْر وصراع الخضار، ثم نضجها (الاستلزام العرفي/الاقتضاء الضروري).

لكن أخذتْ هذه العبارة بُعْدَ الاستمرارية عندما تعرّضت لحذف جزئها الأول أو المقدمة، فصارت هذه النتيجة لمقدمات أخرى تدين بالشيء القليل للمقدمة الافتراضية الأصلية. ذلك أنها دخلت في تفاعل مع متكلم ومتلق ومقام غير مقامها الفعلي.

فمثلا: قد يستخدمها، مجازا، عامل يحكي لزميله قصةً حدثت له مع مديره في العمل حين استدعاه لأمر خاص: فغاص في التفكير وامتلكته الحيرة وضاع تركيزه وغرق في التساؤل مع ذاته: هل قصّرت في عملي؟ هل أسأت لأحد؟ هل سأُفصَل؟ ثم كانت النتيجة أن المدير يريد أن يهنّئه بترقيته التي نسيها لانغماسه في التفكير(...) فيقول: وتنفّست القدر الصعداء.

إن المقدمات التي بنى عليها العامل رؤيته منطقيةٌ بالنظر إلى إمكانية تحقّقها في صياغة سبب "استدعاء المدير". لكن الاستدلال أو الاقتضاء قد يسهمان في تحديد أفق التوقع ومقاربة النتيجة، وإلا فإن كثيرا من توقّعاتنا ترهقنا دون جدوى.

ومما جوّز استدراج عبارة "وتنفّست القدر الصعداء" في المثال السابق هو تشابه المقدمة الأصلية مع المقدمة الأخرى (الصراع والتضارب)، غير أن اختلاف المجال الحسي عن المجال المعنوي سوّغ الحذف.

وتكثر في كلام الشيوخ مثلا في الجزائر والمغرب عبارة "والحديث قياس". مؤذنةً بأن هناك حذفا استدعاه المقام، كأن يكون ثقيلا على المتلقي، خصوصا في ضرب الأمثال أو يكون تجسيدا لأمر معنوي عند إرادة الإفهام. ولعل هذا يقودنا إلى البعد الضمني للحذف والذي يسهم فيه المتكلم بصورة أكبر.

4- الحذف والمعنى الضمني:

مجال المعنى الضمني أو المضمَر واسع في الاستعمال اللغوي وتصنيفه مشوب بالتداخل والتشعب، تتحكم فيه آليات الاقتضاء والاستلزام والتعريض والمخالفة، وما إلى ذلك مما يسهم فيه المقام الخاص وسنن اللغة ومقتضيات الكلام.

وقد أفرزت الكتابات السابقة في النحو والبلاغة وأصول الفقه والتفسير نظراتٍ صائبة وأصيلة في مقاربة المعنى، لكنها افتقدت في معظمها إلى المشروع المكتمل أو النظرية المستقلة إذا استثنينا جهود بعض الأصوليين.[1]

والحذف أحد الأساليب المفضية إلى المعنى الضمني خصوصا إذا أغنى السياق اللغوي عن الإطناب أو المقام عن الإظهار، وقد قارب البلاغيون القدامى استنتاج المعنى الضمني عبر الحذف من خلال منطق اللغة بالدرجة الأولى، ولعل ما سنذكره من أوجه الحذف الوارد على شريطة التفسير دليل على ذلك، ويقصَد به عند العلوي"أن تحذِف جملة من صدر الكلام ثم يؤتى في آخره بما له تعلّق به، فيكون دليلا عليه ثم إنه يرد على أوجه ثلاثة، أولها أن يكون واردا على جهة الاستفهام، وهذا كقوله تعالى:﴿ أَفَمَن شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِّن رَّبِّهِ فَوَيْلٌ لِّلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن

---

[1] ينظر بنعيسى عسو أزاييط، الخطاب اللساني العربي- هندسة التواصل الإضماري (من التجريد الى التوليد)، طبيعة المعنى المضمر، 06/1.

ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ [الزمر:21]؛ لأن التقدير في الآية « أفمن شرح الله صدره كمن جعل قلبه قاسيا، وقد دلّ عليها بقوله: (فويل للقاسية قلوبهم)»[1].

وعليه لم يكن الاستفهام تامّا إلا بتقدير المحذوف. وتقدير المحذوف قد أفضى إليه السياق اللغوي من خلال الاقتضاء: (فويل للقاسية قلوبهم)، ومن خلال المخالفة المتضمّنة في حرف الاستفهام"الهمزة":

ويتضافر المذكور والمحذوف هنا في إبراز المعنى الضمني الذي هو "لا يستويان"، وقد أسهمت فيه الوحدات المعجمية (شرح، الله، صدره/جعل، قلبه، قاسيا)، حيث إن اختيار الوحدات المعجمية كان من حقل النفس والروح التي ربطها بالإسلام، على حين أَدخَل كلّ من لم ينشرح صدره بالإسلام في دائرة القاسية قلوبهم. وكأن الحذف الوارد هنا جاء لمقصد بياني هو عدم نسبة قساوة قلوب العباد إلى الله تعالى، وإن كانت كل الأفعال منسوبة إليه سبحانه.

ويمكن أن يُستَعمل هذا الحذف، كذلك، في إطار التهديد غير المباشر عند عدم مناسبة المقام للتصريح أو رغبة المتكلم في تلطيف العقوبة مثلا.

الشـــــاهد:

يأمر المعلم تلاميذه بإنجاز بحوث ثم يقول: هل يمكن أن يأخذ التلاميذ الذين أنجزوا البحوث العلامة نفسها مع غيرهم؟...سيرسب التلاميذ الكسالى.

فهذا التساوق النحوي المعجمي يسهّل عملية انسجام النص، خصوصا إذا اتخذت النصوص سبيل التعمية والتساؤل على نحو ما هو مجسّد في النص الشعري مثلا.

---

[1] العلوي، الطراز، 97/2.

يقول تميم البرغوثي:[1]

تقـــول الحمامـــــةُ للعنكبـــوت أُخَــــيَّ تـــــذكّرتِي أم نسِــــيتِ
عشــيّةَ ضـــاقت علينـــا الســـماء فقلتِ على الرحب في الغار بيتِـي
وفي الغـــار شـــيخانِ لا تعلمـــين حميتِهمـــا يومهـــا أم حُمِيـــتِ
جنينـــــان إن ينْجُـــوَا يصـــبِحا أُمّـــةً ذات شـــملٍ جميـــعٍ شَـــتِيتِ
وقـــومٌ أتَـــوْا يطلبونَهمـــا تَقِـــف الـــرّيحُ عـــنهم مـــن الجبَـــروتِ
أُنَقّلُ عينَيَّ فـــي القـــوم مـــا بـــينَ وجـــهٍ مقيـــتٍ ووجْـــهٍ مقيـــتِ
أتَـــوْا فارتعشْـــتُ فقلـــتِ اثْبُتـــي تُحرزي الخيرَ يا هذه مـــا حَيِيـــتِ
فلـــيس بأيـــديهمُ أنْ تعيشِـــي ولـــيس بأيـــديهمُ أنْ تَمـــوتِي
سنحمي الغريبَيْن من كـــلّ ســـيفٍ بريشِ الحمـــام وأوْهـــى البيـــوتِ
ســـنبني المـــآذن فـــي المشْـــرِقَين بخـــيطٍ رفيـــع وخُبـــزٍ فتِيـــتِ
تقـــولُ الحمامَـــــةُ للعنكبـــوتِ أُخــــيَّ تـــــذكّرْتِي أمْ نسِـــيتِ
أُخـــيّ هـــل تـــذكرين الغـــرِيبَيْن مـــا فعـــلا بعـــدنا يـــا فُـــدِيتِ
أُخَيَّ ما ذا جرى لهما
أَتُرى سَلِما

فمن يستنطق تراتبيةَ البنى الدلالية في هذا المقتطَف من قصيدة "قالت الحمامةُ للعنكبوتِ" يلحظ رمزيةَ الحذف وضمنية الدلالة؛ فالاستفهام كان وراءه حذفٌ مفضٍ إلى معنًى ضمني، فما استذكرت الحمامةُ والعنكبوتُ قصّة الشيخيْن محمد (صلى الله عليه مسلم) وأبي بكرٍ (رضي الله عنه)، إلاّ لتعبّر عن تغيّر واقع المجتمع الإسلامي وتسارع الأحداث فيه. فمذ بدآ غريبَين وحيدين آواهما ريش الحمام، وأوهى البيوت إلى أن

(1) تميم البرغوثي، في القدس، ص53.

صارا أمّة من أقصى إلى أقصى، رحلةٌ في التضحية والصبر والمقاومة والاغتراب، اختزلها الشاعر بإشارات تضمر نصوصاً لا تنفد وإيحاءات لا تنقضي.

- وثاني الأضرب أن يكون واردا على جهة النفي والإثبات، ومثاله قوله تعالى: ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا ﴾[الحديد:10]؛ لأن تقدير الآية لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل، ومن أنفق من بعد الفتح وقاتل. وقد دلّ على هذا المحذوف (أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا)»[1]. وهذا الضرْب قريب من الضرب الأول، فكلاهما مبنيٌّ على المخالَفة في تقدير العناصر المحذوفة، ويُلجأ إليه هروبا من الاطناب، إذ إن كلمات مثل "لا يستوي، ليسوا سواء، ..." تغني عن إحدى القضيتين استئناسا بقياس المتلقي، فالذهن البشري يستحضر المتشاكلات والمتباينات والضد أقرب حضورا في الذهن إلى الضدّ.

أما الضرب الثالث فلم يحدّده العلوي بأسلوب أو معيار"غيرَ عدَمِ كونِه من جهة الاستفهام أو المخالفة". وقد ضرب مثلا لذلك بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوا وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ﴾ [المؤمنون: 60] أي خائفة من أن تُرَدَّ عليهم صدقاتُهم. « فحذَفَ قوله: ويخافون أن تردّ عليهم هذه النفقات، ودلّ عليه بقوله: "وقلوبهم وجلة". فظاهر الآية أنهم وجلون من الصدقة، وليس وجلهم لأجل الصدقة»[2].

وهذا النوع يتطلب تفسيرا مُؤسَّسا يوصل إلى حدّ المعنى البعيد، ذلك أن انتقال المتكلم من الحديث عن الخوف من التصديق إلى الخوف من ألا تُقبَل الصدقة بعيد عن التوقع؛ فالخوف من الصدقة قد تفرِضه طبيعةُ البشر في حبّهم للمال وحرصهم على جمعه، فإذا ذاق الإنسان حلاوة الإيمان واستشعر لذّة مساعدة الآخرين سَهُل عليه

[1] العلوي، الطراز، 97/2.

[2] المصدر نفسه، 97/2، 98.

الإنفاق، ثم إذا بلغ درجة من التقوى والإحسان، لم يعد ذلك الإنفاق يعني له شيئا بقدر ما يخشى عدم تقبّله من الله عز وجل، فصار الوجل من الصدقة إلى عدم تقبلّها من الله عز وجل.

ويعضد هذا التأويلَ الآياتُ السابقة واللاحقة لهذه الآية، فقد توسّطت قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ هُم مِّنْ خَشْيَةِ رَبِّهِم مُّشْفِقُونَ﴾[المؤمنون:57]، وقوله:﴿أُوْلَئِكَ يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ﴾[المؤمنون:61]. فكلّ هذا سوّغ للآية أن تتّخذ منحى التأويل السابق، أي إن قلوب المنفقين في سبيل الله تتوجّس من عدم قبول الصدقة.

الشـــــــاهد:

هذا النوع من الحذف موجود بكثرة في النصوص، وعادةً ما تسهم الشروحات والتعليقات في إظهاره، فالشيخ عبد الحميد بن باديس مثلا يشرح أصول الولاية في الإسلام انطلاقا من خطبة أبي بكر الصديق رضي الله عنه:

"أيّها الناس، قد وُلّيت عليكم ولست بخيركم، فإن رأيتموني على حق فأعينوني، وإن رأيتموني على باطل فسدّدوني". يقول الشيخ ابن باديس معلقا:« لا حقّ لأحد في ولاية أمر من أمور الأمة إلا بتولية الأمة. فالأمة هي صاحبة الحق، والسلطة في الولاية والعزل. فلا يتولى أحد أمرها إلا برضاها، فلا يُورّث شيء من الولايات، ولا يستحقّ الاعتبار الشخصي. وهذا الأصل مأخوذ من قوله: "وُلّيت عليكم" أي قد ولاّني غيري وهو أنتم»[1].

فلم يتسنّ للشيخ إضافة ما لم يظهره نص أبي بكر"رضي الله عنه" إلا باعتماد المعرفة الخلفية التي يختزنها واقع الشورى في عهد الخلفاء الراشدين، واقع يصدّقه

---

[1] آثار الإمام عبد الحميد بن باديس رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، الجزء الخامس، مطبوعات وزارة الشؤون الدينية، ط1، 1412هـ-1991م، 373/5.

السياق اللغوي الذي وُضعت فيه كلمة (ولّيت عليكم) مثل كلمة: " أعينوني، سدّدوني، أيها الناس...".

وعليه تصبح المداراة أحد الأساليب المفضِية إلى الحذف الوارد على شريطة التفسير، وهي موجودة في اللغة اليومية كذلك.

فمثلا: يقول ربّ البيت لضيفه: الجوّ بارد لكن صار الجو دافئا(في الداخل)، (بحضورك)، أو أن يستشعر شخص ثقلَ جليسه فلا يشعر حتى تخرج من فيه كلمة: مللت(من كلامك. من صمتك...). ثم يستدرك قائلا (من واقع البلاد). فإن كان المخاطَب فطِنا، يستنتج من عدم مناسبة السياق للكلمات المفسِّرة للكلمة الأولى، أنه المقصود بالكلام، وإذا كان غير ذلك، فإنه سينزلق إلى موضوع آخر حسب تفسير المتكلّم.

إذن تتضافر قصدية المتكلم وتفسير المتلقي والسياق المعجمي والنحوي، في مقاربة المعنى الضمني أو المضمر الذي ينتج عن الحذف، وبهذا يصبح الحذف وسيلة تبرز البعد النصي التداولي في البلاغة العربية ولا تكاد تخلو منه لغة من اللغات.

المبحث الثاني:الترابط الظاهري والترابط الإضماري

أولا/ الفصل والوصل:

يتواتر الحديثُ عن أهمية الفصل والوصل في كتب البلاغة بصورة لافتة، حتى إنّ الفارسي قد قصر البلاغة في معرفة الفصل والوصل، وقال المأمون إن البلاغة إذا اعتزلتها المعرفة بالفصل والوصل كانت كاللآلئ بلا نظام، وهو مبحث غامض ومسلك دقيق. فمعرفة الفصل والوصل هي معرفة مواضع العطف والاستئناف والتهدّي إلى كيفية إيقاع حروف العطف مواقعها.(1)

وليس يسهُل ذلك وتُنَال المعرفة بمواضع العطف والقطع دون الاستناد إلى أسس نحوية ودلالية والاستئناس بمقتضيات تداولية، تتحكم جميعا في ذكر الأداة أو حذفها.فيتعلّق النحو بالحكم الإعرابي بين الجملتين، على حين يرتبط البعد الدلالي بالتناسق المعنوي بين الوحدات المعجمية إفرادا وتركيبا، أما الفعل التواصلي التداولي فيتجسّد في الأفعال الكلامية وأثرها في الفصل والوصل.

وقد قيّد الجرجاني والسكاكي ما كان مطلقا من أمر الفصل والوصل، ونكتفي هنا بالإشارة إلى ما استنبطاه من عطف الجمل بعضها ببعض.(2)

---

(1) ينظر أبو هلال العسكري، كتاب الصناعتين الكتابة والشعر، ص249، 250. الجرجاني، كتاب دلائل الإعجاز، ص222.

(2) ينظر: الجرجاني، كتاب دلائل الإعجاز، ص222 وما بعدها. السكاكي، مفتاح العلوم، ص249 وما بعدها. محمد خطابي، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، ص100 وما بعدها.

المبادئ	الفصل	الوصل
الأساس النحوي	إذا كانت الجملة الثانية: وصفا أو توكيدا أو بيانا للجملة الأولى.	أن يكون حكم الجملتين حكم المفرد. أن يكون للأولى محل من الإعراب. أن لا تنقل الواو للثانية حكما كما وجب للأولى.
المبادئ المعنوية	أمن اللبس أو تقدير السؤال. نقصان المعنى. الإيضاح" الخفاء والتجلي".	الجامع العقلي. الجامع الوهمي. الجامع الخيالي.
المبادئ التداولية	تقدير السؤال. اختلاف الأفعال الكلامية. تماثل الفعلين الكلاميين وانكسار بنية الخطاب.	تأويل اختلاف الأفعال الكلامية الانتظام العقلي أو النفسي.

وليس بين المبادئ السابقة فاصل قوي، إذ يتداخل بعضها مع بعض، فأمْنُ اللّبس مرهون بالمتلقي ومقام النص، واختلاف الأفعال الكلامية منطَلَقُه نحويٌّ ابتداء، والوضع والمعنى والمقبولية شروط في النص كما هي شروط في الفصل والوصل؛ يقول السكاكي: «العطف في باب البلاغة يعتمد معرفة أصول ثلاثة، أحدها الموضع الصالح له من حيث الوضع، وثانيها فائدته، وثالثها وجْهُ كونه مقبولا لا مردودا»[1]. وليس

[1] السكاكي، مفتاح العلوم، ص249.

العلمُ بما ينبغي من ربط أواصر النص بأحرف العطف أو ربطها بترك هذه الأحرف إلا دليلا على الوحدة الكلية لذلك النص.

لكن لم نتحسّس وصفا شاملا للعلاقة التي تربط بين القضيتين أو قضايا النص، ذلك أن ذكر الأداة أو حذفها لا وظيفة لها خارج طبيعة العلاقة بين الجملتين منطقيا، وهنا يتبادر إلى ذهننا السؤال: كيف تعامل علماء البلاغة مع الربط في شواهدهم؟ وهل يمكن تعميمه على نصوص اللغة العربية؟

1- الشاهد البلاغي في الوصل:

لعل الجرجاني والسكاكي من أوائل مَنْ درس الفصل والوصل بدقة، حيث استنبطا مسالكه وأسسه، ثم تبعهما العلماء ولم يضيفا الشيءَ الفارق، فالعلوي والقزويني مثلا يعيدان الشواهد نفسها ويكتفيان بتعليقات السابقين. ولعل مردّ ذلك إلى تنوّع الشواهد واستيفائها عند المتقدمين.

حيث يورِد الجرجاني نصوصا من اللغة اليومية للاستدلال على كون عطف الجمل، قياسا على عطف المفرد، يقتضي« أن يكون للمعطوف عليها موضعٌ من الإعراب. وإذا كانت كذلك كان حكمها حكم المفرد، إذ لا يكون للجملة موضعٌ من الإعراب حتى تكون واقعةً موقع المفرد(...) وإذا قلت: مررت برجل خُلُقه حسن وخَلْقُه قبيح، كنتَ قد أشركتَ الجملة الثانية في حكم الأولى، وذلك الحكم كونها في موضع جرّ بأنها صفة للنكرة»[1].

وهذا في نظر صاحب الدلائل سَهْلٌ؛ لكون الجملة واقعةً موقع المفرَد ولها حكم إعرابي، لكن استنتاج الجرجاني هنا مبنيٌّ على فرضية سلامة الدلالة المحقّقة ووجود الانسجام بين الجمل، وإلاّ جاز لنا أن نقول: مررت برجل خُلُقه حسن وأخلاقه سيئة.

---

[1] الجرجاني، كتاب دلائل الإعجاز، ص 223.

فلا ندري لِمَ اشترط الجرجاني "السلامة النحوية" فقط في الحديث عن عطف الجمل الواقعة موقع المفرد، على حين راعى في العطف بين الجملتين، تُعطَف إحداهما على جملة لا محل لها من الإعراب، المعنى والفعلَ التواصلي؟

يقول عن هذا الضرب الأخير:« وإذا كان ذلك كذلك؛ فينبغي أن تَعلَم المطلوبَ من هذا العطف والمغزى منه، ولِم لَمْ يستوِ الحال بين أن تعطَف وبين أن تَدَعَ العطْفَ، فتقول زيد قائم وعمرو قاعد. بعد أن لا يكون هناك أمر معقول يؤتى بالعاطف ليشرك بين الأولى والثانية فيه؟»[1]. والحديث عن الاشتراك في الشيء المعقول يستحضر المنطق، منطق اللغة ومنطق الواقع.

فالنحو يستثقل أن يعطف على جملة عارية من المحل الإعرابي، وإذا كان ولا بد من هذا الوصل فإن منطق الواقع ينوب عن منطق النحو ههنا في مثل:

- زيد قائم وعمرو قاعد.
- العلم حسن والجهل قبيح.

واستحضار المحل الإعرابي في باب الوصل ليس مرجعه نحويا بقدر ما هو دلالي- منطقي، فإذا كان المتحدَّث عنه واحدا جاز تعدّد المحمولات، وتعدد المحمولات يستلزم عدم وجود تناقض بينها، والتناقض يعني أن وجود إحداها يستلزم إلغاء الأخرى، فضلا عن كون الجملة الواقعة موقع المفرد تقتضي أن الموضوع "المرجع المعين" واحد. ولهذا يستساغ الربط بالأداة في النصوص الطويلة التي يكون موضوعها واحدا كما هو الحال في السير والتراجم. بينما قد لا يُستَساغ في جملتين تكونان متباعدتين من حيث الموضوع مثل: الجو بارد والإسلام ديننا.

---

[1] المصدر السابق، ص 224.

ولعلّ هذا النمط هو ما قصده الجرجاني، تجوّزا، عندما ذكر أنّك لا تقول: زيد قائم وعمرو قاعد. « حتى يكون عمرٌو بسبب من زيد وحتى يكونا كالنظيرين والشريكين، وبحيث إذا عرف السامعُ حالَ الأول عناه أن يعرِف حالَ الثاني (...) ومن هنا عابوا أبا تمام في قوله: [الكامل]

لاَ والذِي هو عالمِ أن النوَى

صَبِرٌ وأنَّ أبا الحسين كريمُ

وذاك لأنه لا مناسبةَ بين كرم أبى الحسين ومرارة النوى، ولا تعلّق لأحدهما بالآخر، وليس يقتضي الحديث بذلك»[1].

ونقف قليلا عند قول أبي تمام، حيث عُدّ عيبا في الشعر أن يجمع الشاعر بين أمرين متباعدين. لكن نلحظ توافقاتٍ معجميةً نصية تزيل الغرابة في الربط بين مرارة النوى، وكرم أبي الحسين:

النوى صبر: أجش هزيم، ذميم، الفراق، مذموم، ظلوم/اللوى.

أبو الحسن كريم: مجد، الندى، أخ، حميم، الوداد.

بالعودة إلى النص كاملا نلحظ حسن التخلص قد أفضى بأبي تمام إلى العطف بين المتباعدين "النوى صبر/أبو الحسين كريم".

ذلك أن الشاعر قد انتقل من الطلل والغزل إلى المديح، وكان هذا البيت حلقة وصل خففت من انكسار بنية الخطاب دلاليا. وفضلا عن ذلك يفضي قليل من التأويل إلى استنباط نسق دلالي وصوتي يُسَوِّع الوصل السابق:

---

(1) المصدر السابق، ص 225.

هو عالم

النوى صبِر — **أبو الحسين كريم**

النوى صبِر: نسق دلالي:	النوى صبِر: نسق صوتي:	أبو الحسين كريم: نسق دلالي:	أبو الحسين كريم: نسق صوتي:
أجش هزيم	اللِّوى	نضرة ونعيم	نعيم
عهدها ذميم	الذي	حليم	ذميم
الفراق "مر"	"النوى"	حميم	حليم
الظلم مذموم	الندى	مجد مقيم	"كريم"
العدى	العدى	الوداد	حميم
سموم	الهدى	الهدى	مجد مقيم
	الضحى		

وبهذا نلحظ انسجاما صوتيا ودلاليا سوّغ للشاعر الوصل بين متباعدين في عرف البلاغيين، لكنهما متقاربان منسجمان في عرف النص، عُرْفٌ يصنعه المتلقي بنسج خيوط النص وتفكيك شيفراته، حتى غدا ذلك الوصل أكثر من ضرورة، فالنص السابق مبنيٌّ على ثنائية ضدية من أول القصيدة إلى آخرها، تتخلّلها مفارقاتٌ تتعالق في النص، فالذي وحّد بين مرارة النوى وكرم أبى الحسين – ابتداء– هو علم الله عز وجل "هو عالم"، وعلمُه سبحانه هو الذي بنى الكون كلَّه على انسجام متناهٍ، حتى وإن تباعدت أطرافه وتلاشت أسبابه.

ثم إن الذي جعل النوى مرّ المذاق هو الذي جعل الفراق علقما، والظلم مذموما، وبيس الأطلال مغموما، والكفر مهزوما، والبين مسموما. لكن هذا النسق التماثلي التشاكلي قابله نسق آخر، كان فيه أبو الحسين كريما، والألفة موصولة "مازِلْتُ عن

سنن الوداد"، والعدل ظاهرا، والأطلال مروية، والإيمان منصورا، والكرم معهودا. "والغيثُ يَكْرُم مرة ويَلُوم".

إذن فالتباين بين مرارة النوى وكرم أبي الحسين صدّقته الصور من أول القصيدة إلى آخرها، فضلا عن وظيفته في حسن التخلص.

علما أن حسن التخلص من المبادئ التي ينسجم بها النص، حيث« يأخذ مؤلّف الكلام في معنى من المعاني، فبينما هو فيه إذ أخذ في معنى آخر غيره، وجعل الأول سببا إليه، فيكون بعضه آخذا برقاب بعض، من غير أن يقطع كلامه ويستأنف كلاما آخر بل يكون جميع كلامه كأنما أفرغ إفراغا. وذلك مما يدلّ على حذق الشاعر وقوة تصرّفه [1]».

ويتخذ التخلص أبعادا كثيرة وطرائق عديدة قد لا تحصرها قاعدة بقدر ما تخضع للمعرفة بالعالَم أو سلطة المتلقي والمقام.

الشاهد الثاني:﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوْا الْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا ﴾ [البقرة:189].

فالجامع بين حكم الأهلة وحكم إتيان البيوت من ظهورها هو المعرفة بالعالَم، إذ كان هناك أناس من الأنصار إذا أحرموا لم يدخلوا من الباب الأمامي لعرف أو عادة ما أنزل الله بها من سلطان.[2] فزالت بذلك العتمة وانكشفت خيوط الانسجام بعد الاستناد إلى المعرفة بالعالم، فكانت الواو – ههنا– رابطة بين قضيتين منطقيا.

من هذا المنطلق تدخل الأنساق الثقافية والاجتماعية في صناعة منطق النص، ولئن كانت البساطة هي الطابع العام في الوصل بين القضايا في النصوص القديمة

---

(1) ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، 2/ 244.

(2) ينظر بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح محمد أبي الفضل ابراهيم، دار الفكر، (د ط)، (د ت)، 40/1، 41.

بحكم طبيعة المجتمع العربي آنذاك، فإن ذلك لا يفضي إلى تكبيل خيال الشاعر المعاصر الذي أغرقته عُقَد المدنية وعمق التخيل وساعده انفتاح أفق التأويل.

2- الشاهد المعاصر وتواري سلطة المنطق في الوصل:

نقصد بالشاهد المعاصر النصوص المأخوذة من اللغة الطبيعية القريبة من الاستعمال. وأما غياب سلطة المنطق فيعنى به تغليب منطق النص على منطق الناقد أو البلاغي أو ربما منطق الواقع عموما.

ولما كانت النصوص اليومية متحررة، نسبيا، من سلطة المراقبة النقدية وخاضعة لسلطة الإفهام استحال تسييج قواعد تحكم الفصل والوصل بين القضايا.

فمثلا هذه النصوص يبدو الوصل فيها غريبا:

- فاز الفريق الوطني لكرة القدم واحترق المنزل.
- الاقتصاد الجزائري متهالك والجزائر بخير.
- سعر برميل البترول تجاوز100 دولار والفقر يمشي على قدمين.
- سعر برميل البترول انخفض إلى 50 دولارا والحفلات الغنائية تبقى قائمة.

لأن القضايا:

- فاز الفريق الوطني لكرة القدم.
- الاقتصاد الجزائري متهالك.
- سعر البترول تجاوز المائة دولار للبرميل.
- سعر برميل البترول انخفض إلى خمسين دولارا

لا تستلزم ولاتؤدي إلى:

- المنزل احترق.
- الجزائر بخير.
- الفقر يمشي على قدمين.

- الحفلات الغنائية تبقى قائمة.

لا تؤدي إلى ما سبق بناء على معطيات اللغة النظامية، لكن استحضار المقام المناسب للقضايا السابقة يفضي إلى سلامتها. فلعل المثال الأول قيل في مقام وصفٍ لعائلة شدّها فوز المنتخب الجزائري: وذهلها انتصاره وفرحة أنصاره فلم تلتفت إلى حريق نشب في المنزل فقال القائل قولته:

- فاز المنتخب الوطني والمنزل احترق. وهكذا دواليك.

وفي النصوص الفنية يأخذ العطف أبعادا تخييلية، فتتقارب المتباعدات وتتآلف المتنافرات كما في الأمثلة الآتية:

جبـــالُهم في الأيدي مفرّقةٌ   وأمرُهم في الجبال مُجتمِعُ

ستُّون عاما، وما بكم خجل   الموتُ فينا وفيكم الفــزعُ [1]

-« لقد كان عندي اللحظة مزهوا بماله. لقد بال على كرامتي ألف مرة .. العميل ابن العميل.. بالأمس ذبحتُ أباه مرة واحدة .. وها هو اليوم يذبحني ألف مرة .. لعنة الله على حرية يُذلُّ فيها صانعوها .. ويعزّ فيه أعداؤها .. لو كنّا نعرف أن هذا سيقع ما وضعنا السلاح .. البطل تخدعه الثقة والثورة قطة تأكل أبناءها»[2].

الشاهدان السابقان اتخذ فيهما العطف بالواو بعدا تخيليا خصوصا في البيت الأول، إذ لا علّة لربط القضيتين:

جبالهم في الأيدي مفرقة / و / أمرهم في الجبال مجتمع

وإذا سلّمنا بكون الموضوع واحدا "الضمير هم"، والذي يُحيل واقعيا على المقاومين فإن ذلك ليس كافيا للربط بين القضيتين. وعليه فمنطقية الربط بين القضيتين

---

[1] تميم البرغوثي، ديوان في القدس، ص45-47.

[2] عز الدين جلاوجي، الأعمال الروائية غير الكاملة، رأس المحنة، 1+1=0، ص 64.

يتجاوز العرف النحوي والدلالي إلى المناسبة التداولية، وقد اتخذت في سياق البيت الشعري الأول منحى تخيّليا:

العرف النحوي: وجود أداة الربط "الواو".

العرف الدلالي: الموضوع واحد "المقاومون"، الجبال مجتمعة ومفرقة.

المناسبة التداولية: المقاومون في الواقع الفلسطيني يقسِمون الحجرَ (الجبال) ليتخذوها سلاحا في المقلاع، ويجتمعون في الجبال بغية توحيد الصفوف وتنظيمها.

وعليه فكون الجبال متفرقة في القضية (1) ومجتمعة في القضية (2) ليس تناقضا، إنه انسجام منطقي باطني صدّقته المعرفة بالعالَم وسوّغته الممارسة الشعرية.

والأمر ليس ببعيد عن البيت الثاني:

- الموت فينا / و/ فيكم الفزع.

إذ المفترض في هذا المثال والمنطقي: الموت فينا والفزع فينا. لكن حدث تحويل في منطق الأشياء على الترتيب الآتي:

العرف النحوي: الموت فينا والفزع فينا.

العرف الدلالي: الموت فينا وفينا الفزع.

المناسبة التداولية: الموت فينا وفيكم الفزع.

استند الشاعر إلى نصوص سابقة تكرّس الفزع والخوف عند الصهاينة المُشَار إليهم بالضمير "هم". فالمنطق ليس سليما في الربط، لكن استحضار النصوص عن طريق التناص يؤصّل للربط السابق كما في قوله تعالى:﴿ لأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم مِّنَ اللَّهِ ﴾ [الحشر:13]، أو ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ﴾[البقرة:95].

الموت فينا ← ليس هناك فزع/ "الأمن"

ليس الموت فيهم ← فيهم الفزع

فما سوّغ العطف بين المقاومين وحال المعتدين الصهاينة هو التقابل الحاصل بينهما من حيث الموضوع كما أسلفنا. و«جملة الأمر أنها لا تجيء حتى يكون المعنى في هذه الجملة لِفْقًا لمعنى في الأخرى ومُضامًّا له (...) والمعاني في ذلك كالأشخاص، فإن قلت مثلا: العلم حسن والجهل قبيح، لأنّ كون العلم حسنا مضموم في العقول إلى كون الجهل قبيحا»(1).

والعقول تتّفق في أكثر الأحوال وتتشابه في ترابط القضايا عند أكثر الناس، لأنها مؤسّسة على المنطق فلكلّ سبب مُسبِّب ولكل حدث محدِث. يقول صاحب المفتاح: «إن العقل بتجريده المَثَلَين عن التشخُّص في الخارج يرفع التعدد عن البين، أو تضايف كالذي بين العلة والمعلول والسبب والمسبب أو السفل والعلو والأقل والأكثر، فالعقل يأبى أن لا يجتمعا في الذهن وأن العقل سلطان مطاع»(2)، لأن العقل يتسم بالثبات والاطراد وعلى ضوئه تُفهَم المعطوفاتُ من الألفاظ والجمل.

الاتحاد في التصور أو التماثل
- الاتحاد في المخبر عنه.
- الاتحاد في الخبر.
- الاتحاد في قيد من قيودهما.

المضايفة
- السبب والمسبب.
- التضاد: العلو السفل.
- الكثرة والقلة.

(1) الجرجاني، كتاب دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص 226.

(2) السكاكي، مفتاح العلوم، ص 253.

3- الفصل: كمال الاتحاد وكمال الانقطاع:

نشير إلى أن كلمة الفصل في المفهوم البلاغي القديم تختلف عما هي عليه اليوم في كتب علم النص والمنطق، فالفصل « هو ترك العاطف وذكره على هذه الجهات، وكذا طيُّ الجمل عن البين ولا طيِّها»[1]. أما الفصل في كتب لسانيات النص، حيث يكون ترجمة لمصطلح "Disjonction"، فيقصد به التخيير، إذ إن صدق الشرط المنطقي للفصل هو أن واحدا على الأقل من ضروب الجمل المفصولة ينبغي أن يكون صحيحا.[2]

يبدو الفصل في التراث البلاغي وسيلة من وسائل انسجام النص ومؤذنا بتفكُّكِه في آن واحد. ولعل هذا ما قصده العلماء بكمال الاتصال وكمال الانقطاع.

فكيف قعّد العلماء للفصل، وما هي الشواهد التي استندوا إليها في توضيح معالمه؟

- **<u>كمال الاتحاد:</u>**

يُرجِع العلماء كمال الاتصال إلى أسس نحوية دلالية تتعلّق بوحدات اللغة الصغرى والكبرى، فكما كان في الأسماء ما يصل معناه بالاسم قبله، فيستغني بصلة معناه له عن واصل يصله ورابط يربطه (...) كذلك يكون في الجمل ما تتصل من ذات نفسها بالتي قبلها، وتستغني بربط معناها لها عن حرف عطف يربطها، وهي كل جملة كانت مؤكدة للتي قبلها ومبيّنة لها، وكانت إذا حصلت لم تكن شيئا سواها.[3]

---

(1) المصدر السابق، ص 249.

(2) ينظر: فان ديك، النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ص97. دوبوكراند، النص والخطاب والإجراء، ص 346.

(3) ينظر: الجرجاني، كتاب دلائل الإعجاز، ص247.

لكن الإشكالية التي يُمكن أن تثار ههنا: كيف قاس العلماء نحو النص على نحو الجملة في قضايا البدل والبيان والتوكيد؟

الفصل بين المفرد :	**الفصل بين الجمل:**
- جاءني زيدٌ الظريفُ	﴿ ألم ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة:1، 2].
– جاءني القوم كلُّهم	﴿ إِنَّا مَعَكْمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴾[البقرة:13]
– نجح هذا الطالبُ	﴿ وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّى مُسْتَكْبِراً كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْراً ﴾[لقمان:6].
– عدل الخليفةُ عمر	﴿ مَا هَــذَا بَشَراً إِنْ هَــذَا إِلاَّ مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ [يوسف:31]

الاستئناف البياني: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ{24} إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَاماً قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ{25} فَرَاغَ إِلَى أَهْلِهِ فَجَاء بِعِجْلٍ سَمِينٍ{26} فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ{27} فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لَا تَخَفْ ﴾ [الذاريات 24، 28].

إن الشواهد والأمثلة المسوقة في الفصل: بين البدل والمبدل منه والنعت والمنعوت والتوكيد والمؤكَّد، ترتبط بنظام اللغة أكثر وتخضع لسلطان النحو كون مجال التقدير والتأويل ضيّقا فيها، فلا يمكن أن نقول: جاءني زيد والظريف إلا إذا قصدنا شخصا آخر بكلمة الظريف، وكذلك الأمر نفسه بالنسبة للبدل وعطف البيان في "نجح هذا والطالب أو عدل "الخليفة وعمر".

أما أن نقول: جاءني القوم وكلّهم فالجملة غير سليمة نحويا، فهي إما أن تحذف فيها الواو أو يقدّر خبر للمبتدأ "كلهم"، فيكوّنان جملة حالية. الأمر لا ينطبق بمثل هذا الاطراد والسكونية بالنسبة للشواهد المسوقة في الفصل بين الجمل، فمثلا في قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ إِنَّا مَعَكْمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾[البقرة:14] يمكن أن تعطف الجملتان فتكون: إنا معكم وإنما نحن مستهزئون؛ لأن هناك عمليتي إسناد تمتا في هذا النص:

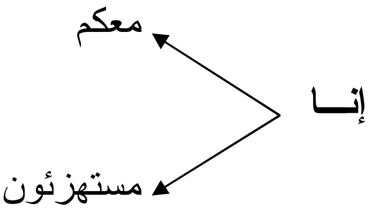

فضلا عن إمكانية الجمع بين المعية (إنا معكم) والاستهزاء (نحن مستهزئون) كلٌّ على حدة. على حين لا يستساغ في الشواهد السابقة كما بيّنا. ولكن هذه الإمكانية في الوصل بدل الفصل تتضاءل نسبتها بالسياق الذي وردت فيه الآية.

فالسياق اللغوي وغير اللغوي يفضي إلى أنه لا فرق بين قولهم: إنّا لم نقل ما قلناه من أنَّا آمنَّا إلا استهزاءً، وبين أن يقولوا: إنّا لم نخرج من دينكم وإنا معكم. فهما في حكم الشيء الواحد.[1] غير أن مبررات الفصل ههنا ليست مثل التي في الفصل بين البدل والمبدل منه.

فقد استندت مبررات الجرجاني على المعنى والمقام وحال المنافقين في إظهارهم الإيمان وإبطانهم الكفر.

ولعل المثال الثاني (ما هذا بشرا، إن هذا إلا ملك كريم) يجسّد تضافر النحو والتداول في إبراز الفصل بين الجمل، فقد أرجعه الجرجاني إلى ثلاثة أوجه:[2]

الجملة الثانية شبيهة بالتوكيد	الجملة الثانية صفة للأولى	المعرفة بالعالَم تُكمّل
إذا كان ملَكًا لم يكن بشرا، وإذا كان كذلك كان إثبات كونه ملكا تحقيقا لا محالة وتأكيدا لنفي أن يكون بشرا.	إثبات كونه ملكا يعد تعيينا وتبيينا لذلك الجنس الذي أريد إدخاله فيه وإغناء من أن تحتاج إلى أن تسأل.	الجاري في العرف والعادة أنه إذا قيل: ما هذا بشرا، والحال حال تعظيم وتعجب أن يقال: إنه ملَك.

(1) ينظر الجرجاني، كتاب دلائل الإعجاز، ص228.

(2) المصدر نفسه، ص229، 230.

حيث يُلحظُ كيف تدرَّج الجرجاني في إثبات ضرورة الفصل بين الجملتين لكمال اتحادهما، بدءا من كون الجملة الثانية مؤكّدة للأولى وفق معادلة موضوعية في نظر الجرجاني، تستلزم القضية (1) القضية (2): نفي كونه بشرا ⇐ تحقيقٌ لكونه ملكا.

ويتجلى الأمر أكثر من قوله "لا محالة" مع أن الأمر ليس بدهيا ومسلَّما به لهذه الدرجة، إلا إذا استندنا إلى المعرفة الخلفية التي تجسدها النصوصُ السابقة المختزَنة في أذهان الناس، والتي أدرجها الجرجاني في الوجه الثاني المبرِّر للفصل بين الجملتين أو القضيتين، حيث قال: «والوجه الثاني أن الجاري في العرف والعادة أنه إذا قيل: ما هذا بشرا، وما هذا بآدمي. والحال حال تعظيم وتعجب مما يُشاهَد في الإنسان من حسن خُلُق أو خَلْق. أن يكون الغرض والمراد في الكلام أن يقال إنه ملَك»[1].

وبهذا تسهم تراتبية الأشياء في الواقع ثم في الخطاب اللساني في تشكيل منطق اللغة، حيث تنشأ متلازمات ومعادلات تصدق في عمومها المنطق وقد تخرج عنه مثلما سيأتي.

وفي الوجه الثالث يستحضر الجرجاني البعد الدلالي، حيث يرى أن الجملة الأولى تحتاج إلى مزيد بيان وإيضاح؛ فنفيُ كونه بشرا قد تفتح المجال وتُوسِّع التأويل وتثير استغراب المتلقي، فجاءت الجملة الثانية شبيهة بالصفة بتبيين لذلك الجنس الذي أريد إدخاله فيه، وإغناء عن أن تحتاج إلى أن تسأل.[2]

فالمتلقي بفهمه وذاكرته يحدد العلاقة بين الجمل، والوحدة الدلالية الناتجة عن التكافؤ الدلالي (ما هذا بشرا = ملك) والوحدة النحوية أو النظمية بعدم وجود فاصل، أو رابط أسهمت في توجيه الفصل في شواهد البلاغة العربية ليس مؤذنا بفقدانه للوحدة النصية، وقد أثبتت الدراسات النصية في غياب إشارات البناء السطحي، وعدّ النص

(1) الجرجاني، كتاب دلائل الإعجاز، ص229.

(2) المصدر نفسه، ص 230.

مجموعة من القضايا والمركبات القضوية التي تُنظِّم وتترابط على أساس محوري- موضوعي أو جملة أساس، ومن خلال علاقات منطقية دلالية.[1]

ونستنتج مما سبق أن تناول البلاغيين للفصل بمصطلحات نحوية كالتوكيد والصفة والبيان يشي بهيمنة المصطلح النحوي على الدرس اللغوي، إيمانا منهم بقربه من العلمية والدقة.

وإلا فهو ترابط دلالي- تداولي بالدرجة الأولى، فلا تفتأ تجد ألفاظا من قبيل السامع والمقام والقصد والمقبولية لتَبْرُزَ معايير النصية في درس الفصل والوصل.

- **القطـــــــــع:**

يبدو هذا المصطلح غيرَ معبّر حقيقةً عن مضمون ما ذكره البلاغيون في أمر الفصل، فهذه الكلمة تنذر بغياب العلاقة بين الجملتين المعطوفتين، لكن من يتتبّع الشواهد والأمثلة يجد العلاقة الباطنية غير الظاهرة "هي سيدة الموقف"؛ وكأن لسان حال البلاغيين هو الانقطاع النحوي بين الجملتين. ومن وجوه كمال الانقطاع التي ذكرها السكاكي:

- **تقدير السؤال / توجيه النقاش**

تتوارد الجمل في كلامنا وتتنوّع العلاقات فيما بينها، وبعض النصوص تأخذ شكل حوار مع متلقٍّ غائب حسًّا، لكنّه حاضر من خلال النص، فيتَخيَّل المتكلم سؤالا أو يدفع إشكالا لدى المتلقي، فيقطع كلامه عن الكلام السابق. فالقطع هو «أن يكون للكلام السابق حُكْم، وأنت لا تريد أن تشرِك الثاني في ذلك فيقطع»[2].

---

[1] ينظر فولفجانج هاين منه و ديتر فيهفيجر، مدخل إلى علم اللغة النصي ، ص37. سعيد حسن بحيري، علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، ص 109. 110.

[2] السكاكي، مفتاح العلوم، ص252.

وقد ضرب السكاكي عدة أمثلة على القطع تبيِّن أن بين الجملتين رابطا خفيا هو المتلقي، والآن سنقدّم نصوصا من اللغة الطبيعية لاختيار مدى استثمار الفصل بالقطع في أغراض تداولية معينة:

-« فالانتخاب والنيابة القومية - إذاً- هما الكفيلان بـــحرية الأمة وتمثيلها، وبهما تُعرف درجةُ الأمة في الرقي، ومنزلتها بين الأمم. هذه الحقيقة يعرفها العلماء بالعلم، وتدركها أفراد الشعوب الحية بالفطرة، فهي تبذل في تحقيقها كلّ عزيز وغال»[1].

إن الفصل الذي يقع بين "...ومنزلتها بين الأمم" و"هذه الحقيقة يعرفها العلماء بالعلم..." يمكن أن تُؤوّل بتوهّم سؤال من المتلقي كأن يكون: كيف عرفت ذلك؟ أو ما الدليل على ذلك؟ فكانت الجملة الثانية بمنزلة الجواب عن سؤال مقدّر.

وعليه: فـــ"تنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يُصار إليه إلا لجهات لطيفة" والجهة هنا هي إغناء المتلقي أن يسأل.

لقد آمن الشيخ عبد الحميد بن باديس بضرورة الانتخاب، ثم أراد أن يعضد رأيَه بدليل، فجاء بالجزء الثاني من النص دليلا على ذلك. وعليه فما اصطُلح عليه قَطْعًا جِيء به للتعبير عن البنية الظاهرية للنص، أما البنية الدلالية المنطقية فملحوظة في هذا النوع من الفصل.

من خلال ما سبق يتقرر لدينا أنّ العلماء لم يبالغوا حينَ عدُّوا الفصل والوصل مبحثا متشعبا، مَنْ عرَفه عرف سائرَ مباحث البلاغة، وذلك لغموض مسلكه، فبَحثٌ بسيط في نصوص معاصرة يوصلك إلى خلط وعدم وضوح في استعمال الوصائل وتركها. وربما يعود ذلك إلى عنصر القصدية، لِمَ أورد المتكلم جملةً ما دون أن يعطفها

[1] آثار الإمام عبد الحميد بن باديس، 183/5.

عما قبلها؟ هل لإغناء السامع أن يسأل، أم لتنبيهه على مصير كلامه، أم بغية توجيه النقاش نحو نقطة تخدمه استدلاليا؟

- **الإبدال من الشرح إلى المسح:**

يورد السكاكي مصطلح الإبدال غير بعيد معنى وترتيبا عن الإيضاح والتبيين، فالإبدال في الفصل «أن يكون الكلام السابق غيرَ وافٍ بتمام المراد وإيراده، أو كغير الوافي والمقام مقامُ اعتناء بشأنه، إما لكونه مطلوبا في نفسه أو لكونه غريبا، أو فظيعا أو عجيبا أو لطيفا، أو غير ذلك مما له جهة استدعاء للاعتناء بشأنه، يعيده المتكلم بنظم أوفى منه على نية استئناف القصد إلى المراد»[1]، فيكون مجموع الأمرين توكيدا لفكرة معينة يراها المتكلم أولى بالحديث.فالجملة الثانية قد تكون شارحة أو مخصِّصة للأولى.

وقد أطنب السكاكي في الحديث عن الأغراض التي تدعو إلى القطع بين الجمل مع أنها متماثلة تقريبا، فتنبيه السامع على موقع الجملة، أو اغناؤه أن يسأل، أو لئلا يقطع كلامَ المتكلم، أو يختلط كلامه بكلامه، أو الإيجاز[2]، تدخل كلّها في مراعاة حال السامع وضمان وصْل الرسالة.

لكن يحدث في كلامنا أن يُقطَع بين جملتين أو أكثر بناءً على تقدير سؤال من المتكلم نفسه، بحيث يهيّئ لنفسه استراتيجية تجعل كلامه أكثر إقناعا. ففي المناظرات التلفزيونية، مثلا، قلّما يجيب المتحاوران عن الأسئلة المطروحة عليهما، بقدر ما يفترضان متلقيا "مطواعا" قادِرَيْن عليه. لذا تصل الصراحة ببعضهم إلى ذكر السؤال المراد طرحُه عليه والقادر على الإجابة عنه: " كان الأولى أن تسألني عن..."، " قبل الحديث عن هذا يجب التنبيه على...". وهم في كلّ ذلك بعيدون عن أساس الحوار وهو البحث عن الحقيقة.

---

[1] السكاكي، مفتاح العلوم، ص253.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص252.

إن الخطاب الناجح هو الذي يراعي المنطقَ وسلامة الاستدلال ومراعاة تطلّعات المتلقين ليفصل بين جملتين، تكون الثانية سبيلا للإيضاح أو إجابة عن سؤال. أما أن يتعمّد المتكلم خدمة أغراضه "سياسية، دينية، اجتماعية." بناءً على نظرته في تقدير الغامض وتحديد طبيعة السؤال فذلك مما لا يُرجى الشيء الكثير من خطابه الآيل نحو سلطة الرأي وديكتاتورية الفكرة، كما هو الحال في النماذج الآتية.

1- قول الشاعر:[الطويل]

أقول له ارحلْ لا تقيمنّ عندنا وإلا فكن في السرّ والجهر مُسلِما.[1]

2- قال تعالى:﴿اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ{20} اتَّبِعُوا مَن لاَّ يَسْأَلُكُمْ أَجْراً وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [يس:20، 21]

3- « عَبَرْت أمام الباب.. رفعت بصري .. تراءى لي صحنُ المسجد تتوسّطه فوارة، تمدّ رقبتَها لتعانق بعينيها صفحةَ السماء، حولها تتدفّق المياه للوضوء، قيل إنها تشبه مباني الأندلس قديما»[2].

4- أناى يا إمام قصيدةٌ دمُها من القرآن يجري

يتماوج التاريخ في صلواتها شلال فجر

الحرف قصة ثائر ..هل ينكر التاريخ؟ بدري

الحرف يكبر في انتمائي تعشق الأيام كِبْري

الحرف ميلاد الجهاد... نبوءة الحلم الأغــرِّ. [1]

- إن النصين الأوليين قد أوردهما صاحب المفتاح للاستشهاد على الإبدال، أما النصان الأخيران فهما معاصران، بيّنّا من خلال الأول تواتر الإبدال في النصوص الفنية؛

---

[1] المصدر السابق، ص 266

[2] عز الدين جلاوجي، راس المحنة 1+1=0، ص 101.

[1] مصطفى محمد الغماري، مقاطع من ديوان الرفض، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، (د ط)، 1989، ص40.

كونها تُبنَى على التمطيط والشرح والتحليل. وقد أسهم الفصل بالإبدال في هذا المقطع السردي بتسريع حركية الحكي وإنزال المشهد كتلة واحدة، فضلا عن كون غياب حرف العطف ساعد في عملية الوصف الدقيق للفضاء.

أما في النص الرابع للشاعر الجزائري مصطفى الغماري فقد لحظنا الإبدال يصطبغ بالشعرية، فيؤدي إلى وظيفة تقريب الرموز والإيحاءات المعتَمة في النص، بدءا من اتحاد الأنا بالكتابة (أنا قصيدة)، وانتهاء باتحاد الكتابة بالحلم الأغر (الحرف ميلاد الجهاد). إنه الإبدال الذي يجعل من الأنا متعددة في فردانيتها، متحدة في تعدّدها. فدمُ القصيدة القرآن، وروح القصيدة ثورة وإيمان والتاريخ شاهد على ذلك والأيام، القصيدة حرف الجهاد والجهاد نبوءة الأحلام.

ومن حالات الفصل الإيضاحُ والتبيينُ، وهو قريب من المعقول والمحلول بتعبير أبي هلال العسكري، كثيرُ الدوران في الكلام حيث تمثِّل الجملة الأولى أو مجموع الجمل تيمة أساسية، ترتبط الجمل الأخرى بها ارتباط المدلول بالدال على نحو ما هو مجسّد في جملة: "ترى كلّ ما لا تستطيع احتماله" التيّ تحلّلت عبر عدة جمل في النص نذكر منها:

فقلت لنفســـــي ربّما هي نعمة   فماذا ترى في القدس حين تزورها

تَرى كلّ ما لا تستطيع احتماله   إذا ما بَدَتْ من جانبِ الدرب دورها

(...)

في القدس بائع خضرةٍ بَرِمٌ بزوجته يُفكّر في قضاء العطلة أو في طلاء البيت

في القدس توراة، وكهل جاء من منهاتنَ العليا يُفقّه فتيةَ البولون في أحكامها

في القدس شرطيٌّ من الأحباش يغلق شارعا في السوق،

رشّاشٌ على مستوطن لم يبلغ العشرينَ

قبّعةٌ تحيّ حائط المبكى

وسُيّاح من الإفرنج شُقْرٌ لا يرون القدسَ إطلاقا [1]

4- الأفعال الكلامية بين الفصل والوصل:

يشير مصطلح الفعل الكلامي في التداوليات إلى كلّ ملفوظ ينهض على نظام شكلي دلالي إنجازي تأثيري، حيث يتوسّل بأفعال قولية إلى تحقيق أغراض إنجازية كالطلب والأمر والوعد والوعيد، وغايات تأثيرية تخصّ ردود فعل المتلقي كالرفض والقبول.[2]

وعلى الرغم من كون هذا المصطلح قد نشأ في خضمّ فلسفة غربية خالصة ضمن نسق معرفي تراكمي، إلا أن عديد الدارسين قد ربطوا الفعل الكلامي بالخبر والإنشاء في الدرس اللغوي العربي. وقد أفرزت مقاربةُ الفعل الكلامي في التراث العربي نتائج مهمة ونظرات سديدة، تغني الباحث عن التكرار أو استنزاف الأفكار.[3]

ودون أن نخوض في هذه المسألة، وقد أفاض فيها الدارسون، نورد هذا المخطّطَ الذي يلخّص نظرية أفعال الكلام عند العرب القدامى، كي نستطيع وصف الفصل والوصل على ضوء الأفعال الكلامية:[1]

---

[1] تميم البرغوثي، في القدس، ص 7، 8.

[2] ينظر مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار التنوير، الجزائر، ط1 1429ه/ 2008م، ص 54، 55.

[3] نذكر على سبيل المثال كتاب الإنشاء بين التركيب والدلالة لخالد ميلاد، نظرية الفعل الكلامي بين علم اللغة الحديث والمباحث اللغوية في التراث العربي الإسلامي لعبد الله الخليفة.

[1] ينظر: هشام عبد الله خليفة، نظرية الفعل الكلامي بحث في علم الفعليات، مكتبة لبنان-ناشرون، الشركة المصرية- لونجمان، ص466.

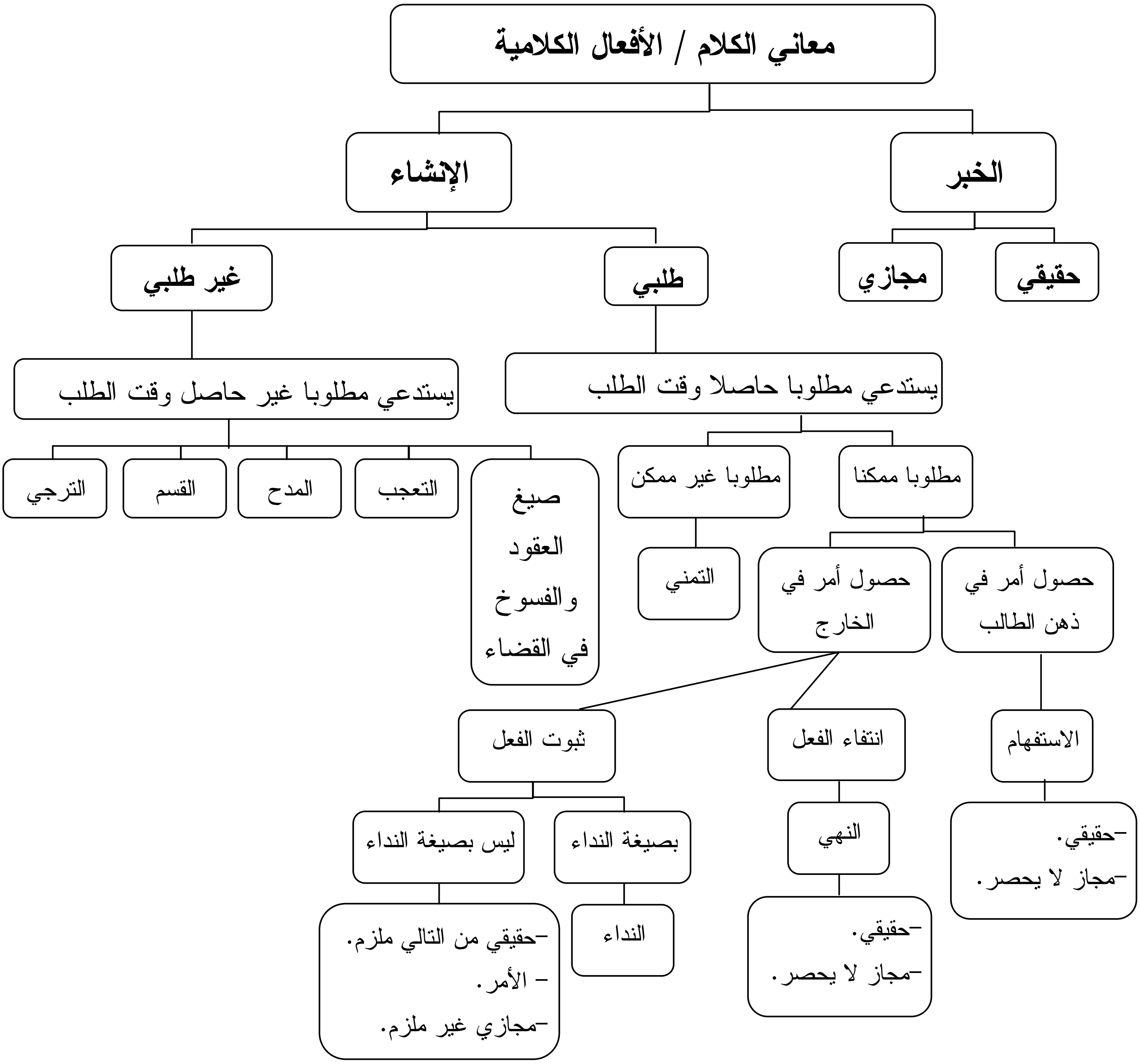

وبالعودة إلى الفصل يذهب السكاكي إلى أنّه يقع عندما تختلف الجملتان خبرا وطلبا، ويقصد بالطلب الإنشاء الطلبي، فالفصل هنا واجبٌ لكمال الانقطاع، كون إحدى الجمل وصفا أو توضيحا أو إخبارا وتقريرا، والأخرى تأتي لتوجّه أو تطلب أو تعبّر عن حالة نفسية. فالأمر الذي تُحدِثه الجملتان يختلف انطلاقا من قصدية المتكلم الواصف أو الآمر وانتهاء بالمتلقي الذي ينتظر منه إصغاء أو فعل معين.

وقد أورد السكاكي أمثلةً على اختلاف الجملتين خبرا وطلبا، ومنها قولهم: "مات فلان رحمه الله"، وكذلك قولهم لا تدنُ من الأسد يأكلْك، وهل تصلح لي كذا أدفع إليك الأجرة.[1]

فهذه الأمثلة المتداولة في اللغة الطبيعية توضّح أن الفصل والوصل مبحث تشترك فيه النصوص على اختلاف أنماطها ومستوياتها "البلاغة الكلية". كما تُبرز أهميةَ الفعل الكلامي في ذكر العاطف وعدمه، فالسياق هنا لا يقتضي ذكر الواو حتى لا تكون الجملة الثانية معطوفة على الأولى، أو تكون الجملة الثانية استئنافية فيختل معنى النص.

إن الفعل الكلامي في النص يتحقق عندما يراعى مقتضى الحال، وإلا لن يُحقِّق المعطى النحوي وظيفته. لذا أولى علماءُ النص الجانب التواصلي أهمية كبيرة مع أفول البنوية وأيلولة البنيات اللسانية الصغرى نحو خدمة الخارج نصي.

فــبرينكر(Brinker) يَعدُّ النص وحدة تواصلية أو فعلا لغويا يُبنَى على القصدية، وقد يتركّب من عدة قضايا ليشكّل فعلا لغويا مركبا.[2] قد يتساوق فيه فعل الوصف والتقرير والتوجيه والتوضيح مثلا، ويتناسق الأمر مع النهي والنداء مع الإخبار بصورة كلية.

وقد وضّحت الشواهد التي ذكرها السكاكي، مثلا، كيف أن اختلاف الفعلين الكلاميين مؤذن بحذف حرف العطف اتقاءً للّبس في وصول الغرض/ وظيفة النص. ومن هذا المنطلق آثر عديد الدارسين البحثَ عن النص من خلال الوظيفة التواصلية ابتداء؛ لأنها الأساس الذي يبنى عليه التناسق اللساني في النص.

---

(1) ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص269.

(2) ينظر: بسمة بلحاج رحومة الشكيلي وغيرها، مقالات في تحليل الخطاب، تقديم حمادي صمود.

ولعل هذا ما أفضى بصاحب المفتاح كذلك إلى الحديث عن انكسار نسق المقام/الخطاب وأثره على الفصل. حيث «تكون في حديث، ويقع في خاطرك بغتة حديثٌ آخر لا جامعَ بينه وبين ما أنت فيه بوجهٍ، أو بينهما جامع غير ملتَفت إليه لبعد مقامك عنه، ويدعوك إلى ذكره داعٍ فتورده في الذكر مفصولا»[1]، حتى لا يُفهَم على أنه من النص.

ونستنبط من الشواهد المذكورة في هذا الباب أن انكسار بنية الخطاب على ضربين:

- انكسار مفاجئ لبنية الخطاب، وعدم وجود جامع بين النص المذكور والنص المقحَم.
- انكسار بنية الخطاب مع وجود جامع: وهو ضربان:
- ارتباط النص المقحَم بالنص المذكور زمنيا.
- ارتباط النص المقحَم بالنص المذكور استدلاليا.

فيكون الانكسار المفاجئ لبنية الخطاب إذن في مثل: كنتَ في حديث. مثل: كان معي فلان فقرأ ثم خطر ببالك أن صاحب حديثك جوهري، ولك جوهرة لا تعرف قيمتها، فتعقب كلامك أنك تقول: لي جوهرة لا أعرف قيمتها هل أرينكها. فتفصل.[2] ولغتنا اليومية العادية مدججة بهذه النصوص، كونها تعبيرا سريعا وصريحا عن الغرض من التواصل، كما قد تعكس من جانب آخر انخفاضا في مستوى التعبير وتفكّكا في فكر المتكلم ولغته.

وربما استُغلَّت للتخلص من موضوع شائك أو مساءلة يفتقر فيها المتكلمُ إلى الحجج كما هو الشأن في النصوص الحوارية، حيث تكثر المغالطات وصيغ الإبهام وتضعف الأقيسة. أما أن يتحّد النص المقحم مع النص المذكور زمنيا، فيوجد هذا النوعُ

(1) ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص 270.

(2) ينظر: المصدر نفسه، ص271.

من انكسار النسق في النصوص السردية، حيث تتواتر التحليلات الوصفية في الأسلوب، وتنتشر الاستطرادات بصورة تجعل النص المقحم لا يؤثر سلبا في حركية السرد؛ لأنه يخدم الغرض العام للنص. وقد ضرب لها السكاكي مثلا بقول من يصف خاتَمَه بعد أن وصفه أصحابُه بحسن الصياغة وجودة التركيب وارتفاع القيمة: «إن خاتمي ضيق، تذكرتَ ضيقَ خُفِّك، وعناءَك منه، فلا تقول: وخفِّي ضيق: لنبوِّ مقامك عن الجمع بين ذكر الخاتم وذكر الخفّ، تختار القطع قائلا: خُفّي ضيّق قولوا: ماذا أعمل؟».[1] فمع كون المقام واحدا والمحمول متماثلا "الضيق". غير أن الفصل واجب حتى لا يدخل في حكم التشريك أو يضيع موضوعُ الخطاب.

وقد يختلف زمن النصين فيُفصَل بينهما، ليقترب الأمر من التفاعل بين النصوص، مع أن السكاكي لم يلتفت إلى عنصر الاستدلال في النص المقحم الوارد، خصوصا حين ذكر الآية:﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾، زاعما أنها مفصولة شكلا ومضمونا عن الحديث عن القرآن:﴿الم{1} ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ{2} الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ{3} والَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ{4} أُوْلَـئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ{5} إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ{6} ﴾[البقرة:1-6].[2]

ولم يتوقف الأمر عند هذا بل وصل إلى حد تشبيه الفصل في هذا الموضع بالقطع الحاصل بين زيد منطلق/ درجات الجمل ثلاثون. ولك أن تتصوّر دواعي الجمع هھنا، المبني أساسا على التقابل:

---

[1] ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص 271

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص 270، 271.

حال المؤمنين:	حال الكافرين:
1- ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين. 2- الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة... 3- أولئك على هدى من ربهم. 4- وأولئك هم المفلحون.	1- فيه ريب وجحود "سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم". 2- لا يؤمنون. 3- ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة. 4- ولهم عذاب أليم.

حال المنافقين
- "ومن الناس من يقول آمنّا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين".

بناءً على ما سبق يتضح أن اختلاف الأفعال الكلامية بين أجزاء النص (البعد التداولي) وانكسار بنية الخطاب (البعد الدلالي النصي) داعيان أساسيان للقطع. لكن يَحدُث أن تختلف الأفعال الكلامية، ويقع الوصل بين الجمل. فمتى يكون ذلك؟

يتفق صاحب الدلائل مع صاحب المفتاح في أن التوسط بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع يمثِّل الموضع المناسب للوصل بين الجملتين، فأما الحالة المقتضية للتوسط فتكون « إِنْ اختلفا خبرا وطلبا أن يكون المقام مشتملا على ما يزيل الاختلاف، من تضمين الخبر معنى الطلب أو الطلب معنى الخبر، ومشركا بينهما في جهات جامعة»[1].

وهذا ما يؤكد مراعاة الجانب المتحقِّق في دراسة اللغة لا الجانب الافتراضي أو الشكلي، فاللغة استعمال، ودراسة استعمال اللغة، يعني وصفها كما هي لا كما يجب أن

(1) المصدر السابق، ص 258

تكون؛ أي « باعتبارها كلاما محددا، صادرا عن متكلم محدد وموجَّها إلى مخاطَب محدّد بلفظ محدد في مقام تواصلي محدد لتحقيق غرض تواصلي محدد»[(1)].

وهذا ما يشكّك في تعميم سلطة المعيار على مشروع السكاكي خصوصا أن الشواهد التي ذكرها توضّح انطلاقَه من النص لا من القاعدة:

- ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْناً وَاتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾[البقرة: 125]. حيث يؤوِّل هذه الآية وشبيهاتها بتقدير فعل القول أي: وقلنا اتّخذوا.[(2)] كون المقام مقامَ سرد وإخبار، فلم يغن اختلاف الأفعال الكلامية ظاهريا عن الوصل.

ومن هذا المنعطف ميّز المفكرون العرب القدامى بين ثلاثة نماذج من المعاني التي تتعلق بكل عبارة منطوقة في مقام الخطاب، حيث تظهر:

أ- المعاني التي تؤلف المضمون القضوي للعبارة المنطوقة.

ب- المعاني التي تكوّن الغرض الظاهر" أفعال الكلام المباشر".

ج- المعاني المقامية التي تقترن بعبارة ذات استدلال معين، "أفعال الكلام غير المباشرة"[(3)].

تجدر الإشارة إلى أنّ السكاكي لم يقدِّم لنا في إطار حديثه عن الفصل والوصل، أسسَ انتقالِ الجملة من الخبر إلى الطلب، ومن الاستفهام إلى الأمر، أو من التمني إلى الاستفهام حتى نتحكم في أسلوبي الإظهار والإضمار، لكن شواهده تبرز ارتكازه على

---

(1) مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص37.

(2) ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص260.

(3) ينظر: بنعيسى عسو أزابيط، الخطاب اللساني العربي، هندسة التواصل الإضماري (من التجريد إلى التوليد) مستويات البنية الإضمارية وإشكالاتها الأساسية، 171/2.

المقام؛ فمقام الحكي عن قصة إبراهيم التي مضت وانقضت هو ما أفضى به إلى تقدير فعل ماض" قلنا"، ليبرّر عطف الإخبار على الطلب في الآية الكريمة.

كما استند في مواضع أخرى على النظام اللغوي للاستدلال على خروج الكلام على مقتضى الظاهر، فمن الطلب إلى الخبر انتقل المعنى في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَاءهَا نُودِيَ أَن بُورِكَ مَن فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ{8} يَا مُوسَى إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ{9} وَأَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَآهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّى مُدْبِراً وَلَمْ يُعَقِّبْ يَا مُوسَى لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ{10} ﴾ [النمل:8-10].

- أن بورك وألق عصاك (خبر ظاهر + خبر مضمر).

يعود صاحب المفتاح إلى سبب العطف بين هذين الفعلين الكلاميَين فيقول: «الكلام مشتمل على تضمين الطلب معنى الخبر، ذلك أن قوله:"وألقِ عصاك " معطوف على قوله:" أن بورك" والمعنى: فلمّا جاءها، قيل: بورك، وقيل: ألق عصاك، لـمِا عرفتَ في علم النحو أن "أن" هذه لا تأتي إلا بعد فعل في معنى القول»[1].

وبهذا يمثّل الانطلاق من الصيغة نحو الغرض طريقا آخر في هندسة الانتقال من الطلب إلى الخبر، بعد أن تعرّفنا على طريق الانطلاق من الغرض (المقام) نحو الصيغة.

5- البعد العرفني في مقاربة الفصل والوصل:

تنوّعت الأسسُ التي استند إليها علماء البلاغة في دراسة الفصل والوصل، فمن الأسس النحوية، التي ترتبط بموقع الجملة المعطوفة على الجملة المعطوف عليها إعرابيا، إلى الأسس الدلالية، التي تفترض علاقة معنوية بينهما، إلى المقتضيات التداولية، التي عرفنا من خلالها كيف يسهم المقام في تفسير الأفعال الكلامية غير

---

(1) السكاكي، مفتاح العلوم، ص259.

المباشرة. من خلال كل ذلك تمكنّا من مقاربة نصية أولية لا تخلو من التعميم لهذه الظاهرة.

ونحن نحلّل الشواهد البلاغية يحدونا تواترُ حديث البلاغيين عن صعوبة تفسير الفصل والوصل، ليتأكّد الأمر تدريجيا وتتعاظم سلطة النسبية "الذوق بتعبير البلاغيين" فيه على نحو ما سيظهر أكثر في البعد العرفني.

إن العلوم العرفنية (Sciences cognitions)، ابتداءً، جملةٌ من العلوم تدرُس اشتغال الذهن والذكاء، بطريقة تعمل على الكشف عن نظامه وقولبته وتجلّياته النفسية واللغوية والأنثربولوجية.[1]

وقد تضافرت معارفُ عدّة لبلورة نظرياتها وتتازعت نتائجَها حقولٌ معرفية شتى، فكيف تدخّل النظام المفهومي والنسق الذهني في الفصل والوصل؟

بعد أن أطْلعنا الجرجاني على شروط نحوية للعطف بين الجمل، ليضمَن الاتساق في النص، يؤكّد على الجانب الاستعمالي من اللغة، حيث تمثِّل اللغةُ وظيفةً، يقول في سياق الحديث عن الفصل بين: زيد قائم وعمرٌو قاعد.

«فإنّا نرى أمرا آخر نحصل معه على معنى الجمع. وذلك أنّا لا نقول: زيد قائم وعمرو قاعد حتى يكون عمرو **بسبب** من زيد، وحتى يكونا **كالنظيرين والشريكين**، وبحيث إذا عرف السامع حال الأول عناه أن يعرف حال الثاني»[2]، فإن الوصل محكومٌ بالمتلقي كذلك، الذي يختزن علاقات متعددة ومتنوعة عن الأشياء والأشخاص، فلا تكفي وحدةُ نمط الجملة (الاسمية/ الخبرية) أو وحدةُ الحقل الدلالي (قيام /قعود)

---

[1] ينظر الأزهر الزناد، نظريات لسانية عرفنية، الدار العربية للعلوم–ناشرون، لبنان، دار محمد علي، تونس، منشورات الاختلاف، الجزائر، ص15.

[2] الجرجاني، كتاب دلائل الإعجاز، ص224.

للحكم على مقبولية الجملة، إذ لا بد من نسق ذهني اجتماعي وفردي يجعل معرفةَ حالِ عمرٍو من قيام أو قعود مقرونةً بحال زيد في ذهن السامع.

فعلى الرغم من أن كل المؤشرات تصبّ في صالح سلامة الوصل ههنا، تبقى المناسبة التداولية لِما في ذهن السامع ولِما تقرّره الجماعة اللغوية سيدةَ القرار. وفي سياق متصل ضرب لنا الباحث جورج يول (G.Yule) مثلا عن أهمية الانتظام الاجتماعي- اللغوي قائلا: عندما قطنتُ المملكة السعودية كنت ميّالا إلى استعمال اللغة العربية للإجابة عن الأسئلة حول صحتي بمكافئ يمثل إجابتي الروتينية "Okay" أو "Fine " (= بخير). غير أني إذا سألت الناسَ سؤالا مشابها، فيجيبونني بـــ " Praise to god " (=الحمد لله). فلم تكن إجابتي خاطئةً (لغويا)، لكنها أوصلتْ فكرة كوني دخيلا اجتماعيا.[1]

فالاختيارات التي تعكف عليها الجماعة اللغوية تؤقلم الذهن البشري وفق استدلالات معينة وخطاطات وأطر من شأنها ضمان المقبولية في النص.

وتتدعّم هذه المقبولية بالمعرفة الخلفية وتتحقق بالنفعية، فما كان لجورج يول (G.Yule) أن ينصهر في المجتمع السعودي لغويا حتى يقف عند اختياراتهم من اللغة الطبيعية، وما كان المتكلم ليذكَر حال عمرو من القعود بعد أن ذكر قيام زيد حتى اكتنه العلاقة بينهما في ذهن السامع. فـــ «كانت الحال التي يكون عليها أحدهما من قيام أو قعود أو ما شاكل ذلك، مضمومةً في النفس إلى الحال التي عليها الآخر من غير شك»[2].

---

[1] ينظر جورج يول، التداولية، ترجمة قصي العتابي، الدار العربية للعلوم ناشرون- لبنان، دار الأمان- الرباط، ط1: 1431ه/ 2010م. ص21، 22.

[2] الجرجاني، كتاب دلائل الإعجاز، ص 225.

من هذه الزاوية الضيّقة لم يسعف تأويلُ البلاغيين بيتَ أبي تمام الذي عطف مرارة النوى على كرم أبي الحسين لانتفاء المناسبة المعجمية والعلاقة القضوية والنسق الذهني فرديا وجماعيا، فلا هذا لِفْقٌ لذلك، ولا هو مضموم له في الذهن، ولا يقتضي الحديث عن أحدهما الحديثَ عن الآخر.

إن الذهن البشري يستند إلى تجارب عدّة ويتعرف على معطيات جديدة، تجعله قادرا على معالجة الأحداث اللغوية المعهودة وغير المعهودة بطريقة معينة.

فمثلا الخطاطة التي رسمها المتلقي عن إطار الريح والأطلال تحضر سواء صدقّها النص أم لم يصدقها: **يقول المتنبي:** [الوافر]

وما عفت الرياح له محلّا   عفاه من حدا بهم وساقا.

فالشاعر هنا نفى أن تكون الرياح هي سبب ما حدث للأطلال، لكنّه أرجع ذلك لمن سكنها ورحل عنها. يقول الجرجاني: « لـمّا نفى أن يكون الذي يرى به من الدروس والعفاء من الرياح، وأن تكون التي فعلت ذلك، وكان في العادة إذا نُفِيَ الفعل الموجود الحاصل عن واحد، فقيل: لمْ يفعله فلان. أن يقال: فمن فعله؟ قُدِّر كأن قائلا قال: قد زعمت أن الرياح لم تعفُ له محلا، فما عفاه إذن؟ فقال مجيبا له: عفاه من حدا بهم وساقا»(1).

إن الخطاطة في هذا النص صنعها الشاعر وكشفها في الشطر الثاني مباشرة، لكن يحدُث أن تبقى الخطاطة مفتوحة على توقّع القارئ وقراءته، أو يمارس المتكلم سلطته على النص ليمتلكه، فتضيع الخطاطات أمام انكسار أفق التوقعات وخيبة جميع الاحتمالات كما في قول **أدونيس:**

ليس نجما ليس إيحاء نبي

(1) ينظر الجرجاني، كتاب دلائل الإعجاز، ص138.

ليس وجها خاشعا للقمر
هو ذا يأتي كرمح وثني
غازيا أرض الحروف
نازفا.. يرفع للشمس نزيفَهْ
هو ذا يلبس عُريَ الحجر
ويصلِّي للكهوفْ
هو ذا يحتضن الأرض الخفيفهْ [1]

فهذا النص المكتوب، في مقابل النصوص الشفوية أو المتأثرة بالمشافهة، لا يُنتظر منه تقديمُ خطاطة مباشرة، حتى يأتي القارئ الناقد على النص كلِّه وربما اطلع على نصوص أخرى كي يتمكن من مقاربة الحقيقة كون الشاعر هنا، على سبيل المثال لا الحصر، قد تبنّى معجما خاصا انطلاقا من رؤيته للعالَم، وانعكست على كتاباته، فالمتنبي عندما نفى أثر الرياح لم يبتعد كثيرا ليقول بأنه أثر البشر، على حين تلاعب أدونيس بالكلمات والصور والحقول الدلالية (نجم، نبي، نزيف، غزو، وثن) ليثور ابتداء على نمطية الصورة، وبساطة الطرح، وينتفض على قدسية الغيب، ويُحييَ قدرة الإنسان.

ولعل هذا يدخل في الجامع الخيالي الداعي للربط؛ الذي يُقصَد به «أن يكون بين تصوراتهما (المثَلَين) تقارن في الخيال لأسباب مؤدية إلى ذلك، فإن جميع ما يثبت في الخيال، مما يصل إليه من الخارج يثبت فيه على نحو ما ينادى إليه، ويتكرر لديه»[2].

(1) أدونيس، الأعمال الشعرية – أغاني مهيار الدمشقي وقصائد أخرى، دار المدى، سوريا – لبنان، (د ط)، 1996م، ص144.

(2) السكاكي، مفتاح العلوم، ص 254.

وهكذا تتشكّل المعرفة الخلفية بناءً على خطاطات وأطر مصدرها الأساس التجربة المتكررة، فتتخذ سمة الاطّراد بالنسبة للكاتب وقد لا تتراءى للمتلقي؛ « ولذلك لماّ لم تكن الأسباب على وتيرة واحدة فيما بين معشر البشر، اختلف الحال في ثبوت الصور في الخيالات ترتُّبا ووضوحا، فكم من صور تتعالق في الخيال، وهي في آخر ليست تتراءى»[1]. من أجل ذلك لا يؤاخذ المتكلم على كلامه ما لم نستوعب مخزون ذاكرته التي تلتقط من تجارب الإنسان صورا وأحداثا، تتعالق على نحو منطقي ما مبني على الاستدلال "الأسباب والمسببات."

ولعل هذا ما حدا بصاحب المفتاح إلى أن يذيّل مبحث الفصل والوصل بشواهد حول وصف الكلام ووصف الطريق، مبرزا اختلاف الألفاظ والصور والتعالقات باختلاف المهن "المخزون اللفظي".

ثانيا/المبهمات: تفاعل النســـــق والسيــــاق

يضمّ مصطلحُ المبهمات الضمائرَ وأسماء الإشارة والتعريف والأسماء الموصولة، فهي تشترك جميعا في كونها لا تملك دلالة مستقلة في ذاتها، إنما تحيل على كلمات في النص أو أشياء في المقام. حيث يمكن للضمائر وأسماء الإشارة وما شاكلها الإحالة على أشياء عديدة مختلفة ومتناقضة، يحدّدها السياق اللغوي وغير اللغوي.

وقد أُدخَل التعريفُ والأسماء الموصولة في المبهمات، كونها تظلّ بحاجة إلى مرجعها حتى تتقيد، وأما دلالتها التعيينية كالحضور والغياب والقرب والبعد فهي

[1] المصدر السابق، ص254.

دلالات معجمية، تظل بحاجة إلى قصد المتكلم والمعرفة والخبرة المشتركة بين المتكلم والمخاطب، وقد استقرت الدلالة المعجمية لهذه المبهمات من كثرة الاستعمال.(1)

فمثلا في النصوص الآتية يظهر الإبهام والإطلاق ما لم نستحضر السياق بنوعيه:

1- ﴿ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا{8} قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا{9} وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا{10} ﴾ [الشمس:8-10]

2- ﴿ هِيَ رَاوَدَتْنِي عَن نَّفْسِي﴾[يوسف:26]

3- (....) كلّ ذلك لمن ينجح من أولادي..

4- القرار ساري المفعول إلى نهاية هذا العام.

5- أين الذي يدّعي الإحاطة بالبلاغة؟

إن المبهمات الواردة في النصوص السابقة (الضمير "هـا"، والضمير "هي"، واسم الإشارة"ذلك" واسم الموصول "الذي"، وأداة التعريف) استحضرنا في بعضها السياق(نفس وما سوّاها، وعُود الأب بمكافأة أولاده)، وفي بعضها إلى المقام (امرأة العزيز، الشخص المدّعي الإحاطة بالبلاغة حسّا).

وعليه يُنظَر إلى المبهمات من زاويتين؛ الأولى نصية؛ كونها لا تملك دلالة مستقلة في حدّ ذاتها، بل تعود إلى عنصر أو عناصر أخرى مذكورة في الخطاب.أما التصوّر الثاني فيعتمد على البروز المسبق للمرجع في ذاكرة المخاطَب أو في المقام.(2)

(1) ينظر حاتم عبد الصاحب الزاملي، "إشارية البنى المطلقة"، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العدد:1، المجلد:9، 2009م، ص22.

(2) جليان براون وجورج يول، تحليل الخطاب، ص36. باتريك شارودو و دومينيك منغنو، معجم تحليل الخطاب، ص48، 49.

إن كلا التصورين النصي والعرفني ضروريٌ في الربط بين العناصر الإحالية (المبهمات) والعناصر الإشارية (المفسّرات)، فلا كلمات دون انطباع ذهني في الذاكرة ولا تصورَّ ذهنيًا مفصول عن صورته الصوتية، وبقدر ما نحتاج إلى المقام لتفسير المبهمات في النصوص الشفوية، نحتاج إلى السياق اللغوي لفهمها في النصوص المكتوبة.

- الإحالة بالضمائر:

تتعدد الضمائر وتتنوع تصنيفاتها من جهة الاتصال والانفصال والتكلّم والمخاطبة والغياب. ولعل ما يهمّنا في هذا السياق هو عَوْد الضمير على مرجعه، علما أنّ بعض الباحثين أرجع كلّ المبهمات الأخرى(أسماء الإشارة، الأسماء الموصولة، التعريف) إلى الضمائر؛ كونها تشترك في الأصول وتتبادل الدلالات فيما بينها. يقول البلاغي المغربي ابن عميرة: « فدلالة المضمَرات تكاد تنزل إلى جانب الحروف؛ ألا ترى أنك تقول: زيد في، فلا يكون كلاما حتى تقول في الدار. كذلك تقول: جاء غلامه فلا يُفهَم من تريد حتى تقول: زيد جاء غلامه (...). فإذاً لا استقلال للفظة "أنت" في الدلالة وكذلك "أنا"(...) وكذلك الكلام في "هذا" إن قالها القائل في ظلام أو من وراء حائط فقدت الإشارة»[1]، على نحو ما تجسده الأمثلة الآتية: [2]

أ- إجراء ضمير الغائب مجرى اسم الإشارة: قال تعالى: ﴿ وَآتُواْ النَّسَاء صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْساً فَكُلُوهُ هَنِيئاً مَّرِيئاً ﴾[النساء:4]. حيث يجري الضمير في "منه" مجرى اسم الإشارة.

---

(1) ينظر: أبو مطرف أحمد بن عميرة، التنبيهات على ما في التبيان من التمويهات، تقديم وتحقيق محمد بن شريفة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 1412هـ- 1991م، ص67، 68.

(2) ينظر: حاتم عبد الصاحب الزاملي، " إشارية البنى المطلقة"، ص26. سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2: 1408هـ- 1988م، 181/1، 182.

ب- إجراء اسم الإشارة مجرى الاسم الموصول: ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾[طه:17]، فكأنّه قال: وما التي بيمينك. وذكر الفرّاء أن العرب تذهب بـــ "هذا" و"ذا" إلى معنى" الذي".

ج- إجراء الألف واللام مجرى الاسم الموصول:وقد نقل عن سيبويه: "هذا باب صار الفاعل فيه بمنزله الذي فعل في المعنى، وما يعمل فيه. وذلك قولك: هذا الضارب زيدا، فصار في معنى: هذا الذي ضرب زيدا، وعمل عمله، لأن الألف واللام منعتا الإضافة، وصارتا بمنزلة التنوين".

د- إجراء الألف واللام مجرى الضمير المتصل: ومنه قوله تعالى:﴿ جَنَّاتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾[ص:49].

فكأنه قال: مفتّحة لهم أبوابها.

وقد ذكر القزويني شواهد على استخدام اسم الإشارة موضع الضمير، مبرّرا ذلك بأغراض تواصلية. ومنها قول الشاعر ابن الراوندي:[البسيط]

كم عاقلٍ عاقلٍ أعيتْ مذاهبُه   وجاهلٍ جاهلٍ تلقاه مرزوقـــا

هذا الذي ترك الأوهام حائرة   وصيّر العالم النَّحرير زنديقا[1]

فاسم الإشارة هنا ساعد على إبراز العناية ولفت النظر نحو وضعية العاقل والجاهل مع أن النسق الافتراضي، بعيدا عن الفعل التواصلي، يسوّغ استخدام الضمير. لكن يبدو أن صاحب الإيضاح في علوم البلاغة يرى في اسم الإشارة أوفى وأبين، ولذا اعتبره من المظهر لا من الضمير.

تحدّث العلماء عن الإحالة في أبواب متفرقة منها على الخصوص باب الضمائر، ولم يقفوا كثيرا عن وظائفها النحوية في وحدة النص، بقدر ما بحثوا ماهيتها وإعرابها.

---

[1] ينظر القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص77.

فالسيوطي يعدّد صورَ الضمير بوصفه أكثر انتشارا من إعادة اللفظ، ويرى أنه قد يكون:

- ملفوظا به سابقا مرجعَه.
- أو متضمنا إياه.
- أو دالا عليه بالالتزام.
- أو قد يدل عليه المقام فيضمر ثقة بفهم السامع.
- وقد يتأخر الضمير لفظا لا رتبة. [1]

بناء على ما سبق يبدو البعد النصي حاضرا في عوْد الضمير على مرجعه من خلال: النسق اللغوي: حيث إن إقرار العلماء بعودة الضمير على ما قبله يفصح أن عود الضمير يتم على مستوى اللغة، مما يحدث اتساقا بين العناصر الإحالية والعناصر الإشارية. واستثنى العلماء ضمير الشأن أو القصة كونه يعود على ما بعده« إذ لا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدم هي ولاشيء منها عليه»[2]. ومن الشواهد على ذلك قول أبي البقاء الرندي:[البسيط]

هي الأمور كما شاهدتها دول　　　من سرّه زمن ساءته أزمانُ

وتبدو أهمية النسق اللغوي في عود الضمير على ما بعده؛ إذ لا يتدخل الذهن أو المقام بصورة واضحة في تفسيره، وليس الأمر كذلك بالنسبة لعود الضمير على ما قبله، فيمكن أن يحتفظ الذهن بالمفسّر في الذاكرة، ليربطه بالضمير الآتي خصوصا في الخطاب الشفوي. لذا تُستثقَل كثرة الضمائر وتداخلها في النصوص الموجهة إلى الطفل أو النصوص التعليمية عموما.

---

(1) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، 182/2.

(2) ابن هشام الانصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط2، 1467هـ-1997م، 167/2.

وإذا كان هاليداي ورقية حسن (Halliday & Hassan) قد جعلا التناوب بين العنصر الإشاري والإحالي لغويا، متأثّرَين بمقولات اللسانيات الوصفية فإن جون براون وجورج يول (Brown & Yule) قد ربطا الإحالة بقصد المتكلم؛ كونها« ليست شيئا يقوم به تعبير ما، ولكنها شيء يمكن أن يحيل عليه شخصٌ ما باستعماله تعبيرا معينا»[1]. من هذه الزاوية انبثق التصور العرفني للإحالة النصية الذي سيظهر أكثر فيما صنّفه السيوطي في دلالة الضمير على مرجعه بالالتزام أو التضمن.

– النسق العرفني: يستقبل الذهن نصوصا لغوية وغير لغوية من الواقع، تحكمها علاقات معينة، تُكسِبُ مع الاطّراد والتجربة الذهنَ أنماطا من الاستدلالات والاستنتاجات مع وضعيات جاهزة وجديدة، فيصبح قادرا على ملء الفراغات وتفسير الإحالات حتى وإن لم يصرّح بها في النص أو في المقام الحسّي.

فقد يحيل الضمير على مرجعه بالتضمن كما في قوله تعالى:﴿ كَلَّا إِذَا بَلَغَتْ التَّرَاقِيَ﴾[القيامة:26]. حيث فسّر الضمير بالروح (التاء=الروح) كون الذهن البشري قد تعوّد على ربط بلوغ الشيء التراقي بالروح، كما تعوّد على ربط الضمير التاء بالسماء في أمطرت وغيرها من الأمثلة التي نتداولها، ويقع فيها التعويل على الذهن والخلفية المشتركة، حتى وإن تدخّل المقام أو السياق اللغوي بنزر قليل.

وقد لا يفضي التكرار والتجربة إلى ربط ضمير ما بمرجعه، ولكن يكفي اختصاص الفعل به، فلا يجد المخاطِب بدّا من تفسير المرجع بناء على هذه الوضعية التي ورد فيها، على نحو ما ربطنا ضمير الهاء بالقرآن الكريم في قوله تعالى:﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾[القدر:1].

---

[1] ج. براون ج. يول، تحليل الخطاب، ص36. محمد خطابي، لسانيات النص، ص14.

- النسق المقامي: تنوب الوقائع والأشياء أحيانا عن ذكرها، وقد قيل الحال يغني عن المقال. لذا يكتفي المتكلم أحيانا بالمبهمات للإشارة إلى ذلك "ثقةً بفهم السامع". من ذلك مثلا قوله تعالى على لسان يوسف عليه السلام:﴿ هِيَ رَاوَدَتْنِي عَن نَّفْسِي﴾[يوسف:26] حيث أشار الضمير إلى امرأة العزيز حسّا.

وما ذكره السيوطي عن الضمير يجري إلى حد ما عن أسماء الإشارة والموصولة والتعريف[1]، فكل منها قد ترتبط تفسيراتها بالنص أو الذهن أو المقام.

* النسق اللغوي:

- إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية. لو فهمنا هذا وعملنا به لكنّا بخير.

- التي بنت جامعة أم القرويين هي فاطمة الفهرية.

- ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً{15} فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾[المزمل:15، 16].

* النسق العرفني:

- ﴿ أَهَكَذَا عَرْشُكِ﴾[النمل:42].

- الذين كانوا هنا سيسافرون غدا.

- سأل خالد المعلّم: متى ستعود إلينا القدس؟

* النسق المقامي:

- قال أبو بكر(رضي الله عنه): هذا الذي أوردني الموارد. (يشير على لسانه).

- من رفع يده أوّلا يصعد إلى المصطبة.(في الحجرة).

- نحن نقرأ الكتاب نفسه.(في الحافلة).

[1] للاستزادة عن التعريف وأنواعه وأغراضه ينظر: صابر الحباشة، الأبعاد التداولية في شروح التلخيص، ص148 وما بعدها.

وقد رأى بعض العلماء في اسم الإشارة قربا نحو الاسم الصريح أكثر من الضمير، بل جعله القزويني من الاسم المظهر- كما أسلفنا – وحدّد له غاياتٍ تواصلية وراء استخدامه بدل الضمير، منها:[1]

- كمالُ العناية بتمييزه لاختصاصه بحكم بديع.
- التهكم بالسامع كما إذا كان فاقد البصر أو لم يكن ثمّ مشار إليه أصلا.
- وإما لادّعاء أنه كمُل ظهوره حتى كأنه محسوس بالبصر.

فمن هذه الزاوية يتدخل البعد التداولي في اختيار نوع المبهمات الأكثر ملاءمة، وقد لا يسعف المبهم في التعبير عن قصد المتكلم فيلجأ إلى إعادة اللفظ بدلا من الضمير مع إمكانية استخدامه. ذلك أن وضع الاسم الصريح موضع الضمير وما شاكله يكون:[2]

- لزيادة التمكين.
- لإدخال الروع في ضمير السامع.
- لتقوية داعي الأمور.
- للاستعطاف.

وقد يكون ذكر الاسم الصريح المظهر مكان المضمر أمنا للَّبس فقط، وليس الأمر يُضبَط بقانون فلكلِّ نصٍّ خصوصياته، وعموما يبدو أن تصوّر البلاغيين لوظائف المبهمات نحا أكثر جهة بعدها التداولي وذلك من خلال:

- ربطها بقصدية المتكلم: (التهكم بالسامع، عدم إدخال الروع في ضمير السامع...)
- ربطها بغرض النص:(كمال العناية بالشيء، ادعاء كمال ظهور الشيء) وفعله:(التهكم، الاستعطاف أو عدمه).

---

[1] القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 77، 79.

[2] المصدر نفسه، ص77، 79.

- ربطها بمقبولية المتلقي ومستواه (تداخل الضمائر لا يساعد الطفل في بداية اكتسابه للغة مثلا...).

- تحقيق التشويق كما في ضمير الشأن: فإن السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقي منتظرا لتكملة الكلام.كيف تكون، فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضل تمكّن، وهو السر في التزام تقديم ضمير الشأن أو القصة.[1]

وربما نظرا لهذه الغاية ولتأثرنا بالترجمة صارت النصوص المعاصرة تستعمل الضمير العادي للإحالة على مرجع لاحق في النص، وهو ما كان مقصورا على ضمير الشأن: في زيارته إلى ولاية أدرار تفقد وزير السكن النسقَ المعماري لهذه المدينة.

فكأن المتكلم أراد أن يربط السامع ويشدّ انتباهه حتى يسمع الخبر مقترنا بالوزير أو غير ذلك مما له أهمية.

وقد تضطلع الضمائر بوظائف حجاجية عندما تربط بين قضيتين، تكون إحداهما استدلالا أو مثالا، فمثلا في النصوص الرياضية يُكرّر الضميرُ لتحقيق وحدة البرهان، ومنطقية القضايا الواردة فيه: (لدينا، بما أنه، ومنه، وعليه). وفي النصوص القانونية قد تحمل المرافعات بعض المغالطات في سبيل تحقيق غايات خاصة، (وهذا يثبت براءة المتهم؟).

ويحدث أن يسهم المبهم في تقريب الرؤى أو في تجاذب النصوص كما في قوله تعالى بعد أن ذكر قصة قوم نوح وحواره مع ابنه:﴿ تِلْكَ مِنْ أَنبَاء الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَا أَنتَ وَلاَ قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَـذَا فَاصْبِرْ إِنَّ الْعَاقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ﴾[هود:49]، حيث كان لاسم الإشارة عدة وظائف منها:

- اختزال قصة نوح في ثلاثة أحرف، مما يسهّل توظيفها في سياقات أخرى.

---

[1] المصدر السابق، ص77.

– تحقيق الاتساق في النص القرآني، فلا يمكن فهْم اسم الإشارة "تلك" إلا بالعودة إلى العبارات السابقة.

–تأكيد الانسجام الحاصل من تشابه الأحداث والمعوقات والعواقب، "فاصبر إن العاقبة للمتقين".

– اختصار المسافة الزمنية بين نوح وخطاب محمد – صلى الله عليه وسلم–، وإقامة جسر عائدي تجاورت فيه الضمائر "نوحيها إليك".

ومن الباحثين من ربَطَ المبهمات بالجانب الوجداني، أو ما اصطُلح عليه المسافة العاطفية. وذلك يعتمد على التنغيم وما يلابسه من حركات تظهر على المتكلم. فقد يفيد المبهم التحقير عن قرب نحو قوله تعالى:﴿ أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ﴾[الأنبياء:36]. أو التعظيم عن بعد نحو قوله تعالى:﴿ الم{1} ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾[البقرة:1، 2]. أو الوعيد نحو قوله تعالى عز وجل﴿ هُنَالِكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ﴾[يونس:30]. ومنه قولهم: إنا بني فلان نفعل كذا. ذكر سيبوبه أنه لا يريد الإخبار بل الافتخار والابتهاء.[1]

ويُخيَّل إلينا أن هذه الدلالات ليست للمبهمات، وإنما ترجع إلى التنغيم والمقام الذي ورد فيه النص، فقد يدل اسم الإشارة على التعظيم في السياق نفسه الذي ورد فيه للتحقير:أهذه التي أربكت جنرالات فرنسا؟(قاصدا لالة فاطمة نسومر).

أو يدل على التحقير في نص مشابه للذي ورد فيه للتعظيم: ذلك الكتاب لم يفدني شيئا.

ختاما نشير إلى أن البلاغيين لم يفردوا مباحثَ خاصة للضمير، تتبعوا فيها خصائصه ووظائفه، إذ كانت إشاراتهم مبثوثة بين ثنايا الحديث عن المسند والمسند إليه خصوصا. غير أنهم توقفوا مليا عن نقل الكلام من التكلم إلى الخطاب إلى الغيبة، أومن المفرد إلى الجمع، وهو ما اصطلح عليه بالالتفات، الذي سنفرده بالحديث في الفصل

---

[1] ينظر سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2: 1408هـ– 1988م، 66/2.

الثاني من الباب الثاني بوصفه تصرفًا خاصا ونوعيا لعناصر اللغة لا يستساغ وجوده في كل النصوص.

ثالـــثا/وحــــــــدة النص:

لم يكن هناك إجماع بين البلاغيين على ضرورة ترابط النص ووحدته، وما سيستنبط من هذا التراث مبني أساسا على جمع متفرق وإيضاح مبهم وفتح مغلق، يقول ابن رشيق: «ومن الناس من يستحسن الشعر مبنيا بعضه على بعض، وأنا أستحسن أن يكونَ كلُّ بيت قائما بنفسه، لا يحتاج إلى ما قبله ولا إلى ما بعده، وما سوى ذلك فهو عندي تقصير إلا في مواضع معروفة مثل الحكايات وما شاكلها»[(1)]، ولعل موقف صاحب العمدة يرجع إلى افتقار الشواهد الشعرية القديمة إلى الوحدة العضوية، التي تجعل النص كلاًّ متكاملا يعسُر معه الحذف أو التقديم أو التأخير.

وليست دعوى استقلالية البيت في الشعر القديم جازمة، ولا موقف ابن رشيق بلازم على كل نص، إذ لكلٍّ سياقُه المعرفي وقراءته للشعر القديم. وليس أدل على ذلك من موقف بلاغيين آخرين سبقوا ابنَ رشيق وعاصروه.

فقد قال الجاحظ أنشدني أبو العاصي، قال أنشدني خلف: [الطويل]

وبعضُ قريضِ القوم أبناءُ علّة يكدّ لسانَ الناطقِ المتحفّظِ

وأنشد عنه عن أبي البيداء الرياحي: [الطويل]

وشعرٍ كبعر الكبش فرَّق بينَه لسانُ دعيٍّ في القريض دخيلُ[(2)]

وما كان لهؤلاء أي يشبّهوا الشعر المفكّك البناء، والبعيد عن الانسجام بأبناء العَلّات أو بعر الكبش، لولا معرفتهم بأن كل نص يُبنى على أفكار متناسقة متساوقة،

[(1)] ابن رشيق، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، 224/1.

[(2)] الجاحظ، البيان والتبيين، 1/ 50.

وتربط بين أجزائه أنماط من الاستبدال والإحلال والعطف، يتفاعل فيها الذهن والنص والسياق، وتبدأ من الصوت وتفاعله مع غيره إلى ما أكثر منه بنية، فـ«أجود الشعر ما رأيته متلاحم الأجزاء، سهل المخارج، فيُعلم بذلك أنه أُفرِغ إفراغا واحدا، وسُبِك سبكا واحدا، فهو يجري على اللسان كما يجري على الدهان»[1].

وبغض النظر عن القيمة الفنية التي رآها الجاحظ في وحدة القصيدة، ورآها ابن رشيق في استقلالية البيت، لا يمكن أن نَغفَل أبدا عن الاستمرارية التي تتبعث في دلالة النص وبنيته، عبر وسائل معجمية ونحوية جعلت العلماء الأول يشبّهون النصَّ بالماء أو الدهان أو السبيكة من الذهب، ويتفاوتون في التعبير عن هذه الاستمرارية بالسبك والحبك والتلاحم والانسجام والرصف والاتساق، وما إلى ذلك من مصطلحات تشي بإشكالية المصطلح من جهة وبعدم استقلاليته ودقته من جهة أخرى.

إن هذه الاستمرارية تجعل النص كلا موحّدا، لشدّة ارتباط أوله بآخره؛ يقول صاحب الرسالة العذراء: فالكاتب «إنما يكون كاتبا إذا وضع كلّ معنى في موضعه، وعلّق كلّ لفظة على طبقها من المعنى، فلا يجعل أول ما ينبغي له أن يُكتب في آخر كتابه في أوّله، ولا أوّله في آخره، فإني سمعت جعفر بن محمد الكاتب يقول: لا ينبغي للكاتب أن يكون كاتبا حتى لا يستطيع أحد أن يؤخّر أول كتابه، ولا يقدّم آخره»[2].

إن الدقة والاستقلالية اللتين نبحث عنهما في تمثّل الاستمرارية النظمية والدلالية في النص قد وجدت طريقَها نسبيا في الدراسات المعاصرة، خصوصا تلك التي استلهمت أسسَها النظرية والتطبيقية من لسانيات النص وتحليل الخطاب، إذ انتهت جلُّ

---

(1) المصدر السابق، 1/ 50.

(2) أبو اليسر الشيباني، الرسالة العذراء في موازين البلاغة وأدوات الكتابة، تحقيق يوسف محمد عبد الوهاب، دار الطلائع، نصر- مصر، (د ط)، (د ت)، ص 44.

الدراسات والمقاربات إلى أن النص يتحقق له الترابط من جانبين اثنين، يتداخل فيهما المستوى الظاهري بالباطني هما الاتساق والانسجام.

وليس يُفهم من هذا الفصل المنهجي عدمُ التداخل والتفاعل بين مختلف الوسائل المحقّقة لهما؛ إذ يستلزم تحديدُ عناصر الاتساق إدراجَ بعض العناصر التداولية والعرفنية، من منطلق أنها تمثل إشاراتٍ تفسيرية تسمح للمتلقي بالقيام بعمليات استنتاجية مثلا.[1]

كما أن مبادئ انسجام النص تتوقف في بعض جوانبها على الروابط المنطقية وعلى حركية الإظهار والإضمار في النص.

- **الاتّســــــاق:**

لقد ارتضى أغلب الدارسين مصطلح الاتساق مقابلا لمصطلح (Cohésion)، ودالا على التماسك الذي يحدث على مستوى ظاهر النص، على الرغم من وجود مصطلحات أخرى كالسبك والحبك، كانت ربما أقرب إلى الطرح التراثي. ونحن إذ نؤمن بأن البلاغة العربية لم تضع منوالا واضحا مستقلا لِما سمِّي السبك أو الحبك أو الاتساق، فإنه لا مناص لنا من الإقرار بضرورة توحيد المصطلح خدمة للمنهجية العلمية، وعليه آثرنا مصطلح الاتساق الذي عرف أبعادا وتطورات عدة:

ففي المعجم العربي نجد : « الوسوق ما دخل فيه الليل وضمّ، وقد وسق الليل واتّسق، وكل ما انضم فقد اتّسق، والطريق يأتسق أي ينضم (...)، واتسق القمر استوى، وفي التنزيل:﴿فَلَا أُقْسِمُ بِالشَّفَقِ{16} وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ{17} وَالْقَمَرِ إِذَا اتَّسَقَ﴾

---

[1] ينظر مفتاح بن عروس، "الاتساق والانسجام في القرآن"، رسالة دكتوراه مخطوط، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص50.

[الانشقاق: 16-18]. قال الفراء: وما وسق أي ما جمع وضمّ، واتساق القمر امتلاؤه واجتماعه (...) والوسق ضمّ الشيء إلى الشيء (...) والاتساق الانتظام»[1].

تتقارب الدلالات السابقة لمادة (وسق) بصيغتها المتنوعة مع سمات النص من حيث إن أجزاءه تتلاحق وتنتظم بعضها ببعض حتى يستوي النص كلاً متكاملا، يفضي كل عنصر فيه إلى الآخر. فحين « يحسن النظمُ يتطارد الكلام ويأخذ حقه من المؤالفة في الألفاظ، فتأتي الفقرة مفرغة في قالب أختها ومنسجمة على منوال صاحبتها»[2]. خصوصا في النصوص التي تفوق الجملة، كونها تتطلب وسائلَ ربط خاصة يسهل معها ربط العناصر المتباعدة في النص.

يعد الاتّساق من أبرز معايير النصية وأكثرها شيوعا في النصوص، تشتغل أدواته على الترابط الظاهري للنص صوتيا ومعجميا ونحويا، وتكفل المناسبةَ والربطَ المنطقي والوحدة، فتبدو العناصر السطحية على صورة وقائع يتفاعل فيها السابق مع اللاحق.[3]

وليس يتم الربط الظاهري على المستوى اللغوي بمعزل عن المقام. فالاتساق في إطار النص، يرتبط بأجزاء تفوق الجملة بنية وتختلف عنها وظيفة.

وقد تطوّر النظر إلى اتساق النص بالموازاة مع تقدّم الأبحاث النصية، بدءا بما خلّفه هاليداي ورقية حسن (Halliday & Hassan) وصولا إلى الاستعانة بنتائج اللسانيات العرفنية. ويمكن لكل باحث أن يستفيد من زوايا النظر التي قدمها هؤلاء الباحثون، كون إحداها لا تلغي الأخرى بقدر ما تكمّلها، فوصْفُ الاستبدالات النظمية

(1) ابن منظور، لسان العرب، مادة (و س ق)، 6 /441.

(2) التهامي الراجي الهاشمي، القاضي عياض اللغوي من خلال حديث أم زرع، التعريف بكتاب الشفا، دار النشر المغربية، 1985 م، ص28.

(3) ينظر: دوبوكراند، النص والخطاب والإجراء، ص300.

التي تتم على المستوى النحوي يتطلب معرفة قوانين الإسناد والتعليق في كل لغة ثم استنباط المقام الممكن لها بناء على النصوص المتحققة بالفعل. ألم يقل الفيلسوف الكندي للمبرد:إني لأجد في كلام العرب حشوا، فقال له أبو العباس: في أيّ موضع وجدت ذلك؟ فقال: أجد العرب يقولون: عبد الله قائم، ثم يقولون أن عبد الله قائم ثم يقولون: إن عبد الله لقائم. فالألفاظ متكررة والمعنى واحد فقال صاحب الكامل في اللغة والأدب: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ.[1]

كما يُعدّ المقام طرفا فاعلا وركنا أساسيا للتمييز بين النص واللانص، بل إنه يوجّه حركيةَ الإضمار والإظهار والذكر والحذف والتكرار في النص، فكم من كلمة عُدّت نصا لمصاحبتها المقامَ المناسب لها، وقد قال الجرجاني إن شأن الناظم أن « ينظر في الجمل التي تُسرَد، فيَعرف موضعَ الفصل فيها من موضع الوصل (...) ويتصرّف في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير في الكلام كلّه، وفي الحذف والتكرار والإضمار والإظهار فيصيب بكلٍّ من ذلك مكانَه ويستعمله على الصحة وما ينبغي له»[2].

فلكلّ من هذه الأدوات الاتساقية دلالتها ومقامها حتى تحقِّق الاتساقَ، وإن كانت الملفوظات التي ذكرها الكندي الفيلسوف قد افترض لها سياقها المناسب، فإن الجرجاني ذكر أن سياق التلفّظ يكفل ويسوّغ التعريف والتنكير والحذف والذكر وما إلى ذلك.

وهكذا تعامل البلاغيون مع وسائل الاتساق في إطار الملفوظ تارة وفي إطار التلفظ تارة أخرى، لكن كُتِب على كل تلفّظ أن يؤول إلى ملفوظ، أي ينتقل من المقام الواقعي وما يصاحبه من شروط الإنتاج والتلقي إلى الركون والنأي بجانبه. وهذا ما حدث مع الشواهد التي أوردها البلاغيون، حيث إن أغلبها يعود إلى عصور سابقة

(1) ينظر الجرجاني، كتاب دلائل الإعجاز، ص315.

(2) المصدر نفسه، ص 82.

تنتمي إلى سياقات تقريبية، فتبقى عبارات مثل: " أنشدنا، قال مادحا... في حضرة..." عناصر مقامية مساعدة لكنها غير كافية، ولا يمكن أن نعيشها بحمولتها الفيزيولوجية (طريقة الأداء والإشارة والتلقي) والنفسية والاجتماعية والأنثربولوجية بله اللغوية، ذلك أن اللغة في النهاية أشكال صوتية لمضامين اجتماعية ونفسية.

- **الانسجـــــام:**

يمثل النص وحدةً دلالية كبرى، تُبنى على معان كلية، تتفرع عنها معانٍ جزئيةٌ تفصيلية. ويمكن التعويل على تلك الترابطات الدلالية في إثبات نصية الملفوظ، فقد تغيب الروابط الشكلية ويبقى النص حاضرا في وحدة المعجم وتناسل الدلالات وتقابلها. إذ إن البناء الخفي والفضاء الباطني للأحداث والوقائع لا يكشفه في كثير من الأحوال سطح النص، خصوصا إذا مثّل النصُّ تشكيلا دلاليا عميقا وفضاء معنويا خاصا، حينها تعجز الروابط الظاهرية عن استكناه عالم الخطاب المليء، بالإيحاءات واستنطاق رؤاه المعتمة.

وقد أقلم الباحثون، انطلاقا من هذه الزاوية وغيرها، عالَم النص في إطار مصطلح الانسجام (La cohérence)، بغية تفسير ترابط النص المعجمي والدلالي، وهذا المصطلح أصيل في تراثنا البلاغي وإن كان مجاله أضيق مما وصل إليه في عصرنا الحديث من دقة وتشعب.

ففي معجم لسان العرب "سجمت العينُ الدمعَ، والسحابةُ الماءَ (...)، والعرب تقول دمعٌ ساجمٌ ودمعٌ مسجوم (..) وانسجم الماءُ والدمعُ، فهو منسجم إذا انسجم أي انصب.[1] وعليه تدل مادة (س ج م) على الانصباب والجريان والسيلان.

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، 250/3، مادة (س ج م).

وقد انتقلت هذه الدلالات إلى مجال اللغة والأدب فصارت سمة لتناسق الكلام وجمال نظمه، يقول السيوطي: «الانسجام أن يكون الكلام لخلوّه من الانعقاد متحدرا كتحدر الماء المنسجم، ويكاد لسهولة تركيبه وعذوبة ألفاظه أن يسيل رقة»[1]. ولم يبق هذا المصطلح عاما عند بلاغيينا، فقد أخذ مظاهر عدة في فن البديع والبيان سنمثّل لها على ضوء أبعادها النصية والتداولية.

لقد شغل ترابط النص دلاليا بعض البلاغيين، فراحوا يصفون ما يحدث للدلالة من تفصيل أو إجمال، من تركيب أو تحليل، من مطابقة أو مخالفة، حيث رصدوا فنونا وأساليب تشي بنظرات نصية لدلالة الشواهد.

فالنص يتشكل من مجموعة منتظمة من القضايا أو المركبات القضوية، تترابط بعضها مع بعض على أساس محوري-موضوعي أو جملة أساس، ومن خلال علاقات منطقية دلالية.[2]

إن وحدة الموضوع الذي يتحدث عنه النص وترابط أجزائه دلاليا ومنطقيا كفيلتان بتمييز النص عن مجرد أي رصف للجمل، فقد يطول المنجز اللغوي إلى أنْ يشكّل روايةً أو ملحمة، كما قد يُختزل إلى جملة أو أقل ويبقى في النهاية نصا كونه يعالج موضوعا واحدا.

وها هو الجرجاني يتحسس قيمة الربط بالأدوات في قول الشاعر:[الرجز]

فغنّها وهي لك الفداء   إن غناء الإبل الحداء

فيقول: فانظر إلى قوله: إن غناء الإبل الحداء وإلى ملاءمته الكلام قبله وحسن تشبثه به، وإلى حسن تعطّف الكلام الأول عليه. ثم انظر إذا تركت إن فقلت: فغنّها وهي لك الفداء، غناء الإبل الحداء. كيف تكون الصورة؟ وكيف ينبو أحد الكلامين عن الآخر؟

---

[1] السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، 112/3.

[2] ينظر: سعيد حسن بحيري، علم لغة النص- المفاهيم والاتجاهات، ص109، 110.

وكيف يشئم هذا ويُعرِق ذاك؟ حتى لا تجد حيلة في ائتلافهما حتى تجتلب لهما الفاء (...) ثم تعلم أن ليست الألفة بينهما من جنس ما كان، وأن قد ذهبت الأنسة التي كنت تحد، والحسن الذي كنت ترى.[1]

لعل جوهر البلاغة العربية يكمن في تلك العلاقة الحميمية بين النص وصاحبه، فالمتكلم قد تتوافر عنده قدرة على تأليف كلام خال من اللحن والعجمة، ويمتلك بضاعة معجمية غير مزجاة، لكن تخونه معرفة الأبعاد السياقية للكلمة؛ يقول ابن الأثير: «إذا كان حسنُ التأليف لا يؤاتيك، ولا تصل قدرتك إليه وتجد اللفظة لا تقع موقعها، ولا تصير إلى مركزها، ولا تتصل بسلكها، وكانت قلقة في مكانها نافرةً عن موضعها فلا تكرهها على اغتصاب الأماكن والنزول في غير مواطنها، فإنك إن لم تتعاطَ صناعة التأليف من المنظوم والمنثور لم يعبك على ذلك أحد»[2]، كون المعطيات السابقة المتعلقة بترابط وحدات النص تركيبيا ودلاليا ومنطقيا تبقى في حاجة مسيسة إلى السياق غير اللغوي.

فكم من معطى لغوي تحقّق فيه الاتساق والتماسك الدلالي، لكن المقام بعناصره أخرجه عن الغرض المفهوم من ظاهر اللفظ أو حكم عليه بعدم الملاءمة وعدم الانسجام. فـــ«لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التشكّر يباين مقام الشكاية، ومقام التهنئة يباين مقام التعزية، ومقام المدح يباين مقام الذم، ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب، ومقام الجد في جميع ذلك يباين مقام الهزل، وكذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار، ومقام البناء على السؤال يغاير مقام

---

[1] ينظر الجرجاني، كتاب دلائل الإعجاز، ص 273، 274.

[2] ينظر ابن الأثير، الجامع الكبير في صناعة المنظوم والمنثور، ص 23.

البناء على الإنكار، جميع ذلك معلوم لكل لبيب، وكذا مقام الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي، ولكلّ من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر»[1].

إنّ المقام بكل بساطة يحقق للنص وظيفته في المجتمع، ويجسد الفعلَ الكلامي الذي تراهن عليه الفلسفات المعاصرة في استعادة وظيفة اللغة في مختلف المجالات.

وفي هذا السياق نورد نصا لابن البناء المراكشي يوضح طبيعة البحث في المقام/النص ويؤكد على أوّلية الوصف عن كل حكم أو معيار: «**والأغراض والمقاصد تختلف في الخطاب على الشيء الواحد، فيكون لذلك الشيء الواحد أنحاء كثيرة بحسب كل غرض، فقد ينحو بعض الناس في الشيء نحوا غير الذي ينحوه بعض**»[2]، ليحدّ بهذه الشمولية سلطة القيمة ووحدة الرؤية اللتين عجّت بهما كتب البلاغة والنقد، فمثلا لا يمكن أن نعرف الغرض أو الوظيفة أو الفعل من ورود الاستفهام في النص، إلا عبر استحضار المقام المحدد الذي ذكِر فيه، أو إنه من الصعوبة تقبيح الإطناب أو الإغراب ما لم نبرهن على ذلك انطلاقا من الفعل التواصلي. فـ«**العربي يعاف الشيء ويهجو به غيره، فإن ابتُلي بذلك فخر به، ولكنه لا يفخر به لنفسه من جهة ما هجاه به صاحبه (...) فإن الناس يغلطون على العرب ويزعمون أنهم قد يمدحون الشيء الذي قد يهجون به، وهذا باطل، فإنه ليس شيء إلا وله وجهان وطرفان وطريقان، فإذا مدحوا ذكروا أحسن الوجهين وإذا ذموا ذكروا أقبح الوجهين**»[3].

---

(1) السكاكي، مفتاح العلوم، ص 168.

(2) ابن البناء العددي المراكشي، الروض المريع، ص 89.

(3) الجاحظ، الحيوان، 174/5، 175.

وبناء على ما سبق رأى بعض الدارسين أن الخطاب المنسجم هو الخطاب الحامل لمعنى من المعاني، يتفاعل فيه مع نفسه ومتلقيه ومحيطه دون أن يكون متناقضا في ذاته أو بوساطة متلقيه.[1]

وعلى العموم لم يكن تعامل القدماء مع الانسجام مقصودا لذاته، بل كان مندرجا ضمن المباحث التي تحاول تحديد أسس الحسن والقبح من جهة، والجودة والرداءة من جهة أخرى. مما جعل التصورات الجمالية تطغى عند الحكم على مكونات النص.[2]

وليس هذا للعرب وحدهم، إذ إن طبيعة المتكلم والمتلقي والكلام معقّدة متشابكة، تختلجها النوازع وتعتريها الدوافع فتنحو إلى النسبية، وقد ينفرد المبدع أو مجموعة من المبدعين بسمات خاصة في أسلوبهم تشكّل أساسا متينا في مقاربة نصية نتاجهم.

- **نصية المثل القرآني:**

وفي هذا السياق سنقوم **بمقاربة مَثَل قرآني**، لنقف عند مدى تناسبه وانسجامه دلاليا وتداوليا بغية إماطةِ اللثام عن بعض اللّبس الذي يمكن أن يعتَوِر النص ظاهريا. فقد جيء بالأمثال القرآنية للاستدلال والحِجاج؛ «فإن الأمثال في القرآن تصوّر المعاني بصورة الأشخاص؛ لأنها أثبت في الأذهان لاستعانة الذهن فيها بالحواس»[3]، وقد تجاوزت الثلاثين، وتنوعّت أشكالُها من البعوضة فما فوقها إلى التصعّد في السماء.

قال الزمخشري ردا على استهزاء اليهود بالتمثيل بالذباب والعنكبوت:« والعجب منهم كيف أنكروا ذلك ومازال الناس يضربون الأمثال بالبهائم والطيور وأحناش الأرض والحشرات والهوام»[4]، وكانت في مجملها حسّية، غير أن مفهوم الحس لا

[1] ينظر: جمال بندحمان، الأنساق الذهنية في الخطاب الشعري- التشعب والانسجام، ص11.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 113.

[3] ينظر: الجرجاني، أسرار البلاغة، ص 94.

[4] الزمخشري، تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، 111/1.

يأخذ منحى ماديا بالضرورة؛ « فمادة الصورة في القرآن قد لا تكون مستمدة من الحس أصلا، باعتبار المقصود من الحس عندنا هنا هو المشاهدات والممارسات والسلوك المادي. فقد تُستمَد هذه المادة التصويرية من المجال الاعتقادي والفكري والثقافي المجرّد»[1]، فالتمثيل مسلك خاص في الخطاب القرآني، وقد قلّت فيه الدراسات لمن أراد، يقول الجرجاني عن التمثيل إنه: «إذا جاء في أعقاب المعاني أو برزت هي باختصار في معرضه، ونُقِلت عن صورها الأصلية إلى صورته كساها أبّهةً، ورفع من أقدارها، وشبّ من نارها، وضاعف قواها في تحريك النفوس لها، ودعا القلوب إليها، واستثار لها من أقاصي الأفئدة صبابةً وكَلَفا، وقسر الطباعَ على أن تعطيها محبةً وشغَفاً»[2].

قال تعـــالى:﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاء عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاء بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعاً سُجَّداً يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَاناً سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً﴾[الفتح:29].

محمد رسول الله والذين معه🡸زرْع أخرج شطأه، فآزره فاستغلظ فاستوى على سوقه.

أشدّاء على الكفار رحماءُ بينهم🡸يعجب الزرّاع، يغيض بهم الكفار.

تراهم ركّعا سجّدا🡸سيماهم في وجوهم من أثر السجود.

يبتغون فضلا من ربهم 🡸[الرؤية القلبية لسمة السجود بين معجَب ومغتاظ]

---

(1) عبد الله صولة، الحجاج في القرآن من خلال أهم خصائصه الأسلوبية، درا لافرابي ، بيروت- لبنان، ط1، 2001، ص 500.

(2) الجرجاني، أسرار البلاغة، ص 115.

فالآية الكريمة أشارت بدءا إلى طبيعة العلاقة بين محمد صلى الله عليه وسلم وأصحابه الكرام (الرحمة)، ثم العلاقة بينهم وبين أعدائهم الكفّار (الشدّة)، ثمّ انتقلت إلى أهم وصف يجمعهم ويحقق الرحمة بينهم (حسن العبادة). وهنا انتقل الكلام من الوصف الواقعي الذي تضمّن الخطاطات السابقة، بما فيها من رحمة بينية وشدة غيريةإلى المقارنة بخطاطات أخرى من جنسها.

فالخطاطة الأولى بدأت مما انتهى إليه وصف الصحابة الأخيار (تراهم ركّعا سجّدا) وفيها إشارة إلى وصف عبادتهم بالنور (سيماهم في وجوههم من أثر السجود)، حيث ذكر القرآن أن هذه الصورة المنقولة لوصف حال الصحابة موجودة في التوراة، ويبدو المعنى في هذا السياق روحانيا تسامى عن الوصف الحسي، فبقدر ما ينكسر العبدُ لله ساجدا متهاويا على الأرض ينبعث نور إيماني من وجهه، فيفرح المؤمن عند رؤيته ويغتاظ منه الكافر، هذا النور الذي يشعّ من الساجد مُتصوّر متخيّل لا يُدرك بالعين المجرّدة، وإنما يعرفه رجالُ الدين، وبالنظر لما عُرف به اليهود من علم وتعبّد فقد كانت الإشارة إليهم، كونهم أعرف الناس بأثر الإيمان، وقد استدعى المثل جدليةَ النور والظلمة التي رافقت مختلف الديانات، وكانت نجمةُ اليهود دليلا عليها.

ثم تلت هذه الخطاطةَ خطاطةٌ أخرى **مرتبطة** بالسابقة.فمِن سجود هؤلاء بين يدي الملك العزيز على الأرض، تنغرس بذور الخير والرحمة بينهم وتنبثق، أدبيا، صورة حسية قادرة على الإقناع، إنها صورة الزرع ومصدرها الإنجيل. وفحواها أنهم في تراحمهم مع بعضهم بعضا كالزرع ينمو ويزكو حتى يستوي ويغلظ، فيُحدِث إعجابا من المؤمنين واغتياظا من الكافرين، ولعل هذه الصورة الحسية تتناسب مع إيمان النصارى، كونهم دعاة تسامح ورهبانية، وكلا الخطاطتين يخاطب البصيرةَ، فالأولى تخاطب قلبَ العالم العابد، أقرّ أم جحد (اليهود)، الذي يقدر على تمييز المؤمن الساجد من الفاسق، فهي تنزع نحو السموّ وعدم التجسيد، كونها ارتبطت بالعبادة وبنور الإيمان

واتخذ فيها المثل مسلكا معنويا. والثانية تخاطب العابد من النصارى وتستحضر ولو بخيط رفيع قداسة الشجرة عند النصارى؛ فالشجرة التي تسمو فارعةً حتى تعجب الزرّاعَ ليغتاظ من هذه الرحمة والشموخ الكفّارُ، والمثل في الجانب اتخذ مسلكا حسّيا.

إن هذه الآية التي حوت جميع أحرف العربية قد جسّدت معاني الرحمة والأخوة والشموخ والتعبّد التي كان يعيشها الصحابة، فعن تعبّدهم ضُرب المثل المعنوي من التوراة، وعن تراحمهم ضُرب المثل الحسي من الإنجيل، وبين العلم والتعبّد والشدة والرحمة كان صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلّم.

وفي سياق متصل تبرز الوحدة بين أول آية وآخرها، حيث بدأت بحق صحبة الإيمان (محمد رسول الله والذين معه) وخُتمتْ بالمغفرة والجنان (وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة وأجرا عظيما)، ويخيّل إلينا أن حضور المغفرة مستلزم لحضور الخطأ والذنب. فكانت هذه الآية إقرارا بإمكانية الخطأ من هؤلاء الصحابة وردّا صريحا عن كلّ من يسيئ لهم من الشيعة وغيرهم.

وبعد حديثنا عن وحدة النص التي تعدّ ركنا ركينا في النصية، سنوجّه دراستنا ظاهرة أسلوبية أدرِجت في علم المعاني وهيمنت نسبيا على الخطاب القرآني، إنها ظاهرة الالتفات.

وهنا يتجدد السؤال عن غاية البلاغة ومجالها: هل هو تفسير عملية إنتاج النص واستقباله، أم البحث عن القيم الجمالية في النصوص الأدبية، أم أن غايتها تحليل النص مهما كان نوعه بناء على وظيفته في المجتمع؟

إن ما تقدمه البلاغات النوعية يكمن في خلوص البحث البلاغي من سلطة القاعدة على النص وانفتاح النص وتجدده الدائم في البحث عن أدبيته وأصالته. وكم في التراث من شواهد متنوعة قُرأت على نحو لا يتناسب مع زمن إنتاجها، أو حلِّلت دون

مراعاة شروطها الأجناسية، وقد بينا في ثنايا البحث تنوّع الرؤى بين بلاغة المكتوب والمنطوق. لذا آثر بعض الدارسين التمييز بين بلاغتين، بلاغة عامة أو موسّعة، وبلاغات نوعية.[1]

تمثل الأولى مجموع القواعد والمبادئ التي صيغت لتشمل مختلف الفنون الأدبية، وقد لحقها التعميم وهيمنة جنس أدبي على أجناس أخرى، على حين تستأثر البلاغات النوعية بجنس معين انطلاقا من خصوصياته وانتهاء بما يقدمه المقام من معطيات تؤثر على النص، فينفرد بمجموع "**السمات**". وسنبين من خلال نماذج تراثية وحداثية البعد النصي التداولي في البلاغات النوعية أو الخاصة.

---

[1] ينظر محمد العمري، البلاغة أصولها وامتدادها، محمد مشبال، البلاغة والأدب من صور اللغة إلى صور الخطاب، عبد الله البهلول.أمين الخولي، فن القول.

الفصل الثاني:

الأبعاد النصية والتداولية في البلاغات النوعية

المبحث الأول: نصية البعد الفني والإمتاعي.

المبحث الثاني: نصية البعد الإنتاجي والحجاجي.

تمهيـــــــــد:

كانت المدونات التي اشتغل عليها البلاغيون العرب ترقى في عمومها عن مستوى الابتذال، وتسمو عن لغة العامة والدهماء، فالقرآن المبين وشعر العرب وخطابهم المستبين أثْرت المقولات اللغوية البلاغية بمفاهيم جمالية. حيث لم يكن غريبا عن الجرجاني أن يصدّر كتابه دلائل الإعجاز بحديث مفصّل عن أهمية الشعر ومكانته وبلاغته، ليستشرف القارئ وظيفة النص الشعري في تحديد أطر المنهج البلاغي. لكن مع ذلك لم يفتْ علماءَنا الإشارة إلى تنوع المستويات البلاغية، فقد أورد لنا أبو حيان التوحيدي أقوالا تثبت إدراكَ بعض العلماء لاختلاف البلاغات بين الأجناس الأدبية:

- قال أبو سليمان: "فأما بلاغة الشعر، فأن يكون نحوه مقبولا، والمعنى من كل ناحية مكشوفا، واللفظ من الغريب بريئا، والكناية لطيفة، والتصريح احتجاجا، والمؤاخاة موجودة، والمواءمة ظاهرة".

- "وأما بلاغة الخطابة فأن يكون اللفظ قريبا، والإشارة فيه عالية، والسجع عليها مستوليا، والوهم في أضعافها سابحا، وتكون فقرها قصارا، ويكون ركابها شوارد إبل".

- "وأما بلاغة النثر فأن يكون اللفظ متناولا والمعنى مشهورا والتهذيب مستعملا والتأليف سهلا والمراد سليما، والرونق عاليا والحواشي رقيقة والصفائح مصقولة والأمثلة خفيفة المأخذ والهوادي متصلة والأعجاز مفصّلة".

- بلاغة العقل: "أن يكون نصيب المفهوم من الكلام أسبق إلى النفس من مسموعه إلى الأذن، وتكون الفائدة عن طريق المعنى أبلغ من ترصيع اللفظ وتقفية الحروف، وتكون البساطة فيه أغلب من التركيب".

- بلاغة البديهة: وفيها "يقع التعجب للسامع، لأنه يهجم بفهمه على ما يظن أنه يظفر به كمن يعثر بمأموله على غفلة من تأميله، والبديهة قدرة روحانية في جبلة بشرية، كما أن الروية جبلّة بشرية في قدرة روحانية".

- بلاغة التأويل: "وأما بلاغة التأويل فهي التي تحوِج لغموضها إلى التدبر والتصنّع، وهذان يفيدان من المسموع وجوها مختلفة كثيرة نافعة".[1]

ولم يكن الجرجاني بشعريته والباقلاني بإعجازه والجاحظ بخطابيته بدعا من العلماء، إذ انبرى أساطينُ البيان العربي يستنبطون من الشواهد حركة البنى اللغوية ودلالاتها بين الوضع والاستعمال، فأخرجوا للناس طائفة متجانسة وغير متجانسة من المصطلحات والأساليب. كُتب على بعضها الحضور القوي في أنماط وأجناس معينة من النصوص وربما الهيمنة على عصر محدد كما كُتب على غيرها الفتور والأفول.

وقد اصطلح محمد العمري على هذه القضية بالمهيمنات البلاغية، وهو مصطلح ارتجالي لمّا يُكتب له الشيوع، وقصَد به السمة البارزة أو القيمة المعتبرة في مرحلة من مراحل تطور الأدب، أو عند اتجاه من اتجاهاته. وهي تتجسّد من خلال حضور صور معينة متكافئة أو متراتبة أو من خلال تأليفات خاصة للصور. ومعيار الهيمنة في نظره التميّز قبل الكم والكثافة.[2]

ونحن في هذا السياق سنأخذ نماذج عن المهيمنات البلاغية والسمات ونقرأُها نصيا، مستحضرين ما أمكن مقامها ومختبرين مدى تناسبها مع نصوص معاصرة:

- الالتفات. - الاتساق البديعي.
- التورية. - التلميح والتضمين.
- الاستعارة. - أساليب الحوار.

---

(1) أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، تحقيق أحمد الزين وأحمد أمين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 141/2، 142.

(2) ينظر: محمد العمري، "المهيمنات البلاغية في الشعرية العربية"، مجلة البلاغة وتحليل الخطاب، العدد: 3، 2013، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص 59.

المبحث الأول: نصية البعد الفني والإمتاعي

أولا/ الالتفـــــــــات:

تحدثنا في الفصل السابق عن أنماط الاستبدال التي تحدث للوحدات اللغوية عن طريق الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة، باعتبار أنها مسألة تدخل في إطار البلاغة الكلية ويمكن أن تحضر في جميع النصوص. لكن يمكن لهذه الخصيصة النصية أن تأخذ بعدا بلاغيا نوعيا عن طريق الالتفات.

إذ يتخذ الالتفات وجوها عديدة أبرزها أن ينصرف المتكلم عن المخاطبة إلى الإخبار، ومن الإخبار إلى المخاطبة، وما يشبه ذلك، وقد يتسع الالتفات إلى الانصراف من معنى فيه إلى معنى آخر.[1]

وقد ارتبط أسلوب الالتفات في معناه الأول بالنص القرآني، حيث تراوح الخطاب بين الحضور والغياب والإفراد والجمع، وانطوى على أسرار بلاغية لطيفة، بينما تجلى الالتفات بمعناه الثاني في مختلف الشواهد الشعرية والنثرية فضلا عن النص القرآني والحديث النبوي الشريف.

فالالتفات مع وروده في القرآن الكريم وتنوّع أحواله ليس أسلوبا محدثا، ظهر فجأة مع القرآن الكريم. فقد وُجدت بعضُ الشواهد التي تؤكد عراقة هذا الأسلوب، وأشهرُها قول:

امرئ القيس: [المتقارب]

تطــــــاول ليلُــــــك بالإثمــــــد ... ونــــــام الخلــــيُّ ولـــــم ترقـــــدِ
وبــــات وباتــــتْ لــــه ليلــــةٌ ... كلَيلَـــــة ذي العـــــاثر الأرمــــد
وذلــــك مــــن نبــــإٍ جــــاءني ... وخُبِّرتـــه عــــن أبــــي الأســــود

---

[1] ينظر: ابن المعتز، كتاب البديع، ص58.

وعنتـــــرة:[الكامل]

شطّت مزارُ العاشقين وأصبحت عَسِرا عليَّ طلابُك ابنة مَخرَمِ[1]

ففي أبيات امرئ القيس ثلاثة التفاتات: من الخطاب إلى الغيبة إلى المتكلم، و«تلك على عادة افتتانهم في الكلام وتصرفهم فيه، ولأن الكلام إذا نُقِل من أسلوب إلى أسلوب، كان ذلك أحسن تطريةً لنشاط السامع وإيقاظا للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد، وقد تختص مواقعه بفوائد[2] أخرى يقتضيها النص بعينه في سياقه التلفّظي.

وفوائد الالتفات لا تُحدّ بحدّ أو تُضبط بضابط، لكن يُشار إلى مواضع منها ليقاس عليها غيرها دون إلزام، كون هذا الأسلوب لا يجري على وتيرة واحدة، ويبقى مرهونا بالمعنى المقصود، الذي يتشعب شعبا كثيرة لا تنحصر.

وهكذا تتعالى سلطة النص على سلطة القاعدة، ويتراجع المعيار في إطار تقدم فعل الوصف، وليس أدلّ على ذلك من فتح المجال أمام التأويل المبني أساسا على النص، وقد زعم ابن الأثير أن اللغة العربية تختص بالالتفات دون غيرها.« فإنّا قد رأينا الانتقال من الغيبة إلى الخطاب قد استُعمل لتعظيم شأن المخاطِب، ثم رأينا ذلك بعينه وهو ضد الأول قد استُعمل في الانتقال من الخطاب إلى الغيبة»[3].

لم يكن الحديث عن بلاغة الالتفات مقصورا على النصوص الفنية، على الرغم كون الجو العام لعلوم العربية وآدابها قد نزع إلى مستوى البيان في باب الاستشهاد.

---

(1) أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، 295/1، 296. امرؤ القيس، الديوان، دار بيروت، (د ط)، 1404هـ-1983م، ص 84. أبو الأسود: رجل من كنانة هجا امرأ القيس، الخليّ: الخالي من الهموم، الإثمد: موضع، العاثر: الوجع في العين، الأرمد: الذي في عينه رمد.

(2) ينظر: الزمخشري، الكشاف، 14/1.

(3) ينظر: ابن الاثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، 169/2، 170.

شواهد وتعليقات:

لما كان الإنسان ميّالا إلى الحركة توّاقا إلى التنويع حتى في هيئته أثناء الكلام، فهو يتوجّه يمينا تارة وشمالا تارة أخرى انعكس ذلك على الكلام، فينتقل المتكلم من خطاب حاضر إلى غائب ومن غائب إلى حاضر ومن فعل ماض إلى مستقبل ومن مستقبل إلى ماض وغير ذلك.

وكان القرآن الكريم محفلا متنوعا للالتفات، نحو قوله تعالى: ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾ [الإسراء:1]، إذ حدث الالتفات في هذه الآية؛ فقال أولا "سبحان الذي أسرى بلفظ الواحد ثم قال: "الذي باركنا" بلفظ الجمع، ثم قال: "إنه هو السميع البصير"، ثم ردفه بقوله: "الذي أسرى"، إذ لا يجوز أن يقال "الذي أسرينا"، فلمّا جاء بلفظ الواحد، والله تعالى أعظم العظماء، وهو أولى بخطاب العظيم في نفسه الذي هو بلفظ الجمع، استدرك الأول بالثاني، فقال: "باركنا"، ثم قال لـــ"نريه من آياتنا"، فجاء بذلك على نسق "باركنا"، ثم قال:"إنه هو" عطفا على أسرى، وذلك موضع متوسط الصفة، لأن السمع والبصر صفتان شاركه فيهما غيره، فخرج بهما عن خطاب العظيم في نفسه إلى خطاب غائب.[1]

وهكذا لم يُفض تغيّر الضمائر والأحوال (المشاهدة/الغياب)، (المفرد/الجمع) إلى خلخلة النسق النصي في هذه الآيات، على الرغم من قصرها وكثرة الالتفاتات فيها، لأن الأمر صار أشبه بالحكاية التي يؤطرها البعد النصي العام:

- من المفرد إلى الجمع: أسرى، باركنا.
- من التكلم إلى الغيبة، باركنا، إنه هو السميع البصير.

---

[1] ينظر: المصدر السابق، 171/2، 172.

- من الغيبة إلى التكلم: أسرى، باركنا.
- من الجمع إلى المفرد: لنريه، إنه هو السميع البصير.

فمع هذه التنوّعات ظلّت روح النص واحدة نظميا ودلاليا وتداوليا:

فالسلامة النظمية النحوية: تجسّدت في عدم إمكانية تأليف: سبحان الذي أسرينا، لذا انتقل الكلام من المفرد إلى الجمع استدراكا على ما سبق، واستتماما للنسق، الذي سيستمر مع قوله تعالى:﴿ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا﴾[الإسراء:1].

والسلامة الدلالية: أقرّتها وحدةُ الموضوع، حيث ارتبطت كل الأفعال بالله عز وجل، فالتسبيح له والإسراء منه والبركة بفضله وهو السميع البصير.

أما المناسبة التداولية في هذه الالتفاتات فظاهرة حسب ابن الأثير في ربط ضمير"نحن" بالعظمة التي ناسبت انفراد الله تعالى بالبركة والآيات، على حين ناسب ضمير المفرد صفتي السمع والبصر اللتين يشاركه فيهما غيره.

ومن هذه الزاوية نفهم سبب إنكار ابن الأثير لحصر وظيفة الالتفات في طرد الملل أو إيقاظ السامع، لأن هذه الحجة تبدو واهية مع النصوص القصيرة التي كثرت التفاتاتها. وفعلا ما لبث أشباه النقاد المعاصرين يشككون في وجود الالتفات في العربية الأولى، ويعتبرونه عيبا قرآنيا نجم عن كثرة النسخ والألسنة التي جُمع منها المصحف؟ ويقوّضون تلك الحجة.(1)

وقد ذكر العلماء أبياتا لامرئ القيس وعنترة وأبي تمام تثبت عراقة هذا الأسلوب من جهة وتكشف أبعاده التواصلية الإمتاعية والإقناعية من جهة أخرى، على نحو ما نجده في تعليقات ابن الأثير على التفاتات أبي تمام: [الطويل]

وركبٍ يساقون الرِّكــاب زجاجــة   من السير لم تقصد لها كفّ قاطب

(1) محمد علي عبد الجليل، "بضع ملاحظات على أسلوب الالتفات في القرآن"، مجلة الحوار المتمدن، العدد: 4442، المحور: العلمانية، الدين السياسي ونقد الفكر الديني. تاريخ التصفح: 2014/05/03 م، الساعة: 12:15

فقد أكلوا منها الغوارب بالسُّــرى   وصارت لهم أشباحُهم كــالغوارب
يصرف مسراها جــذيل مشــارق   إذا آبـــــه عــــــذيق مغــــــارب
يرى بالكعاب الرّود طلعــة ثــائر   وبالعرمس الوجنــاء غــرة آئــب
كان بها ضغنا على كــل جانــب   من الأرض أو شوقا إلى كل جانب
إذا العيس لاقت بي أبا دلــف فقــد   تقطع مــا بينــي وبــين الــذوائب
هنالك تلقى الجود من حيث قطعت   تمائمه والمجد مرخــى الــذوائب

حيث التفت من مخاطبة الغائب "يصرف مسراها" إلى مخاطبة نفسه/ التكلم، "إذا العيس لاقت بي"، أي إنه لما صار إلى مشافهة الممدوح والتصريح باسمه خاطب عند ذلك نفسَه، مبشّرا لها بالبعد عن المكروه والقرب من المحبوب. ثم جاء بالبيت الذي يليه معدولا به عن خطاب الحاضر، فقال: "هنالك تلقى الجود". والفائدة أنه يخبر غيره بما شهده، كأنه يصف له جود الممدوح وما لاقاه منه، ثم أراد أن يعمّم خيره على غيره.

ولعل هذه الفائدة الحجاجية في الانتقال من التكلّم إلى الخطاب واضحة أكثر في قوله تعالى:﴿وَمَا لِي لاَ أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾[يس:21]، فإنّما صرف الكلام من خطاب نفسه إلى خطابهم؛ لأنه أبرز الكلام لهم في معرض المناصحة، وهو يريد مناصحتهم ليتلطف بهم ويداريهم، لأن ذلك أدخل في إمحاض النصح، حيث لا يريد لهم إلا ما يريد لنفسه.(1)

بناء على ما سبق تستخدم النصوص المعاصرة الالتفات وسيلة حجاجية، فينتقل المتكلم من ضمير المفرد إلى الجمع (أنا، نحن) أو من الخطاب إلى المتكلم (أنتم، نحن)

---

(1) ينظر: ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، 2/، 173، 176. إيليا الحاوي، شرح ديوان أبي تمام، ص 84. الغوارب: السنام، الجديل: خشبة تتحكك بها الإبل، العذيق: غصن النخلة، الرّود: المرأة الليّنة، العِرمس: الناقة الصلبة، الوجناء: العظيمة الوجنة، الغرة: مقدمة شعر الرأس. يتحدث الشاعر عن قوم مسافرين يكدّون في سيرهم كثيرا ويشقّون على إبلهم؛ حتى ذابت أسنّتها، فكانوا وهم على متونها كأسنمة لها.

تحقيقا لغايات معينة، فالمخاطب قد تثقل عليه الأوامر ويشعر بأصابع الاتهام تطعنه فيزداد تعنتا وينصرف عن السماع كما في المثال الآتي :

- إنك عصيت الله وخالفت أمره، الخطأ خطؤك.
- عليك بالتوبة والأوبة وإلا لن تفلت من العقاب.
- أنت المذنب عليك أن تعاقب.

الذي يمكن أن يؤدى بطريقة أخرى والمخاطَب نفسه:

- إننا عصينا الله، وخالفنا أمره (...) المذنب عليه أن يعاقب.

وهذا النص وإن كان صناعيا إلا أن نماذجه كثيرة وتحققاته ممكنة، وها هو الشيخ عبد الحميد بن باديس بأسلوبه الهادئ في التغيير الجذري للعقلية الجزائرية يلجأ إلى الالتفات:« نحن قوم مسلمون جزائريون، في نطاق مستعمرات الجمهورية الفرنسوية، فلأننا مسلمون نعمل على المحافظة على تقاليد ديننا التي تدعو إلى كل كمال إنساني (...) لأننا نعلم أنه لا يقدر الناس أن يعيشوا بلا دين، وأن الدين قوة عظيمة لا يستهان بها، وأن الحكومة التي تتجاهل دين الشعب تسيء في سياستها وتجلب عليه وعليها الأضرار والأتعاب»[1].

لقد حدث الالتفات في النص السابق، إذ من الواضح لنا أن الشعب الجزائري هو المخاطَب ابتداء، لكن الشيخ راعى روح المسؤولية التي تجعله جزءا من هذا الشعب، في جهله تقصيرٌ منه وفي تعلّمه كمال له. لذا فضّل الالتفات من الخطاب إلى التكلم (أنتم – نحن)، وقد أضاف إلى التعريف بالشعب قوله: "في نطاق مستعمرات الجمهورية الفرنسوية"، هذه العبارة التي سيلحقها الالتفات كذلك.

[1] عبد الحميد بن باديس، آثاره، 5/ 167.

وعندما ينتقل الشيخ من الإخبار إلى الطلب المتضمن تهديدا يُفضّل الالتفات إلى الغيبة بدل التكلم أو الخطاب، حتى لا يعرّض مشروعه إلى التقويض قائلا: "لا يقدر الناس أن يعيشوا بلا دين، وأن الدين قوة عظيمة". ويلتفت من عبارة الجمهورية الفرنسوية إلى عبارة الحكومة في قوله: "تسيء في سياستها وتجلب عليه وعليها الأضرار والأتعاب"، ولك أن تتساءل في هذا السياق: من يقصد غير الحكومة الفرنسية؟

وفي لغتنا التعاملية نلجأ للالتفات عند الرغبة في الاحتجاب عن الوظيفة أو إيهام المتلقي بذلك، كأن يقول الشخص المنهك من كثرة المشاكل والهموم: درستُ، بحثتُ عن العمل، سافرتُ ... تعب أيوبْ.[من المتكلم إلى الغيبة] .

أو ما نلحظه في الأبحاث والكتب من تراوح الضمير بين الفرد والجمع، والتكلم والغيبة لغايات مختلفة كالتواضع أو التواري أو التسامي.

إن اهتمام البلاغيين بالالتفات يرجع إلى أهميته في وحدة النص وقدرته على تحقيق النصية في إطار تنوع البدائل (الضمائر وأسماء الإشارة ...) وتعدد الأحوال والمقامات، وكأن لسان حال البلاغيين يقول بعدم إيلاء وظيفة الضمير في الربط النصي أهمية كونها ظاهرة جلية، إنما يمكن الاهتمام في اللعب بتلك البدائل والتصرف في أقوال الكلام حتى تتجلى الأغراض التداولية الشعرية أكثر وتكون النصية مطلبا أخطر وأعسر.

وإذا كان علم المعاني قد تأسس على مبدإ نصيٍ عميق هو ضرورة مراعاة المقال للمقام، سواء أكان هذا النص عاديا أم فنيا، فإن علم البديع ينحو أكثر نحو الخصوصية التعبيرية، ويتجه نحو البلاغات النوعية.

ثانيا/ الاتساق البـــــــــديعي:

شهدت دراسة البديع مسارات كبرى، بدءا من مرحلة التقعيد وصولا إلى مرحلة التعقيد، فمنذ كتاب البديع لعبد الله بن المعتز الذي كان سببا في مَنوَلة مفهوم الإبداع ومقاربة أساسياته التي تختلف باختلاف العصور والبيئات، طفق مفهوم البديع يتوسّع ويتمطط حتى تبارى البلاغيون في القدرة على حصر أنواعه، فبلغت عند أسامة بن منقذ مائتين وخمسة وتسعين فنًا بديعيا، لتؤذن هذه التفريعات والتفصيلات بانسلاخ البديع عن مفهومه الأصلي الذي أخذ في البداية من معناه اللغوي، أي الشيء الذي يكون أولا ولم يسبق إليه.[1]

وليس الحفر في تاريخ علم البديع والتمييز بين فنونه بأولوية في هذا السياق، لذا سنكتفي بأخذ بعض الأساليب التي يتجلى فيها البعد النصي وتمتاز بالحضور في مختلف النصوص. ففي البدء تجدر الإشارة إلى أن هناك بحثا قام به جميل عبد المجيد، سعى من خلاله إلى مقاربة البديع في البلاغة العربية على ضوء لسانيات النص، حيث تتبّع مختلفَ فنونه، التي تساهم في اتساق النص وانسجامه. مؤكّدا على أن انكباب علماء البلاغة على اللغة الأدبية المتعالية وانكفاءهم عند البيت الشعري الواحد قد قوّض كل مشروع أو رؤية نحو وظيفة المحسنات البديعة في ربط النص خلافا للسانيات النص.[2] وقد كان جهد جميل واضحا في استقراء النصوص والشواهد البلاغية التي تشي بعملية تنقيب عسيرة، واختصر التكرار في البلاغة ولسانيات النص في جدولين لكن بعض الهنات التي سنمثّل لها بهذا الجدول قد أثرت سلبا على هذه الموازنة:[3]

---

[1] للاستزادة ينظر: كتاب منير سلطان، البديع تأصيل وتجديد، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1986. و لتدقيق النظر في الفروق بين فنون البديع، ينظر: بسيوني عبد الفتاح فيود، علم البديع ، دراسة تاريخية.

[2] ينظر: جميل عبد المجيد، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، ص85، 86.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص103، 104.

- الجـــــدول الأول:

البلاغة العربية"البديع"		**اللسانيات النصية "وسائل السبك"**
1- ما اختص بمصطلح التكرار	- التكرار اللفظي "تكرار اللفظ والمعنى".	- التكرار المحض للعنصر المعجمي. - الترادف أو شبه الترادف أحيانا . - الاسم الشامل أحيانا.
	- التكرار المعنوي" تكرار المعنى فقط".	
2-الترديد	باعتبار الجانب المعجمي	- التكرار المحض للعنصر المعجمي.
	باعتبار الجانب الصوتي	- التكرار الصوتي (سبك نحوي).
3- التعطف	- باعتبار المعجم.	- التكرار المحض للعنصر المعجمي أحيانا. - التكرار الجزئي أحيانا.
	- باعتبار الصوت.	- التكرار الصوتي.
4- رد الأعجاز على الصدر		- التكرار المحض أحيانا. - التكرار الجزئي أحيانا.
5- تشابه الأطراف		- التكرار المحض.
6- الاشتقاق	باعتبار المعجم	- التكرار الجزئي.
	باعتبار الصوت.	- التكرار الصوتي (سبك نحوي).

أما **الجدول الثاني** فلا يعدو كونه قلبا للجدول الأول.

يسير بحث الدارس جميل عبد المجيد على وتيرة الجدول السابق، وتحضر المقارنة بين البلاغة العربية ولسانيات النص في جلّ الكتاب مما أوقعه فيما يأتي:

- سقوطه في فخ الإسقاط، وليس أدل على ذلك من استعماله كلمة "أحيانا" حتى صار الحاضر الغربي مرآة الحقيقة، واللغة الأجنبية المقياس النموذج.

- تجاهله لاختلاف الأسس الفلسفية والمعرفية التي نشأ فيها علم البديع ولسانيات النص، جعله يحكم على البلاغيين يقصر نظرهم عن وظيفة البديع الاتساقية وزهدهم في دراسة النص إلا قليلا.

- تركيزه على مشروع هاليداي ورقية حسن(Hassan & Halliday) في بحث الاتساق أفضى به إلى عمل وصفي انتقائي كشف الاتساق وغيّب التداول والعرفان، مع أنهما أكثر حضورا في تراثنا البلاغي وأخطر فعالية، إذْ لم يغب النص كثيرا في نحونا وبلاغتنا كما غاب عند الغربيين.

بناء على ما سبق سنحاول إضاءة جوانب أخرى في دراسة البديع نصيا، تماشيا مع التطورات التي شهدها مفهوم النص مراعين تلافي التكرار وتجنب المعيار، وتنويع الفنون وفق المستويات اللغوية والوظائف.

لقد كان إنشاد الشعر وإلقاء الخطب وتلاوة القرآن يعتمد أساسا على المشافهة إلى القرن الثاني للهجرة، حينها طفق المكتوب يتسلل ويترسخ في المرويات النثرية والشعرية. وقد كان للشفوية أثر في توجّه كتب البلاغة والنقد نحو الانسجام الصوتي، إذ عُدّ شرطا للفصاحة وصار الجمع وتلاؤم الفواصل علامة على قدسية النص، وكان الإيقاع والوزن فاصلا في أجناسية الشعر العربي.

ولعل أبرز الأساليب التي تتوارد في الذهن وترتبط ابتداء بالصوت هو التكرار، وقد تناولناه بصفته ظاهرة في البلاغة الكلية، الذي يضم فنونا بديعية عدة منها:الترديد، التعطف، ردّ العجز على الصدر، تشابه الأطراف، الاشتقاق. وسنشد بيدِ بلاغيينا لتفسير بقية المسير.

1- **الترديد:** يعرّفه ابن رشيق بقوله: «هو أن يأتي الشاعرُ بلفظة متعلقة بمعنى ثم يردّها بعينها متعلقة بمعنى آخر في البيت نفسه أو في قسم منه. وذلك نحو قـــول زهير: [البسيط]

مَنْ يلْق يوما على عِلاّته هرِما   يلقَ السماحةَ منه والنّدى خُلُقا».[1]

وعلى الرغم من قَصْر هذا الفن في البيت أو في قسم منه، إلا أنه يمتاز عن أنواع التكرار بزيادة الإعلامية، كون العنصر المكرّر يتصل بعناصر جديدة من شأنها أن تجسّد التنامي الدلالي الذي يحدث في النص.

ويُستعمل هذا الفنُّ البديعي في اللغة المعاصرة لكن على نطاق أوسع من البيت، وصار تحديدُ العناصر المكررة والجديدة يتم على مستوى الذاكرة البصرية بالدرجة الأولى، لا على مستوى السمع كما كان في المرويات القديمة، حيث انبثق مصطلح الترديد من تردّد الصوت في البيت مما يُحدث اتساقا في البيت قديما والنص الطويل حديثا.

ويفيد الترديد والتعطّف في إحداث توازٍ نصي: ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: [السَّخِيُّ قَرِيبٌ مِنَ اللَّهِ، قَرِيبٌ مِنَ النَّاسِ، قَرِيبٌ مِنَ الْجَنَّةِ، بَعِيدٌ مِنَ النَّارِ، وَالْبَخِيلُ بَعِيدٌ مِنَ اللَّهِ بَعِيدٌ مِنَ النَّاسِ بَعِيدٌ مِنَ الْجَنَّةِ، وَالْجَاهِلُ السَّخِيُّ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنَ الْعَابِدِ الْبَخِيلِ][2]، حيث إن ترديد كلمتي "قريب، بعيد" في هذا الحديث أفاد أن النص على نسق صوتي واحد، وأن معانيه متصل بعضها ببعض، فضلا عن رصد تنامٍ واستمرارية في دلالة النص.

---

[1] ابن رشيق، العمدة في محاسن الشعر ونقده، 3/2. قريب من الترديد التعطّف حيث لا يشترط فيه فقط إعادة اللفظ حرفيا.

[2] الترمذي، السنن، ص 580.

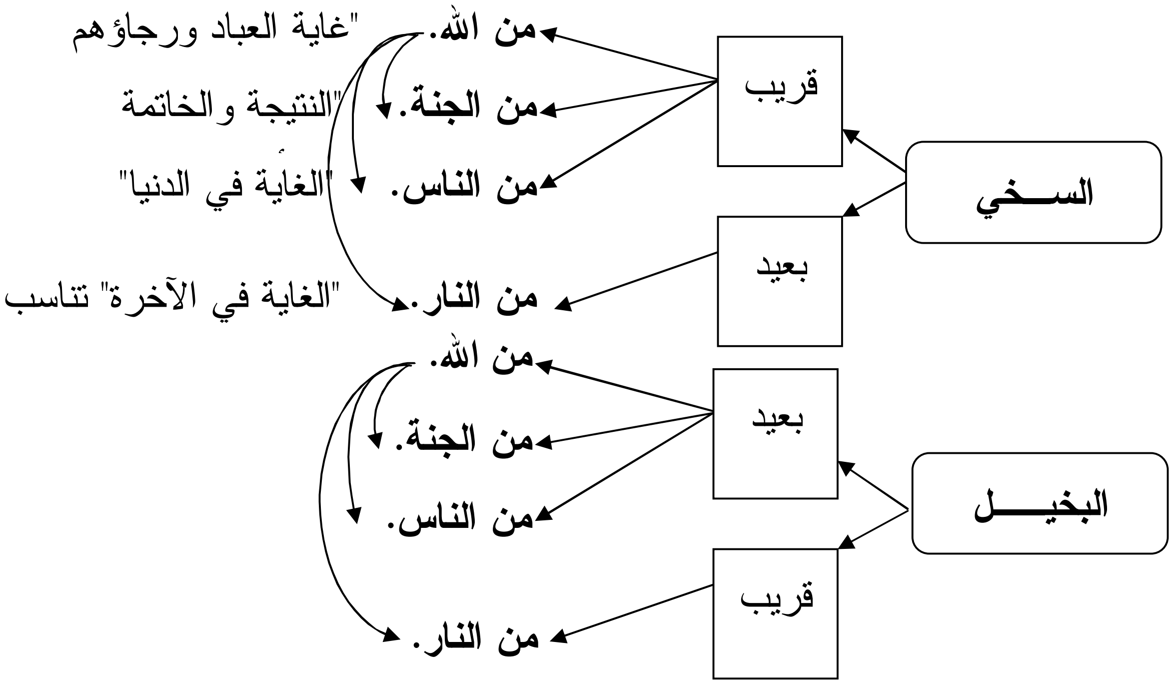

فتردّد كلمة "قريب" في ذهن المتلقي تزيد دلالة القرب أكثر، حتى يشعر بوصوله إلى مبتغاه الكلي "القرب من الله" في الدنيا والآخرة، ففي الدنيا بسخائه يقترب من الناس وفي الآخرة يقترب من الجنة/ يبتعد من النار، النار التي يقترب منها البخيل لبعده من الله ومن الجنة ومن الناس.

2- الجناس والسجع:

يرى بعض الباحثين أن الجناس والسجع[1] لا يسهمان في الترابط المعجمي، وأن وظيفتهما تقتصر على الترابط النحوي.[2] ولا ندري كيف يتم الترابط النحوي بمعزل عن الدلالة؛ لأن هذا يدخل الكلام في حد الهذيان. فـ« إنك لا تجد تجنيسا مقبولا، ولا سجعا حسنا حتى يكون المعنى هو الذي طلبه، واستدعاه وساق نحوه، وحتى تجده لا

[1] ينظر: في مفهوم الجناس وأنواعه، الحافظ التنسي التلمساني، الجانب الأدبي من مخطوطة نظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيان، ملوك الدولة الزيانية الجزائرية، تحقيق أبي طالب محي الدين، منشورات دحلب، الجزائر، (د ط)، (د ت)، ص 143، 191.

[2] ينظر: جميل عبد المجيد، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، ص 105، 130.

تبتغي به بدلا، ولا تجد عنه حولا»[1]. إذا لا يؤتى التشاكل الصوتي عبثا أو يجرّ إلى السياق جرّا، فالمقام الذي استدعاه في موضع قد يستهجنه في مواضع أخرى.

فقد ارتبط التشاكل الصوتي، الذي يحدثه الجناس والسجع، بالنصوص المقدسة والنصوص التي تدعي القداسة، حيث يكثر التلاعب بالألفاظ والمعاني، فيتوهّم المتلقي البسيط أنه كلام من العالَم الآخر. ورُوِي أن النبي"صلى الله عليه وسلم" قال لبعضهم منكرا عليه وقد كلّمه بكلام مسجوع: أسجعا كسجع الكهّان؟، وليس يُفهَم من هذا الحديث كرهُه عليه الصلاة والسلام للسجع جملة، إذْ لو كان الأمر كذلك لقال (صلى الله عليه وسلم): أسجعا. وسكت.[2]

ولعل التحفّظ الذي أبداه النبي "صلى الله عليه وسلم" تجاه كثرة التسجيع يرجع إلى المقامات التي تستعمل فيها، والخلفيات العقدية المتوارية، كونها مرتبطة بالكهان، حيث يلجأون إلى المخادعة التي تحصل للذهن جراء التشاكل والتباين، اللّذين تحدثان في فترة زمنية واحدة، حيث يتوهم التكرار (لفظا ومعنى)، ثم يحدث الاختلاف في المعنى. إن التجانس الموسيقي الذي يحدثه السجع والتحسين وما يقرُب منهما من فنون البديع الصوتية يحدو بالأذن إلى تشغيل الذهن نحو التوقع، فيتوهّم من تكرار الأصوات التي تحدث في الجناس«أنها الكلمة الأولى التي مضت، وقد أرادتْ أن تجيئه ثانية، وتعود إليه مؤكدة، حتى إذا تمكّنت في نفسه تمامها، ووعاها سمعُه انصرفت عن ظنّه الأول، وفي ذلك من طلوع الفائدة بعد أن يخالط المتلقي اليأسُ»[3].

وتتوالى الأسجاع والتجنيسات، فيشعُر الناس بتعالي مستوى النص وترفّعه عن التقليد، لانكبابهم على سحر اللفظ، فيرجع المتلقي خصوصا الذي أمن بالحسية وسيلة

---

(1) الجرجاني، كتاب أسرار البلاغة، ص 11.

(2) ينظر: ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، 211/1.

(3) الجرجاني، المصدر السابق، ص 18.

لبرهنة الاعتقاد (من حسية الوثن إلى حسية الصوت) القهقرى، ويحس بالعجز والهوة بينه وبين ذلك الكاهن. ولذا يجب أن نتفهم هيمنة الجناس والسجع على مساحات واسعة من أدب عصر الموسوعات، حيث كثر التقليد مع تراجع الإبداع والتجديد، فصار التلاعب بالبديع مهربا لمن يجتر معاني القدماء أو يسطو على ما كتبه الأحياء.

ويؤكد صاحب الصناعتين على ما تحدثه ألوان التكرار من تناسب نظمي يفضي إلى الاتساق؛ فـــ « خير الشعر ما تسابق صدوره وأعجازه ومعانيه وألفاظه، فتراه سلسا في النظام جاريا على اللسان لا يتنافى ولا يتنافر كأنه سبيكة مفرغة أو وشي منمنم أو عقد منظّم من جوهر متشاكل، متمكّن القوافي، غير قلقة وثابتة غير محرجة، ألفاظه متطابقة وقوافيه متوافقة ومعانيه متعادلة، كل شيء منه موضوع في موضعه، وواقع في موقعه، فإذا نقض بناؤه وحلّ نظامه وجُعل نثرا لم يذهب حسنه ولم تبطل جودته في معناه ولفظه، فيصلح نقضه لبناء مستأنف وجوهره لنظام مستقبل»(1).

وبهذا نستشعر وظيفة التكرار التي لا تنحصر في الجمالية أو التحسين الأسلوبي، ولكن ثمة وظيفة متصلة بكيفية تحقيق الملفوظ لنصيته، سواء أكان النص شعرا أم نثرا، فلا تزيح أجناسية النص ما في التكرار من أبعاد نصية.

وها نحن اليوم نتلقّف المكرور من المعلومات القديمة والفتاوى المعهودة المعروفة لأنها انضوت تحت عناوين مسجوعة أو مجنّسة، كأنها ليست تلك المعاني المتداولة أو المبتذلة.بل صارت الجرائد والفضائيات تشترك في المعلومات، وتتنافس في عرضها بطريقة تسحر عينَ القارئ أو أذنه.

(1) العسكري، كتاب الصناعتين، ص 302، 303.

3- التقسيم: الموضوع- بسط الموضوع.

حرص البلاغيون على وضوح الفكرة ووفاء العبارة للمعنى المقصود، إيمانا منهم بأن الإجمال في بعض السياقات ضربٌ من الإخلال، فركزوا على صحة التقسيم، وهو «أن تقسّم الكلامَ قسمة مستوية تحتوى على جميع أنواعه، ولا يخرج منها جنس من أجناسه»[1]، ذلك أن الكلام ينعقد على تيمة/موضوع في البدء، ثم تتناسل من ذلك الموضوع الرئيس فروعٌ أو أقسام تبقى على صلة به في النص، فذِكر ُالكلِّ مع الأقسام يُظهرُ وصفا شاملا دقيقا للموضوع، أمّا ذكرُ الأقسام وحدها فله أغراض أخرى حسب السياق.

ولا تنحصر علاقة المقسَّم بأقسامه في ارتباط الكل بالأجزاء، ولكن هناك أنحاء أخرى من الارتباطات والوُصَل قد تبنى على التنافر والتداخل والزيادة والنقصان، ويبقى حضور الأداة علامة على التقسيم وغيابُها علامة على التسهيم.[2]

فقبول الموضوع للتقسيم والتفريع يفتح نوافذ جديدة وينشئ شبكات متنوعة، يستدعي بعضها بعضا. ومع أن الأمثلة التي أوردها البلاغيون متنوعة بين الشعر والنثر، فإنّا نرى ورودها في النثر أوسع مجالا، إذ كثيرا ما تبنى المقالاتُ والخطب على التفصيل والتفريع، بغية الإحاطة الشاملة بالأمر، ولربما كانت المقالة العلمية التي تُبنى أساسا على التقسيم المنطقي هي الموطن الطبيعي للتقسيم، يدل على ذلك تعليق الآمدي على قول العباس بن الأحنف وقد أحسن التقسيم:[الطويل]

وصالُكم هجرٌ وحبُّكم قلًى   وعطفُكم صدٌّ وسلمُكم حربٌ

فقال: هذا والله أحسن من تقسيمات إقليدس.[3]

---

[1] المصدر السابق، ص267

[2] ينظر: السجلماسي، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، ص355، 359.

[3] ينظر: الآمدي، الموازنة بين شعر أبى تمام والبحتري، 135/2.

وبهذا يبدو منطقيا أن تُعرّف البلاغة عند اليوناني بأنها: "اختيار الكلام وتصحيح الأقسام". إن التقسيم يجسّد لنا تشكّل النص من موضوع رئيس، يتمطط بناء على علاقات منطقية إلى موضوعات فرعية، فيبقى التواشج بين المجمل والمفصّل واضحا، بحيث يُفقدُ حذفُ أيِّ جزء نصية المعطى اللغوي.

وقد صار التقسيم وسيلة لإقناع المتلقّي بأن المتكلّم قد أحاط بالشيء المتحدَّث عنه علما، فصار قادرا على تصنيفه، فضلا عما ينطوي عليه التقسيم من تشويق لانتظار الفكرة وضمان لوحدة النص.

كما يعدّ التقسيم آلية عملية لنمذجة الموضوع الرئيس في النص على شكل مواضيع أساسية، تتفرع عنها مواضيع فرعية وهلم جرا؛ لأن الذهن البشري ميّال إلى اختزان الكليات، أما الجزئيات فيستنتجها بناء على علاقات منطقية تتخذ صفة الشمولية. فلو افترضنا الموضوع الرئيس هو:" ترجمة موجزة للعالم الحافظ التنسي التلمساني "، فإن هناك أقساما قد تعوّد الذهن على استدعائها في أيّ ترجمة ستحضر في البنية العميقة.

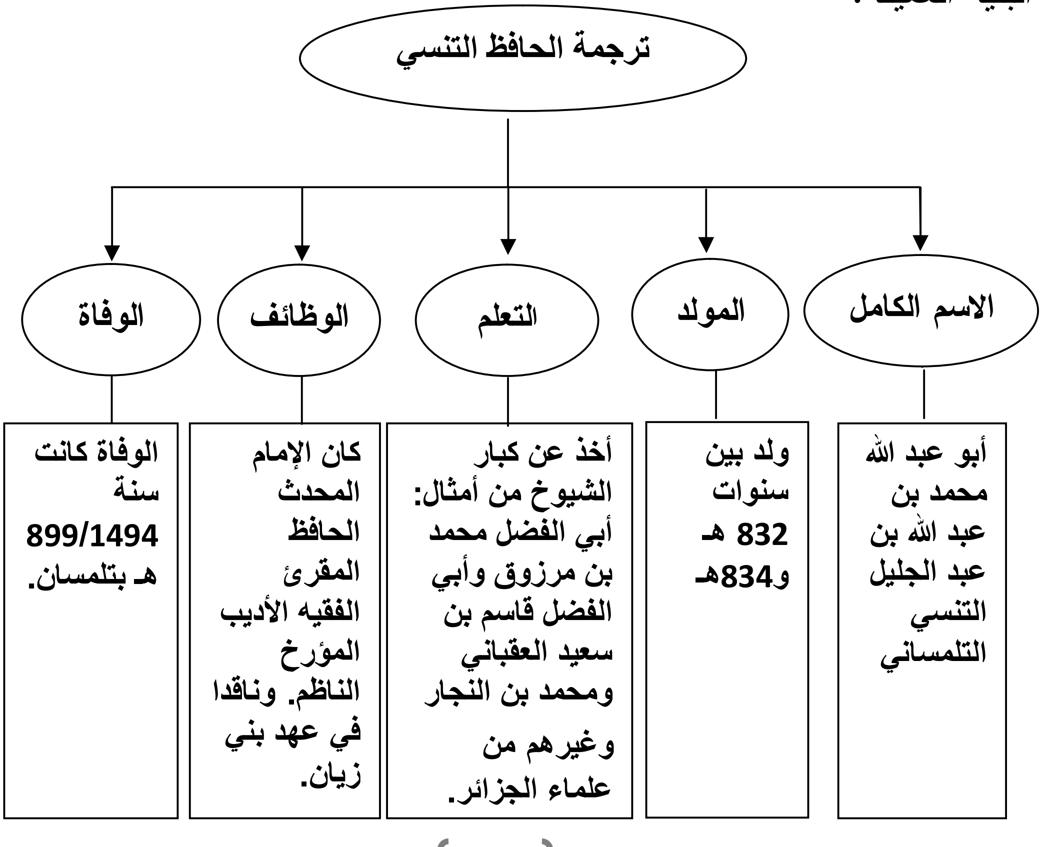

وتصدّقها البنية السطحية أولا تصدّقها. من هنا أكّد العلماء على صحّة التقسيم وضرورة استيفائه جميعَ العناصر، وجعلوا للمقسّم إطارا له مستلزمات، ففي قوله تعالى:﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً﴾[الرعد:12]، كانت رؤية البرق إطارا له وجهان لا ثالث لهما، هما الخوف والطمع. وفي قول الأعرابي: النعم ثلاث؛ نعمة في حال كونها، ونعمة تُرجى مستقبلة، ونعمةٌ تأتي من غير محتسبه[1]، لا تجد لهذه الأقسام رابعا. لكن كيف حُدِّدت هذه الأقسامُ وضُبطت قد لا نجد جوابا لهذا السؤال إلا بالعودة إلى النص المعيّن.

وقد أتاحت عودة بعض علماء النص مثل فان دايك (Van Dijk) وبتوفي(Petove) إلى النحو التوليدي–التحويلي فرضية ضبط البنيات الكبرى لنصوص الحكي والإقناع بدءا من عملية الإنتاج وانتهاء بعملية التفسير.[2] ومع كون العلماء الأُوَل لم يُتح لهم ما أتيح للمعاصرين من تقنيات المنهجية والإحصاء، غير أننا نجد القرطاجني– مثلا– بعد أن حدّد البنيات الكلية لعدة أغراض شعرية كالمدح والهجاء والفخر والنسيب والتهاني قال: « فهذه إشارة إلى بعض ما يجب في الطرق الشعرية اكتفينا بها عن بسط الكلام في ذلك، إذ لا يخفى على من له أدنى نظر في هذه الصناعة أن ذلك محوج إلى إطالة كثيرة، وكل ما أدى إلى ذلك فإنما أشرنا إليه بقوانين كلية»[3].

4- الإرصاد وشدة الانسجام:

يقصد بالإرصاد عند علماء البيان أن يكون أولُ الكلام مرصدا لفهم آخره، ويكون مُشعرا به، فمتى سمع السامع أوّل الكلام فإنه يفهم آخره لا محالة، وقد سمّاه

---

[1] ينظر: العسكري، الصناعتين– الكتابة والشعر، ص267.

[2] ينظر: فان دايك، علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، ص37. سعيد حسن بحيري، علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، ص256.

[3] ينظر: حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص 344، 352.

العسكري بالتوشيح، حيث تكون الألفاظ والمعاني لا تتنافى ولا تتنافر، كأنه سبيكة مفرغة أو وشيٌ منمنم أو عقد منظّم.[1]

وقد تضمُّ إلى الإرصاد أساليب أخرى كذكر المبادئ والتفريع، تتطلب مناسبة بين أقسام الكلام، وهذه المناسبة تتم على مستوى الوضع والاستعمال.[2]

فأما الوضع فإن هناك معاني اقترن بعضها ببعض، حتى إن وجود إحداهما صار ينبئ بالأخرى، لأنها تشترك في مجموع السمات الدلالية التي في أصل الوضع. وأما على مستوى الاستعمال فترجع إلى خبرة المتلقي بالنص المتداول، حيث يمتلك قدرة على توقّع الأجزاء اللاحقة من النص، وكلما كان النص منسجما واضحا كان أقرب إلى الإرصاد.

ومن الشواهد التي تجسّد لنا الإرصاد قوله صلى الله عليه وسلم في صفة القرآن: [دَارُ بَلاءٍ وانْقِطَاعٍ، فَإِذَا الْتَبَسَتْ عَلَيْكُمُ الأُمُورُ كَقِطَعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ فَعَلَيْكُمْ بِالْقُرْآنِ فَإِنَّهُ شَافِعٌ مُشَفَّعٌ، وَشَاهِدٌ مُصَدَّقٌ، مَنْ جَعَلَهُ أَمَامَهُ قَادَهُ إِلَى الْجَنَّةِ، وَمَنْ جَعَلَهُ خَلْفَهُ سَاقَهُ إِلَى النَّارِ، وَهُوَ أَوْضَحُ دَلِيلٍ إِلَى خَيْرِ سَبِيلٍ، مَنْ قَالَ بِهِ صَدَقَ، وَمَنْ عَمِلَ بِهِ أُجِرَ، وَمَنْ حَكَمَ بِهِ عَدَلَ]. حيث إن اقتران اللفظ مع اللفظ ورد بكيفية سلسة، فاللبس ارتبط في عديد الأحيان بالعتمة، ومن يشفع ينتظر هل تقبل شفاعتُه أم ترد، والشهادة تحتاج إلى الصدق، وقوله "ص" من جعله أمامه كناية عن العمل بأوامره ونواهيه مصيره إلى الجنة والعكس بالعكس، ثم قال: من قال به صدق؛ لأنه لا يعرض للقول الحسن إلا صدقه ومن عمل به أُجر؛ لأنه لا ثمرة للعمل إلا الأجر. وقوله: من حكم به عدل؛ لأنه لا جدوى للحكم إلا إذا كان عادلا.[1]

---

[1] ينظر: العسكري، كتاب الصناعتين، ص 302 . العلوي، الطراز، 2/168.

[2] ينظر: السجلماسي، المنزع البديع، ص341، 342.

[1] ينظر: العلوي، الطراز، 2/ 169، 170.

فهذا التساوق بين المعاني حقيقية ومجازية تمَّ على مستوى المعجم ابتداء، كون السمات الدلالية التي تجمع بين الشهادة والصدق، أو العمل والأجر، أو الحكم والعدل، مؤذنة بتراتيبة تمت على مستوى النص، وقد يتأكّد لنا الأمر لو غيّرنا تلك الكلمات عن مواضعها: من حكم به أُجِر ومن صدق به قال. وأما على مستوى الاستعمال فقد تعوّد المتلقي على تشبيه اللبس في حل المشكلات بالمشي في الظلمات .

وينحو الإرصاد في النصوص اليومية إلى الوضوح والاطراد، على حين قد لا نجد له أثرا يُذكَر في النصوص الفنية، كون المبدع يميل إلى استعمال الخيال الثانوي الذي يميزه عن عامة الناس، فيميل إلى كسر أفق التوقع زيادة في الإعلامية.إن اللغة النظام والكلام يؤثّران في الذهن، ويمنحانه القدرة على الإرصاد أو التوقع فيحكم على انسجام النص من عدمه.

ويُستثمر الإرصاد في الحذف، خصوصا إذا لم يُرِد المتكلمُ التصريح ببعض الأشياء كأن يقول لصاحبه المبذّر: لا تبذّر يا صديقي فإن المبذرين ثم يصمت.

وبقدر ما تؤثّر اللغة والكلام في الذهن، تؤثر رؤيةُ العالم في اللغة والكلام كذلك خصوصا في باب المجاز، حيث تتجلى الخصوصية في استعمال اللغة؛ إذ إن اقتران الصلاة بالزكاة أو الشهادة بالجنة أو الطلل بالغزل لا تكون لازمة على كل الأجيال أو الأجناس.

لكن جدير بالإشارة أن النصوص الأدبية الحداثية المعاصرة لم تراهن على الإرصاد، بقدر ما راهنت على تخييب توقع القارئ، وهدم التتابعات المنطقية التي قد يُعوّل عليها في فهم النص، لأن همّ المبدع صار البحث عن أصالته من زاوية التجريب.

5- حسن التخلص وتفاعل العوالم:

إذا كان الإرصاد والتقسيم وما شاكلهما من فنون ترتبط بنصوص متداولة منسجمة لا لبس فيها، فإن حسن التخلص يجسد لنا سعة قبول النص للمعاني على اختلافها وتباعدها دون شعور بتخاذل في النسق أو تفكك في البناء. يقول ابن الأثير: «أما التخلّص فهو أن يأخذ مؤلِّف الكلام في معنى من المعاني فبينما هو فيه إذ أخذ في معنى آخر غيره وجعل الأول سببا إليه، فيكون بعضه آخذا برقاب بعض، من غير أن يقطع كلامه ويستأنف كلاما آخر، بل يكون جميع كلامه كأنما أفرغ إفراغا»[1].

وقد ضرب لنا الكتّاب والشعراء أروع الأمثلة في حسن التخلص، حيث انتقلوا من الطلل إلى الغزل، ومن الغزل إلى المدح، ومن المدح إلى وصف الرحلة وغير ذلك من الأغراض... التي تبدو غير منسجمة ظاهريا، إلا إذا دقّق الناظر في أبعادها النفسية والمعرفية، واستنبط قصدية المتكلم وراء ربط بعضها ببعض.

وقد أقرّ الباحث جمال بندحمان باستحالة التقنين لحسن التخلص، كون استمرار المعنى وتعالقه أمور تختلف من نص لآخر.[2] وعلى الرغم من ذلك رأى أنه تطرد بعض العبارات في الخروج من معنى إلى معنى آخر فتصبح علامة على الفصل مثل: " فدع ذا، هذا و، من جهة أخرى، على عكس ذلك، بالموازاة ..."، وقد لا توجد أصلا إلا أن براعة المتكلم تزيل الفوارق بين الأغراض وتقوي الوشائج بينها.

ومن ذلك قول أبي نواس عند الخروج إلى ذكر الممدوح:[الطويل]

تقول التي عن بيتها خفّ مركبي ... عزيـزٌ علينـا أن نـراك تسـير
أما دون مصـرَ للغنـى متطلَّـبٌ ... بلـى إن أسـباب الغنـى لكثيـر
فقلـت لهـا واسـتعجَلَتْها بـوادرٌ ... جرَتْ فجرى في جـريهن عبيـر

---

[1] ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، 121/3.

[2] ينظر: جمال بندحمان، الأنساق الذهنية في الخطاب الشعري، التشعب والانسجام، ص82.

ذريني أكثرَ حاسديك برحلة إلى بَلَد فيها الخصيب أمير

حيث جرى الكلام على نسق واحد وكأنما أُفرغ إفراغا، فلم يشعر المتلقي باختلاف الغرض (الغزل، المدح) ولا تعدد المحمول (المرأة، الأمير).

ويطلعنا العلماء على تفاوت بين القدامى والمتأخرين في براعة التخلص، إذ أجاد فيه المتأخرون من الشعراء والكتّاب وزهد فيه القدامى والمخضرمون.(1)

وقد يرجع هذا إلى اختلاف قناة الاتصال بينهما، فما يتيحه الكتاب من نظر ومراجعة وتحويل لا يتاح في الإنشاد والمشافهة، كما أن حالة عدم الاستقرار والتنقل التي عاشها العربي في العصر الجاهلي وفي الفتوحات الإسلامية، جعلت الأدب يعبّر عن تركيب للمعاني لا تحليل لها (طلل+ غزل+ رحلة+ مدح...)، فكأن النص نقل مباشر وسرد تسجيلي لحياة العربي، على حين أسهم الاستقرار في تعمّق النظر وغوص الفكر في اكتناه الشيء الواحد وتحليل جزيئاته، وإن حدث تركيبٌ للمعاني فإنه يتم بطريقة تحليلية تجعل الهويات تتداخل وتتفاعل على نسق واحد، لذا أجاد المتأخرون في جعل النص كلا متحدا، بعضه آخذ برقاب بعض.

وحسن التخلص في النصوص المعاصرة تجاوز المباشرة والتعويل على روابط لغوية وارتمى في حضن المتخيّل، وصار ما يعدّ تباينا للموضوعات قديما أبسط بكثير من تلك الحوارات التي يفترضها الشاعر المعاصر، بين الوقائع والمضامين والنصوص الغائبة حتّى إنه يهدم العلاقات، ويبدع روابط رمزية مخالفة للمألوف كاسرة لأفق توقع القارئ، وربما جعل نصّه عبارة عن مقاطع مرقمة، ويترك للقارئ المثقف إن شاء

(1) ينظر ابن زاكور الفاسي، الصنيع البديع في شرح الحلية ذات البديع، تقديم وتحقيق بشرى البداوي، منشورات كلية، الآداب والعلوم الانسانية، الرباط- المغرب، (د ط)، (د ت)، ص142، وما بعدها. إيليا الحاوي، شرح ديوان أبي نواس، منشورات دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، بيروت، ط1: 1983م، 528/1، 529.

تركيبها وإيجاد وصلة بينها. وما هذا المقتطف من نص "حالة حصار" لمحمود درويش إلا عيّنة عن حسن التخلص في الشعر المعاصر:

-1-

ها نحن عند منحدرات التلال أمام الغروب

وفوهة الوقت

قرب بساتين مقطوعة الظل

نفعل ما يفعل السجناء

وما يفعل العاطلون عن العمل:

نربي الأمل (...)

أعداؤنا يسهرون وأعداؤنا يشعلون لنا النور

في حلكة الأقبية

-2-

هنا، بعد أشعار أيوب لم ننتظر أحدا

سيمتد هذا الحصار إلى أن نعلّم أعداءنا

نماذج من شعرنا الجاهلي (...)

-3-

هنا، لا أنا

هنا يتذكر آدم صلصاله

يقول على حافة الموت:

لم يبق بي موطئ للخسارة (...)

-4-

هنا عند مرتفعات الدخان

لا وقت للوقت

نفعل ما يفعل الصاعدون إلى الله

ننسى الألم

الألم هو أن لا تعلّق سيدة حبل الغسيل

صباحا وأن تكتفي بنظافة العلم[1]

فالشاعر المعاصر عموما ومحمود درويش من خلال هذه القصيدة لا يفتأ يتنقل بين العوالم الممكنة والحالمة (وصف الطبيعة، الحرب، قصة النبي أيوب، قصة النبي آدم) دون أن يظهر روابط شكلية تقليدية. على أن الوحدة المتوارية قد تمثّل للقارئ بعد بضع قراءات، فالشاعر حين ذكر شعور الحصار المدمر الذي يعيشه الفلسطيني فيجعله في فضاءات واسعة ضاقت في صدره، فحبست أنفاسه (منحدرات التلال، فوهة الوقت، قرب بساتين مقطوعة الظل)، ليستجلب الشاعر وضعية السجين الذي فقد حريته والعاطل عن العمل بنسق جامع (نربي الأمل).

ثم ينتقل الشاعر من التأزم النفسي إلى التأزم السياسي، إلى التأزم الاجتماعي؛ إذ وصف الأرض المغتصبة بتغير الملامح إلى النقيض صانعا مفارقة شعرية؛ فليلُ فلسطين متلألئ بالقنابل، ونور الأقبية يشعله العدو. ثم غاص في الأسرة الفلسطينية الأسيفة (الألم هو أن لا تعلق سيدة البيت حبل الغسيل).

---

(1) ينظر: محمود درويش، الأعمال الشعرية الكاملة الجديدة، رياض الريس للكتب، بيروت، ط1: 2009م، ص177، 183.

والنص إذ ينقل القارئ بين عوالم متنوعة، يستنطق فيها عناصر دقيقة (التلال، نور القبو، حبل الغسيل...) تتخلّله نصوص أخرى (قصة أيوب وآدم وحرب طروادة) تكثف إيحاءه وتعمّق الوصلات بين الهويات المتباعدة.

ثالثا/التوريـــــة:

التورية في اصطلاح علماء البيان:« عبارة عن كل ما يُفهم منها معنى لا يدلّ عليه ظاهر لفظه ويكون مفهوما عند اللفظ به (...) وهذا نحو الكناية والتعريض والمغالطة والأحاجي والإلغاز. فهذه الأمور كلها مشتركة في كونها دالة على أمور بظاهرها ويُفهَم عند ذكرها أمور أُخر غير ما تعطيه بظواهرها»[1]. ولا شكّ أن ما كان هذا حاله يتطلّب من المتكلم اقتدارا على التصرف في الألفاظ والمعاني، كما يتطلب حضور البديهة عند المتلقي.

وقد تفنن فيه الشعراء وشغل حيّزا كبيرا من تنقيحاتهم؛ حيث يرى محمد العمري أنه بعد القرن السادس للهجرة احتدم الصراع حول صورتين بلاغيتين؛ إحداهما عتيدة والأخرى وليدة هما التجنيس والتورية، وقد حلّ هذا الصراع محلّ الصراع القديم بين الطبع والصنعة (بين التشبيه والاستعارة تجوزا). وقد استحق اعتماد التورية أو التجنيس وتقديمها على غيرها صفة المذهب.[2]

ولا يخفى على أيّ دارس أن هيمنة صورة بلاغية أو أسلوب محدد على عصر أو نمط نصي ينضوي على أبعاد سياقية ومعرفية كثيرة، من هنا تجلت النسبية في تحديد السمة البلاغية واكتسبت إمكانية التحوير والتطور في التحديد والممارسة حسب النص المنتشر.

---

[1] ينظر: يحي بن حمزة العلوي، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة والإعجاز، 62/3.

[2] ينظر: محمد العمري، "المهيمنات البلاغية في الشعرية العربية"، ص 64.

وقبل أن نقف عند هذا التطور وتلك النسبية، يجدر بنا مساءلة تحديدات العلماء الأولين لبعض المفاهيم المرتبطة بالتورية:

- **فالمغالطة المعنوية:** هي أن تكون اللفظة الواحدة دالةً على معنيين على جهة الاشتراك فيكونان مرادين بالنية دون اللفظ؛ وذلك لأن الوضع في اللفظة المشتركة أن تكون دالة على معنيين فصاعدا على جهة البدلية، هذا هو الأصل في وضع اللفظ المشترك، فإذا كان المعنيان مرادين عند إطلاقها فإنما هو بالقصد دون اللفظ. والتفرقة بين المغالطة والإلغاز هو أن المغالطة (...) إنما تكون بالألفاظ المشتركة، وهي دالة على أحدهما على جهة البدلية وضعا، وقد يرادان جميعا بالقصد والنية. بخلاف **الإلغاز/الأحجية** فإنه ليس دالا على معنيين من جهة الاشتراك، ولكنه دال على معنى من جهة لفظه وعلى المعنى الآخر من جهة الحدس والحزر. ولعل مثالا عن الصورتين كفيل بالتمييز بينهما:

فمثال المغالطة المعنوية قول الشاعر: [الكامل]

فخَلَطْتُم بعض َالقرآن ببعضه ... فجعلْتُم الشُّعراءَ في الأنعام

حيث يُحتمَل أن يكون المرادُ سورةَ الشعراء وسورة الأنعام، كما يمكن أن يدلّ المعنى على شخوص الشعراء وعلى ذوات الأنعام (الغنم والإبل والبقر). وربما استُخدم هذا الأسلوبُ مطيّة لإيصال أفكار دون التصريح بها (الترميز)، أو التهكم أو زلزلة المعنى الثابت في نفس المتلقي فينشغل به.

ومثال الأحجية قول بعض الشعراء عن الضرس: [البسيط]

وصاحبٍ لا أملّ الدهرَ صحبتـــه ... يسعى لنفعي ويسعى سعي مجتهد

ما إن رأيت له شخصا فمذ وقعت ... عيني عليه افترقنا فرقـــة الأبـــد

فما هذا حاله من الكلام ليس فيه دلالة على الضرس، لا من جهة اللفظ ولا من جهة مجازه، وإنما هو شيء يُعرَف بدقة الذكاء وجودة الفطنة.[1]

فالأمر لا يتطلب تفسيرا معجميا أو نظرا سياقيا عاديا؛ لأنك متى أخذت َكلّ لفظ على حدة أو في سياقه اللغوي، وأرجعتَ البصرَ مرتين أو يزيدون عاد إليك البصر خاسئا وهو حسير. فلا استنطاقُ الدلالات المعجمية بقادر على مقاربة المعنى المقصود، ولا الدلالات التركيبية السياقية كافية، إنما يتحقق المعنى بأخذ ذلك النسق الدلالي أو الخطاطة التي عليها النص ثم طرح المعنى الأصلي، والبحث في خطاطة مماثلة ومشاكلة لنسقه دون وحداته ولهيكلته بعيدا عن محمولاته:

- صاحب الدهر دون ملل.
- النفع والسعي آتٍ منه دون كلل.
- صاحب وفيٌّ مع عدم رؤية الشاعر له.
- رؤية الشاعر له بعينه كانت إيذانا بافتراق الصاحبَين.

فما كان هذا سبيله يصلح للضرس فعلا؛ لأن الصفات السابقة صعبٌ تحقّقها مع الأصحاب الواقعيين، فيحصل إبعاد المعنى الحرفي. لكن بعد إسقاطات عديدة وسريعة قوامها الحدس والحزر معضودا بقصدية المتكلّم، قد يتأتى المراد من قول الشاعر، علما أن الأمر خاضع للنسبية، فشيء من التأوّل وقليل من التحوّل يفضي إلى معنى آخر غير الضرس.

ومع تعقّد المدنية وتزاحم الثقافات والخطابات وتقارب الخطاطات المتمايزة وتصادمها في الواقع اتخذ الإلغاز مسلكا جديدا. قال ابن حجة: «هذا النوع، أعني التورية، ما تنبّه لمحاسنه إلا من تأخّر من حذّاق الشعراء وأعيان الكتّاب (...) فإن

[1] ينظر: العلوي، الطراز، 63/3، 66.

التورية من أعلى فنون الأدب وأعلاها رتبةً (...) ولا أحرز قصبات سبقها من المتأخرين غير الفحول»[1]. إذ صار الأدباء يرتحلون بالدال عن مدلوله إلى أقاليم ما عُهد فيها، ولكن رأى فيها الأديب تشاكلا ما فاستساغه. ولم يعد المعنى يقدَّم للقارئ فينتشي للوهلة بسماعه، ولكن تنافس المبدعون في الإلغاز والضبابية والتعمية، وصار استيعاب النصوص ضربا من الحدس والحزر كما قال العلوي.

ونورد مقطعا شعريا لمحمود درويش يقول فيه:

إلى الليل مهما ادّعيت المساواة
كلُّك للكل... للحالمين وحراس
أحلامهم، فلنا قمر ناقص ودم
لا يغيّر لون قميصك يا ليل[2]

فلعل الشاعر وظّف الليل هنا ليرمز به عن المنظمات الدولية الساعية للعدل بين الشعوب، لذلك قال عنه مهما ادّعيت المساواة (كلّك للكل/ محكمة العدل الدولية، مجلس الأمن) في الأمل والألم، وفي السلم والحرب (للحالمين ولحراس أحلامهم)؛ فهناك دمنا المسفوك ظلما وقمرنا المُغيّب عمدا؛ فمهما تظاهرتَ يا ليل/منظمات أممية بالعدالة والمساواة وحقوق الإنسان، فلنا حق في الحرية (قمر كما لغيرنا من الدول) ودمٌ مسفوك ظلما لم تحرّكي فيه ساكنا، لأن لون دمائنا الأحمر يختفي في لون ليلك العاتم/ الغاشم.

---

(1) ينظر: ابن حجة، خزانة الأدب، 1/ 40.

(2) ينظر: محمود درويش، الأعمال الشعرية الكاملة الجديدة، ص 211.

المبحث الثاني: نصية البعد الإنتاجي والحجاجي

أولا/ التلميـــــح والتضمين:

يمثّل النص وحدة دلالية تتفاعل فيها البنى والدلالات على المستوى الأفقي النظمي وعلى المستوى العمودي الاستبدالي، وإذا كان ما يحدث للوحدات من إضمار وتعريف وتنكير وتكرار وربط، تتجلّى على ظاهر النص ابتداءً وتسهم في اتّساقه، فإن هناك تفاعلات أعمق تحدث في البنية العميقة للنصوص، وقد تتجلّى للقارئ انتهاءً.

وأوصل الحفر في تلك التفاعلات إلى نظر جديد للنص ينطلق من عملية إنتاجه، فبرزت نظرية التناص التي أحدثت ثورة في الدلالة والسيميائيات ونظرية الأدب واللسانيات التحويلية، فليس النص حسب رولان بارت (R. Barthes) سوى « نسيج من الاقتباسات والإحالات والأصداء من اللغات الثقافية السابقة أو المعاصرة التي تخترقه بكامله»[(1)]، أي كلّ نص هو مجموعة من النصوص.

غير أن من سنن اللغات أن تكون هناك معان مشتركة متداولة، قد تناءت عن مبتدئها وصارت ملكا مشاعا وهي أكبر من أن تُحصر، وإن كان لا بد من تصنيفها، فإنها تُنسب لإرْث عربي أو فارسي أو غربي. «فمتى نظرت فرأيت أن تشبيه الحسن بالشمس والبدر، والجواد بالغيث والبحر، والبليد البطيء بالحجر والحمار، والشجاع الماضي بالسيف والنار والصبي المستهام بالمخبول في حيرته، والسليم في سهره والسقيم في أنينه وتألمه أمورٌ متقررة في النفوس، متصوّرة للعقول (...) حكمتَ بأن السرقة عنها منتفية والأخذ بالأتباع مستحيل ممتنع»[(2)].

[(1)] ينظر: بارت، "من الأثر الأدبي إلى النص"، ترجمة عبد السلام بنعبد الله، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد: 36، آذار 1986م، ص 115.

[(2)] ينظر: القاضي الجرجاني، الوساطة، ص 161.

وإذا كان عموم الأدباء قديما يتحرجون من الأخذ عن نصوص غيرهم خوفا من معرة السرقة، التي طالت كبارهم كالمتنبي. وكان لسان حالهم يقول ما ذكر صاحب الوساطة: إن الشاعر الحاذق إذا علق المعنى المختلس عدل به عن نوعه وصنْفِه وعن وزنه ونظمه وعن رويّه وقافيته. وهو مذهب المحدثين الذين يتعمدون القلب والنقل وتغيير المنهاج والترتيب، فصار أحدهم إذا أخذ معنى أضاف إليه من هذه الأمور ما لا يقصر معه عن اختراعه وإبداع مثله.(1)

ورأت مدرسة التحليل النفسي أن الشاعر يعيش حالة قلق نفسي مستمر من شاعر سبقه شكّلت قصائده حضورا نوعيا في ذاكرته.(2) لكن عموم الأدباء المعاصرين، ووافقهم النقاد، لم يَضِرْهم من ذلك شيءٌ، بل ربّما تعمّدوا التلميح إلى نصوص في نصوصهم، ليصنعوا كثافة دلالية ناتجة عن تشاكل المعاني عبر التاريخ وبين الأقطار.

وقد عدّت كريستيفا (J. Kristeva) النص عمليةً إنتاجية من خلال إعادة توزيع لنظام اللسان بالربط بين ملفوظات سابقة ولاحقة، يسهم فيها تأويل المتلقي بالقدر الوافر.(3)

والحقيقة أن قراءة نصية لباب السرقات في التراث البلاغي العربي، أفضت إلى كون بلاغيينا راهنوا كثيرا على ما قبل إنتاج النص، لولا اصطباغ نظرهم بالأحكام القيمية، فلطالما أكّدوا على تكوين الملكة النصية، من خلال الحث على الهجرة إلى البوادي ومـــجاراة الفصحاء وحفظ الأشعار ونسيانها على رأي ابن خلدون.

فبعد أن نصح القاضي الجرجاني الأدباء بضرورة معرفة الممارسة الإبداعية، والتمييز بين درجات التأثر بغيرهم وأنواعه: كالغصب والسرق والاختلاس والإغارة.

---

(1) ينظر: المصدر السابق، ص 178، 185.

(2) ينظر: نور الهدى لوشن، "التناص بين التراث والمعاصرة"، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج:15، العدد: 26، سنة النشر، 1424ه، ص 1023.

(3) ينظر: تعريف النص عن كرستيفا في الفصل الأول/ الباب الأول من هذا البحث.

قال: «متى أجهد أحدُنا نفسه وأعمل فكره وأتعب خاطره وذهنه في تحصيل معنى، يظنّه غريبا مبتدعا ونظم بيت يحسبه فردا مخترعا، ثم تصفّح عنه الدواوين لم يُخطئه أن يجده بعينه أو يجد له مثالا يغض من حسنه، ولهذا السبب أحظر على نفسي ولا أرى لغيري بتّ الحكم على شاعر بالسرقة»(1).

ولعل هذا جوهر الاستبدال الذي يتم في نظام اللسان (البنية العميقة)، ويجعل كل نصٍّ تناصا في النهاية.

وسنقف عند بعض أشكال التناص في البلاغة العربية، وكيف هيمنت على المدونة الشعرية والسردية الحديثة، ليترسّخ مبدأ إمكانية إحياء مختلف مقولات البلاغة العربية، خصوصا إذا حُوّرت في بعض منهاجها مع النصوص:

- **التلميـــــــــح:**

عُدّ التلميحُ وجهًا من وجوه السرقاتِ الأدبية باعتباره إشارةً إلى قصة أو شعر من غير ذكره. وربما كان فيه إلغاز، على نحو ما رُوِي أنّ تميميا قال لشريك النميري: ما في الجوارح أحبّ إليّ من البازي. فقال: إذا كان يصيد القطا، حيث أشار التميمي إلى قول جرير:[الوافر]

أنا البازي المطلّ على نُميرٍ   أتيح من السماء لها انصبابا

وأشار شريكٌ إلى قول الطرّماح:[الطويل]

تميم بطَرْقِ اللؤم أهدى من القَطَا   ولو سلكتْ طُرُقَ المكارم ضلَّتِ(2)

---

(1) ينظر: القاضي الجرجاني، الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص 185.

(2) ينظر: الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 359، 360. ديوان جرير، ص 69. نشير إلى أننا عدنا إلى ديوان جرير ووجدنا تكملة للبيت برواية أخرى هي:

أنا البازي المطلّ على نُميرٍ   على رغم الأنوف الراغمات

إذا سمعتْ نُمير مُدّ صوتــي   حسبتهم نســاءً منصتـــات

فقد وظّف المتكلمان عباراتٍ تبدو عادية متداولة ليس فيها أيُّ إيحاء، لكن مع ذلك حُكم عليها بالتلميح لنصوص غائبة، أكسبت تلك العبارات ما يكتسبه النص من انسجام وإقناع وقصد، إذ لم يكن حبّ البازي مقصودا لذاته، ولكن أراد ما تفعله هذه الجوارح عندما تهبط من السماء كالوابل على قبيلة نمير، وهذا المعنى قد أخذه من بيت جرير السابق. ومع أن العبارة المُتلفّظ بها من المتكلّم لا تشير لا من قريب ولا من بعيد إلى هذا المقصود، ولا إلى غرض التهكم أو الهجاء لكن المستمع فهِم الـمُراد، فردّ بناء على المعنى المقصود. فلولا النص الغائب لما كان لحبّ البازي وأكله القطا (نوع من الحمام) أهميّة تُذكر.

إن النص الغائب قد يحضر بحمولته البنوية والدلالية والتداولية في النص اللاحق؛ لذا فمن الواجب « ألاّ تقصر السرقة على ما ظهر ودعا إلى نفسه دون ما كَمَن ونضح عن صاحبه، وألاّ يكون همُّك في تتبّع الأبيات المتشابهة والمعاني المتناسخة طلبَ الألفاظ والظواهر دون الأغراض والمقاصد»(1)، لأن وقوف القارئ أو الناقد عند التشاكلات بدل التباينات بين النصوص سيوقف النظرَ في تطورات الشعرية ومستجدات العملية الإبداعية، التي لن تعرف طريقها إلى الأصالة دون الاعتراف من الماضي وتوظيفه مع المعطيات الآنية. فالنص ليس بنية مغلقة، بل هو تناسلي توالدي يتحاور مع غيره من النُظُم السيميائية والتاريخية والاجتماعية.

وإذا كان هاجس الأديب القديم القلقَ النفسي المستمرَ من أديب سابق أعمق نظرا وأثبت قدما، حيث تراه ينظر إلى إبداع سابقه من طرف خفي، فإن هناك قلقا لا يفتر يعيشه الأديب المعاصر مع الواقع والتاريخ والهوية والمثاقفة، وصار العبور إلى الأصالة في الكتابة يستلزم أن يحفر في الإرث العالمي، ليفتق ما كان رتقا من رموزه.

(1) ينظر: الجرجاني، الوساطة، ص 174، 175.

إذ لم يعد النص الأدبي هو المنتقى الذي يتأثر بشاكلته، بل صار الملتقى الذي تتفاعل فيه النُظُم اللغوية والأدبية والفكرية قديمها وحديثها؛ فـــ«النص المنتَج ليس بكرا ولم ينشأ من فراغ، بل خضع في ولادته لنصوص متشعبة ومختلفة المرجعية تعود أساسا لتكوين الذات الكاتبة»[(1)]. والتناص هو نوع من تأويل النص، وهو الفضاء الذي يتحرّك فيه القارئ والناقد بحرية اعتمادا على مذخوره من المعارف والثقافات.

إن التلميح يجسّد أثر القارئ في استنباط النصوص المتوارية في البنية العميقة للنص، ويظهر أثر التأويل في انسجامه. فمثلا قد تردّدت على ألسنة رجال السياسة في الجزائر عقب أحداث تغيير الأنظمة في تونس ومصر وليبيا وسوريا عبارة: "نحن لا نريد ربيعا عربيا في بلادنا، لقد اكتوينا بنار الإرهاب قبل غيرنا". إن هذا النص يخفي وراءه نصوصا أخرى، تعيد غربلة المفاهيم المتداولة والمشتركة بناء على المعطيات الآنية المتزامنة، وتحوّرها حسب قصدية المتكلّم في إقناع المتلقي.

فأن يخشى الناس من الربيع أمر غير منطقي سواء بدلالته الحقيقية أم المجازية المعهودة، لكن مآلات الأحداث واقعيا في بلدان الربيع من جهة، وإصرار السلطة الرسمية على إقامة علاقة تشابه كلّي بين الأحداث الراهنة وسنوات الجمر التي عرفتها الجزائر جعل القول يؤدّي فعله إلى حد ما. فالتزاوج بين النص الحاضر والنص الغائب لغويا وواقعيا يؤكد أهمية التناص في الحجاج، وسنلحظ ذلك أكثر في:

- **الاقتباس والتضمين:** باعتبارهما توظيفا صريحا لنصوص عالية مشهورة في نصوص بسيطة، أي تضمين الكلام مطلقا شيئا من القرآن أو الحديث أو الشعر على وجه لا يشعر أنه منهما، وجمهور البلاغيين على أنّ الاقتباس يكون من القرآن والحديث، والتضمين من الشعر وغيره.[(1)]

[(1)] ينظر: نور الهدى لوشن، "التناص بين الأصالة والمعاصرة"، ص 2023.

[(1)] ينظر: القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 352، 353.

فنحن بهذا التحديد أمام نصّين يحتفظ كلاهما بخصوصياته الظاهرية ويأبي أن ينصهر في الآخر بنويا، بل يكون النص المُقحم مشدودا إلى تربته التي نشأ فيها. ولا يعني هذا عدم اندماج النصين وتضافرهما لأداء وظيفة ما، فربما زاد النص الاستشهادي قيمة نوعية للنص الأصلي أو قد يحدث العكس بأن يضيف النص الأصلي سياقا جديدا للنص المُقتبَس.

إن هذا النوع من الأخذ لا يَرَى في الاستناد إلى الآيات البيّنات وجوامع الكلم وعيون الشعر الفصيح حرجا أو انتقاصا من عملية الإبداع، أي إنه تجاوز النظر في المسألة الأخلاقية إلى مسألة وظيفة التناص. وربما هذا ما يُفسّر انتشار التضمين والاقتباس نسبيا عند الشعراء المولدين، فما قيل قد قيل، وأن تُدخِل الجَمَلَ في سمّ الإبر أهون من أن تبتكر ما لا خطر على قلب بشر.

- **الاقتباس والتضمين برؤية تناصية من خلال مقطع سردي:**

انبرى الأدباء المعاصرون يتنافسون في القدرة على استثمار المُتاح من الصور والرموز والوقائع، واستنفاد كل القراءات للخروج بتوظيف جديد لها، فالأصالة لم تعد تطمح إلى الانطلاق من العدم، وإنما تجلّت في حسن محاورة النصوص.

وفي هذا الصدد نقف عند مقطع سردي جزائري مازج بين التضمين والتلميح برؤية تناصية:

- «لا تخافي يا الجازية يا أمل الجميع..

الديناغول ليس إلا هيكلا خاويا عما قليل سيخرّ فتذروه الرياح..

غدا سينعتق المكبّلون..

غدا يا الجازية ستشرقين بلون القوزح على حارة الحفرة لتغدو ربوة ذات قرار ومكين..

لتغدو جنتين ذات اليمين وذات الشمال..

امسحي دموعك الزاحفة على ربوة الخد..

ستشرق الشمس فيهما..ستينع عليهما زيتونتين لا شرقيتين ولا غربيتين [الصحيح نحويا: زيتونتان لا شرقيتان ولا غربيتان] يكاد زيتهما يضيء ولو لم تمسسه نار.. نور على نور..

أشرقي أيتها المشكاة.. المشكاة في زجاجة..الزجاجة كأنها كوكب دري يوقَد من شجرة مباركة..

ألا أيّها الليل الطويل ألا انجل..

ألا ارحل..

ها ذياب يعود.. منير يعود.. عبله الحلوة تعود.. إبراهيم جحا يعود.. عمي الهاشمي.. أبي صالح.. نانّا علجية.. أمّا عرجونة.. عبد الرحيم.. عميروش.. الشيخ العيفة..عمار لاكريطة.. أحمد لمطَروش.. أم منير.. العيد الضحوي.. كلهم عادوا.....».(1)

يرى الغذامي أن أيّ نص أو جزء من النص يبقى دائم التعرّض للنقل إلى سياق آخر في زمن آخر، فالكلمات التي يتكون منها النص الأدبي هي سابقة له في وجودها، كما أنها قابلة للانتقال إلى نص آخر، وفي رحلتها بين النصوص تحمل معها تاريخها القديم والمكتسب.(2)

فقراءة أولى للمقطع السابق تُجلّي إشارات إلى نصوص حاضرة عن طريق التلميح (الجازية، ذياب)، وأخرى عن طريق الاقتباس والتضمين (آيات قرآنية وبيت شعري).

---

(1) ينظر: عز الدين جلاوجي، الأعمال الروائية غير الكاملة، ص 11، 12.

(2) ينظر: عبد الله الغذامي، الخطيئة والتكفير من البنيوية إلى التشريحية–قراءة نقدية لنموذج معاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط 4، 1998م، ص10، 11.

واستحضار النصوص في الأدب المعاصر عموما ومن خلال هذه العينة المدروسة خصوصا، لم يتم بنيَّة السرقة أو التقليد، إنما جيء بها للحمولات الدلالية التي تشغلها والتي يمكن أن توحي إليها، فرمز "الجازية" مثلا يحيل إلى القصة الهلالية المشهورة التي جرت أحداثها في الجزائر بعد الفتوحات الإسلامية، حيث تحكي عن معاني الحب والمغامرة والفحولة، وتمتزج فيها الأبعاد الواقعية بالميثولوجيا.

فالكاتب عندما اختار اسم الجازية لإحدى شخصياته، أتبعه باستحضار عدة مقاطع من السيرة الهلالية. لكن تصرّف فيها وحوّر دلالاتِها وألبسها معاني يسوّغها النص المعاصر فحسب.

فالجازية هي المرأة الحسناء الجموح، المخلّص، الوطن، السلم، الجرح، الثورة، الحرية...إلخ، والكاتب الذي أقحمها في تفاعلاته جعلها تكتسب فردانيتها من تعددها وتناقضها في سياقه. فلم يعد النص المتناص ينأى بجانبه، أو يكون حجّة تحضر الحضورَ نفسه في نصوص متنوعة، إنما صار يُوظّف لإقامة علاقات بين النص والتاريخ والأسطورة والواقع، وتحتفي اللغة بكونها حاضنة لذلك الهدم والتفكيك وإعادة التوزيع لتلك النصوص، وتنتشي الإيحاءات قوتها بلعبة الخفاء والتجلي في الوعي واللاوعي.

فعندما تُذكّر الذاتُ المتكلمة الجازيةَ بأنّ " الديناغول.. ليس إلا هيكلا خاويا عمّا قليل سيخرّ فتذروه الرياح" نتحسّس استحضارا لقصة هارون عليه السلام مع السامريّ عندما تركه موسى عليه السلام مع بني اسرائيل؛ وأضلّهم السامري ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلاً جَسَداً لَهُ خُوَارٌ فَقَالُوا هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَى فَنَسِيَ﴾، ثم كانت النتيجة ﴿ وَانظُرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفاً لَّنُحَرِّقَنَّهُ ثُمَّ لَنَنسِفَنَّهُ فِي الْيَمِّ نَسْفاً ﴾ [طــه: 86، 97]. فالتوظيف جاء هنا مركّبا من شخصية تراثية عربية، ثم واقع جزائري، ثم تلميح إلى مشهد سردي قرآني عن بني إسرائيل.

وقد جمع بين الثلاثة صراعُ الحق والباطل، إذ يقوى الباطل ويتزيّن ويعلو شأنه فينشغل الناس به (الصنم المعبود غدا أكبر، هؤلاء الملايين تفرقوا في كلّ شبر من المدينة)، لكن مهما طال الحزن الذي عاشته الجازية/الوطن (أيتها الدمعة الحيرى على شفير الوطن، يا ربيع الشهداء)، ومهما تعقّد وانتشر (وما تستطيعين أن تفعلي. جاوزتك الأحداث)، يبقى الحب والصدق فيما بينها وبين ذياب مسلكها الوحيد، فالجازية كذلك المرأة الحسناء الجموحة (ذياب في انتظارك.. إنه هناك على صهوة الفرس الأبيض). الحب الذي تجاوز به الكاتب دلالات الودّ بين الرجل والمرأة، ليجعله المؤذن بالثورة (لا مندوحة من قتل الديناغول.. من لسكان الحفرة غيرك)، والحرية (غدا سينعتق المكبّلون، ألا أيها الليل انجل. ألا ارحل). سيبقى رغم الألم الأملُ ورغم النار النور؛ فـــ (ثوبـــها الأبيض مضمخ بالحب والكبرياء، ودموعها ستشرق الشمس فيهما).

إن الكاتب يعود ليضرب الأمثلة القرآنية من سورتي سبأ والنور، رابطا بين نور الجازية وإشراقتها (ستشرقين بلون القوزح) التي ستسْطع على حارة الحفرة المغبونة المنسية، فتصبح جنّةً عن يمين وعن شمال، ونور الله عز وجلّ وجنّتي سبأ، ولله المثل الأعلى.

وكأنّي بالروائي بحث عن الجازية الأمل فوجدها في بلقيس المرأة السيدة القائدة والقادرة على جعل صحراء اليمن خضراءَ وجفافها ماء؛ قال تعالى:﴿ لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ﴾[سبأ:15]، ثم راح يستنسخ الآية السادسة والخمسين من سورة النور، وفيها وصف لنور الله سبحانه وتعالى، ليسوّغ بمسلك ديني غيبي تلك الأقاويل الميثولوجية عن ربط البرق ببياض الجازية.

إن هيمنة التناص على الأدب المعاصر مثّل حدثا فريدا في تاريخ الآداب عند العرب، وكانت أولى العلوم بدراسته البلاغة، باعتبارها تبحث في النص من حيث النجاعة التواصلية؛ فلم يعد التناص انزياحا شعريا جماليا تدرسه الأسلوبية، فهو حاضر

في شتى النصوص (محادثة يومية، نصوص سياسية، تاريخية...) ولغايات متنوعة (إقناع، إمتاع، انتفاع، مغالطة...)؛ كما أنه ليس مجرد آلية لإنتاج النص على مذهب باختين وكريستيفا (Kristeva & Bakhtin)؛ إنه يقع- في رأينا- في صلب النصية، إذ يسهم في انسجام النص من خلال استحضار نصوص حققت وظيفتها، وقادرة على تحقيقها في سياقات متمايرة، ويجعل انسجام النص عملية مشتركة بين المتكلم والمتلقي، يتفاعل فيها الذهن من خلال المعرفة الخلفية المشتركة، وتتبادل الوظائف بين القصدية والبنية والتأويل.

ثانيا/الاستعارة وصناعة رؤية العالم

أشرنا في الفصل الأول من الباب الأول إلى أثر المجاز في تشكيل أطر البلاغة العربية، حيث أثارت ماهيته وعلاقته بالحقيقة والكذب ووظيفته الجمالية جدلا واسعا. وظلّت مقاربته محكومة ببعده أو قربه من المعنى الحقيقي، ثم توجّه الدارسون نحو وظيفته الجمالية في النص ممثّلةً في العدول عن النمطية الأسلوبية وإثارة المتلقي. وانتهى القول بجمهور البلاغيين نحو تقسيمه إلى مجاز عقلي ومجاز لغوي.

وقد عُدِّ الجرجاني سبّاقا إلى اكتشاف المجاز العقلي من خلال قوله: "ولا يتلخّص لك الفصل بين الباطل وبين المجاز حتى تعرف حد المجاز، وحدّه أن كلّ جملة أخرجت الحكم المفاد بها عن موضوعه في العقل لضرب من التأوّل فهي مجاز. ومثاله ما مضى من قولهم فعل الربيع".

لكن المجاز العقلي قد نُسِي ولم تسعفه الدراسات البلاغية قديما وحديثا، إن تنظيرا أو تطبيقا، وعكف البلاغيون يجترّون بطريقة جافة ميّتة، ما قاله الجرجاني دون فهم أو تدبّر.[1]

---

[1] ينظر: الجرجاني، كتاب أسرار البلاغة، ص408. الطيب بن رجب، الجرجاني، "المجاز العقلي وعلاقته بالتخييل والنظم"، ضمن ندوة الجرجاني، ص57، 60. أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية، ص 199، 213.

لكن في المقابل قد تجاوبت النصوص مع المجاز اللغوي وتفاعل معه علماء البلاغة العربية، حتى تركوا لنا مهيمنا بلاغيا سيطر على الشاهد البلاغي قديما وعلى نصوص اللغة الطبيعية حديثا. وقد انقسم عند عموم البلاغيين إلى الاستعارة والمجاز المرسل.

ولم تعد النظريات المعاصرة للبلاغة تعترف بثانوية هذا النوع من الأساليب أو تقصر وظيفته في الجمالية، يقول عبد الوهاب المسيري: « نحن نذهب أن المجاز اللغوي – أي الاستعارة والكناية والمجاز المرسل– قد يكون مجرد زخارف ومحسنات في بعض الأحيان، ولكنه في أكثر الأحيان جزء أساسي من التفكير الإنساني، أي جزء من نسيج اللغة التي هي جزء لا يتجــزأ من عملية الإدراك»[1]. وبهذا توجّهت الدراسات المعرفية واللسانية المعاصرة نحو الكنه الذهني للمجاز.

وليست هذه النظرة المتباينة بمقصورة على العرب وحدهم، فالجدل حول وظيفة الأساليب المجازية قد احتدم منذ أرسطو إلى رواد الفلسفات المعاصرة من أمثال لايكوف وجونسن(Lakoof & Jonson) . يقول ريتشاردز (Richards): « تلاحظ النظرية التقليدية أنماطا قليلة من الاستعارة، وتحصر المصطلح ببعض هذه الأنماط، ولذلك تجعل الاستعارة مسألة لفظية، أي مسألة تحويل واستبدال للكلمات. في حين أنها في الأساس استعارات وعلاقات بين الأفكار، إنها عملية تبادل بين النصوص. الفكر استعاري وهو يعمل بوساطة المقارنة»[1]. بل تعدى الأمر أكثر من ذلك؛ حيث ما لبثت أن تعالت الأصوات المنادية بقراءة مختلفة عن القراءة الجمالية أو الداخلية للمجاز؛

---

[1] ينظر: عبد الوهاب المسيري، اللغة والمجاز بين التوحيد ووحدة الوجود، دار الشروق، مصر، ط1، 1422هــ/ 2002م، ص 19.

[1] ينظر:آيفور أرمسترونغ ريتشاردز، فلسفة البلاغة، ترجمة سعيد الغانمي وناصر حلاوي، أفريقيا الشرق، المغرب/ لبنان، ط1، 2002، ص95، 96.

فـــــمايير(Meyer) يرى أن ما تفرزه عملية التخاطب من الصور المجازية يؤسّس لفعل الحجاج بطريقة تفوق فعلها الجمالي.[1]

ولئن تواتر الحديث عند مؤرخي البلاغة الغربية عن الطابع اللفظي لماهية الاستعارة والبعد الجمالي الشعري لوظيفتها فإن الأمر يبدو مختلفا في البلاغة العربية، ولا ندري لمَ يصرّ عديد الباحثين، أو يسكتون في أحسن الأحوال، على إلصاق القصور الذي عرفته البلاغة الغربية الكلاسيكية على نظيرتها العربية.

وربما أوهمت النظرة إلى التحديدات البلاغية بعض الدارسين فسارعوا إلى النقد يزفّون، وتناسوا ما يضيفه الشاهد/ النص من تفاعل وتحوير؛ فمن ينعم النظر في ميراثنا البلاغي يلحظ غزارة التحليل وتنوع المداخل خصوصا في التطبيق.

فقدعني العلماء العرب القدامى بالاستعارة كثيرا، واختلفت وجهات نظرهم في حسن الاستعارة وقبحها حينا واتفقت أحيانا كثيرة.كما تناوحت مداخلهم إلى وصفها وتقسيمها؛ فكان المدخل الصرفي- النحوي الأساس إلى تقسيم الاستعارة إلى أصلية وتبعية، ففي الأسماء الاستعارة الأصلية هي ما كان اللفظ المستعار أو اللفظ الذي جرت فيه اسم جنس (جامدا أو غير مشتق)، وأما الاستعارة التبعية فهي ما كان اللفظ المستعار أو اللفظ الذي جرت فيه الاستعارة اسما مشتقا.[1]

كما ركز البلاغيون على بنية الاستعارة اللفظية-الدلالية حين قسّموها إلى تصريحية ومكنية بناء على طرفيها، كما وقف البلاغيون عند المناسبة بين المستعار له والمستعار منه، ليميّزوا بين أنماط من الغريبة والجديدة والواضحة والمبتذلة؛ يقول صاحب الوساطة: «أما الإفراط فمذهب عام في المحدثين وموجود كثير في الأوائل، والناس فيه مختلفون؛ فمستحسن قابل ومستقبح راد، وله رسوم متى وقف الشاعر، ولم

---

[1] Michel Meyer, Question de rhétorique-langage raison et séduction, P 143.

[1] ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص380، 388.

يتجاوز الوصف حدّها جمع بين القصد والاستيفاء وسلم من النقص والاعتداء، فإذا تجاوزها اتّسعت له الغاية وأدته الحال إلى الإحالة، وإنما الإحالة نتيجة الإفراط وشعبة من الإغراق والباب واحد، ولكن له دُرَج ومراتب»[1].

ويرى بعض الدارسين أنه على الرغم من الاختلافات في فهم الاستعارة عربيا بين ناقد أو كاتب وآخر إلا أن فكرة النقل كانت مركزية، قال بها عموم البلاغيين كالحاتمي والعسكري، ومفادها أن الاستعارة نقل كلمة من سياقها الأصلي إلى سياق آخر. ثم ظهرت فكرة الادّعاء التي طرحها الجرجاني مقررا أن الاستعارة تتم على مستوى المعاني (المعنى ← معنى المعنى)؛ لأنك « إذا قلت رأيت أسدا فقد ادّعيت في إنسان أنه أسد، وجعلته إيّاه، ولا يكون الإنسان أسدا»[2].

إن كلتا النظرتين تؤتي أكلها إذا اجتمعت مع الأخرى في التحليل، فالقول بحدوث الاستعارة بين سياق جملي وسياق آخر، منطلقه الأساسي النظر إلى الألفاظ بوصفها وحدات معجمية يمكن أن تتحقق لها الاستقلالية، وأن تُنقل بعد أن تخلع مستلزماتِ سياقها العام النفسي والاجتماعي والثقافي إلى جملة أخرى. وقد كان من نتائج هذه الفكرة نزوع البلاغيين نحو مقاربة المعنى المجازي، بناء على المعنى الحرفي أو التحليل المكوّناتي، واستحسان الوضوح والتشابه في العلاقة بين طرفي الاستعارة.

أما فكرة الادّعاء فتُصوّر لنا الكلماتِ مجالاتٍ مفهومية مشدودة إلى علاقاتها الذهنية والواقعية والنصية. فــ« إذا تأملنا حقيقة الاستعارة في اللغة والعادة، كان في ذلك أيضا بيانٌ لصحة هذه الطريقة ووجوب الفرق بين القسمين؛ وذلك أن من شرط المستعار أن يحصل للمستعير منافعه على الحد الذي يحصل للمالك، فإن كان ثوبا لبسه

---

[1] ينظر: الجرجاني، الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص 224.

[2] ينظر: عبد الله الحراصي، دراسات في الاستعارة المفهومية، ص 14، 15.

كما لبسه، وإن كان أداةً استعملها في الشيء تصلح له، حتى إن الرائي إذا رآه معه لم تنفصل حاله عند من حال ما هو ملك يدٍ ليس بعاريةٍ (...) ومعلوم أن ما هو كالمنفعة من الاسم أن يوجب ذكره القصد إلى الشيء في نفسه»[1].

وتبدو فكرة الادعاء التي نادى بها الجرجاني مرتبطة بالمعاني أكثر من الألفاظ، مفترضةً أن هناك إمكانية تفاعل بين المجالات والمفاهيم، حتى إن القارئ لا يشعر بغرابة نقل الشيء من حقل إلى آخر، وتلبّس اللفظ بسمات معنوية للفظ آخر.

يورد بعض الباحثين فروقا جوهرية في النظر إلى الاستعارة بين البلاغة في عهدها الكلاسيكي والبلاغة المعاصرة نوجزها في عدة نقاط:

- فالاستعارة قديما ظاهرة لغوية، وليست فكرية، مرتبطة أساسا بالشعرية، على حين يراها البلاغيون المعاصرون تنتظم الفكر في جميع مظاهره، وتمثّل ظاهرة مركزية غالبة في دلالة الكلام العادي اليومي، كما أنها أداة في تصوّر العالم والأشياء، فهي جزء من النظام العرفني.
- إن الاستعارة في النظرية الكلاسيكية عبارة لغوية جديدة أو شعرية يُستعمل فيها لفظ واحد أو أكثر، في معنى غير معناه المعهود المألوف للتعبير بناء على شبه بينهما. أما في النظرية الحديثة فهي إسقاط عابر للمجالات في النظام المفهومي، وما تلك العبارة الاستعارية إلا تحقّق سطحي لتلك العمليات التي يجري بها الإسقاط المفهومي في الذهن.
- الوصول إلى المعنى المجازي في النظرية الكلاسيكية يكون بالانطلاق من المعنى الحرفي فإجراء بعض العمليات الخوارزمية عليه، ثم الانتهاء إلى ما يمنع الفهم الحرفي

---

(1) الجرجاني، أسرار البلاغة، ص 324، 325.

فيثبت المعنى المجازي. على حين ترى النظريات المعاصرة سبيلا آخر لفهم المعنى المجازي يتم من خلال الإسقاط ما بين المجالات.(1)

وقد تبلورت النظريات المعاصرة للاستعارة عند مجموعة من العلماء من أمثال لايكوف و جونسن و جماعة مو (Lakoof - Jonson - Groupe Mu) ؛ وطُرحت أسئلةٌ عن الأنثروبولوجيا ورؤية العالم والذهن والتجربة والجسدنة؛ إذ إن الاستعارة تشي بما سبق وتصنعه؛ فعندما يقول الخفاجي: [الكامل]

والشّمسُ تجنح للغروب مريضةً   والرعدُ يرقي والغمامةُ تنفثُ

يكون قد صوّر ظاهرة طبيعية تحدث في جميع الأمصار والأعصار وهي اصفرار الشمس عند غروبها في سماء غائمة، لكن ما لجأ إليه الشاعر بناء على تجربته مع المرض والرقية الشرعية، هو تصوير الشمس على أنها شخص مريض، ورذاذ المطر بمثابة ما ينفثه الراقي الذي صوّر صوته على أنه الرعد. ويخيّل إلينا أن هذه العلاقات بين الراقي والمريض تجربة يعرفها المسلمون ابتداء، وتعكس ثقافة دينية وملمحا أنثروبولوجيا يرى الرقية سبيلا روحانيا لعلاج المرض، ثم بعد هذا المنطلق الجمعي يبرز البعد الفردي للشاعر من خلال ربطه الإبداعي بين خطاطتين، رآهما ذهن الخفاجي في غاية التناسب.

فتشبيه الشمس بالإنسان أو الإنسان بالشمس حاضر في ذهن العربي منذ القديم؛ فهي رمز الحياة بشروقها يبدأ يوم الإنسان، وبأيلولتها نحو الغروب يأفل معها نشاطه. وقد كان جمالها رمزا للملوك والعظماء وإشراقها، موحيا بالحياة ونورها دليلا على العطاء والنماء، وهاهو شاعرنا يصوّر اصفرارها وتواريها بالمرض لجامع اللون.

---

(1) ينظر: الأزهر الزناد، نظريات لسانية عرفنية، ص 142، 143.

ثم لا يفتأ الشاعر يبني نسقا بديعا عندما يستعير من الراقي صوته ويجعله للرعد، وبين هدير الرعد وكلام الرقية وصلة عند كلّ مسلم؛ فالله عز وجل قال في محكم تنزيله:﴿وَيُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ وَالْمَلَائِكَةُ مِنْ خِيفَتِهِ﴾[الرعد:13]، والتسبيح قد نجّا ذا النون من الابتلاء، قال تعالى:﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنْ الْمُسَبِّحِينَ لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾[الصافات: 143-144]. خصوصا إذا تخلّل رقيةَ الرعد نفثاتُ القطر من الغمام ولطالما كانت قطرات الغيث نفعا وخيرا وشفاء، فهي التي تُحْيي الأرض من بعد ما قنطوا، وتُخرِج الزرعَ مختلفا ألوانه وتُذهب الرجسَ وتنزل السكينة على المؤمنين.

ويغلب الظن على أن الشاعر كان في موضع تأمل في السماء بشمسها وغيومها ورعدها، فهزّت وجدانه ودغدغت حسّه الديني الروحي فاستذكر الله، علا وسما فوق سمائه، فحضرت الرقية بوصفها قدرة روحية في جبلّة بشرية.وربّما لا تروق هذه المناسبة بين حال السماء وحال الرقية رؤيةَ العالم عند المجتمعات غير المسلمة أو المجتمعات المادية العقلانية عموما.

لكن لا يعني هذا انفصال كلِّ نص برؤية صاحبه أو مجتمعه، فهناك صورٌ تمثّل رؤية الإنسان مهما كان جنسه، ولا تأخذ بعدا أنثروبولوجيا خاصا وربما راق كلَّ قارئ هذا البيتُ مجهول النسبة عجيب الصنعة:[الطويل]

تدلّى عقابُ القُرط منها مُخاطرا   ليغتـــــال لولا جيدُها حيّةَ العقـــد[1]

فالشاعر وضعنا في مشهد سينمائي حيّ يكاد يخرج باللغة إلى نطاق الجسدنة وبالنص المكتوب نحو الشريط المصوّر وبالجماد نحو الحيوانية، حيث راح يتغزل بمحبوبته، مشبّها قرطَها بالطائر الجارح/العقاب الذي يهوى متدلّيا نحو فريسته الحيّة/العقد، وقد أومأ بالعقاب إلى السمو وبالحية إلى الاستفال، مما يشي بطول رقبتها

(1) البيتان اللذان قمنا بتحليلهما أُخذا من كتاب أبي مطرف أحمد بن عميرة، التنبيهات على ما في التبيان من التمويهات، ص 112.

فهي فارعة حسناء، فكانت المخاطرة لشراسة الحية ولصعوبة الانقضاض من أعلى إلى أسفل، لكن يفاجئنا الحدث بالنهاية المفتوحة، فلا العُقاب وَصَلَ ولا الحيّة اُغتِيلت؛ فبرزخ طول الرقبة قد كتب على هذا المشهد أن يتكرر ويتجدد، وحالة التردد والحيرة هي ديدن العشّاق.

وكأن الشاعر بهذا التوتر في المشهد يختصر شراسة الرغبة والعشق الذي يُقابَل بالتمنع والتبخّل من المرأة، فلا زال ذلك حاله كلما دنا وتدلّى وكان قاب محبوبته أو أدنى، فلا الرجوع بكافٍ صاحبَه ولا المخاطرة بمضمونة العواقب.

ويبدو أن هذه الرحلة التي قام بها الشاعر من مجال الحُلي إلى مجال العُقاب والحيّةِ أكبرُ من أن توصَف بالغرابة أو تصطبغ بالبساطة والانسجام، بل ربما كانت أعمق مما اختزلناه في أسطر شحيحة.

ونحن حين نؤمن بعمق النظر للاستعارة، عند الجرجاني والآمدي مثلا في التراث البلاغي العربي، وصعوبة أن نحكم عليه بما حُكِم على البلاغة الغربية التقليدية، لا نجحد تباين طبيعة النصوص ومرجعية الاستعارات بين الحاضر والموروث العربي، ولا ننكر كذلك الصبغة شبه العالمية لتقعيدات فلاسفة اللغة الغربيين للاستعارة.

فبالنسبة لجماعة مو(Groupe mu) وقد شكّلت هذه الجماعة مرجعيةً أساسية لمحمد العمري في بحثه عن قراءة جديدة للبلاغة العربية، ترى أن الاستعارة ليست استبدالا للمعنى فحسب، بل هي تغيير للمحتوى الدلالي لتعبير ما بشرط أن يكون محصّلة لاجتماع عمليتي زيادة وحذف الذرات الدلالية.(1)

(1) ينظر: الحسن بوجلابن، "الانزياح المنطقي من منظور جماعة مي"، مجلة علامات، ج67، مج 17، ذو القعدة 1429ه/ 2008م، ص 171.

فـــإنتاج المجاز يرتبط بعملية شديدة التعقيد في الإنسان، هي عملية الإدراك. والمجاز جزء من منظومة أكثر اتساعا هي منظومة اللغة، كون الإدراك الإنساني لا يتجلّى من الكمون إلى التحقق إلا باللغة.[1]

فلم يعد تحديد المستعار له والمستعار منه غايةً في حد ذاته، أو أن نتجادل في المستوى الذي تتم فيه الاستعارة أهو الألفاظ أم المعاني، لأن ذلك لا يغني المحلّل المعاصر الذي ازدحمت في ذهنه الخطاباتُ، ولا المتعلم الذي لم يعد همّه تلك القوالب المُحنّطة التي لا تعينه على تنمية ملكة التذوّق أو الإبداع.

يقول جورج لايكوف (Lakoof): «اللغة لا ترتبط باللغة أو بالألفاظ بل على عكس ذلك، فسيرورات الفكر البشري هي التي تعد استعارية في جزء كبير منها، وهذا ما نعنيه حين نقول إن النسق التصوري مُبَنْيَن ومُحدَّد استعاريا. فالاستعارات في اللغة ليست ممكنة إلا لأن هناك استعارات في النسق التصوري لكل منها»[2].

من هذا المنطلق برز توجّه جديد في درس الاستعارة يؤمن أنها ظاهرة منتشرة في نصوصنا اليومية كما في نصوصنا الشعرية، ويبحث عن الأسس الفكرية التي أسهمت في إنتاجها بدل الاكتفاء بتفكيكها سطحيا.إذ طفق البلاغيون المعاصرون يحفرون في علاقة الاستعارة بالمقولات الكبرى كالعقل والجسد والتجربة. وأعلن لايكوف وجونسن (Lakoof & Jonson) عن ثورة معرفية؛ تمثّلت فيما اصطُلِح عليه بجسدنة العقل.

---

[1] ينظر: أحمد صبرة، "المجاز ورؤية العالم"، مجلة علامات، ج67، مج 17، ذو القعدة 1429هـ– 2008م، ص47.

[2] جورج لايكوف ومارك جونسن، الاستعارات التي نحيا بها، ترجمة عبد المجيد جحفة، دار توبقال، المغرب، ط1: 1996م، ص 23.

وقد أوضح نيتشه ذلك حين سئل: ما الحقيقة؟ فقال: إنها جيش متحرّك من الاستعارات والمجازات المرسلة والتجسيمات، وما نراه حقيقة وواقعا هو استعارات قديمة.[1] باعتبار أن الاستعارة تجنح غالبا نحو تجسيد التصوّرات المعنوية في قالب حسي أو تصبح بفعل التجربة والخبرة ذات طابع مجسّم.

إن المدخل الجشطالتي الذي بنى عليه لايكوف وجونسن(Lakoof & Jonson) نظريتهما يرى الاستعارة تركيبا وبنية لنظام مفاهيم عادية في ثقافتنا ولغتنا اليومية، وهي خيالية وإبداعية وقابلة لإعطاء مفهوم جديد لخبراتنا وتجاربنا في الوقت ذاته. فالاستعارة قد تضيء صورة وتقمع أخرى، خصوصا أن حواسنا تمتلك موهبة ابتكار الترابطات بين المفاهيم الثقافية في الماضي والحاضر، فضلا عن ذلك تضيف استعاراتنا معنى للمفهوم حتى بعد خروجه من الصورة المجازية.[2]

بناء على ما سبق عندما نهمّ بمقاربة نصوص عربية معاصرة نجد أنفسنا بين سندان الأصالة ومطرقة الحداثة؛ بين استحضار تراثٍ، قد توقّفت سيرورته منذ أمد، دون تقويل لنصــوصه أو تكلّفها واستناد لحاضر بلاغي، أسهم فيه الغرب بجانب أكبر وصار بفعل العولمة ومعاصرته إلينا أقرب، لمّا تسْكنْ نظرياتُه أو تطمئن نتائجُه.

وقد قام المفكر عبد الوهاب المسيري بدراسة لعلاقة الصور المجازية بصناعة الرأي العام، فوجد أن الإعلام السياسي الغربي يستخدم صورا مجازية كثيرة معبرة عن رؤيته للعالَم، وطامحةً إلى تغيير الرؤى المخالفة وتبدو وكأنها محايدة؛ فهم حينما يشيرون إلى العالم العربي بالشرق الأوسط أو المنطقة، فإنهم في واقع الأمر يفرضون

---

[1] أحمد صبرة، "المجاز ورؤية العالم"، ص 75.

[2] ينظر: يوسف أبو العدوس، التشبيه والاستعارة منظور مستأنف، دار المسيرة، عمان، ط1: 1427هـ–2007م، ص252.

صورا مجازية تجسّد مفاهيمهم؛ فمصطلح المنطقة أو الشرق الأوسط ينقل إلى وجداننا صورة أرض بلا تاريخ أو هوية أو تراث.(1)

وتتنوع وظائف الصور المجازية داخل القول الحجاجي والعمليات الاستدلالية حسب الأهداف المتوخاة من استعمالها، فمنها التكثيف والتزين (القول الحجاجي)، ومنها تغييب المسؤولية الواضحة عن القول (المتكلم)، ومنها تحريك المتخيّلة (السامع)، ومنها إبداع صور جديدة لمعالجة بعض القضايا والوقائع (المقام).(2)

نموذج تطبيقي: مقال صحفي عن أحداث غرداية/ رمضان 2015م.

بغية تقريب كلامنا إلى النص وحتى يكون أقدر على تمثّل النظرية، ارتأينا أن نأخذ نصّا صحفيا معاصرا من جريدة النصر، عالج الأزمة التي حدثت بين الإباضيين والمالكية أو بني ميزاب والعرب في غرداية منتصف شهر رمضان المبارك 1436ه/ 2015م.

جاء النص المأخوذ من جريدة النصر بعنوان "المخزن يقود مخططات لزرع الفتنة في غرداية".(3)

وقد تعددت الاستعارات التي تضمّنها المقال، ويمكن أن نبوّبها وفق الكليات الآتية:

- الفتنة نار:

– إشعال فتيل المواجهات.

– تشويه بعض الحقائق.

(1) ينظر: عبد الوهاب المسيري، اللغة والمجاز بين التوحيد ووحدة الوجود، ص 19.

(2) ينظر: عبد السلام عشير، عندما نتواصل نغيّر– مقاربة تداولية معرفية لآليات الحجاج، ص 122

(3) جريدة النصر الجزائرية ليوم الثلاثاء: 14جويلية 2015م/ 27 رمضان 1436، ص 3.

- الفتنة مخبوءة:

- زرع الفتنة. (مستخدمة أذرعها الإعلامية)
- دسّ سم الفتنة.
- حشد مندسين.
- دولة شقيقة وراء الفتنة.

- الفتنة فيلم:

- دخلت الحملة الدعائية(...) فصلا.
- مستعملة ورقةَ اضطهاد الأمازيغيين.
- وجود سيناريو سيء الإخراج.
- عدم فشل سيناريو الدم.

- الفتنة نقود وسلعة:

- الجزائر تدفع ثمن مساندتها لقضية الصحراء الغربية.
- تكدّست العديد من المواقع الإعلامية.
- دخلت الحملة الدعائية.

- الفتنة حرب:

- يشنّ نظام المخزن حملة دعائية.
- حرّك النظام المغربي مجددا آلته الدعائية الإعلامية.
- وجدت في أحداث غرداية فرصة للتهجم على الجزائر.
- ومحاولة زعزعة استقرارها.
- تحريك جيش من الفايسبوكيين.
- بروز بوادر الانفصال وتقرير المصير.(حسب الإعلام المغربي طبعا).

إن الاستعارات السالفة قد تبدو من كثرة تداولها تعابير حقيقية وضعية، سعت إلى تقريب الأحداث المؤلمة التي حدثت في غرداية إلى المتلقي الجزائري ابتداء، من خلال ربط وقائعها بأشياء وعلاقات تنتمي إلى مجالات مفهومية أكثر تفاعلا معه، وأقدر عل التأثير فيه مثل: الحرب والنار والسينما والتجارة.

فهذه الاستعارات بقدر ما هي تصوّرات عقلية تبدو متجسّدة متشكّلة فعليا، فأزمة غرداية هي مفهوم عام عائم: سياسي واجتماعي وعقدي وعرقي وداخلي وخارجي وأحداثها متنوعة، فيها قتل وعنف وتأديب وردع ومطالب مشروعة وغير مشروعة وهلم جرا. وليس هناك أفضل من الاستعانة بالصور الاستعارية لتكبير حقيقة ما أو توجيه الرأي العام نحوها. فجريدة النصر المحسوبة على الحكومة الجزائرية ومن خلال هذا المقال لم تقف كثيرا عند تصوير الوضع، بقدر ما راحت تنبش في أصوله وأسبابه الخارجية، ثم إنها اتخذت إستراتيجية ناجحة حين راهنت على المكان "**أزمةغرداية/ أحداث غرداية**" في العناوين التي تصدّت للموضوع دون التركيز على الصراع المذهبي والعرقي والسياسي الذي حدث بالمنطقة.رافضةً مبدئيا أن تكون دوافع الأزمة داخلية محلية، راميةً كلَّ الثقل على نظام المخزن المغربي، الذي أبى عبر إعلامه المأجور إلا أن يجسّد هذه الأزمة حسيا على أنها صراع من أجل الحرية والانفصال: فيه تصفية عرقية بين العرب والأمازيغ، وحديث عن تقرير المصير وقمع أمني وما إلى ذلك.

ولا شكّ أن هذه الحملة الإعلامية المغربية تنطلق من خلفية ورؤية غير بريئة، إذ لا بدّ من تحقيق مادة إعلامية تكون وسيلة ضغط وورقة ابتزاز بخصوص الصحراء الغربية على النظام الجزائري.

فصاحب المقال راهن على كشف التداعيات الممكنة التي يمكن أن تأخذها أحداث غرداية وهو مقصد شريف، ولكنه استصغر، في المقابل، معالجةَ الوضع القائم

وتحليله حتى إن القارئ يشعر بتمويه مقصود للقضية، ولعل في ذلك صناعةً لرأي عام متمثّل في ربط كلّ تحرّك أو فوضى داخل الجزائر بأياد أجنبية، وفي ذلك إيقاظ للحيطة أو تثنية للهمم.

ومجال النار مثّل مَعينا لاستعارة بعض الكلمات التي تعكس خبرة سابقة وتجربة حسية، إذ من العادة أن يصاحب الفوضى والأزمات إشعالُ نار وإطلاق رصاص وتصاعد الدخان، فصار من العرف والمتداول أن تحضر استعارات من هذا القبيل: إذكاء نار الفتنة، صب البنزين على النار، فتيل المظاهرات، إلهاب الشارع... فليس حضور مجال النار وتقاسمُه الدورَ مع مجال الحقيقة في التعبير عن أحداث غرداية مجرد خيال ونقل لغوي، بل هو من صلب التجربة التي سجّلتها الحواس وجسدنها العقل.

أما كون الفتنة شيئا مخبوءا فتصدّقه مآلات الأزمات التي تحدث في العالم، خصوصا في ظلّ السيطرة الغربية التي تعمل على زعزعة العالم في كل المعمورة، باستخدام المخابرات والجوسسة.

ولا شكّ أن استعارات مثل: (زرع الفتنة أو دس سمّ أو تحريض مأجور)، قد أُخِذت من تجارب واقعية، فرجال الأمن والتحري يركزون على "النبش والحفر" في أوساط المتصارعين بغية "تجفيف منابع الفتنة أو استئصال جذورها"، والوصول إلى الفاعلين الحقيقيين (المتوارين عن الأنظار).

فعلى الرغم من ارتباط كلمة "زرع" أو "جذر" بالنبات وهو مجال محمود في أكثر الأحوال، إلاّ أن الكيفية التي ينمو بها من حيث زرع البذرة في التراب، فتتوارى والعناية بها بسقيها ثم ظهورها على السطح بعد ضرب جذورها في أغوار الأرض، قد أوحت لكثير من الإعلاميين استعارة هذه الخطاطة لتوصيف ما يحدث من فتن عميقة، فصناع الفتن أو الثورات –عموما– عادةً ما يستوحون من نمو الشجرة أفكارهم؛ حيث

يتعمدون الستر وزرع قناعاتهم في عقول الناس والصبر على تنميتها بالحجج والقرائن حتى لا تفتر هممهم، فيصبح من الصعب إزالتها إن بالقوة (الاقتلاع) أو بتغيير القناعات (غرس بذور الخير). ولهم مقولة متداولة فحواها: "إن الشجرة التي سيكتب لها أن تزهر وتثمر يجب أن تُدفن بذرةً أولا في التراب".

والحقيقة أن الاستعارات تبيح التفاعل بين المجالات التي تبدو متعارضة نسبيا؛ فالانحناء يكون للخضوع ويكون لزرع السنبلة والقنبلة.

ثم يُكتب للشجرة أن تثمر وللحبلى أن تلد وللكأس أن يفيض وللقنبلة أن تنفجر وللنار أن تستعر وللصراع أن يظهر. وهنا نلحظ كثرة توظيف الاستعارات المجسّدة للصراع (الفتنة/ حرب) صراع صوّره صاحب المقال على أنه بين نظام المخزن والجزائر.

فالإعلام المغربي حسب المقال وظّف الكلمات المناسبة لهدفه من تغطية الأحداث، أي الرغبة في جرّ أحداث غرداية ورفعها إلى مصاف الحرب من أجل الاستقلال والانفصال:(اضطهاد الأمازيغ، القمع، التصفية العرقية، بوادر الانفصال وتقرير المصير). حتى تكون بذلك هذه الفتنة بمثابة "ثمن" تدفعه السلطة الجزائرية بسبب مساندتها للصحراويين.

لذلك كانت الاستعارات المستخدمة من صاحب المقال ردّا مماثلا بل أكثر تجسيما لحالة فتنة/ حرب، إذ من شأن تعابير استعارية مثل "يشنّ نظام المخزن حملة، حرّك آلته، وجدت في أحداث غرداية فرصة للتهجم، تحريك جيش من "الفايسبوكيين" تجسيد تصورات معنوية في العقل قادرة على التأثير في المتلقي وإشعاره بخطورة الوضع.

وبالنظر إلى أن الحرب تبدأ بالكلام وتُسيّر بالقرارات والأحكام فقد رُبطت في هذا النص بحرب الإعلام التي صارت في الشعور الجمعي السلطة الرابعة على أقل

تقدير، ونحن قد عشنا ما فعل الإعلام بما اصطُلح عليه بثورات الربيع العربي خصوصا في ليبيا وسوريا، وفي هذا السياق يحضرنا شاهد قرآني عن تلازم القول والفعل، هو قوله تعالى:﴿فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيراً﴾[الإسراء: 16]، فقد قال جمهور المفسّرين إن القول هو العذاب.

لكن ماذا عن المعلومات الواردة بشأن تقرير المصير والتصفية العرقية في الإعلام المغربي؟ فتجسيد الحملة الإعلامية المغربية على أنها حرب وصراع، من شأنه أن يضعف كيدها بالنسبة للقراء ويجعلهم على أهبة الاستعداد للتثبت من المعلومة، غير أن يبقى غير كافٍ يستتبع ردا مقنعا على حججها ينغرس في الأذهان.

يصوّر صاحب المقال الأمور على أنها فيلم أو مسرحية "نص، فصول، سيناريو، إخراج".

والربط بين الإعلام الموجّه أو المغرض بالأفلام غير جديد أو غريب لاقتراب المجالات، وينطوي على مقاصد عدة، فقد اختزلها في "فيلم" ليحييَ خبرات وتجارب عند المتلقي الذي لا شك أنه شاهد أفلاما في حياته، فربما ارتبك ذهنه في نمذجة تلك الحملة الإعلامية أو تمثّلها فيزيائيا، لكنه يبقى "سيناريو هذا الفيلم سيء الإخراج"، مهما كُتِبت "فصول جديدة"- واستُبدلت أساليبه "فشل سيناريو الدم".

لقد وقفنا عمليا عند مقولة "الاستعارات نحيا بها" وتمثّلنا أثرَ الجسد والتجربة في العقل..

ثالثا/ تقنيات الحوار:

أشرنا في ثنايا هذا البحث، إلى كون المدونة القرآنية والشعرية وجّهت عملية تقعيد البلاغة العربية، ولم يختلف البلاغيون في المفاصل الكبرى لهذا العلم، لكنّ الحقيقة أن ابتغاءهم فيما آتاهم الاستقراءُ الشعرَ والقرآن، لم ينسهم نصيبهم من الوظائف

الأخرى. بل لو كان القرآن وحده ديوانَهم ومنه وإليه تقعيدُهم، لكفاهم بما فيه من سردية وشعرية، وأمر ونهي، وتقرير وتقريع وحجاج، ومتداول وغريب، وإيجاز وإطناب، وحقيقة ومجاز... إنه مرآة صادقة لتنوّع أشكال النصية واحتكامها للسياق الخاص المُحدِّد لها.

لقد همّ العسكري بفصل إقليم الكتابة عن الشعر، ثم جاء القرطاجنّي فحزم منهاجه بالتمييز بين نصية المحاكاة ونصية التخييل، ولمّ شملَهما غيرُ واحد من البلاغيين. فتمازجت كثيرٌ من تقنيات الإمتاع مع الإقناع والحوار مع السرد، وإن كانت الغلبة لسحر البيان. ومن أبرز الأساليب التي حضرت في النصوص المعاصرة وصار يدّعيها المتطرّف والمعتدل، الإسلامي والعلماني، والوطني والقومي، أسلوب الحوار، فهو عماد الديمقراطية وذروة سنام الحقيقة.

ويُعرَّف الحوار على أنّه خطاب يتوخّى تجاوبَ متلق معيّن، آخذا ردّه بعين الاعتبار من أجل تكوين موقف في نقطة معيّنة سلفا بين المتحاورين، قريبة من هذا الطرف أو ذاك، أو في منتصف الطريق بينهما. الأصل فيه أن يكون مناقشةً بين طرفين أو أكثر، وقد يكون تعقيبا على نص ما في سياق يفتح إمكانية الرد. والانزلاق في الحوار قائم؛ فالكلّ يدّعي الحوار والبحث عن الحقيقة، ولكن قليلون عندنا من يجيدون ذلك، وها هو محمد العمري يستدل على ذلك بــطه عبد الرحمن فاضحا المفارقة التي بنى عليه فكره، فقال: لا تستغرب أن تجد مقالا يُفتتَح بالشكوى من انعدام الحوار ويُختتَم بتكفير المتحاورين المفترضين وإباحة دمائهم.[1]

[1] ينظر: محمد العمري، دائرة الحوار ومزالق العنف – كشف أساليب المغالطة والإعنات، مساهمة في تخليق الخطاب، ص 9، 16.

وبغض النظر عن مبالغة العمري في توجيه سهام النقد نحو المفكر طه، تبقى حدود الحوار والإقناع والصدق والحقيقة مطالب يتقاذفها النص، أكثر من رؤية فيلسوف أو رأي سياسي أو حكم عالم دين.

إن الحوار أسلوب الدعاة إلى الله عز وجلّ، والليونة في إبراز الحق كانت سبيل موسى ومن تبعه إلى فرعون الذي علا وطغى، قال تعالى: ﴿ وَقَالَ مُوسَى إِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُم مِّن كُلِّ مُتَكَبِّرٍ لَّا يُؤْمِنُ بِيَوْمِ الْحِسَابِ{27} وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلاً أَن يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ وَقَدْ جَاءكُم بِالْبَيِّنَاتِ مِن رَّبِّكُمْ وَإِن يَكُ كَاذِباً فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَإِن يَكُ صَادِقاً يُصِبْكُم بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ ﴾ [غافر:27، 28]. واستتماما منا لقراءة جديدة لبعض المقولات البلاغية، واستكمالا لوظائفها في النصوص المعاصرة. يجدر بنا أن نقف قليلا عند بعض التعاريف الخاصة بالأساليب التي رأيناها قد تؤتي أكلَها اليوم أكثر من أيّ وقت مضى.

في البدء نشير إلى أن الجانب الإقناعي، وهو المجال الذي سينضوي تحتَه ما نحن بصدد مقاربته، لم يكن مُعادَلا ثانويا عند كل البلاغيين، ففضلا عن الجاحظ هناك من البلاغيين المغاربة من رأى ارتداد كل فنون القول إلى الاستدلال:

✓يقول ابن البناء العددي المراكشي: «ينقسم القول إلى موزون مقفى وهو المنظوم، وإلى غير ذلك وهو المنثور، ويشتمل كلّ واحد منهما في المخاطبات. وهي على خمسة أنحاء على ما أُحصيَت قديما:

- الأول البرهان؛ وهو الخطاب بأقوال اضطرارية يحصل عنها اليقين.
- الثاني الجدل؛ وهو الخطاب بأقوال مشهورة يحصل عنها الظن الغالب.
- الثالث الخطابة؛ وهو الخطاب بأقوال مقبولة يحصل عنها الإقناع.

فهذه الأقسام الثلاثة هي التي تُستَعمل في طريق الحق؛ قال الله عز وجلّ: ﴿ ادْعُ إِلِى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: 125].

– الرابع الشعر؛ وهو الخطاب بأقوال كاذبة مخيَّلة على سبيل المحاكاة، يحصل عنها استفزاز بالتوهمات.

– والخامس المغالطة؛ وهو الخطاب بأقوال كاذبة يحصل عنها ظهور ماليس بحق أنه حق.[1]

إن انتشار الفضائيات عبر شاشات التلفزة وتنافسها في البحث عن المعلومة وصناعتها بات أمرا مسلّما به، وصار أكثرُ ما يهمّ السياسي أو المفكّر اليوم هو أن تقف السلطة الإعلامية معه، وأخطر ما يؤرقه أن تتكالب الفضائيات على فضح تجاوزاته. واستلهم الإعلام المعاصر من فن الجدل والمناظرة عديدَ الأفكار التي صنعت برامج تقوم أساسا على الحوار، وتكون قادرةعلى إقناع المشاهد بفكرة ما، فكثُرتْ الحصص التي تعتمد المقابلة بين طرفين مختلفين في التوجّهات.

وكانت هذه الحصص محفلا تبرُزُ فيه مسالكُ القول في الحقيقة والكذب والمراوغة والمغالطة. من هذا المنطلق وإيمانا منّا بأن البلاغة تتساير مع النص وتتفاعل بما يحدث فيه من تطورات، آثرنا أن نقارب حوارا معاصرا لنتحسّس البعد النصي في هذا النوع من مظاهر الكلام.

وقد وقع اختيارنا على مناقشة فكرية جرت على قناة الجزيرة بين الأستاذ محمد أركون والأستاذ راشد الغنوشي:

---

[1] ينظر: ابن البناء المراكشي، الروض المريع في تجنيس أساليب البديع، ص 81.

- تحليل حوار فكري بين محمد أركون والغنوشي:

بطاقة تقنية عن الحوار:[1]

مقدّم الحوار: خالد محبوب.

- **ضيوف الحوار:**

- المفكر الأستاذ محمد أركون، وقد عُدّ من المجددين في الفكر المعاصر، حيث تشبّع بالفلسفة الغربية وعلم الاجتماع واللسانيات، وسعى إلى مقاربة الخطاب الديني وحيا وفقها وتاريخا وفقا لآليات الحداثة خصوصا المنهج التفكيكي.

- أمّا المفكر الشيخ راشد الغنّوشي فهو أحد كبار المنظّرين للتوجه الإسلامي الوسطي، الذي يسعى لإيجاد مكانة له في الفكر المعاصر، من خلال الإجابة عن أسئلة الحاضر، ومقاربة مختلف التحديات والتطورات التي تعرفها مناحي الحياة بناء على مرجعية إسلامية. فالضيفان كما يبدو من الوزن الثقيل، وما سيلفظان به في الحصة سيجد القبول او الرفض من شريحة كبيرة من المثقفين.

طبيعة الحصة: الكتاب.

أهدافها: تستعرض هذه الحصة الكتب التي تُحدِث ضجّة في عالم الثقافة والدين خصوصا في العالم العربي والإسلامي، إنْ بالقبول أو بما تثيره من الجدل، ويراعى في اختيارها أحيانا النوعية وأحيانا الذيوع وانتشار المقروئية.

أهداف حلقة الحوار: نقد كتاب:" اللامفكّر فيه في الفكر الإسلامي" لمحمد أركون. لقد أثار انتشار هذا الكتاب جدلا واسعا وسط المفكرين خصوصا المنتمين إلى التيار الإسلامي، كونه اجترح النص القرآني المقدس بمنهجيات لا عهد للمسلمين بها،

---

[1] حصلنا على البرنامج مسجل في موقع: Yutube / يوتيوب: حوار مع راشد الغنوشي حول كتاب اللامفكر فيه.تاريخ التصفح: 11-08-2015م، الساعة: 20:30.

وسعى إلى تبنّي نظريات علمية في إعادة قراءة الوحي. فأفرز قراءات متباينة، يصل بعضها إلى تكفيره وتصل الأخرى إلى الاعتراف بالجدة والإبداع في تفكيره. ولا شكّ أن المستتيرين العلمانيين والأصوليين الإسلاميين هم طرفا الجدل في مثل هذه القضايا.

لأجل ذلك فحلقة الحوار تهدف إلى تسليط المجهر على هذا الكتاب، والسعي إلى إشهاد المؤلّف على نفسه من خلال استضافته في الحلقة، وإجابته عن القضايا الجدلية التي أثارها مثل تاريخانية النص القرآني، الدين والسلطة، تحليل القرآن بالتفكيك واللسانيات.

وهل يؤول به القصد إلى ما تخوّف منه بعضُ المفكرين الإسلاميين من نسبية الحقيقة القرآنية؟ أم أنّ على الإسلاميين أن يحسنوا القراءة ويتريّثوا في تصنيف الأشخاص، وأن يتبنّوا الفكرة الجديدة والمنهجية العلمية مهما كان مصدرها طالما أنّ لها مسوّغاتها وأسسها الدقيقة؟

ويبقى المتلقي العريض هو المُشاهِد الذي يبحث عن الحقيقة، فيتبنى معتقدا جديدا أو يصحّح معتقده أو يثبّته.

شكل الحوار: جرى الحوار بين مقدّم البرنامج ومحمد أركون وراشد الغنوشي، وقد تحكّم مقدّم الحصة في زمام الأمور وكان مسيّرا للنقاش، فتارة يوجّه الكلمة لأركون وتارة للغنوشي، وقد تكون القضية التي يطرحها بين المفكّرَين واحدة وربّما تكون تكملة لها.ولم يكن وقت البرنامج كافيا لبسط أمور فكرية غاية في التعقيد، لذا نحا إلى الكليات والمنطلقات فقط.

<u>**البعد النصي البلاغي في الحوار:**</u>

افتتاح الحوار: يعد الافتتاح من الأمور المهمّة التي تشدّ المشاهد وتؤطّر النقاش، فلا شكّ أن كل موضوع تنسلخ منه شبكة من المواضيع وطائفة من الأفكار التي تفتقد الحدود وتنعتق من القيود، ويتناسل بعضها من بعض ويتفرّع دقيقها من مجملها. لذا

أكّد البلاغيون على أهميته؛ "وحقيقة هذا النوع أن يُجعل مطلع الكلام من الشعر أو الرسائل دالاًّ على المعنى المقصود من هذا الكلام؛ إن كان فتحا ففتحا وإن كان هناء فهناءً أو كان عزاء فعزاءً. وكذلك يجري الحكم في غير ذلك من المعاني.. وفائدته أن يُعرَف من مبدإ الكلام ما المراد به، ولِمَ هذا النوع؟"[1]، إذ لو تُرك الأمر هملا لما بانَ للموضوع قدرٌ ولا للأهداف أثرٌ.

وقد دأب منشّطو الحوارات على التحكّم فيه لغويا بَلْهَ فكريا، حيث تُختار الكلمات الأبلغ القادرة على شدّ انتباه المشاهد، والضامنة لإثارة حوار بنّاء وصريح واضح المقاصد.

قال المقدم: "أعزائي المشاهدين أهلا ومرحبا بكم إلى هذه الحلقة الجديدة من برنامج الكتاب. نناقش هذه المرة كتابا مثيرا لكاتب ومفكِّر مثير. الكتاب بعنوان اللامفكَّر فيه في الفكر الإسلامي، ويتحدث عن عدد من القضايا والموضوعات الفكرية والفلسفية التي يقول المؤلِّف أن الفكر الإسلامي المعاصر والتقليدي لا يناقشها ويتجنّب الخوض فيها، وذلك باعتبارها مسلمات لا تحتمل النقاش.

وهنا يعرج للتعريف بالضيوف: "مؤلِّف الكتاب هو البروفسور محد أركون؛ المفكر العربي الإسلامي والأستاذ بجامعة السربون بفرنسا (...) كذلك أستضيف في الأستوديو الأستاذ راشد الغنّوشي؛ المفكِّر الإسلامي التونسي المعروف وأحد أهم أعلام ومنظّري الحركة الإسلامية العربية في الوقت الراهن...".

ويعود الموضوع:" كتاب البروفسور محمد أركون كتاب جريء وخلافي بكل تأكيد، فهو لا يحول حول بعض القضايا المقدّسة بل ينخرط فيها ويخضعها لأساليب التحليل العلمي والموضوعي بطريقة قد يختلف معه كثيرون عليها، فإخضاع النص

[1] ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، 96/3.

القرآني إلى أساليب تحليل الخطاب المتّبعة مع النصوص الأخرى، ومناقشة الوحي وانتقاد ما يسمّيه المناهج التقليدية في الدراسات القرآنية، وغير ذلك هي أمور لا يجرؤ للتعرض إليها إلا قليلون من وزن الأستاذ محمد أركون نفسه، لكن نقد هذه الأفكار وتمحيصها يحتاج إلى علماء ومفكّرين من وزن ثقيل، أيضا من أمثال الشيخ راشد الغنوشي".

عودة للضيوف: "وهكذا فإننا نستضيف اليوم علَمين من أعلام الفكر الإسلامي؛ أركون ممثِّلا للفكر الإسلامي الليبرالي والغنوشي ممثّلا للفكر الإسلامي الوسطي".

إنّ مقدّم الحوار ركّز في كلامه على تأطير النقاش وتحديد أهدافه؛ فلم يجعل نصب عينيه تقديم الكتاب منهاجا وشرحا مثلا، أو التعريف بشخصية أركون للمشاهد العربي، ولكنّه أراد من خلال ذلك المونولوج مناقشة قضية جدلية أساسية في الكتاب تستفزّ المشاهد العربي المسلم هي الوحي ومساءلة الحداثة؛ لذلك ما فتئ يكرر كلمة مثير ومرادفاتها: "تُناقش، كتابا مثيرا لمفكر وكاتب مثير، كتاب جريء وخلافي".

ثمّ طفق يكشف عن مواطن الإثارة المعرفية في الكتاب: "إخضاع النص القرآني، مناقشة الوحي، يختلف معه فيها كثيرون، لا يجرؤ للتعرض إليها إلا قليلون. "فلا شكّ أنّ هذه الأمور عُدّتْ عند الجمهور من المسلّمات، ولهذا فخوض أركون فيها بطريقة جريئة قد تُحرّك شريحة واسعة من النخب الفكرية فضلا عن المثقفين البسطاء. لأن الحضور الديني في نفوس المسلمين خاصٌ وعميق ومبني أساسا على التسليم لأمر الله والحذر من الجدال.

والخوض في المسائل اللاهوتية يجعل المرء أقرب إلى الكفر منه إلى الإيمان؛ فلطالما كرّر الخطباء والمشايخ أحاديث الرسول (صلى الله عليه وسلم)، عن خطورة

البدعة في الدين مؤكّدين على أفضلية الرعيل الأول من الصحابة والتابعين، وواقفين عند مناهج بحثهم وطرائق تفسيرهم، فهُم الأقرب زمنا والأصوب اجتهادا.

على حين يبرز موقف أركون في الواجهة ليتهم تلك القراءات بالتقليد والذاتية وإغفال بيئات مهمة من التفكير لم تُفتَح.

وعموما كان التقديم بمثابة مخطط لأهم العناصر التي ستُجرى في الحوار، فـــ « إذا كان الابتداء حسنا بديعا ومليحا رشيقا كان داعية إلى الاستماع لما يجيء بعده من الكلام، ولهذا يقول الله عز وجل: ألم، وحم، وطس، وطسم، وكهيعص، فيقرع أسماعهم بشيء بديع ليس لهم بمثله عهد ليكون ذلك داعية لهم إلى الاستماع لما بعده».(1)

وفي سياق متصل نشير إلى أنه على الرغم من كون التقديم عبارةً عن حوار داخلي، إلا أنّه كان أشبه بالحوار الخارجي المتباين الأطراف مرجعيةً وأيديولوجية؛ فتارة يتحدث بلسان أركون وتارة بلسان الغنوشي، مستندا في ذلك على الخلفية المعرفية المختزنة عند هذين العلَمَين.

بدايـــة الحوار: نلحظ مع بداية الحوار الفعلي ينزع المقدم نحو لغة أكاديمية هادئة، لأن كلامه صار موجّها إلى مفكّرَين مهما تبنيّا آراء ونظريات يبقى العلم مزحزحا لكلّ تطرف أو إعنات. ومهما علا صوت الجدل يبقى الحوار يقتفي رسم العقل، خلافا للحوارات الأخرى.

وعلى الرغم من كون كلام مقدّم الحصة بدا عاما، إلاّ أنه كان نقدا مُضمرا أو استفزازا معرفيا لمحمد أركون؛ فكتابه اللامفكّر فيه في الفكر الإسلامي، هو ما قاد الصحفي أن يستأنف الحوار بكلمات معارضة لعنوان كتابه: "وبفتح الحوار حول هذه الموضوعات فإننا بهذا البرنامج نحاول إحياء وتكريس تقاليد الحوار الرصين

(1) العسكري، كتاب الصناعتين، ص 349.

والموضوعي الذي اشتهرت به الحضارة العربية الإسلامية في أوجّ ازدهارها، وحين كان العلماء والمفكرون يناقشون كلّ الأمور بلا استثناء بكل شفاف [شفافية] وشجاعة. نبدأ الآن بمناقشة الكتاب وأتوجه أولا مع الفضل لمحمد أركون...".

إذ إن المقدّم استأنف الحوار بجدل مضمر من خلال تقديم معلومة، ليس غرضُه إفادة أركون بها، فحواها، كما أسلفنا، تبيان أنّ هناك رأيا معارضا للفكرة الأساسية التي بنيتَ عليها كتابك "اللامفكر فيه"؛ حيث قال في سياق الحديث عن الحضارة الإسلامية، "حين كان العلماء والمفكِّرون يناقشون كل الأمور بلا استثناء بكل شفافية وشجاعة". فالمعنى المضمر كيف تجرؤ على اتّهام علماء المسلمين بغفلتهم أو تغافلهم عن بعض القضايا في التفكير.

تفعيل الكفايات:

لا بدّ للمقدّم وضيوفه في مثل هذه الحوارات أن يفعّلوا عدة كفايات: لسانية وثقافية أيديولوجية وتواصلية؛ فالمقصود **بالأولى**(La compétence linguistique) القدرة على الإنتاج في لغة العرب وفق الأصول والقواعد والتحكم في عملية الاختيارات اللغوية؛ فما يحتاجه الخطيب أو الشاعر غير ما يحتاجه المتكلّم العادي.[1] أي تتمثّل في حسن اختيار الألفاظ المناسبة والقوية القادرة على شدّ انتباه المشاهد نحو متابعة الحصة كاملة، وذلك من خلال الوقوف عند أهمية الموضوع المطروح، وتصادم الرؤى بين يديه.

كما تتجلّى في استنطاق المتحاورين للبوح بالعناصر الإخبارية المهمة التي كانت دافعا لهذا الحوار. ولهذا نصح البلاغيون الأوائل المتكلم بـــ« التوسّع في معرفة العربية

[1] حسن المودن، بلاغة الخطاب الإقناعي- نحو تصوّر نسقي لبلاغة الخطاب، ص 39.

ووجوه الاستعمال لها، والعلم بفاخر الألفاظ وساقطها ومتخيّرهاورديئها ومعرفة المقامات وما يصلح في كل واحد منها من الكلام»(1).

أمّا **الكفاية الثقافية** (La compétence culturelle) فتعني « أن يحيط مؤلّف الخطاب بالثقافة التي تحكم العالَم الخارجي الذي يريد أن يتدخّل فيه، وأن يعرِف كيف يوظِّف عناصر هذه الثقافة لصالح الغايات التداولية لخطابه»(2).

وتتجلّى في القدرة على استيعاب المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بالفكر والخطاب الديني، ثم مختلف الأنظمة التأويلية للوقائع. فتترابط الأحداث بطريقة السبب والنتيجة وتتوالى المعطيات بمنهج علمي، ومن أجل ذلك ألزم أبو اليسر الشيباني الكاتب بأن يتمتّع بكفاية ثقافية وأيديولوجية حتى يتلقح ذهنه وتتجح بلاغته وتستقيم حججه، ويتحقق له ذلك بأن يطّلع على رسائل المتقدّمين والمتأخّرين، ويعرف نوادر الناس والأشعار والأخبار والسير والأسمار، وينظر في الخطب والمحاورات والأبيات الغابرة والأمثال السائرة، وعهود الأقوام ومكايدهم حتى يتزوّد بمعارف عديدة(3)، تؤهّله لأن ينطلق لسانه و فكره ولا يتخلّف أحدهما عن الآخر.

لكن تستلزم هذه الكفاية الثقافية **كفايةً أيديولوجية** (La compétence Idéologique)، تنعكس في عملية الاختيار من بين الأنساق الثقافية وعملية التأويل لمختلف الوقائع؛ فضلا عن إدراك المتكلم لتفاوت الناس في طبقاتهم. فلكل طبقة معان ومذاهبُ يجب على الكاتب أن يراعيها في مراسلاته، ويزن كلامه في مخاطبتهم بميزانه، فإنّ الكاتب متى أضاع هذه الخلفية الأيديولوجية جرت بلاغته في غير

---

(1) العسكري، كتاب الصناعتين، ص15.

(2) حسن المودن، بلاغة الخطاب الإقناعي– نحو تصوّر نسقي لبلاغة الخطاب، ص 35.

(3) ينظر: أبو اليسر الشيباني، الرسالة العذراء في موازين البلاغة وأدوات الكتابة، 34.

مجراها؛ فلا يعتدُّ الإنسانُ بالمعنى الجزل ما لم يُلبسه باللفظ الجزل اللائق بمن يكاتبه والمشابه لمن يراسله.[1]

إذن فحضور الكفاية الإيديولوجية في النص الحواري يظهر أساسا في التبادل الحجاجي، حيث يمارس كل طرف قدراته التفسيرية للقضايا، بإبراز المناحي التي تعطي القوة للموقف حتى يتحقق الإشراك في الرأي والإقناع.[2]

لقد كان الصحفي يمتلك كفاية لغوية ترقى إلى مستوى النقاش الدائر بين أركون والغنوشي، إنْ في تحكّمه نسبيا في قواعد اللغة العربية أو في معرفته للاصطلاحات الفلسفية والاجتماعية الأساسية.

فمقدِّم الحصة بعد أن أشار إلى قراءته للكتاب، من خلال تسجيله ملاحظةً متمثّلة في عزو أركون اللامفكَرَ فيه إلى السلطة السياسية التي تحرّم الخوض في مسائل الحكم مثلا، قال: "ملاحظتي أو سؤالي هو هناك أيضا أنظمة اجتماعية وثقافية في المجتمعات تحرّم الخوض في مناطق أخرى، وتصبح هذه المناطق من اللامفكّر فيها"؛ ليكشف بنقد خلافي عن توافق بعض علماء الدين مع المثقفين وأفراد المجتمع، على عدم المساس بمسائل عقدية أو شرعية لفقدان الأولوية؛ فليس تغافل علماء الدين عن بعض المسائل ينطوي دائما على خبث أو نفاق.

إنّ سؤالا مثل هذا يتضمن أسئلة عدة أبرزها: لمَ أفردتَ التوافقَ الديني السياسي في كتابك وسكت عن التوافق الديني الاجتماعي أو الديني الثقافي؟ هل هو طعن لعلماء الدين وتخوين لهم؟ وفي هذا المنحى تبرز الكفاية الإيديولوجية التي جعلت أركون يسلّط الضوء على تأثير السلطة في الدين، ويتغافل عن التناسب الحاصل بين الدين والمجتمع

---

[1] ينظر: المصدر السابق، ص 38.

[2] ينظر: محمد نظيف، الحوار وخصائص التفاعل التواصلي–دراسة تطبيقية في اللسانيات التداولية، أفريقيا الشرق، المغرب، (د ط)، 2010، ص 37.

والدين والعلم. فربما كانت الخلفية التي تشكّلت أساسا من قراءات هذا المفكِّر لعلماء أوروبا وتاريخ الأديان فيها قادته إلى هذه الرؤية، التي ربّما فيها من الإسقاط الشيء الخطير.

وجاء ردّ أركون ذكيا؛ حين بدأ باشتراكه مع طرح المقدّم في وجود أنظمة ثقافية واجتماعية لا تحبّذ الخوض في مناطق من الفكر؛ فــ« التشارك في الرأي هو نتيجة مباشرة لخاصية التفاعل، وهو إحدى الحالات التي يريد أن يصلها الحوار»[1].

لأجل ذلك حرص أركون على تأسيس أرضية مشتركة فقال:" نعم. هذا صحيح (...) ذكرت أن الجماهير أيضا ترفض نوع [نوعا] من التفكير التحليلي والنقدي". لكنّ هذا لا ينبغي أن يوقعه في التناقض مع ذاته؛ فهو مُطالب بتبرير ذلك َالاختيار الإيديولوجي، لهذا لا يلبث أن يعود إلى موقفه بشيء من التلميح.

ويلجأ محمد أركون إلى **الاستدراج**، باعتباره من: « مخادعات الأقوال التي تقوم مقامَ مخادعات الأفعال، والكلام فيه وإن تضمّن بلاغة فليس الغرضُ ههنا ذكرَ بلاغته فقط، بل الغرض ذكر ما تضمّنه من النُكت الدقيقة في استدراج الخصم إلى الإذعان والتسليم، وإذا حُقِّق النظر فيهما عُلِم أنّ مدار البلاغة كلها عليه؛ لأنه انتفاع بإيراد الألفاظ المليحة الرائعة (...) دون أن تكون مستجلبة لبلوغ غرض المخاطَب بها»[2].

حيث أظهر موافقته للصحفي في طرحه حتى يُمرّر رسالته بهدوء ويؤكِّد على موقفه من سبيل المشاركة في الرأي؛ فالجماهير صحيح ترفض الخوض في تلك الأمور، لكن " ترفضه من أجل البرامج التربوية التي تُطبّق في البلدان الإسلامية". والسلطة السياسية هي المسؤولة عن وضع البرامج في نظره وليس العلماء.

---

[1] ينظر: المرجع السابق، ص 17.

[2] ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، 2/250.

إن خاصيتي **الإجماع والتنازع** في الرأي هي أحد خصائص التفاعل التواصلي الحواري؛ لأن الإجماع الذي يتسلّل في الجداليات ينم على توافق في المنطلقات، لكن سرعان ما يتلاشى ليحلّ مكانَه التنازعُ. ويشغل حيِّزا واسعا من الحوار، حتى عُدَّ مبحث التواصل حربا أهلية لغوية شاملة؛ فطرفا التواصل يتمتّعان بنفس الحق في إبداء الرأي والرأي المضاد.(1)

نعرِّج الآنَ، إلى راشد الغنوشي الذي تدخّل بوصفه ناقدا لكتاب اللامُفكَّر فيه. أمّا بالنسبة للغنوشي فيتّضح اختلافه عن أركون في المشارب والمقاصد، من خلال كلمة المقدّم ابتداءً: "أركون ممثِّلا للفكر الإسلامي الليبرالي والغنوشي ممثّلا للفكر الإسلامي الوسطي". حيث دأبت الحصص على قناة الجزيرة أنْ تستضيف طرفين مختلفين في الرأي؛ لقد بدأ أركون كلامه بالشكر والمجاملة لقناة الجزيرة، أما الغنوشي فلم ينس البسملة والصلاة على رسول الله، ولا نعدم أن تكون هذه اللفتة الغنوشية، وقد بدت عفويةً، إشعارا بضرورة ارتداد كل الأمور إلى الله عز وجل، وليس إلى ما قاله الغربيون، وربما كانت إحراجا للمتحاور الآخر بغفلته عن ذكر الله.

لم يُبِنْ الغنوشي في مداخلته الأولى عن حالة تنازعه مع فكر أركون؛ بل راح يعدّد النقاط المشترَكة ويوافقه في وجود اللامفكَّر فيه في الفكر الإسلامي. بدءا من حديثه عن أهمية الكتاب وإقراره بوجود مجالات في الحضارة لم يُفكَّر فيها، ثم تأكيده على أهمية الاستناد إلى ما أفرزته العلوم المعاصرة من مناهج وتقنيات. وختم حديثه بقوله:"لا أحد في الفكر الإسلامي الجاد، يعني، يقول والله بأنُّو بأن الفكر قد استنفد أغراضُ و وبأَنّو ليس أمامنا الآن [يتدخّل الصحفي: وبأنّ كل شيء تمّ فيه التفكير]،

(1) ينظر: محمد نظيف، الحوار وخصائص التفاعل التواصلي- دراسة تطبيقية في اللسانيات التداولية، ص 17.

وأنّ كل شيء ناجز وأنه يكفي أن نكون مسلمين يكفي أن [لا يُكمل كلامَه]حتى نكون لنا جوابا عن كل سؤال. ليس هناك فكر".

آثر الغنوشي أن يحتضن الفكر التنويري ويثني على محاولات التجديد دفعا لكلِّ شبهةٍ يُمكن أن تُلصق بالإسلاميين؛ مثل عدم قبولهم للآخر وتحاورهم معه أو تحرُّجهم من الاجتهاد في الفكر الديني. فموقفه يظهر توافقا مبدئيا، لكنّه يُضمِر تصحيحا لمعتقد أركون ومن شاكله من الذين يرون في الأصوليين عودويين سلفيين يجهلون العلوم المعاصرة ولا يستثنون، وقد أحدث كلامُه استجابة فورية من أركون، الذي راح يعبِّر عن إعجابه برفع رأسه وخفضه، ومُقدِّم الحصة الذي عقّب على كلام الغنوشي "إذن هناك اتفاق".

تضمُن خاصيةُ التكامل والإجماع في التواصل الحواري تقريب وجهات النظر والتخلّي عن التعالي في الموقف، فلا يصبح كلّ مفكِّر متنائيا في برجه العاجي يرفض التفاعل والمشاركة؛ ولهذا فالخاصية التكاملية تسيّرُ إيجابيا الخاصيةَ التقابلية بين المتحاورين، وتمثّل أسلوبا راقيا بإمكانه أن يُغيِّر بعض المعتقدات ويتخلّص من التطرّف؛ فإذا استذكرنا ما يجمعنا سنُقزّم ما يُفرّقنا.فالذي يملك الحقيقة عليه أن لا يُجرّح الخصم لئلا يُخرج البحث عن الحقيقة إلى إعنات، ويتحوّل إقناع المخاطَب إلى تشفٍ واقتناعه إلى مهزومية، وقد ضرب لنا القرآن الكريم أفضل الأمثلة في الليونة في الحوار؛ فمن ذلك «**التجاهل** كقوله تعالى:﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ:24]، ومعلوم أنّا على هدى وأنّ الكافرين في ضلال مبين، لكنّه خرّج الكلام مخرج الشكّ للتجاهل والمسامحة وقطع النزاع بأهون سَعْيٍ والإمهال لهم في النظر ولا شكّ فيه»[1].

---

[1] ابن البناء، الروض المريع، ص131.

إن حديثنا عن المعاني المضمرة في نصوص المتحاورين يعد من صلب التحليل التداولي؛ كون دلالة الألفاظ والعبارات محكومة بسياقها الذي ذُكرت فيه، فالغنوشي لــمّا توافق لسانيا/معجميا مع أركون في حتمية الاستفادة من الآخر، مهما كان دينه ولسانه وحكمنا على قصده بدفع شبهات حول الإسلاميين، لم يتبنّ المرجعية نفسها مع أركون، فالتجديد واللامُفكَّر فيه قد اصطبغ بالخلفية المعرفية لكل منهما. وما كان لنا أن نعرف ذلك إلاّ فيما بعد حين حضرت اللغة الشارحة لبعض المفاهيم المطروقة كالتفكيك والنص والتاريخية. وتحسسنا تباينهما في المفاهيم.

فخلافا لرأي جاكوبسون (Jakobson)، الذي يرجِع ارتداد كل استعمال فردي في اللغة إلى مرجع ثابت، عَدَّ بورديو (P. Bourdieu) اختلاف المقاصد بين المتحاورين يمثِّل **ازدواجية سننية،** أي إنّ كل طرف من أطراف العملية الحوارية يمتلك سننا خاصا به، فاللغات الفردية هي ما يعكس التوترات بين الأفراد.(1)

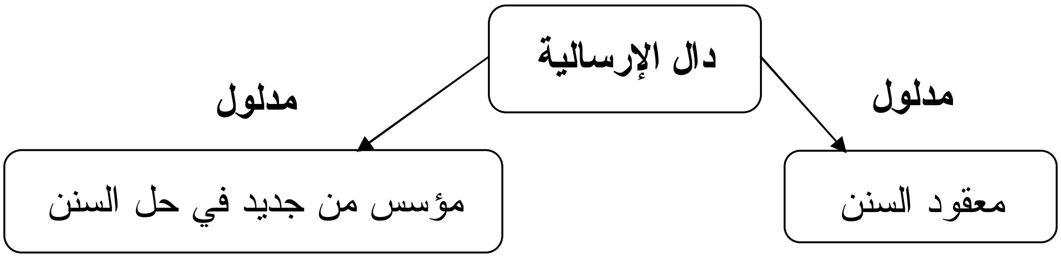

وللاستدلال على ذلك نعود إلى كلام المقدّم مخاطِبا أركون عن **التفكيك:** " أريدك أن تلقي الضوء أكثر على ماذا تقصد بالتفكيك؛ تفكيك النصوص التقليدية". وفي هذا السياق نستذكر ما عدّه البلاغيون **التفسير بعد الإبهام؛** فهو من الفنون البلاغية وكان له من المزايا التداولية ما يجعلنا نتساءل عن صلته باختلاف السنن بين المتحاورين وبالمعنى المضمَر؛ يقول ابن الأثير:«اعلم أنّ هذا النوع لا يُعمَد إلى استعماله إلا لضرب من المبالغة، فإذا جيء به في كلامٍ، فإنّما يفعل ذلك لتفخيم أمر المُبهَم

(1) ينظر: محمد نظيف، الحوار وخصائص التفاعل التواصلي-دراسة تطبيقية في اللسانيات التداولية، ص 24، 25.

وإعظامه؛ لأنه هو يطرق السمع أوّلا فيذهب بالسامع كلّ مذهب. كقوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلاء مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾[الحجر:66]؛ وفي إبهامه أوّلا وتفسيره بعد ذلك تفخيم للأمر وتعظيم لشأنه (...) فإن الإبهام أوّلا يوقع السامعَ في حيرة وتفكّر واستعظام لِما قرع سمعه، وتشوّف إلى معرفته والاطّلاع على كنهه»[1]. حتى إذا جاء التفسير زال اللّبس، وعرف السامع مقصد القول حسبما تبلور في ذهن المتكلم. فالتفكيك مقولة فلسفية رئيسة في فكر أركون، قد لا يعرف عنها الصحفي إلا قشورها، ولا يعرفُ عنها المشاهدُ العريضُ إلا دلالتها المعجمية العرفية، وربّما تبلورت في ذهن الغنوشي من زاوية البيئة الغربية المنتجة لها (يهودية ومسيحية).

ويمكن أن يُستَخدم هذا الأسلوب لإظهار التمكّن من المخاطِب وإعطاء الصبغة العلمية على حججه. فالإنسان إذا تملّك شروحا لمصطلحاته دغدغ في المتلقي شعورَ الإعجاب بكلامه، وأحيى **النزعة المقالية** التي تتوالى فيها الحجج. ومفادها «كون الحوار، رغم طابعه الفجائي والشفاهي، فإن بعض أطراف الحوار يذهبون في اختيار ألفاظهم وتنسيق تراكيبهم وتنظيم دلالاتهم حتّى ليُحسب السامع تدخّلاتهم مقالاتٍ سياسية اتخذت شكلا حواريا»[2].

وربما يكون التفسير بعد الإبهام« جوابا عن سؤال مقروء أو مُقدّر بحسب أقسام المطالب»[3]. وتتجدد النزعة المقالية في تعريف أركون للتفكيك بعد سؤال الصحفي عن معناه، حيث شرحه بطريقة أكاديمية علمية جعلت كلامَه كأنه مقطع من محاضرة. "مفهوم التفكيك مفهوم يتعلّق بالعلوم الاجتماعية كما ذكرتَ. عملية التفكيك تعتمد أوّلا على علم اللسانيات؛ لأن قراءة أيّ نص. نص في جريدة اليوم أو نص الشافعي، يدعو

---

(1) ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، 196/2.

(2) محمد نظيف، الحوار وخصائص التفاعل التواصلي–دراسة تطبيقية في اللسانيات التداولية، ص 183، 184.

(3) ابن البناء، الروض المريع، ص 138.

إلى الاعتماد على وسائل وعلى معجم خاص باللسانيات، ولا يزال يتطوّر، كما ذكرت، يوما بعد يوم ليكون أدّق في هذه التحليلات وقراءة النص القرآني(...) مثلا. وكان المسلمون في العصر الذهبي مثلا فقهاء وأهلَ كلام يقدّمون لكتبهم مثلا في أصول الفقه بفصل كامل ثري مخصَّص لقضايا لغوية فقط(...) واليوم عندنا اللسانيات التي قدّمت نظريات جديدة فيما يخص العلاقات بين الفكر واللغة".

إن من أهم مزايا النزعة المقالية النفَس الحواري بحيث ينطلق المحاور على سجيته، حتى يستوفي كلّ ما يريد قوله بذكر الأسباب والمسبِّبات، والاهتمام بالتضمينات والنتائج بما يعطي للتدخّل مساحته التي يستحقها في خريطة الحوار.[1]

نلحظ على تعريف أركون نزوعه نحو التبسيط مستغِلّا الكفايةَ الحوارية، فلم تُثنه الأكاديمية والنخبوية عن مراعاة استعداد الجماهير المشاهدة، فهو بدلا من الخوض في دقائق هذا المنهج الفلسفي اللساني ومجاهيله، آثر أن يؤسس أرضية مشتركة(**المشاركة**) حتّى لا يكون كلامه غريبا وحججه تجريدية. فذكر أنّ مقولة التفكيك تتعلّق بالعلوم الاجتماعية ثم قال إنّها مقولة لسانية قبل كل شيء، ليُحدّد بذلك المجال الذي يتحدّث فيه، فهو لا يأمن على المشاهد أنْ يذهب فكره بعيدا مع سماعه التفكيك، ثم إنّه يضمَن مشاركةَ المشاهِد والمتحاور، ويُزعزِع تدريجيا في نفسه التخوّفَ والتوجّس من الغرابة والتغريب.

ففي سياق متصل يؤكد روبريو (J.J.Robrieurx) على أن التعريف أحد أهم عناصر الاستدلال والإقناع؛ فهو وسيلة ناجحة في بناء القول وتمرير الرأي، والتعريف ينقسم حسب رأيه إلى ثلاثة أقسام:

- الأشكال المنطقية.
- الأشكال البلاغية.

---

[1] ينظر: المرجع السابق، ص 183، 184.

- التعريف بالمقارنة والمخالفة.[1]

ولجعْلِ المستمع، مشاهدا ومتحاورا، مسلّما لأمر اللسانيات ابتداء ولمقولة التفكيك انتهاء أصّل أركون لمشروعه واجتهاده بأن أنزله منزلةَ الحتمية والمُسلّمة؛ معتمدا على التعميم وعلى القياس في تمرير فكرته قائلا: "لأن قراءة قراءة أيّ نص. نص في جريدة اليوم، أو نص الشافعي يدعو إلى الاعتماد على وسائل وعلى معجم خاص باللسانيات". وأركون يعلم أن محاوِره المخالف لا تقلقه اللسانيات بوصفها علما له حضور متميِّز في الساحة الثقافية، وقد حقّق المقبولية والاستقرار عند جلّ المفكِّرين، لذلك تحاشى نسبيا ذكر التفكيك، وكرّر اللسانيات ولكن ما يقلق الغنوشي ومؤيِّديه هو وضع القرآن الكريم في موضع اختبار التفكيك.

لذا ما فتئ أركون يتدرّج في بناء الحجج ويؤسس بعضها على بعض، ولعله عندما قال: " النص القرآني مثلا... ولم يكمل الجملة" وجد السياق لمّا يحن بعد لذكره، فأراد أن يترك مسافة لغوية وفكرية بين النصوص البشرية والنص الإلهي، لذا عرّج إلى التمثيل بصنيع العلماء الأوائل، عوضا من مصارحة المحاور والمشاهد بعطف النص القرآني على نص الجريدة ونص رسالة الشافعي، فيقع في القياس على الأضعف:

- اللسانيات تدرس نصا في جريدة اليوم.
- اللسانيات تدرس نص رسالة الشافعي.
- التمثيل: علماء الفقه والكلام (النص القرآني) قديما كانوا يصدّرون كتبهم بحديث عن علوم اللغة.

القياس: اليوم عندنا اللسانيات/نابت عن علوم اللغة التقليدية لدقتها.

النتيجة: اللسانيات اليوم أولى من غيرها بدراسة القرآن الكريم.

---

(1) Jean-Jacque Robrieux, Elément de rhétorique et d’argumentation , P : 96, 105.

- الحكم: اللسانيات تدرس القرآن الكريم ـــــــــــ التفكيك يدرس القرآن الكريم.

إن النزعة المقالية أتاحت لأركون بسط حججه وتوضيح موقفه، وظلّ هناك سؤال مضمَر عن سبب عدم اقتفائه لأثر الأوائل، في الاستعانة بالعلوم التقليدية كالنحو والبلاغة وتفضيله اللسانيات؛ فبادر الصحفي إلى الاستفسار عمّا يمكن أن يضيفه فكره اللساني لفهم الوحي. لذا ما لبث أن عضد أركون موقفَه القاضي بعجز العلوم التقليدية عن الفهم الأوسع للقرآن الكريم بمثال عن الاستعارة؛ فهي حسب قوله "أساس في بنية الخطاب الديني، وليس لدينا، ليست لدينا اليوم نظرية حديثة في الاستعارة".

إنّ هيمنة النزعة المقالية التي يُحبّذها المفكرون أكثر من السياسيين، كانت، من جهة مقابلة، إيذانا بظهور الاختلاف والتنازع مع الطرف الآخر (الغنوشي) إلى السطح بعد أن كانا متوارِيَيْن بالمشاركة والإجماع. وفي هذا المنحى وخوفا من الانزلاق إلى المحظور أو التقويل بادر صاحب كتاب اللامفكَّر فيه إلى التنبيه على نقطة مهمة هي:"ولهذا أقرأ النصوص على أساس اللسانيات، ولا أمُسُّ العقائد. لا أطرح قضية العقائد". لقد ختم أركون فكرته كما بدأها بمحاولة إجماع ومشاركة، مستشرفا لردود الغنوشي المحتملة. فهل سيشفع له ذلك؟

مهّد الصحفي لكلمة الغنوشي بمغالطة فكرية مستندة إلى المعنى اللغوي لكلمة التفكيك، وراح يعتمد على الإيهام قائلا:"لكن الخشية الدائمة أنّو قد ننجح في التفكيك ونقف عاجزين عن إعادة البناء". وفي هذا السياق أحسسنا بضمور الكفاية الثقافية الإيديولوجية؛ لأنّ التفكيك أعمق من هذه الكُليمات النمطية.

ولمّا وجّه مقدِّم الحصة السؤال نفسه إلى الغنوشي عن مفهوم التفكيك؛ معتمدا على الخاصية الحوارية التقابلية، حيث يتم التركيز على التساوي أثناء التبادل الكلامي

بين المتحاورين، إنه التبادل المرحلي من أجل السلوك، وصورة نافذة لأخذ الكلمة بالتناوب.[1]

لحظنا تقديرا أكثر لمقولة التفكيك مهما خالفها الغنوشي، فاعتبرها أهم قاعدة في الفكر الأركوني وأكثر مسألة جدلية بين المفكِّرين اليوم.

ثم كاد أن يتلفّظ راشدٌ بتحفّظه من النظرية في حديثه حين قال: "لأنّو تطبيق مبدأ" فلم يكمل كلامَه، وراح يتبنّى الخاصية التكاملية في الحوار، مجدِّدا قبوله لفكر الآخر ولما تفرزه العلوم المعاصرة كالأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع وعلم النفس واللسانيات من تقنيات ومناهج بإمكانها قولُ ما لم يُقل في التفسير وغيره. لكنّه سرعان ما استدرك وعاد إلى تحفّظه من القراءة التفكيكية للوحي؛ "لكن هناك خشية حقيقية من أنّ تطبيق هذه الآليات على النص الإسلامي، على الوحي (...) بمثل ما طُبِّقت به هذه الآليات على نصوص دينية أخرى يعني على التوراة، على الإنجيل، يعني مع الاختلاف (...) بين طبيعة النص الديني الإسلامي الوحي وبين النصوص الأخرى، يعني عدم مراعاة هذا قد يقود إلى إشكاليات حتى إلى زعزعة اليقينيات".

إنّ هذه الكلمة الأخيرة "زعزعة اليقينيات الإسلامية" ذات وقع كبير في سير الحوار، وفيها تهويل سواء أكان صادقا أو مبالغا فيه. وربّما تُمثّل هذه العبارة مفتاحا لاستضافة أركون والغنوشي، إنّها بمثابة العقدة التي بُنِيَ عليها النقاش، وهي الضامنة لاستثارة المشاهدين.

فالغنوشي يرى تباينا صارخا بين القرآن والنصوص الدينية الأخرى كالتوراة والإنجيل والتلمود، على حين لمّا أُحيلت الكلمة لأركون طفق يُصحِّح معتقدَ الغنوشي السابق، ويؤكّد على بحثه عن آليات لسانية تفكيكية للظاهرة الدينية يُجمع عليها

(1) ينظر: محمد نظيف، الحوار وخصائص التفاعل التواصلي- دراسة تطبيقية في اللسانيات التداولية، ص 18.

المسلمون وغيرهم، تصلح لتفسير النصوص الدينية قرآنا وإنجيلا وتوراةً. وقد استشهد على فكرته بتحليله لسورة العلق، التي أبانت، حسب رأيه، عن اللامفكّر فيه وهو البنية اللسانية للخطاب الديني المشترك بين أصحاب الكتب السماوية.

عموما كان أركون يؤمن بالشمول والتشابه بين الخطابات الدينية ويوهم به المُشاهد، أمّا الغنوشي فهو رافض للفكرة ومؤمن بضرورة التمييز بين ما عليه الخطاب الإسلامي والخطابات الدينية الأخرى. لذا لا يلبث النزاع أن يتجدّد ظهوره على لسان راشد: "الحقيقة أنّ ما يعتبره الأستاذ أركون من أن مناهج التفسير ومناهج الفقه انتهت إلى نوع من النظام المغلق (...) أظن أنَّ هذا فيه مبالغة إن لم يكن فيه تجنٍّ أصلا على تجربتنا الإسلامية بمضاهاتها بتجارب دينية أخرى تختلف عنها تماما". إنّ الغنوشي ينطلق من ثوابت عقدية ترى القرآن وحيا والكتب الدينية الأخرى تحريفاتٍ بشرية لنصوص مقدّسة، يرى الإسلام حقا والعقائد الأخرى باطلا، لذا يختلف مع أركون ويرفض إسقاط آليات قد أثبتت نجاعتها في نصوص أخرى على الوحي دون تمييز أو مراعاة للخصوصية الإسلامية.

وفي سياق متصل ردّ الغنوشي عن الشبهة التي أثارها صاحب كتاب اللامفكَّر فيه، والمتمثّلة في انغلاق الأنظمة التفسيرية والفقهية التقليدية عن مسايرة العصر والتعبير عن تطلّعات الشعوب، والتي ستفضي إلى إصرار أركون على غياب الحوار والتعايش بين الأديان في الخطابات الدينية التقليدية، فأقرّ الغنوشي بوجود تلك الفجوة في الخطاب المسيحي واليهودي، وأنكرها في الخطاب الإسلامي مستدلا على رأيه: "كيف نفسِّر هذ الثراء في المجتمعات الإسلامية التقليدية، في أنها استطاعت أن تحتوي أهل الكتاب، بل في نصوص فقهية مثلا لابن عبد البر المالكي، يقول: تُقبَل الذمّة أي المواطنة والجنسية في الدولة الإسلامية، حتى لعبدة الأوثان. تاريخنا لم يعرف

الاضطهاد الديني، لم تُجتث فرقة من الفرق لأسباب دينية، كانت الصراعات سياسية. عندنا مشكل في التاريخ الإسلامي هو مشكل السلطة".

وبغض النظر عما في كلام الغنوشي من تعميم يحتاج إلى نظر (تاريخنا لم يعرف الاضطهاد الديني)، وانزلاق لا يخلو من خطر (الذمة أي المواطنة والجنسية)، غير أنه كان أكثر صراحة وجرأة وأقدر على التمييز بين الخطابات، تلك الصراحة التي اضطرّت أركون –على الأقل في هذه الحصة– أن يوضّح طبيعة اجتهاده وحسن نيّته، قائلا: " أنا لا أقصد التدخّل في النقاش على موضوع التفسير كما نفهمه داخل الأمة الإسلامية (...) ليس لي مذهب في التفسير(...) إنما أقصد أن أفكر في الشروط العلمية التي يجب أن نتقيد بها كلّنا، المسلمون وسائر المؤمنين في الأديان الأخرى كقاعدة علمية تجبر العقل، يتقيّد بها العقل العلمي (...) أكتفي بهذا لا أتدخّل لا أتدخّل في النقاشات الفقهية أو في النقاشات اللاهوتية ".

إن هذا المد والجزر والشدّ والجذب الذي يحصل في الحوارات لا يُفهَم منه المداراة أو التهرّب دائما، فأحيانا يفاجئ المحاور بقراءات غير متوقعة لمواقفه، تضطرّه إلى تصحيحها أو توجيهها نحو مقصده، لأن أركون وهو يؤلّف كتابه قد افترض مخاطَبا معيّنا، أسهم في خروج الكتاب بطريقة ما. ولكن يستحيل على هذا المتلقي المفترَض أن يستوعب كلّ التفسيرات الممكنة؛ إذ إن بين قراءة كتاب اللامفكَّر فيه ومناقشته بمعزل عن الكاتب أركون، ومناقشة الكتاب مع حضور صاحبه فرقا كبيرا.

إنّ أركون في هذا الحوار تجنّب ذكر التجريح والنقد الذي طال الأنظمة التفسيرية والفقهية الإسلامية، وراح يؤصل لفكره ومشروعه دون أن ينظر إلى الصدمة القرائية التي أحدثها في أوساط الإسلاميين. ولولا تعليقات الغنوشي لكان كتابُه اجتهادا في التاريخ الإسلامي أو استئناسا باللسانيات في تحليل القرآن. فالقارئ ههنا أدّى وظيفة

كبيرة تتمثل في جعل كتاب أركون أكثر جماهيرية إنْ بالرفض أم القبول، لأنه وضعه في خانة الرقابة الدينية.

لقد أبى الغنوشي قبل أن يختم الحوار في جزئه الأخير، إلا أن يوجّه كلمة لا تقل خطورة عن السابقة التي ذكرها في منتصف الحوار. تتمثل في اتهام أركون بالقول بالنسبية المطلقة للنصوص، بما فيها الوحي، ويدرك أركون ثقل هذه الكلمة على أذن جميع المسلمين، ومعناها البعدي عند متطرّفي الإسلاميين. ودرءا لسرعة التكفير ومراعاةٍ لآداب الحوار رماها الغنوشي إلى المترجمين، حيث قال:" وربما الترجمات لكتابات الأستاذ أركون قد توحي بهذا، يعني قد توحي بأنه يدعو إلى تاريخانية الوحي وبالتالي ليس هناك حقيقة. النص في ذاته لا يحمل لا يحمل حقيقة مطلقة، وإنما النص هو ما تقرأه أنت [يشير أركون بيديه إلى نفي ذلك قائلا: أعوذ بالله من هذا]. ويكمل الغنوشي :"ولذلك أنا احتطت قلت. يعني الترجمات، الترجمات توحي بهذا ".

وبغض النظر عمّا يقع في الترجمة من مزالق يتجدّد السؤال: ما الذي حدا إلى أن يُقرأ نصٌّ واحد قراءتين متناقضتين؛ ترفعه الأولى إلى مصاف التجديد والإبداع وتهوي به الأخرى إلى غياهب الضلال والابتداع؟. فهل النص الأركوني يدعو العلماء إلى إعادة التفكير أم إلى التكفير؟.

الحقيقة أنّ هذه الإشكاليات ليست مقصورة على الغنوشي وأركون، ولكنّها تتجدّد كلما تقابل الحداثيون أو العلمانيون مع المحافظين أو الإسلاميين. وكم يسمع الجمهور المثقف في الجزائر تُهَما عن أمين الزاوي ورشيد بوجدرة وفضيلة الفاروق، لكنْ القليل ممن عاد إلى نصوصهم سألهم عن مقاصدهم. ويكأنّ هذه الرقابةُ ظاهرة صحية بل ضرورية، تفصح، إذا اصطبغت بالهدوء في المناقشة التي تحلّى بها الغنوشي مثلا، عن ضرورة مراعاة جزء من المتلقين المُكوّنين في التراث قد حملوا راية الرقابة على

المبادئ، فكلمة أركون: " أعوذ بالله من هذا" تعكس على الأقل حسن نيّته في ما ذهب إليه من أفكار.

إنّ مردّ الاختلاف السابق في نظرنا يرجع نسبيا إلى الكفاية الإيديولوجية الثقافية لكليهما، لا إلى النص في حد ّذاته. هذه الكفاية المنبعثة أساسا من قراءات التراث الإسلامي، وزهد في الاستفادة من التاريخ الإنساني لم يُخفِها الغنوشي من خلال إصراره على التمييز بين: (المسلم وغير المسلم، القرآن والنصوص الدينية الأخرى، الخطاب الإسلامي والخطاب المسيحي واليهودي، اللاهوت، السياسة). لتتمثّل النظرة الأحادية سبيلا كافيا للوصول إلى الحقيقة. وهذه النظرة لها ما يبرّرها لكنّها ظلّت غير قادرة على الردّ عن المنهج التفكيكي علميا.

ومن جهة مقابلة يبدو أنّ الكفاية الثقافية الأيديولوجية لأركون قد تشكّلت أساسا من الاطلاع على ما خلّفه العلمانيون في أوروبا؛ واتّجه يحفر في التراث الإسلامي باحثا عمّا يعدّه مماثلا لما وجده الغربيون في قراءاتهم للخطابات الدينية التقليدية مع كون الأمرِ مختلفا، ولهذا أغلب الأمثلة التي انفلتت من لسانه كانت عن أوروبا المسيحية، ولم يذكر من التراث الإسلامي إلا ما انتقاه العلمانيون وردّدوه كتعويذة من السلطة الدينية في الإسلام، وأقصد ما عُرف عن صراع ابن رشد مع "اللاهوت السياسي ".

إن تحليلنا للحوار السابق قد انضوى على مقاصد جمّة، وأفضى إلى نتائج عدّة نذكر منها:

- ارتباطه بالتراث العربي ومساءلة الحداثة، مما يجعله يتماثل في أطره الكبرى مع بحثنا الرامي إلى استنباط الأبعاد النصية والتداولية في تراثنا البلاغي العربي، ويتأرجح بين الرغبة في تجديد القراءة لمقولات البلاغة العربية ومحاذير الإسقاط وعدم التبيئة للمنهج.
- توضيح أهمية اللسانيات في تأسيس نظريات فكرية وفلسفية قادرة على إثارة جدل عميق وإعادة كتابة تاريخ للنصوص التراثية.
- انسجام الخطاب الأركوني مع مؤلِّفه وأتباعه لا يعني انسجامه مع غيره، حيث تتدخّل المقصدية والكفايات المتنوعة في الحكم على تقبّله أو عدم تقبّله.
- إنّ كثيرا من أساليب الإقناع والمغالطة والاستدراج والإلغاز التي تناثرت في كتب بلاغيينا، ما زالت قادرة على تفسير الحوارات المعاصرة، خصوصا إذا تعاضدت مع بعض مقولات علوم النص.
- تعاضد الخاصية التكاملية والتقابلية في تسيير الحوار يضمن تدقيقا للمصطلحات وتوليفا للأفكار، يفضي إلى المشاركة بين المختلفين في بناء الحقيقة.
- ارتياد أطراف الحوار الفكري للنزعةَ المقالية باستمرار يعكس إيمانهم بثقافة المكتوب أكثر من الارتجال الشفوي، لأنّ البناء الحججي لديهم يُبنى بشكل متدرِّج فيحتاج إلى نفَسٍ في فهمه وإفهامه.
- حرْص المتحاورين على نبذ الخصومات والتخوين والتأدب في تمرير الأفكار، فكان كلّ طرف يشير إلى تأكيد كلام الآخر بترديد كلمة "نعم" أو تحريك الرأس للموافقة؛ مما جعل دائرة المداراة والإجماع في الحوار الفكري أكثر في الحوار من النزاع.

- تسيير طرَفي الحوار لحالات الاختلاف والتنازع بحكمة بالغة؛ فأركون أكّد على حسن نيّته ونفى أن يكون قد مسّ العقائد، والغنّوشي برأ أركون واتّهم المترجِم علي حرب ونصّه وأعاد قراءته للتثبّت.

- ضرورة الاستفادة من المناهج اللسانية الغربية وتبيئة مفاهيمها، حيث نقتبس منها ما غاب عنا وكان قادرا على إفادتنا، وهو قليل بالنظر لما حفل به التراث اللغوي والأدبي والديني العربي، ويكون تعاملنا معها بناء على ما حثّ عليه القرآن من التلطّف في الحوار العلمي؛ فإن كانت المفاهيم الوافدة فاشلة فعليها فشلُها، وإن كانت صادقة ستُصيب مناهجها وستؤتي نتائجها ولو بعد حين.

خـــاتمة

- إن الدراسات التي وازنت بين مختلف التوجهات المعاصرة من جهة والبلاغة العربية من جهة أخرى تعبّر عن سعة المساحة التي شغلتها البلاغة خلال تاريخها الطويل، حتى صعب ضبط أهدافها وطبيعة نصوصها وطرائق منهجها، فاقتربت من البنية النحوية في بعض المشاريع حتى تنازعت بعض المسائل مع النحو في إطار علم المعاني، وتبنّت جدلية المفاضلة بين اللفظ والمعنى لتزاحم النقد في عصر من عصوره، وركب البلاغيون مضمار الجدل العقدي والثقافي فَعَلا نص الخطابة والمناظرة ليأذن بفتح بلاغة الخطاب الإقناعي الاستدلالي، وفي المقابل تصدى بلاغيون آخرون إلى انفتاق النص عن سلطان القاعدة الدلالية ورحلة المدلول إلى التعدد والأسلوب نحو التفرّد، لتزدهر البلاغة الإنشائية الجمالية على ضوء اتساع رقعة الاستشهاد بالشعر وصراع الجديد والقديم، ثم جاءت النزعة التقنينية المنطقية تستجمع ذلك الشتات بانطلاقها من القوانين الكلية بغية تقديم نموذج تعليمي واضح ومضبوط.

- قد أظهر تحليل البلاغيين للشواهد ومناقشاتهم لها تلافيهم لكلّ قيد أو نموذج أو قالب إلزامي. فكثيرا ما يوردون الاستثناءات التي تلغي سلطة المعيار وتنمّي ملكة الذوق، وكثيرا ما يتوجّهون نحو المقام المحدد الخاص لوصف النصوص خصوصا قبل دخول البلاغة مرحلة التقعيد، التي لم تكن بمعزل عن استمرارية النسق البلاغي في قدرته على استيعاب النصوص الممكنة.

- حضر النص في المقولات البلاغية الكبرى مثل الفصاحة والبلاغة والبيان والنظم؛ بدءا من الدلالة المعجمية التي لم تخرج تباعا عن الوضوح والتوصيل والإظهار والرصف، إلى ما ينسلخ عنها من سمات وشروط متعلّقة باللغة والدلالة والتداول. ويدرك المتتبّع كيف رافق الشاهدُ كلَّ تعريف للبلاغة أو شرط للفصاحة أو ركن للبيان أو تقنية للنظم، ولم يكن ذلك التعدّد والتنوّع والتخالف الذي شهد عليه إيرادُ البلاغي الواحد لمسائل متعارضة إلّا دليلا عمّا تمتاز به تلك المقولات من أبعاد نصية.

- كان الصراع بين القديم والجديد خصوصا في مسألة توظيف البديع واستبدال المقدمة التقليدية مادة دسمة اشتغل عليها البلاغيون من زوايا عدة، وخلاصة القضية في نظرنا أن المشكلة بالدرجة الأولى نصية؛ حيث توارت في النصوص الشعرية المحافظةِ والمجددة مظاهرُ الانسجام عند بعض العلماء، فهوجمت بالتقليد أو التكلّف، وبين هذا وذاك تضاءل النظر في نصية تلك النصوص بناء على تفسير عناصر العملية الإبداعية. وبناء عليه يمكن أن يُقرأ استحضار الطلل، مثلا، في الشعر الجاهلي على أنه رمز نفسي تاريخي عقدي يتجاذبه الشعراء لتكون قصائدهم أكثر مقروئية وإبداعية وإنتاجية؛ ومن هذه الزاوية ضرب لنا الشعر المعاصر أروع الأمثلة في تكثيف النصوص، بتوظيف أساطير ورموز كأوديب وجلجامش وعشتار وخالد بن الوليد، مما لا عهد للشعراء العرب بها، لكنه صراع المقروئية والبحث عن الذات في زمن صراع الخطابات.

- كان الإطار العام للبلاغة العربية يميل نحو الاستشهاد بالنصوص البيانية ذات النجاعة التواصلية، يرجع ذلك إلى وقْع الكلمة في نفس العربي وسموّ نظرته النقدية، لكن تحليل تلك الشواهد ومناقشتها قد فتح آفاقا للوصف والتفسير تستوعب نصوصا عامة وخاصة.

- لا يمكن الفصل في غاية البلاغة العربية التي تباينت بين العلماء والعصور والمدونات المشتغَل عليها؛ فقد كانت مع الجاحظ خطابية بالدرجة الأولى، تُفسِّر عملية إنتاج النص وتلقيه، واتخذت مع الجرجاني بعدا نصيا، من خلال وصف كيفية انتظام وحدات النص الصغرى والكبرى وتناسبها مع الغرض الذي يرومه صاحب النص. وغلبت عليها نزعةُ التقعيد مع السكاكي والتعليمية مع شراح مفتاحه. وظلّت الأبعاد النصية"وحدة النص النحوية والدلالية والمناسبة مع المقام، البعد العرفاني الذهني" حاضرة في تراث هؤلاء جميعا.

- أثبتت الدراسةُ أن وصف البلاغة بالإيجاز ينطوي على أسرار عجيبة ومقاصد جليلة؛ فاللسان البشري يتجاور فيه الإظهار والإضمار بصورة تجعل وراء كل ذكر حذفا كثيرا، لأن الذهن قد يغني المتكلم والسامع على السواء عن ذكر التفصيلات كونها مبنية أساسا على التداعي والمنطق، ثم يبرز الحذف كيف يتحوّل المعطى اللغوي إلى نص لا تكفي معطيات نظام اللسان في تفسيره.
- مثّل الفصل والوصل مرآة صادقة لتضافر المستويات النحوية والدلالية والتداولية بغية وصف شمولي للنص. وكم كان الخيط رقيقا بين تلك المستويات حتى يكاد يسقط الاطراد والثبات، لتدخل مقصدية المتكلم ومقبولية المتلقي وسياق الموقف في مبادئ الفصل النحوية والدلالية، فضلا عما شغلته العرفنة في توجيه الاستدلال المنطقي بين الجمل المتسقة عن طريق الفصل والوصل.
- تحدث العلماء عن الالتفات بوصفه نموذجا عن شجاعة العربية، تتحاور فيه الوحدات اللغوية ممثَّلة في الضمائر مع المتلقي ومع المقام، حتى يبدو النص قد قيل في مقامات عدة ومناسبات شتى (الخطاب والمشاهدة والغيبة...) لولا الأبعاد النصية التي يتضمنها التلاعب بالألفاظ في اللغة.
- بحث البلاغيون الالتفات بوصفه تحوّلا في نسق النص النحوي والتداولي، حيث تتوارد الضمائر خلافيا وتتباين أحوال لخطاب مقامي، ويبقى المنجز اللغوي محافظا على نصيته لتكون العناصر الإحالية والعناصر الإشارية في نصوص اللغة العربية الطبيعية على برزخ النص–المقام، والمقام–المقام"حضور، غياب، إخبار، مخاطبة..."
- شهدنا في مساءلة التراث البلاغي على اهتمام أكبر بالبيت في الشعر أو الجملة في النثر. ولكنّ النص لم يغب في أذهان النقاد أو البلاغيين بصفته وحدة لغوية تواصلية؛ فندرة تحليل القصائد الشعرية الطويلة أو النصوص النثرية يعود بالدرجة الأولى إلى هيمنة استقلالية البيت في الشواهد عموما.

- فكرة استقلالية البيت أو الجملة المستشهد بها وإيثار الوضوح والبساطة لا نعدم إرجاعها إلى قناة التواصل الممثلة أساسا في المشافهة، مما يستدعي نزوع المتكلم إلى تقطيع كلامه حسب أغراضه حتى يضمن شدّ الانتباه واستمالة الأذن، التي تبعث برسائل سريعة إلى الذهن. على حين يصعب على الذهن ترَقُّب نهاية قصة طويلة أو ما شابه ذلك؛ لأن الذاكرة لا تحتفظ بكل التفصيلات والممّهدات والعقبات إلا إذا كانت قناة التواصل هي الكتابة.

- من هذا المنعطف توجّه الشعراء والأدباء عموما نحو الوحدة الكلية العضوية، عند تشبع العقل العربي بثقافة المكتوب، ونزوع الذوق نحو التفكير والاستدلال في قراءة النص واستنباط إيحاءاته.

- لم يسعف مصطلح السرقة بلاغيينا في النظر إلى النص من زاوية الإنتاج على الرغم من إفاضتهم في ذلك، فقد أدركوا منابع الإبداع بدءا من ارتسام الظواهر البيئية في ذهن الشاعر، وأثر البداوة أو التحضر في بلورة رؤية الشاعر للعالَم، ثم ما يمكن أن يحدث من تفاعل قد يصل إلى درجة التحلل والحلول بين النصوص، لغوية وغير لغوية، على مستوى المعنى أو اللفظ أو الإيقاع أو الغرض. لكنهم نزعوا إلى التطبيق من خلال تتبع السرقات بطريقة عجيبة وزهدوا نسبيا في استكشاف عملية الإبداع واستنباط عنصر الأصالة بناء على تلاقح النصوص.

- أبانت مزاوجتنا في قراء النصوص بين المفاهيم البلاغية العربية والمفاهيم النصية الحديثة عن تواشج كبير بينهما وتكامل منقطع النظير، فلئن كان للغربيين طولُ النَفَس في سبر أغوار الأصول المعرفية والمنهجية واستظهار العمليات الذهنية، فإن بلاغيينا قد خلّفوا طائفة من المصطلحات وآليات التحليل، خصوصا المرتبطة بالـــمُنجز (الـــمُتحقَّق) المشدود إلى مقامه والقادرة على تفسير مسالك انسجام النص مع ذاته ومع

منتجه ومتلقيه. وبقليل من الانتقائية وتحوير الأولوية والتوجّه إلى النصوص المعاصرة ندرك قدرة كثير من مفاهيمنا البلاغية على إثبات النصية لمختلف مظاهر الكلام.

- وفي هذا السياق نلتمس من المشتغلين على البلاغة العربية أنْ يستثمروا التقنيات والأساليب والفنون التي عجّت بها مصنّفات المعاني والبيان والبديع، بناء على تهذيبها من الشروط السياقية الخاصة التي فرضت أنماطا معيّنة من المسائل الدقيقة، ووضعها في شروط سياقية عامة وشمولية، تجعلها قادرة على مقاربة نصوص مختلفة في الأنماط ومتفاوتة بين الأعصار والأمصار، ونحذّر، في المقابل، من الوقوع في فخ الإسقاط أو المقارنات غير البنّاءة.

قائمة المصادر والمراجع

❖ **المصحف الشريف برواية حفص عن عاصم، مطبعة المجلد العربي، القاهرة.**

- الكتب العربية:

1- الإبراهيمي خولة طالب ، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة، الجزائر، ط2، (د ت).

- الأثير (ضياء الدين أبو الفتح):

2- الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، تحقيق مصطفى جواد وجميل سعيد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، (د ط)، 1375هـ- 1956م.

3- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، قدمه وعلق عليه أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة، (د ط)، (د ت).

4- أحمد أبو زيد، النظم اللغوي بين المعتزلة والأشاعرة، دار الأمان، الرباط، ط1، 1409هـ -1989م.

5- أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها،، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1407 هـ- 1987م.

6- أدونيس (علي أحمد سعيد)، الأعمال الشعرية- أغاني مهيار الدمشقي وقصائد أخرى، دار المدى، سوريا-بيروت، (د ط)، 1996م.

7- أرحيلة عباس، الأثر الأرسطي في النقد والبلاغة العربيين إلى حدود القرن الثامن الهجري، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية- الرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.

8- أزاييط بنعيسى عسو، الخطاب اللساني العربي- هندسة التواصل الإضماري (من التجريد إلى التوليد)، مستويات البنية الإضمارية وإشكالاتها الأساسية، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2012م.

9- الآمدي (أبو القاسم الحسن بن بشر)، الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، تحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف، ط4، 1379هـ- 1960م.

10- امرؤ القيس (بن حجر الكندي)، الديوان، دار بيروت، (د ط)، 1404هـ-1983م.

11- الأنصاري (ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط2، 1467هـ-1997م.

12- إيليا حاوي، شرح ديوان أبي تمام، دار الكتاب اللبناني، بيروت، (د ط)، (د ت).

13- شرح ديوان أبي نواس، منشورات دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، بيروت، ط1، 1983م.

14- باديس نور الهدى ، بلاغة المنطوق وبلاغة المكتوب- دراسة في تحول الخطاب البلاغي من القرن الثالث إلى القرن الخامس للهجرة، مركز النشر الجامعي، تونس، ط1، 2005م.

15- البحتري (الوليد بن عبيد) ، الديوان، شرحه وعلق عليه محمد التونجي، دار الكتاب العربي، بيروت، (د ط)، 1426هـ-2005م.

16- بسمة بلحاج رحومة الشكيلي وآخرون، مقالات في تحليل الخطاب، تقديم حمادي صمود، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات، منوبة، 2008م.

17- أبو بكر العزاوي، اللغة والحجاج، مؤسسة الرحاب الحديثة، بيروت، لبنان، ط1، 2009م.

18- بن نبي مالك، شروط النهضة، ترجمة عمر كامل مسقاوي وعبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، سوريا، (د ط)، (د ت).

19- بندحمان جمال، الأنساق الذهنية في الخطاب الشعري-التشعب والانسجام، رؤية للنشر والتوزيع، بالقاهرة، ط1، 2011م.

20- بوقرة نعمان، المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب، دراسة معجمية، دار عالم الكتب الحديث، جدار للكتاب العالمي، ط1، 1429 هـ-2009م.

21- بولعراوي مختار، جدلية اللفظ والمعنى في التراث النقدي العربي، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1430هـ-2009م.

22- الترمذي (أبو عيسى محمد بن عيسى)، سنن الترمذي أو الجامع المختصر من السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل، تحقيق صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت، لبنان، (د ط)، 1425هـ-2005م.

23- تمام حسان، الأصول-دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو- فقه اللغة-البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1420هـ- 2000م.

24- تميم البرغوثي، في القدس-شعر، دار الشروق، مصر، ط1، 2009م.

25- التنسي التلمساني (أبو عبد الله محمد بن عبد الجليل)، الجانب الأدبي من مخطوطة نظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيان، ملوك الدولة الزيانية الجزائرية، تحقيق أبي طالب محي الدين، منشورات دحلب، (د ط)، (د ت).

26- التهامي الراجي الهاشمي، القاضي عياض اللغوي من خلال حديث أم زرع، التعريف بكتاب الشفا، دار النشر المغربية، 1985م.

27- التوحيدي (أبو حيان علي بن محمد بن العباس)، الإمتاع والمؤانسة، تحقيق أحمد الزين وأحمد أمين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، (د ط)، (د ت).

- الجابري محمد عابد:

28- بنية العقل العربي، دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة العربية في الثقافة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط7، 2004م.

29- تكوين العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1984م.

- الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر):
30- البيان والتبيين، تحقيق درويش جويدي، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، 1429هـ-2009م.
31- كتاب الحيوان، ج1، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، شركة مصطفى الباجي الحلبي، مصر، ط2، 1384 هـ- 1965م.
- الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن):
32- كتاب أسرار البلاغة، قرأه وعلّق عليه محمود محمد شاكر، دار المدني، القاهرة، جدة، (د ط)، (د ت).
33- كتاب دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه محمود شاكر، دار المدني، جدة-القاهرة، ط3، 1413هـ-1992م.
34- الجرجاني (القاضي أبو الحسن علي بن عبد العزيز)، الوساطة بين المتنبي وخصومه، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ط1، 1426هـ-2006م.
35- الجرجاني(الشريف علي بن محمد بن علي الشريف)، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1416هـ-1995م.
36- جرير (بن عطية الخطفي)، الديوان، دار بيروت، (د ط)، 1403هـ-1983م.
37- جلاوجي عز الدين، رأس المحنة، 1+1=0، دار الأمير خالد، الجزائر.
38- جميل بثينة (جميل بن معمر)، الديوان، جمع وتحقيق إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ط3، 1419هـ-1999م.
39- ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تحقيق الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، (د ط)، 1428هـ-2008م.

40- حافظ إسماعيلي علوي (تنسيق وتقديم)، التداوليات علم استعمال اللغة، عالم الكتب الحديث، إربد-الأردن، ط2، 2014م.

41- حامد صالح الربيعي، مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء، جامعة أم القرى، (د ط)، 1416هـ-1996 م.

42- خان محمد، لغة القرآن الكريم- دراسة ليسانية تطبيقية للجملة في سورة البقرة، دار الهدى، عين مليلة، ط1، 2004م.

43- خرفي محمد صالح، محمد العيد آل خليفة (مسرحية بلال)، المؤسسة الوطنية للكتاب، (د ط)، 1986م.

44- خطابي محمد، لسانيات النص- مدخل انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، بيروت- لبنان، ط1، 1991م.

45- الخفاجي (ابن سنان أبو عبد الله محمد)، سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1402هـ- 1982م.

46- دنياجي نور الدين محمد، التفكير اللغوي عند عبد القاهر الجرجاني، قراءة في اللغة ولغة الخطاب، منشورات مجموعة البحث في علوم اللسان العربي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 1997م.

47- الرازي (فخر الدين، أبو عبد الله محمد بن عمر)، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق نصر الله حاجي مفتي أوعلي، دار صادر، بيروت، ط1، 1424 هـ-2004م.

48- رايص نور الدين، اللسانيات المعاصرة في ضوء نظرية التواصل، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2014م.

49- الرماني (علي بن عيسى) والخطابي (أبو سليمان حمد بن محمد) والجرجاني (عبد القاهر)، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط3، (د ت).

50- الزمخشري (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر)، تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، (د ط)، (د ت).

- الزناد الأزهر:

51- نسيج النص- بحث فيما يكون به الملفوظ نصا، الدار البيضاء-المغرب، بيروت-لبنان، (د ط)، (د ت).

52- نظريات لسانية عرفنية، الدار العربية للعلوم-ناشرون، بيروت، دار محمد علي، تونس، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 1431هـ-2010م.

53- السجلماسي (أبو محمد القاسم بن محمد)، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، تقديم وتحقيق علال الغازي، مكتبة المعارف، الرباط، ط1، 1401هـ-1980م.

54- سعيد حسن بحيري، علم لغة النص- المفاهيم والاتجاهات، مكتبة لبنان ناشرون- بيروت، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان-مصر، ط1، 1997م.

55- السكاكي (أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر)، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنا ن، ط2 ،1407هـ-1987م.

56- سميح القاسم، آخذه الأميرة يبوس، دار النورس الفلسطينية، القدس، 1990م.

57- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان)، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3: 1408هـ-1988م.

58- السيوطي (جلال الدين بن عبد الرحمن)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان،1408هـ-1988م، (د ط).

59- الشاوش محمد، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية- تأسيس نحو النص، جامعة منوبة-المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط1، 1421ه-2001م.

60- الشيباني (أبو اليسر إبراهيم بن محمد)، الرسالة العذراء في موازين البلاغة وأدوات الكتابة، تحقيق يوسف محمد عبد الوهاب، دار الطلائع، نصر، مصر، (د ط)، 2005م.

- صابر الحباشة:

61- لسانيات الخطاب –الأسلوبية والتلفظ والتداولية، دار الحوار، سوريا، ط1، 2010م.

62- مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية، قراءة في شروح التلخيص للخطيب القزويني، دار صفحات، دمشق، ط1، 2011م.

63- الصبيحي محمد الأخضر، مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، منشورات الاختلاف، الجزائر.

64- صحراوي مسعود، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار التنوير، الجزائر، ط1، 1429ه/ 2008م.

65- صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، دار الكتاب المصري، القاهرة– دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1425ه–2004م.

66- صمود حمادي، التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس (مشروع قراءة)، منشورات الجامعة التونسية، تونس ط1، 1981م.

67- صولة عبد الله، الحجاج في القرآن الكريم من خلال أهم خصائصه الأسلوبية، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط1: 2001.

68- طايعي أحمد، التواصل البلاغي من المصرّح به إلى المسكوت عنه، منشورات زاوية، ط1، 1429 هـ–2008م.

69- ابن طباطبا (أحمد)، عيار الشعر، تحقيق عبد العزيز بن ناصر المانع، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، (د ط)، 2005م.

- طبل حسن:

70- الصورة البيانية في التراث البلاغي العربي، مكتبة الإيمان، المنصورة، مصر، ط1، 2009م.

71- المعنى في البلاغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، 1418هـ-1998م.

72- طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-بيروت، ط1، 1998م.

73- العباس بن الأحنف، الديوان، شرح مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 2، 1417هـ-1997م.

74- عبد الحميد بن باديس، آثاره، الجزء الخامس، مطبوعات وزارة الشؤون الدينية، ط1، 1412هـ-1991م.

75- عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني، المجاز عند الإمام ابن تيمية وتلاميذه بين الإقرار والإنكار، دار وهبة، القاهرة، ط1، 1416هـ-1995م.

76- عبد الله الحراصي، دراسات في الاستعارة المفهومية، مؤسسة عمان، سلطنة عمان، ط3، 2002م.

77- عبد الله الغذامي، الخطيئة والتكفير من البنيوي إلى التشريحية- قراءة نقدية لنموذج معاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط 4، 1998م.

78- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب-مقاربة تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2004م.

79- عبد الوهاب المسيري، اللغة والمجاز بين التوحيد ووحدة الوجود، دار الشروق، مصر، ط1، 1422هـ/ 2002م.

80- أبو عبيدة (معمر بن المثنى)، مجاز القرآن، اعتنى به وضبط فهارسه إغناطيوس كراتشقوفسكي، دار المسيرة، بيروت، ط3، 1402هـ-1982م.

81- العسكري (أبو هلال، الحسن بن عبد الله)، كتاب الصناعتين-الكتابة والشعر، مطبعة محمود بك، الأستانة العليا، ط1، 1320هـ.

82- عشير عبد السلام، عندما نتواصل نغير مقاربة تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج، أفريقيا الشرق، المغرب، ط2، 2002م.

83- العلوي (يحي بن حمزة بن علي بن إبراهيم)، كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز، دار الكتب الخديوية، مطبعة المقتطف، مصر، 1322هـ-1914م.

84- علي الجارم ومصطفى أمين، البلاغة الواضحة، البيان والمعاني والبديع، دار الفكر، بيروت-لبنان، ط1، 2009م.

85- عماد محمود محمد البخيتاوي، مناهج البحث البلاغي عند العرب، دراسة في الأسس المعرفية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2013م.

86- عمر أبو خرمة، نحو النص نقد النظرية... وبناء أخرى، عالم الكتب الحديث، إربد-الأردن، ط1، 1425ه-2004م.

- العمري محمد:

87- الأدب في القرن العشرين "مقالات مترجمة"، أفريقيا الشرق، (د ط)، 1996م.

88- البلاغة الجديدة بين التخييل والتداول، دار أفريقيا الشرق، المغرب، ط1، 2012.

89- الموازنات الصوتية في الرؤية البلاغية نحو كتابه تاريخ جديد للبلاغة والشعر، إفريقيا الشرق، بيروت، ط1، 2001م.

90- غفيري خديجة، سلطة اللغة بين فعلي التأليف والتلقي، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، (د ط)، 2012م.

91- الغماري مصطفى محمد، مقاطع من ديوان الرفض، الؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.

92- الفاسي (ابن زاكور، محمد بن القاسم بن محمد)، الصنيع البديع في شرح الحلية ذات البديع، تقديم وتحقيق بشرى البداوي، منشورات كلية، الآداب والعلوم الانسانية، الرباط- المغرب.

93- أبو فراس الحمداني، الديوان، رواية أبي عبد الله الحسين بن خالويه، دار صادر، بيروت، (د ط)، (د ت).

94- قدامة بن جعفر (أبو الفرج)، نقد الشعر، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د ط)، (د ت).

95- القرطاجني (حازم أبو الحسن)، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (د ط)، (د ت).

96- القزويني (أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن)، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر، القاهرة، ط3، 1428هـ- 2007م.

97- القيرواني (الحسن ابن رشيق)، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 1422هـ-2001م.

98- كثيِّر عزة (كثير بن عبد الرحمن)، الديوان، تقديم وشرح مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ط3، 1420هـ-1999م.

99- كريم زكي حسام الدين، أصول تراثية في اللسانيات الحديثة، مكتبة النهضة المصرية، ط3، 1421هـ-2001م.

100- المبخوت شكري، دائرة الأعمال اللغوية- مراجعات ومقترحات، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2010م.

101- المتنبي (أبو الطيب أحمد بن الحسين)، الديوان، دار البدر، الجزائر، (د ط)، (د ت).

102- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 1425هـ- 2004م.

103- محمد بركات حمدي أبو علي، البلاغة العربية في ضوء منهج متكامل، دار البشير، عمان، الأردن، ط1، 1991م.

104- محمد حسن أبو ناجي، الشنفرى شاعر الصحراء الأبي، وزارة الثقافة، الجزائر، (د ط)، 2007م.

105- محمد خير البقاعي، دراسات في النص والتناصية، مركز الإنماء الحضاري، حمص، ط1، 1998م.

106- محمد عباس، الأبعاد الإبداعية في منهج عبد القاهر الجرجاني، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1999م.

107- محمد عبد المنعم خفاجي وآخرون، الأسلوبية والبيان العربي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 1412هـ- 1992م.

108- محمد علي عبد الكريم الرديني، مباحث لغوية، الحركة الجسمية في القرآن الكريم، المحاولات النقدية للمعجمات القديمة والحديثة، علم اللغة وعلم الكينات، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر.

109- محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى- أنظمة الدلالة في العربية، دار المدار الإسلامي، لبنان، ط2، 2007م.

- محمود درويش:

110- الأعمال الشعرية الكاملة الجديدة، رياض الريس للكتب، بيروت، ط1، 2009م.

111- الديوان، المجلد1، 2، دار الحرية، بغداد، ط2، 2000م.

112- المراكشي (ابن البناء العددي)، الروض المريع في صناعة البديع، تحقيق رضوان بنشقرون، مراكش، (د ط)، 1985.

113- المرزوقي (أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن)، شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، علّق عليه وكتب حواشيه غرِيد الشيخ، وضع فهارسه العامة إبراهيم شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424هـ- 2003م.

114- مريم فرنسيس، في بناء النص ودلالته (نظم النص التخاطبي- الإحالي)، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، (د ط)،2001م.

115- المسدي عبد السلام، الأسلوبية والأسلوب، الدار العربية للكتاب، طرابلس-ليبيا، تونس، ط3، (د ت).

116- مسلم (الحسين مسلم بن الحجاج القشيري)، صحيح مسلم، تحقيق صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت، ط1، 1424هـ-2003م.

- مشبال محمد:

117- البلاغة والأدب- من صور اللغة إلى صور الخطاب، دار العين، القاهرة، ط1، 1431هـ- 2010م.

118- البلاغة والأصول- دراسة في أسس التفكير البلاغي العربي، نموذج ابن جني، أفريقيا الشرق، المغرب، ط1، 2007م.

119- المصري (ابن أبي الإصبع زكي الدين عبد العظيم)، تحرير التحبير، تحقيق عبد آعلي مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1987م.

120- مصطفى عبد السلام أبو شادي، الحذف البلاغي في القرآن الكريم، مكتبة القرآن، القاهرة، (د ط)، (د ت).

121- أبو مطرف أحمد ابن عميرة، التنبيهات على ما في التبيان من التمويهات، تقديم وتحقيق محمد بن شريفة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 1412هـ-1991م.

122- ابن المعتز (أبو العباس عبد الله)، كتاب البديع، اعتنى بنشره وتعليق المقدمة والفهارس اغناطيوس كلاتشوفسكي، دار المسيرة، بيروت، ط3، 1402هـ-1982م.

- مفتاح محمد:

123- التشابه والاختلاف، نحو منهاجية شمولية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- المغرب، بيروت- لبنان، ط1، 1996م.

124- التلقي والتأويل-مقاربة نسقية، المركز الثقافي العربي، بيروت-الدار البيضاء، ط1، 1994م.

125- مقبول إدريس، الأفق التداولي- نظرية المعنى والسياق في الممارسة العربية التراثية، عالم الكتب الحديث، إربد-الأردن، ط1، 1432هـ- 2011م.

126- منال محمد هشام، نظرية المقام عند العرب في ضوء البرغماتية، عالم الكتب الحديث، إربد الأردن، ط1، 1432هـ-2011م.

127- مندور محمد، النقد المنهجي عند العرب ومنهج البحث في الأدب واللغة للأستاذين لانسون وماييه، دار نهضة مصر، القاهرة، (د ط)، 2004م.

128- منذر عياشي، العلاماتية وعلم النص، المركز الثقافي العربي، بيروت-الدار البيضاء، ط1، 2004م.

129- ابن منظور (جمال الدين محمد بن مكرم)، لسان العرب، دار صادر، بيروت-لبنان، ط1، 1997م.

130- ابن منقذ (أسامة)، البديع في نقد الشعر، تحقيق أحمد أحمد بدوي وحامد عبد المجيد، مراجعة إبراهيم مصطفى، مطبعة الحلبي والبابي وأولاده، مصر، (د ط)، 1380هـ-1960م.

131- المودن حسن، بلاغة الخطاب الإقناعي، نحو تصور نسقي لبلاغة الخطاب، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، ط1، 2014م.

132- ميلاد خالد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة-دراسة نحوية تداولية، جامعة منوبة-المؤسسة الوطنية للتوزيع، تونس، ط1، 1421هـ- 2001م.

133- نصر حامد أبو زيد، الاتجاه العقلي في التفسير-دراسة في قضية المجاز في القرآن عند المعتزلة، المركز الثقافي العربي، بيروت-الدار البيضاء، ط3، 1996م.

134- نظيف محمد، الحوار وخصائص التفاعل التواصلي-دراسة تطبيقية في اللسانيات التداولية، أفريقيا الشرق، المغرب، (د ط)، 2010م.

135- هشام عبد الله خليفة، نظرية الفعل الكلامي بين علم اللغة الحديث والمباحث اللغوية في التراث العربي والإسلامي، بحث في علم الفعليات، مكتبة لبنان-ناشرون، (دط)، (دت).

136- ابن وهب الكاتب (أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم)، البرهان في وجوه البيان، تقديم وتحقيق حفني محمد شرف، مطبعة الرسالة، مصر.

137- يوسف أبو العدوس، التشبيه والاستعارة منظور مستأنف، دار المسيرة، عمان، ط1، 1427-2007م.

- الكتب المترجمة:

138- إزنبرخ هورست وآخرون، إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة، ترجمة سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار، القاهرة، مصر، ط1، 1428هـ-2008م.

139- أوستين جون لانكشو، نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلام، ترجمة عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، المغرب، ط2، 2008م.

140- بارت رولان، قراءة جديدة للبلاغة القديمة، ترجمة عمر أوكان، أفريقيا الشرق، المغرب، (د ط)، 1994م.

141- براون جيليان، يول جورج، تحليل الخطاب، ترجمة محمد لطفي الزليطي ومنير التريكي، جامعة الملك سعود، الرياض - السعودية، (د ط)، (د ت).

142- برينكر كلاوس، التحليل اللغوي للنصوص-مدخل إلى المفاهيم والمناهج، ترجمة سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار، القاهرة، (د ط)، (د ت).

143- بليت هنريش ، البلاغة والأسلوبية، نحو نموذج سيميائي لتحليل النص، ترجمة وتقديم وتعليق محمد العمري، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، بيروت، لبنان، 1999م.

144- دوبوكراند روبرت، النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان، دار الكتب، القاهرة-مصر، ط1، 1418هـ-1998م.

145- دوبوكراند روبرت، دريسلر ولفغانغ، مدخل إلى علم لغة النص، ترجمة إلهام أبي غزالة وعلي خليل حمد، مطبعة دار الكتاب، بيروت، ط1، 1413هـ-1992م.

146- ريتشاردز آيفور أرمسترونغ، فلسفة البلاغة، ترجمة سعيد الغانمي وناصر حلاوي، أفريقيا الشرق، المغرب/ لبنان، ط1، 2002م.

147- شارودو باتريك، منغنو دومينيك، معجم تحليل الخطاب، ترجمة عبد القادر المهيري وحمادي صمود، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2008م.

- فان دايك تون:

148- علم النص- مدخل متداخل الاختصاصات، دار القاهرة للكتاب، ط1، 1421هـ- 2001م.

149- النص والسياق- استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق المغرب،(د ط)، 2000.

150- كريستيفا جوليا، علم النص، ترجمة فريد الزاهي، مراجعة عبد الجليل ناظم، دار توبقال، المغرب.

151- لايكوف جورج، جونسون مارك، الاستعارات التي نحيا بها، ترجمة عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، المغرب، ط1، 1996م، ط2، 2009م.

152- مورو فرانسوا، البلاغة-المدخل لدراسة الصور البيانية، ترجمة محمد الولي وعائشة حرير، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2003م.

153- مولز ابراهام، زليتمان كلود، أوركيوني كربرات، في التداولية المعاصرة والتواصل، ترجمة وتعليق محمد نظيف، افريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، (د ط)، 2014م.

154- هاينه من فولفجانج، فيهفيجر ديتر، مدخل إلى علم اللغة النصي، ترجمة فالح بن شبيب العجمي، النشر العلمي والمطابع-جامعة الملك سعود، (د ط)، (د ت).

155- يول جورج، التداولية، ترجمة قصي العتابي، الدار العربية للعلوم – ناشرون- لبنان، دار الأمان- الرباط، ط1، 1431هـ- 2010م.

- الكتـــب الأجنبية:

156- Adam Jean - Michel, linguistique textuelle des genres de discours au textes, Nathan Université, Paris, 1999.

157- Maingueneau Dominique, Pragmatique pour le discours littéraire, Bordas, Paris, 1999.

158- Meyer Michel, Question de rhétorique-langage raison et séduction, Ed, Paris, Livre de poch, 1993.

159- Robrieux Jean- Jacque , Elément de rhétorique et d'argumentation, Ed , Dunod-Paris, 1993.

- الرسائل والمجلات والندوات:

160- بارت رولان، "من الأثر الأدبي إلى النص"، ترجمة عبد السلام بنعبد الله، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد: 36، آذار 1986م.

161- بشار إبراهيم، "الخطاب الشعري من منظور لسانيات النص، قصيدة عاشق من فلسطين أنموذجا"، مذكرة ماجستير مخطوط، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2009م.

162- بوجلابن حسن، "الانزياح المنطقي من منظور جماعة مي"، مجلة علامات، ج67، مج 17، ذو القعدة 1429هـ- 2008م.

163- جميل عبد المجيد حسين، "علم النص أسسه المعرفية وتجلياته النقدية"، مجلة عالم الفكر، العدد 2، المجلد 32 أكتوبر-ديسمبر 2003م.

164- حاتم عبد الصاحب الزاملي، "إشارية البنى المطلقة"، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العدد:1، المجلد:9، 2009م.

165- سعد مصلوح، "نحو أجرومية للنص الشعري- دراسة في قصيدة جاهلية"، مجلة فصول، المجلد 10، العدد1-2، جويلية-أوت، 1991م.

166- صابر الحباشة، "التداولية والأسلوبية، التجاور والتداخل"، مجلة علامات، ج67، مج 17، ذو القعدة 1429هـ- نوفمبر 2008م.

167- صبرة أحمد، "المجاز ورؤية العالم"، مجلة علامات، ج67، مج 17، ذو القعدة 1429هـ- 2008م.

168- بن عروس مفتاح، "الاتساق والانسجام في القرآن"، رسالة دكتوراه مخطوط، جامعة الجزائر، 2007-2008م.

169- العمري محمد، "المهيمنات البلاغية في الشعرية العربية"، مجلة البلاغة وتحليل الخطاب، العدد: 3، 2013م، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.

170- محمد عمر الصماري وأخرون، ندوة عبد القاهر الجرجاني، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، صفاقس، 1998م.

171- نادر عبد الرحمن محمد الوقفي، "الإبلاغية في الشاهد البلاغي، دراسة وتحليل"، رسالة دكتوراه، مخطوط، جامعة مؤتة، (د ط)، 2007م.

172- ناهدة أحمد الكسواني، "تجليات التناص في شعر سميح القاسم، مجموعتا أخذة الأميرة يبوس ومراثي سميح"، مجلة قراءات، جامعة بسكرة، العدد:4، سبتمبر 2012م.

173- الوالي محمد، "مكونات الخطاب الشعري"، ضمن ندوة مكونات النص الأدبي، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، فبراير 1988م.

- الجرائد ومواقع الإنترنيت:

174- جريدة النصر الجزائرية ليوم الثلاثاء: 14 جويلية 2015م- 27 رمضان 1436هـ.

175- جريدة النهار الجديد، ليوم الاثنين 17 جوان 2013 /08- شعبان 1434 هـ.

176- Yutube/ يوتيوب: حوار مع راشد الغنوشي حول كتاب اللامفكر فيه. تاريخ التصفح: 11-08-2015م، الساعة: 20:30.

177- خطاب الرئيس محمد مرسي مكتوب/ www. ghalsa. com. vb/ show thread. php، تاريخ التصفح: 02-08-2015م، الساعة: 11:45.

178- محمد عريقات، الشعر القديم في قلب الحداثة والمعاصرة addustour .com. تاريخ التصفح: 05-09-2015م، الساعة: 18:00.

179- محمد علي عبد الجليل، "بضع ملاحظات على أسلوب الالتفات في القرآن"، مجلة الحوار المتمدن، المحور: العلمانية، الدين السياسي ونقد الفكر الديني، العدد: 4442، تاريخ التصفح: 03-05-2014م، الساعة:12:15.

الملخص:

يمتاز التراث -حسب نور الدين دنياجي- بحضور مزدوج، نجد فيه الثابت والمتحول، فأما وجوده الثابت فيظهر من حيث كونه وجودا ماديا ملموسا، يتشكل عبر وجوده في رحاب المكتبات والخزانات وبطون الكتب وسطور المخطوطات التي تحفظه، وعليه فهو قارّ معلوم ومحدود ومستقل. وأما وجوده المتحول، فلا يظهر إلا من خلال وَعْينا لهذا التراث وتعاملنا معه عبر معرفة خاصة ووعي ذاتي، وكأنه مادة طينية له خاصية التحول، فهو لا يهدأ على حال ولا يستقر على قرار حسب تنوّع المعارف والثقافات والمناهج التي تدرسه. وقد تباينت النصوص التي فتحها البلاغيون، وتضاربت المناهج التي ركبتها البلاغة العربية في سبيل بحثها عن انسجام النص نحويا ودلاليا وتداوليا. وكانت النتيجة أن تماهت الأقاليم البلاغية بين علوم القرآن والنقد وتاريخ الأدب والنحو وعلم الكلام، وكل ذلك يعكس المرونة المنهجية التي اتّسم بها البحث البلاغي من جهة، وشساعة الموضوعات والمصطلحات التي مُنِحت للبلاغة وهي أولى بها من جهة أخرى، ومرجع ذلك في اعتقادنا هو اشتغالها على **النص/ النصية**.

وفي هذا المنحى يندرج هذا البحث المعنون **بالأبعاد النصية والتداولية في التراث البلاغي العربي** راميا إلى إعادة قراءة أهم المقولات البلاغية وشواهدها، من خلال الحفر في شروطها السياقية والنصية الأصيلة التي أنتجتها قديما واختبارها على نصوص مختلفة الأعصار والأمصار والأنماط. وفي المقابل اجتهدنا في تبيئة مقولات نصية وتداولية أفرزتها اللسانيات المعاصرة من خلال الوقوف عند مدى انسجامها مع النصوص العربية، ففسرنا بعض الأحكام التراثية المجحفة في حق عدة نصوص،

وأثبتنا قدرة مقولات بلاغية تراثية على مسايرة النص في رحلته الزمنية وتحوّله النمطي الجنوسي.

وقد تطلب منا ذلك تقسيم البحث إلى بابين، وجعلنا لكل باب فصلين على النحو الآتي:

الباب الأول: بين النصية والبلاغية

الفصل الأول: نحو بلاغية النص

الفصل الثاني: قراءة نصية تداولية لأهم المقولات البلاغية العربية

الباب الثاني: المساءلة النصية والتداولية للبلاغة العربية

الفصل الأول: الأبعاد النصية والتداولية في البلاغة الكلية

الفصل الثاني: الأبعاد النصية والتداولية في البلاغات النوعية.

Résumé

Le patrimoine est distingué autant qu'une présence double, balancé entre le constant, et le variant, on aperçoit Le premier comme une ontologie substantielle concrète ; présence formée et conservée au sein des librairies, les stockes, les ouvrages, et les manuscrits, considéré, par-dessus tous, comme une constante donnée, déterminée, et indépendante, tandis que le second n'ès aperçut qu'a travers notre conscience patrimoniale, et interaction dépendante d'une connaissance particulière, et auto- conscience, car il est immobilisé selon la diversité des connaissances, et cultures, et les méthodes lesquelles études.

On aperçoit les différences textuelles que les rhétoriciens on ouverts, et les différentes méthodes que la rhétorique arabe a proposée relativement approprier a la recherche de la cohérence textuelle, du point de vue syntaxique, sémantique, et pragmatique. En conséquent, les limites des centres rhétorique sont interféré entre les sciences du coran, critique, l'histoire de la littérature, la grammatologie, et la science du langage, tous cela reflet la souplesse méthodologique que la recherche rhétorique vise comme apparence, d'une part, et l'immensité des objets, et termes attribués a la rhétorique, en priori, de l'autre part, et cela, implique , l'objective de sa propre tache, celle ci est déclaré entre : texte / et textualité.

Dans le même sens, la présente recherche intitulée : **"les démentions textuelles et pragmatiques dans le patrimoine rhétorique arabe"**, vise à relire les importantes énoncés rhétoriques, et ces exemples, en poursuivant les conditions approprier contextuelles, et textuelles originales, produites en premier lieu, et de les faire testés sur des textes différentes ; en matière : chroniques, et typiques. Par conséquent, on a essayé de caractériser les

énoncés textuelles, et pragmatiques produites par la linguistique contemporaine, on détectant l’amplitude de sa cohérence avec les textes arabe, afin d’expliqué quelque présumé patrimoniale aigu, vis-à-vis quelque textes, et de prouvé la capacité des énoncé de la rhétorique antique, a poursuivre le texte dans son propre excursion temporelle, transformationnelle, typique, et générique.

La présente vision propose une structure devisée en deux grandes parties, précédée d’un prologue qui marque la vision du thème. On étudie dans la première partie, les rapports contingents entre rhétorique et textualité, composée, à son tour, de deux chapitres: le premier cherche la voie rhétorique du texte, tandis que le deuxième consiste comme lecture pragmatique textuelle des importants énoncés rhétoriques arabes. La deuxième partie se manifeste autant que questionnement textuelle, et pragmatique, au sein de la rhétorique arabe, composée, en suite, par deux chapitre, le premier pourchasse les démentions textuelles, et pragmatiques dans la rhétorique totale intégrale, tandis que le second chapitre, poursuit les démentions textuelles, et pragmatiques dans la rhétorique spécifique, succédée, en fin, par un épilogue, qui résume les résultats de la thèse.

فهرس الموضوعات

مقدمة......................... أ-ح

البـــــــــاب الأوّل: بين النصية والبلاغية

الفصل الأول: نحو بلاغية النص.

تمهيد... **11**

المبحث الأول: في مفهوم النص والنصية......................... **13**

أولا/ النص. 13

1-في المعجم. 13

2-في الاصطلاح. 15

ثانيا/ النصيّة: 24

1-النظمية (سلامة الوضع)... 26

2-الدلالية (منطقية الربط والوضوح بين الكلمات). 30

3-التداولية (سلامة الغرض/ الإفادة). 36

3-1- النص بوصفه فعلا كلاميا... 37

3-2- النص بوصفه فعلا تواصليا/تخاطبيا... 40

4-العرفنية (انتظام اللغة/ الاستعمال في الذهن)... 46

5-البلاغية. 52

المبحث الثاني: البلاغة العربية بين سياق القراءة وقراءة السياق......................... 55

أولا/ سياق القراءة: 57

1-مجاز القرآن وإعجازه... 57

2-البحث عن الأدبية (بين هاجسي الاتّباع والإبداع). 69

ثانيا/ قراءة السياق: 85

1- البلاغة والأسلوبية. 85
2-البلاغة والتداولية. 91
3-البلاغة والبعد النصي التداولي..95

الفصل الثاني: قراءة نصية تداولية لأهم مقولات البلاغة العربية.

المبحث الأول: الفصاحة والبلاغة 103
أولا/ الفصاحة...103
ثانيا/ البلاغة 113
1-البلاغة فنا. 113
2-البلاغة علما. 116
المبحث الثاني: البيان والنظم...126
أولا/ البيـــان: (مقاربة مفاهيم ونصوص)...................................126
1-البعد الشفوي..127
2-البعد المعرفي. 134
3-الملكة النصية. 138
4-البيان باللفظ/ شروط الإنتاج والإيصال المباشر. 139
5-البيان بالكتاب/ خصوصية التأليف والتلقي. 142
6-البيان بالإشارة/ نحو استيعاب نصوص غير لغوية.........................144
7-النصبة/ بلاغة المعرفة بالعالَم. 149
ثانيا/ النّـــظم: 154
1-النظم من التشكّل في الذهن إلى الصياغة في الخطاب........................157
2-النظم المفضي إلى سلامة الاستعمال (النص والخطاب). 168

2-1- الكناية بين استلزام المعنى واستنتاج المتلقي. 172
2-2- بنية الاستعارة. 175
2-3- التمثيل ولغة الواقع...179
3- النظم: التعلق النظمي والتناسب الدلالي 181
3-1- التعلق النظمي 183
3-2- التناسب الدلالي 188

الباب الثاني: المساءلة النصية والتداولية للبلاغة العربية

الفصل الثالث: الأبعاد النصية والتداولية في البلاغة الكلّية.

تمهيد 198
المبحث الأول: بلاغة الوفرة وبلاغة الندرة 200
أولا/ التكـــــرار:...200
1-التعالق النظمي...202
2-الحجاج. 204
3-الاستمرارية والتدرّج..206
ثانيا/ الحـــــذف: 210
1-التناسب والاتساق. 211
2-استحضار المتلقي. 217
3-الاستدلال وتقدير المحذوف...221
4-الحذف والمعنى الضمني. 225
المبحث الثاني: الترابط الظاهري والترابط الإضماري.................................231
أولا/ الفصل والوصل: 231

1-الشاهد البلاغي في الوصل.......................................233
2-الشاهد المعاصر وتواري سلطة المنطق في الوصل.......................238
3-كمال الاتحاد وكمال الانقطاع.......................................242
3-1- كمال الاتحاد.......................................242
3-2- القطــــع.......................................246
4-الأفعال الكلامية بين الفصل والوصل.......................................251
5-البعد العرفني في مقاربة الفصل والوصل.......................................258
ثانيا/ المبهمات: تفاعل النسق والسياق. 263
ثالثا/ وحدة النص: (تحليل مثل قرآني). 273
1-الاتساق. 275
2-الانسجام.......................................278

الفصل الثاني: الأبعاد النصية والتداولية في البلاغات النوعية:

تمهيد 288
المبحث الأول: نصّية البعد الفنّي والإمتاعي.......................................290
أولا/ الالتفــات. 290
ثانيا/ الاتساق البديــعي 297
1-الترديــد. 299
2-الجناس والسجع. 301
3-التقسيم (الموضوع وبسط الموضوع). 304
4-الإرصاد وشدّة الانسجام. 306
5-حسن التخلّص وتفاعل العوالم.......................................309

ثالثا/ التوريـــة(تحليل مقطع شعري قديم ومعاصر)................................313
المبحث الثاني: نصية البعد الإنتاجي والحجاجي...317
أولا/ التلميح والتضمين: (تحليل مقطع سردي جزائري معاصر)...................317
1-التلميح. 319
2-الاقتباس والتضمين..321
ثانيا/ الاستعارة وصناعة رؤية العالَم. (تحليل مقال صحفي عن أحداث غرداية/ رمضان2015)..326
ثالثا/ تقنيات الحوار(تحليل حوار فكري بين محمد أركون وراشد الغنوشي). 341
خاتـــــمة. 369
قائمة المصادر والمراجع..375
ملخص..394
Résumé 396
فهرس الموضوعات..399